
Bibliotheca Alexandrina
0175143

المرأة العربيّة

دعوة إلى التغيير

نادية حجاب

المرأة العربيّة

دعوة إلى التغيير



WOMANPOWER

by

NADIA HIJAB

First Published in Great Britain in 1988
by Cambridge University Press

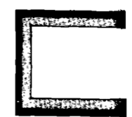
4 Sloane Street, London SW1X 9LA

British Library Cataloguing in Publication Data

Hijab, Nadia
Womanpower
1. Arab countries. Society Role of women
I Title
305 4'2'09174927

ISBN 1 - 869844 - 13 - 0

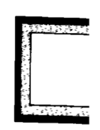
Photosetting by: Riad El-Rayyes Books Ltd., London
Printed & Bound in Great Britain By: Biddles Ltd., Guildford & King's Lynn



محتويات الكتاب

الاهــداء

الى أهلي، الذين كوّنوا أسرة عربية سعيدة حين كان عالمنا أقل اضطراباً



تمهيد

«لقد طُلبَ إليّ أن أضع كتاباً عن المرأة العربية» كان هذا جوابي عن تساؤلات خجولة عما كنت أقوم به في تلك الأيام وغالباً ما نجم عن هذا الجواب ردود فعل مهمة (تنم أحياناً عن بعض إهتمام). أبدت النساء العربيات اجمالا اهتماماً بالموضوع ورغبة في تقديم المساعدة كذلك كان العديد من الرجال العرب الذين تساءلوا أحياناً، ولو بشيء من المزاح، «لماذا لا تضعين كتاباً عن الرجل العربي؟» مضيفين مع بعض القلق، «ستكتبين، اليس كذلك، أن المرأة العربية تتمتع بكامل حقوقها؟» اما ردود فعل علماء الإجتماع من جميع الأمم فقد قللت من أهميته الى حد ما، فالموضوع برأيهم عام جداً أما علماء الانتروبولوجيا فأشاحوا بإهتمامهم عندما أوضحت لهم انني لا أزمع على تمضية عدة سنوات في قرية واحدة في منطقة دلتا النيل على سبيل المثال

أما ردة الفعل الأكثر تكراراً والتي اظهرت لأي مدى لا يزال هذا الموضوع يعتبر هامشياً فكانت التالية «ألا يجدر بمن هي في مركزك (كنت حينها أحرر مجلة شهرية سياسية، اجتماعية إقتصادية، أن تعالج موضوعاً أكثر أهمية؟» وإذا كان محاوري عربياً، لأرفق بهذه الملاحظة قائمة بالمشكلات التي يعاني منها العالم العربي، بدءاً من الاحتلال الاسرائيلي لفلسطين، ومروراً بالفشل الذريع في ميدان التنمية الاقتصادية، وانتهاءً بفقدان الحرية السياسية أمّا إذا كان محاوري من الغرب، فقد يرفق ملاحظته بنظرة إشفاق. افتراضاً أنني وقعت في فخ الطروحات النسائية

ولكن بعد بضعة ردود فعل كهذه بدأت طبيعة موضوع بحثي تثير اهتمامي فلو أني وصفت الكتاب أنه عن التيارات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية في العالم العربي، والذي هو لا شك يعالجها، لما واجهت أي مشكلة. فالمشكلة بوضوح كانت في تركيزي على المرأة أني أتفهم، كما أتعاطف، مع التردد السائد في العالم العربي لـ «التركيز على المرأة» بالمدلول الغربي للطروحات النسائية فالعرب بغالبيتهم لا ينظرون الى مجتمعهم على أنه مكون من أفراد من الرجال والنساء بل ينظرون الى أعضاء المجتمع كونهم أعضاء متكاملة والمنتظر من الجنسين، في مختلف مراحل العمر، التخلي عن بعض الحقوق، والتحلّي ببعض الواجبات في سبيل تكوين مجتمع متجانس متماسك بوجه الإجمال، ينظر الى الرجال، كما إلى النساء تماماً، انهم ضحايا بيئتهم ـ أكانت العائلة، أم المجتمع أم الدولة ـ ولا يعتبرون انهم العدو العام رقم واحد أبداً

ولكن المرأة في العالم العربي، كما في سائر أقطار العالم، واجهت نوعاً من أنواع التمييز

الجنسي على مدى قرون عدة وهذا مما ميّز المراة، شئنا ذلك أم أبينا، وجعل البحث في وضعها امـراً مهماً اضافة الى ذلك، فان العالم العربي اليوم يشهد جدلاً محتدماً حول دور المراة في المجتمع والى أي مدى على المراة ان تنخرط في عملية التنمية وقطاعات العمل المستحدثة والى أي مدى سيـؤثـر هذا في دورها التقليدي كزوجة وكأم. ويكشف بعض الجدل عن معارضة البعض لأي تغيير يلحق دور المراة، كما يشكف من جهة اخرى عن قناعات البعض أنه ما لم يحصل هذا التغيـير فان المجتمـع العـربي لن يستـطيـع التطور قدماً إن على الصعيدين الاقتصادي أو السياسي وحتى الاجتماعي

اذن، ان هذا الكتاب هو حول العالم العربي اليوم ـ حول مجتمعه واقتصاده وسياسته ـ كما يرى من خلال مراجعة النقاشات الدائرة حول دور المراة العاملة

سأتكلم عن «العالم العربي» وعن «المراة العربية» رغم وجود الكثير من المفارقات بين دولة عربيـة وأخـرى، وبـين القرية والمدينة ضمن الدولة الواحدة، وبين مختلف طبقات البلدة الواحـدة إني أعتبـر ان المنـطقة العربية تشكل وحدة سياسية وثقافية تشترك فيما بينها بملامح لا تشاركها فيها أي من المجموعات الأخرى فغالبية العرب الذين يبلغ عددهم حوالي المائة والثمانين مليوناً يشتركون في اللغة والتاريخ والدين بينما تعبير «العالم الاسلامي»، مثلا، يضم دولا لا تتكلم اللغة ذاتها، كما لا تشترك في تاريخها. كما هي الحال في العالم العربي كذلك، فان مختلف التعابير الجغرافية ـ السياسية المتداولة لا تفي بالمطلوب، فتعبيرا «الشرق الاوسط» أو «الشرق الأدنى» لا يشملان العالم العربي كما يقر ضمناً أولئك الذين يضيفون أحياناً عبارة «وشمالي افريقيا»، وبادرت منظمة الأمم المتحدة الى توسيع الرقعة الجغرافية التي تدل عليها عبارة «آسيا الغربية» لتشمل بذلك مصر

سوف أسعى لاجتناب التعميم بتقديم نماذج حسيّة ودراسات نموذجية لتوضيح بعض الاتجـاهات وسأحاول بشكل خاص ان القي الضوء على طبيعة المناقشات الدائرة اليوم في العالم العربي للخلوص الى التعميم حيث تفتقد التفاصيل، فقد كتب الكثير في موضوع المراة العربية، ولكن ما زلنا بانتظار ان تنبثق الصورة الشمولية عن الوضع لست أهدف الى مهاجمة الوضـع القائم ولا الى الدفاع عنه، إنما، وبكل بساطة، سأسعى الى وصفه وتحليله. كما لن اسعى الى تبيـان تفـوقـه على الغـرب أو تاخره عنه كما هو حال بعض الكتابات حول هذا الموضوع لكنني ساترك المجال للقارىء الفطن، لمقارنة مختلف مراحل التطور في العالم العربي بمراحل من تاريخ بلاده المعاصر او الحديث وليكن على يقين ان المقارنات موجودة فعلاً.

يرتكز كتابي هذا على ملاحظاتي الشخصية، ومقابلات أجريتها في العالم العربي، وعلى ما نشر بالعربية والاجنبية حول هذا الموضوع واغتنم هذه الفرصة لأتقدم بالشكر الى الذين امدوني بالمساعدة بدءاً بالمؤسسات التالية المعهد الاميركي لابحاث السلام في الشرق الأوسط في بوسطن، والذي بفضل كرمه تمكنت من التفرغ لبعض الوقت للبحث، الناشر وزملائي سابقاً في مجلة الشرق الأوسط بـ منشورات IC (موضوع «الطاقة النسائية» والذي قمت بتغطيته ونُشر موضوعاً للغلاف في مجلة الشرق الأوسط في حزيران ١٩٨٣)، مركز الدراسات العربية المعاصرة في جامعة جورجتاون ـ واشنطن حيث أمضيت سنة مجزية كباحثة زائرة، تلفزيون فنون الفيديو وافلام كوفيك لافساح المجال أمامي للاشتراك في عملية تصوير «روابط عائلية»، وهـو الحلقة التاسعة في سلسلة من عشرة أجزاء بعنوان «العرب»، تمكنت خلالها من جمع بعض مواد هذا الكتاب

أود ان اذكر بالشكر ايضاً مركز الإنماء والنشاطات السكانية (واشنطن)، والمركز الدولي للبحوث النسائية (واشنطن)، ومنظمة العمل الدولية (جنيف)، ومكتب المراة والانماء التابع للبنك الدولي، والمجلس الثقافي والاقتصادي التابع للأمم المتحدة، ومجلة الشرق الاوسط (واشنطن)، ومؤسسة التعاون (جنيف)، اشكرها جميعاً للسماح لي بالافادة من مصادرها، كذلك نشرة المنبر ٨٥ (Forum 85) لما تضمنته من أعمال المؤتمر العالمي الذي عقد حول المرأة في نيروبي ـ تموز ١٩٨٥ كما أشكر زملائي الصحافيين الذين عملوا على تلك النشرة اللافتة والتي لم تكتب لها الحياة طويلاً، اشكرهم على تلك الأسابيع الثلاثة المفيدة معهم.

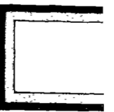
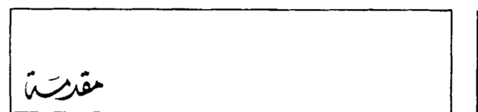
كما أعبر عن تقديري الخاص لكل من ايفون حداد، دورين هينتسكليف، سوزانا طربوش، وانطوان زحلان، لملاحظاتهم على اجزاء معينة من المخطوطة، ولأمينة مينز لقراءتها للمخطوطة كاملة، ولروجر أوين لاقتراحاته القيمة (وغني عن القول أنني مسؤولة شخصياً عن الأخطاء جميعها)

وقد جاد عليّ الكثيرون بما لديهم من مواد، ونصائح يسدونها تقبلتها منهم بكل امتنان، وهم ليلى داود فانوس، سارة غراهام ـ براون، وليد حمدان، مصطفى الحسيني، البرت حوراني، رامي خوري، فلورا لحام وخليل هندي، سوزان ماركهام، جون ماركس، نبيل مطر، حسناء مكداشي، محمد المطلوع، لين اوزبورن، جوديث بريرا، ادوارد سعيد، هشام شرابي، وبخاصة، كاميليا فوزي الصلح.

وهناك العديد من الاصدقاء الذين جعلوا عملية التاليف أمراً سهلاً بفضل صبرهم وتفهمهم وهم رياض عبوشي، مورين وشفيق علي، هيلغا غراهام وروبرت ستيفنز لعطائهما الخاص في ذلك الوقت، جبران مجدلاني، نيِّر مقدادي، فريال وعبد الغني مروّة، فاتن عمري ومصطفى كركوتي، زينات ورياض الريّس، كولين شينكن، و إيان وليامز، وأخيراً، أود أن أشكر ليز ويتون على صبرها في مراجعة الكتاب

يجب أن نكف عن اعتبار أنفسنا جزءاً من فولكلور العالم

لطفية الغبايلي
محررة ليبية

بدأت الحكومات العربية في السبعينات بالتحدث بفصاحة وتكرار عن الـ «حاجة الى ادخال المرأة في قطاع الإنماء». فانشئت لذلك الدوائر المتخصصة، ونوقشت الخطط، وجندت النساء. وتمخضت الثمانينات عن إهتمام حقيقي على الصعيد الشعبي العام، انعكس في العديد من المؤتمرات والحلقات الدراسية التي عقدت في المنطقة وخارجها حول المرأة العربية ودورها في المجتمع

كانت هذه اليقظة العربية جزءاً من حركة عالمية كسبت دفعاً قوياً حين أعلنت الأمم المتحدة عام ١٩٧٥ «السنة العالمية للمرأة». في الحقيقة كانت دولتان عربيتان، هما مصر وتونس، من بين الدول السبع التي تقدمت الى الأمم المتحدة بمشروع قرار يرمي الى تخصيص سنة كاملة تُسلّط فيها الأضواء على القضايا النسائية. وأصبحت السنة عقداً كاملاً يهدف الى تحقيق المساواة للمرأة، والتنمية والسلام للعالم مع حلول عام ١٩٨٥.

الأمم المتحدة وعشرة أعوام للمرأة

لا نستطيع القول أنه مع حلول عام ١٩٨٥ قد تحققت أهداف العقد الذي خصصته الأمم المتحدة للمرأة، لا في العالم العربي ولا في أي مكان آخر من العالم. هذا ما اقرته المستندات التي قدمت خلال المؤتمر الذي عقد في نيروبي عام ١٩٨٥ بمناسبة نهاية ذلك العقد. انما، وبالرغم من بعض التقدم، فقد وصفت الأمم المتحدة مجمل الانجازات أنها «متواضعة» (تقرير الأمم المتحدة ١٩٨٥د ص٢٢). وحدّد التقرير العراقيل التي ما زالت تحول دون تقدم المرأة

حول العالم وعزاها الى ما يلي: التقاليد العميقة الجذور، عجز في تفهم مدلولات الطروحات النسائية، فقدان الموارد المالية لإصلاح وضع المرأة (تقرير الأمم المتحدة، ١٩٨٤ ب، ص ص ٢١ ـ ٢٢). كما يلحظ التقرير أن حكومات العالم لا زالت تفتقد الى الارادة السياسية لتغيير الأوضاع التي جعلت من المرأة مواطنة من الدرجة الثانية.

يتضح اذن مما تقدم، أن الوقت لم يحن بعد ليهنىء العالم نفسه على ما تحقق من قضية حقوق المرأة. انما لا يجوز أبداً اغفال الاثر الفعّال الذي تركته الأعوام العشرة التي كرستها الأمم المتحدة للمرأة ان في العالم العربي أو في العالم أجمع. وربما من أهم انجازات ذلك العقد أنه ايقظ الوعي على الصعيدين القومي والعالمي، للعراقيل والمعوقات التي ما زالت تواجه المرأة بسبب جنسها. وعليه فقد اقدمت الحكومات على اتخاذ خطوات ملموسة لتصحيح هذا الوضع.

اتضح هذا من خلال استمارة وزعتها الأمم المتحدة على الدول الأعضاء للاستطلاع من خلالها ما إذا كانت سياسات تلك الدول للانماء القومي قد شملت المرأة فعلا. ففي الخامس عشر من تشرين الأول ١٩٨٤، أجابت اثنتان وتسعون حكومة على الاستمارة، ٧١,٧٪ منها أكدت ان الخطط التي وضعتها للانماء القومي قد تضمنت مشاريع محددة للمرأة. وان ٦٧,٤٪ من تلك الدول اقدمت على هذا العمل بعد إقرار عقد الأمم المتحدة (تقرير الأمم المتحدة، ١٩٨٤ ب، ص ٤) الى جانب ذلك، فقد استحدثت حكومات عديدة دوائر خاصة بشؤون المرأة، لمعالجة شأن مشاركة المرأة في مجال التنمية خلال السنوات العشر التي حددتها الأمم المتحدة. ومن بين الست والتسعين دولة التي أقدمت على هذه الخطوة، أربع وأربعون قد أسست فعلا اجهزة كهذه بين عامي ١٩٧٥ ـ ١٩٨٥

ان فعالية هذه الدوائر والوزارات المستحدثة تعتمد، بالطبع، على مدى وفائها بتعهدات الحكومات المعنية، فالبعض كان يريد فقط ان يبدو وكأنه يقوم بعمل ما، والبعض الآخر كان همه ان يبدو «عصرياً»، اذ يبدو ان مكانة المرأة أصبحت المؤشر الرئيسي على «حداثة» الدولة. ورأت الأمم المتحدة أن أعمال الدوائر القومية لم تتسع في كثير من الدول على الصعيدين المحلي والاقليمي واذا امعنا النظر في خطط الإنماء القومي هذه، لاتضح لنا أن المرأة لا زالت تعتبر مشاركة غير فاعلة بل مستهلكة تحتاج الى إنعاش اجتماعي، ولا تعتبر انها وحدة تأسيسية في الانماء، وطالما أنكرت عليها فرص تنمية كامل قدراتها الكامنة (تقرير الأمم المتحدة، ١٩٨٤ب ص١٩)

ومن المبـادرات المهمة، ان الأمم المتحدة بالذات اخضعت جهازها الخاص للتحري الى أي مدى تطبّق ما تبشر به. فأجري استطلاع داخلي حول المراكز التي تشـغلهـا النسـاء العـاملات في الأمـم المتحـدة (تقرير الأمم المتحدة، ١٩٨٥أ، ص:٦)، فاتضح من خلال الاستطلاع ان عدد النساء اللواتي يشغلن مراكز عالية في الأمم المتحدة متدن بشكل مقلق، رغم ان واضعي سياسة الأمم المتحدة على بيّنة من الحاجة الملحة لاشراك المرأة في النظام.

العالم العربي وسنوات الأمم المتحدة العشر

تُظهر هذه المرتكزات المختصرة ان مكانة المرأة في العالم العربي ليست فريدة من نوعها. فالنساء حول العالم لا زلن يُعتبرن فريقاً مغبوناً. كما أن المعوقات التي تعترض سبيلهن هي ذاتها: تقاليد عميقة الجذور، فقدان التمويل لتحسين الأوضـاع، وفقـدان الارادة السياسية لتغيير الوضع. فلهذه الأسباب، تبنّى مؤتمر الأمم المتحدة الذي عقد في نيروبي عام ١٩٨٥ مخططات إضافية لتحقيق أهداف المساواة، والتنمية والسلام، ومدد المهلة حتى عام الفين.

ففي الفترة السابقة لتبني مؤتمر نيروبي الاستراتيجيات الجديدة، اعادت الأمم المتحدة مراجعة وضع المرأة في جميع المناطق التابعة لها. ومن المفيد جداً إلقـاء نظرة على توصيـات اللجنـة الاقتصـاديـة ـ الاجتمـاعية لغرب آسيا للاستـدلال على موقف الحكومات العربية في منتصف الثمانينات تضم هذه اللجنــة التــابعــة للأمم المتحـدة ثلاث عشرة دولة هي: البحــرين، اليمن الديمقـراطيـة، مصر، العـراق، الاردن، الكـويت، لبنـان، عُمان، قطر، المملكة العـربيــة السعـودية، سورية، الامارات العربية المتحدة، وجمهورية اليمن الشعبية. (تقرير الأمم المتحدة، ١٩٨٥ ب). تظهر توصيات هذه اللجنة، وربما عن غير قصد، بعض الأسباب الكامنة وراء عدم قدرة المرأة العربية حتى الآن على تحقيق هدف المسـاواة، ولمـاذا بقي دورها في المشاركة في القطاع العملي محدود النطاق.

هنـاك أمران لافتان للنظر في الموقف العربي مقارنة بالمناطق الاخرى وهي افـريقيـا، آسيا، الباسيفيك، أوروبا، أميركا اللاتينية ودول البحر الكاريبي. أولا، ان تقرير اللجنة المذكور أعلاه بدأ بتعريف ثقافي للمنطقة العربية لم يبدُ ضروريـاً لسـائـر المناطق وهو التالي «ان الاستراتيجية التي تتبعها المرأة العربية في غرب آسيا حتى العام الفين، ترتكز على تراث الحضارة العربية ـ الاسـلاميـة، وعـلى القيم الدينية والروحية للمنطقة التي هي مهد الرسالات

السـماوية التي تؤكد على كرامة وحرية الانسـان في مختلف أرجـاء الكون. (ص ٤٠)».

هذا التصريح هو دليل واضح على ارتباط العرب الوثيق بتراث مشترك، أمّا الحاجـة الى ضرورة التأكيد على هذا الواقع، وبهذا الشكل القطعي، فدليل واضح على وعي قلق الا وهو أن هذا المثل الأعلى يواجه خطراً ما. إضافة الى ذلك، فقد حدد هذا التصريح فوراً إطار كل بحث حول المرأة في العالم العربي اليـوم على الشكـل التـالي. اي بحث كهـذا يجب ان يبقى داخل إطار «تراث الحضارة العربية الاسلامية»، سترد هذه الجملة تباعاً وتكراراً في سياق هذا الكتاب.

أما الأمر الثاني اللافت للنظر، في توصيات لجنة الأمم المتحدة لشؤون غرب آسيا الاقتصادية ـ الاجتماعية، فهو تخصيص قسم كامل لبحث أمور الاسرة. وقد ورد بحث الاسرة في تقارير عن المناطق الأخرى ولكن ليس الى المدى الذي اوردتـه توصيـات اللجنـة المـذكـورة. فقد ركز تقرير اللجنة على ما يلي. ان «الدسـاتـير، والقوانين، والتشريعات في المنطقة تؤكد على دور الأسرة كنواة للنـظام الاجتمـاعي في المجتمعـات العـربية اذن، بات من الضروري توفير الأوضاع الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والنفسية التي تضمن استقرار الاسرة وتأمين حاجياتها». (ص ٤٦)

فالاسرة العربية اذن هي قلب المجتمع العربي مما كوّن تصميماً واضحاً على الحفاظ عليها، انما ليس على حساب دور المرأة في المجتمع، واقله نظرياً. ان هذا القسم من توصيات اللجنة المذكورة اعلاه يؤكد على «حق المرأة في اختيار دورها داخل الاسرة وخارجها» كما يعتبر «مسؤوليات الاسرة اموراً تطورية نامية» (ص ٤٦). وفي قسم آخر من التوصيات يعطي التقرير «الافضلية للمرأة التي تكـرس وقتهـا للأسرة وللشؤون المنزلية فتضمن بالتالي استمرارية الأجيال، ورعاية القيم، وبث المعرفة والخبرة من جيل الى آخر.» (ص ٤٣). فهذا دليل على احتمال وجود مفارقة بين النظرية والتطبيق.

اما في اقسام أخرى من تقرير لجنة الأمم المتحدة فكانت المعالجة شبيهة بتلك المتبعة حيال مناطق اخرى. فقد اكدت التوصيات على ضرورة «مشاركة المـرأة في صناعة القرار... وفي جني الفوائد الناتجة عن الانماء.» (ص ٤١). واقترح التقرير مراجعة قوانين العمل واتخاذ التدابير اللازمة لتزويد المرأة بما تحتاج إليه من إرشاد حول حقوقها. واقترحت التوصيات التربوية مراجعة «المناهج المدرسية، وطرق التعليم، والكتب المدرسية، لأعطاء البنين والبنات على السواء ثقافة مشتركة.. ويجب ان تتجه هذه المراجعات نحو تصحيح

الصورة التقليدية الثابتة للمرأة.» (ص ٤٤). وحول دور وسائل الاعلام، حثت التـوصيات على «تطوير صورة بديلة للمراة تركز على النواحي الانتاجية في عملها عوض التركيز على نشاطاتها الاستهلاكية». (ص ٤٦).

وهكذا، فقد تكوّن على الصعيد الاقليميّ فكرة واضحة لما يجب تحقيقه من أجل المرأة. في بعض الأحيان، بدت الخلفية العقلية لتقرير اللجنة ثورية الى حد بعيد. مع ذلك، فبينما تبدو التوصيات جديرة بالثناء، يبقى البعد الحقيقي لوضعها موضع التنفيذ مقيداً بالاطار الثقافي الذي بيّناه سابقاً.

طريق الميثاق الوعرة

يتضح الفرق جلياً بين النظريات الحكومية والتطبيق من خلال إلقاء نظرة على نشاط آخر تم خلال السنوات العشر التي كرستها الأمم المتحدة للمرأة، الا وهي المصادقة على «ميثاق إلغاء جميع أشكال التمييز ضد المرأة»، الذي تبنته الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٨ كانون الاول من عام ١٩٧٩، والذي أصبح نافذاً في الثالث من ايلول عام ١٩٨١ عندما صادقت عليه عشرون دولة. يحدد الميثاق في بنوده الثلاثين المبادىء المتفق عليها عالمياً حول المساواة في حقوق المرأة. فأصبح هذا الميثاق بالتالي ملزماً لجميع الدول التي وقعت عليه، بالرغم من استطاعة هذه الدول إبداء تحفظات حول بعض البنود التي لا تزمع التقيد بها.

صادقت مصر، من بين الدول العـربية على الميثاق في ١٣ حزيران ١٩٨٥، ووافقت عليــه اليمن الديمقراطية، ووقعت عليه كلا من تونس والاردن. أما بالنسبة للتحفظات، فقد اعربت اليمن الديمقراطية مثلا عن عدم رغبتها بالتقيد بالبند «المتعلق بتسوية الخلافات التي قد تنشأ عن تطبيق او تفسير الميثاق». (الامم المتحدة ١٩٨٥ غ، ص ٧)

وأبـدت مصر تحفظات اكثر اهمية، فقد اعترضت على «الفقرة الثانية من البند التاسع المتعلق بإعطاء المرأة حقوقاً متساوية مع حقوق الرجل بالنسبة لتحديد جنسية أولادهم» (ص ٧). وجاء في البيان المصري انه، «من الواضح ان اكتساب الاولاد لجنسية والدهم هو الاجراء الانسب لهم. ولا يتعدى هذا التدبير على مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة، فتقليدياً عندما توافق المرأة على الزواج من رجـل من غير جنسيتها، توافق بالتالي على اعطاء اولادها جنسية والدهم» (ص ٧).

وتقدمت مصر بتحفظات هامة أخرى حيال البند السادس عشر، «المتعلق

بالمساواة بين الرجل والمرأة في جميع الأمور المتعلقة بالزواج والعلاقات العائلية خلال الزواج كما بعد فسخه. ويجب أن يتم هذا دون الاخلال بتدابير الشريعة الاسلامية التي تمنح المرأة حقوقاً متوازية مع حقوق الزوج لضمان توازن عادل بينهما. وهذا من قبيل احترام قدسية المعتقدات الدينية الراسخة التي تتحكم بالعلاقات الزوجية في مصر والتي قد تصبح موضع تساؤل». (ص ٧). وأوضح البيان المصري أنه في حال الطلاق يترتب على الزوج إعالة المرأة وتقديم الدعم المادي لها، بينما لا يترتب على المرأة واجبات كهذه، فلهذا السبب، «حصرت الشريعة حق المرأة في طلب الطلاق رهناً بحكم يصدره القاضي، بينما لم تلزم الشريعة الزوج في الحالة المماثلة». (ص ٧).

فمن جهة نرى أن المرأة في مصر تتمتع بمساواة تامة مع الرجل نتيجة مصادقة مصر على الميثاق. ومن جهة اخرى، يتضح من تفاصيل تطبيق الميثاق ان حقوق المرأة قد قيدت بأسس لا أحد «يمكنه التساؤل حولها». فالاطار الثقافي الذي شرحناه أعلاه يعني أنه يمكن للمرأة العربية أن تتمتع بالمساواة خارج البيت لا داخله.

لم تكن الدول العربية فريدة في موقفها من الميثاق. فبعض حكومات العالم لم توقعه مطلقاً، والبعض الآخر أخذ وقته لتوقيعه مرفقاً التوقيع، اذا ما حصل، بتحفظات مفصلة ففي ١٣ حزيران من عام ١٩٨٥، لم تكن كلا من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة قد صادقتا بعد على الميثاق رغم انهما كانتا قد وقعتا عليه وعندما وقعت بالتالي المملكة المتحدة ارفقت توقيعها بعدة صفحات من التحفظات. وقد انتقدت التنظيمات النسائية البريطانية هذا الاجراء لأنها كانت تأمل في مصادقة غير مشروطة

وقعت بعض الدول على الميثاق وأرفقت توقيعها بتحفظات مستفيضة مما جعل عملية التوقيع تبدو سخيفة، مما حدا بالدول الاخرى الى تحدي موقف كهذا فعلى سبيل المثال، اضافت ثلاث دول من الدول الموقعة وهي بنغلادش (دولة غير عربية، مسلمة)، جامايكا وموريشوس (دولتان غير عربيتين وغير مسلمتين) الى تواقيعها تحفظات مستفيضة مما حدى بالمكسيك ان تأخذ المبادرة في الاحتجاج. فقد اعلنت الحكومة المكسيكية ما يلي، «لو وُضعت هذه التحفظات موضع التنفيذ لادت حتماً الى تمييز مجحف بحق المرأة نتيجة لجنسها، وذلك خلافاً لمجمل فحوى الميثاق» (ص ١٣).

تغيير على مستوى المنطلقات

كان من المحتمل أن هذا التفاوت في مواقف الحكومات حيال مسألة حقوق

المرأة، كما بيناه آنفاً، ان يعيق مسيرة تقدمه الى أجل غير مسمى لو لم تعمل المرأة ناشطة على مستوى المنطلقات. فلن تكوّن الارادة السياسية للتغيير على هذا المستوى بدا جلياً خلال اجتماعات المنظمات غير الحكومية التي تزامن انعقادها مع مؤتمرات الأمم المتحدة خلال الاعوام العشرة المعنية. فخلال اجتماعات المنظمات غير الحكومية دارت بعض أهم النقاشات حول شؤون المرأة. في الواقع، فقد انعقدت مؤتمرات الأمم المتحدة في بادىء الأمر نتيجة الحملات الحثيثة التي قامت بها هذه المنظمات.

كانت اجتماعات المنظمات غير الحكومية متاحة للجميع، وأفسح تنظيمها في المجال امام أي من المشتركين بعقد حلقات دراسية حول المواضيع التي تهمهم. فقد اجتمعت في مؤتمر نيروبي (Forum 85) الذي دعت إليه المنظمات غير الحكومية حوالي أربع عشرة ألف امرأة من جميع انحاء العالم. أي حوالي خمسة آلاف زيادة على المؤتمر الذي عقد في منتصف العقد في كوبنهاغن عام ١٩٨٠، وتسعة آلاف زيادة على المؤتمر الذي عقد في المكسيك في بداية العقد عام ١٩٧٥. وقد اشتركن جميعاً في ندوات أو في تنظيم حلقات دراسية تبحث في القانون، والمجتمع، والدين، والصحة، والتربية، والعمل، والسياسة وعدة مواضيع أخرى.

وقد لوحظ ازدياد في عدد المشتركات من العالم الثالث في مؤتمر نيروبي، كما كان التمثيل العربي نشيطاً وفاعلاً بشكل ملحوظ. وكانت بعض المشاركات في المؤتمر شديدات التعصب ان لشؤون المرأة أو للعقيدة الماركسية، بينما الالاف لم يكنّ كذلك. فقد جمعهن التصميم على تغيير الوضع الراهن في دورهن كنساء مما جعل حتى المحافظات سياسياً منهن متعصّبات للتغيير الاجتماعي الجذري. لذلك، يمكن اعتبارهن شكّلن تحدياً للانظمة السياسية والاقتصادية في العالم تضاهي، على سبيل المثال، التحدي الذي تطرحه الشيوعية للرأسمالية والعكس بالعكس.

ولعل اكثر ما استرعى الانتباه في ندوات مؤتمر ١٩٨٥ هو التفاهم الذي نما بين النساء من العالم الأول (الكتلة الغربية)، والعالم الثاني (الكتلة الشرقية)، والعالم الثالث (الدول «النامية»). فبدا هناك تفهم واضح في الغرب انه من غير الممكن ان نعزل المشاكل التي تواجهها المرأة، بسبب جنسها، عن المشاكل التي تواجهها نتيجة احتلال عسكري، أو تمييز عنصري، أو مجاعة. في الوقت ذاته، تعاظم شعور المرأة في العالم الثالث انها لا يجوز ان تنتظر حل المشاكل السياسية والاقتصادية لنيل حقوقها.

لم يتمالك المشتركون انفسهم من الانجراف وراء الحماسة المطلقة والروح

الخلاقة اللتين تجلتا على افضل وجه، حتى أصبح من المستحيل ألاّ تدفع هذه القوة المسيرة النسائية قدماً. ولكن كان هنالك بعض التشاؤم ايضاً. فقد اعربت بعض النساء المشاركات عن قلقهن من شعور يسود الدوائر الحكومية منتشراً أكثر من ذي قبل على أن المرأة تتمتع «بقسط كاف من الحقوق». كما أن مشاريع الانماء التي تأخذ المرأة في الاعتبار كانت تبدو وكأنها تقوم بذلك ذريعة لكسب الدعم المادي من الوكالات العالمية. كما كانت هناك مخاوف من أن القسم المتبقي من القرن العشرين سوف يشهد تراجعاً يعكس اتجاه مسيرة التقدم التي توصلت إليها المرأة حول العالم.

أمامنا اوقات عصيبة

إن العبارة اللافتة التي اطلقت في السبعينات والثمانينات حول «اشتراك المرأة في شؤون الانماء» قد أسفرت عن نتائج مختلطة في العالم العربي. فاشتراك المرأة في القطاع العملي العصري بقي محدوداً، كما بقي استحقاقها للمساواة بموجب القانون موضع اخذ ورد والأسباب بطبيعة الحال معقدة وسوف ابحثها في سياق هذا الكتاب. يعود السبب الرئيسي الأول الى أن النقاش حول دور المرأة في المجتمع يدور في اطار «التراث العربي الاسلامي». وكما لحظت سابقاً، اسفر هذا عن مواقف انفصامية، فنراها من ناحية تشجع المرأة على الانضمام الى مشاريع الانماء كشريك متساو، ومن ناحية أخرى تبقيها مكانها كممثلة من الدرجة الثانية ضمن مضمار الاسرة وسيستغرق حل هذه المعضلة وقتاً طويلاً، اذ ان النقاش الذي يدور حول دور المرأة في المجتمع عالق ضمن نقاش يدور على نطاق أوسع حول دور الدين في المجتمع، وسأبحث في الفصلين الأول والثاني هذه النقاشات الحامية والتي يشترك فيها رجال ونساء من جميع الاتجاهات الحياتية.

أما السبب الرئيسي الثاني فيعود الى أن عملية الانماء في العالم العربي وفي أقطار أخرى من العالم الثالث كانت مغامرة ضعيفة على صعيدي التحديد والتنفيذ. ولم يتحقق النجاح المنشود للجهود التي بذلتها حكومات الدول العربية لمضاعفة الانتاج وتوزيع الخدمات الصحية والتربوية، وذلك بسبب قلة الخبرة من جهة، وموقف اللامبالاة من جهة ثانية. وقد استبعدت غالبية الناس عن عملية صنع القرار. اذن، أولئك الذين يجاهرون بأن اتاحة فرص التعليم والعمل في القطاع العصري الحديث من شأنها ان تحرر طاقات المرأة، يتجاهلون الحقيقة الواقعة بأن طاقات المجتمع العربي ككل ليست متحررة

بمجملها. وبما ان المرأة قد بدأت مسيرتها منطلقة من مركز ثانوي فامامها الكثير لتلحق بركب التقدم، وبالمقابل تبقى الفرص المتاحة لها لتحقيق اهدافها قليلة جداً.

في الفصول الثالث، والرابع، والخامس سأبحث في أمور النجاح الجزئي والفشل في قطاع الانماء العربي منذ الاستقلال. ومما هو جدير بالذكر هنا، ان «التراث العربي الاسلامي» لا يتحمل بمفرده محدودية مشاركة المرأة في قطاع العمل. فهناك عوامل أخرى يجب أخذها بعين الاعتبار حين نبحث في مدى اشتراك المرأة في عملية الانماء. ومن بين هذه العوامل. الحاجة الاقتصادية، الفرص المتاحة للمرأة في القوة العاملة، وقدرة المرأة على القيام بمهامها. في الفصل الثالث مراجعة عامة للمرأة العربية العاملة، ويقدم الفصلان الرابع والخامس شرحاً اكثر وضوحاً لهذه النقطة مع التركيز على دراسات نموذجية من الاردن ودول الخليج.

ما هي السلطة التي وضعت في تصرف المرأة كي تتمكن بواسطتها من إحداث التغيير الملائم وبالتالي تحقيق المساواة؟ هذا ما سأركز عليه في الفصل السادس، فكما يلحظ مستند من مستندات الأمم المتحدة التي قدمت في نيروبي، «يعتمد النجاح الى حد كبير على مدى استعداد النساء للاتحاد في سبيل مساعدة بعضهن البعض من أجل تحسين ظروفهن المادية الرديئة، وتحسين مكانتهن الثانوية، وبذل الوقت، والطاقة، والخبرة اللازمة للمشاركة في الحياة السياسية». (الامم المتحدة، ١٩٨٥ د، ص ٢١).

نستخلص مما تقدم، أن هذا الكتاب يرمي الى شرح أسباب عدم انخراط المرأة العربية بشكل كلي في القطاع العصري الحديث، وذلك بإظهار ارتباط مسألة دور المرأة في المجتمع بمسألة دور الدين فيه ارتباطاً وثيقاً، وكيف ان المسألتين مرتبطتان بالنضال في سبيل الاستقلال القومي، والسياسي، والاقتصادي والانمائي. فالعالم العربي يتخبط في خضم الصراع لحل جميع هذه الأمور الأساسية المطروحة في وقت واحد فاذا كان العرب يريدون ان يستمروا في الحياة كجماعة ثقافية، وان يحققوا وحدة سياسية اقتصادية مستقلة، يجب عليهم ان يجدوا الحل لهذه المسائل بسرعة، وهذا يعني انه خلال عقود قليلة فقط يتوجب على العرب تحقيق ما انجزته المجتمعات الاخرى على مدى قرون من الزمن. المهمة جسيمة وقد يبدو الهدف في بعض الأحيان بعيد المنال.

١

الجدل الكبير حول قانون الأسرة

ان مشكلة المراة العربية تكمن في جهلها لحقوقها القانونية. وهذا خطير جداً. فان كنت جاهلة حقوقك، لا يمكنك حماية نفسك والسبب في جهل المراة لحقوقها يعود الى عدم مشاركتها في عملية صنع القرار أو وضع التشريع.

بدرية العوضي
محامية كويتية

نادراً ما كان يمر يوم في السبعينات والثمانينات ولم تطالعنا به الصحف أو المجلات العربية بمثال حول «إمرأة عربية اولى» تخوض بنجاح مجالاً جديداً. نورد هذه العناوين على سبيل المثال: «اول مذيعة في اذاعة قطر» (انضمت الى اسرة اذاعة قطر في أوائل عهدها عام ١٩٧٠، وسرعان ما أصبحت رئيسة قسم)، «أصغر نائبة في البرلمان التونسي» (انتخبت في اوائل الثمانينات)، «أول ناشرة كويتية» (بدأت باصدار مجلات سياسية، ورياضية، وعامة سنة ١٩٧٠)، «أول امرأة اردنية تقود طائرة» (وقد اعلن انها أول امرأة في العالم تقود طائرة تريستار)، «اول امرأة سودانية متخصصة بشؤون علم الحياة المائية»، «أول امرأة مصرية تعمل مديرة افلام»، «اول امرأة عربية تدير محطة ارضية للأقمار الاصطناعية».

ولم تكن الصحافة وحدها هي التي رحبت بفخر واحترام بهؤلاء النساء العربيات اللواتي دخلن عالم الاحتراف (المهن). وكما كان مرجحاً، فقد عبر غير العرب عن دهشتهم حول هذه النجاحات اكثر من العرب أنفسهم. فقالت تغريد عكاشة، قائدة الطائرة الاردنية عن زملائها العرب «لقد قبلوا بي بكل بساطة كواحدة منهم. بينما في الحقيقة، اتوقع ان أسمع ملاحظات من ملاّحين ألمان أو أميركيين يعملون في [الخطوط الملكية الاردنية] أكثر مما أتوقعه من الطاقم العربي». (مجلة الشرق الاوسط ١٩٨٠، ص ٥٠).

ان السبب في سهولة خوض المرأة العربية مجال الاحتراف، وتسلقها سلم النجاح الى القمة، يعزى الى الاحترام الذي تمتعت به في مجال حياتها الشخصية على صعيد الاسرة وحملته معها الى المجال العام حيث

العمل المأجور. بالتأكيد، ان المرأة في المهن الحرة حول العالم تواجه أقل قسط من المشاكل، اذ من المفترض ان يكون زملاؤها في العمل على قسط وافر من الثقافة والانفتاح.

اضافة الى ذلك، ان عدد النساء العاملات في القطاع العصري الحديث لا يزال قليلاً نسبياً مما لا يهدد بالتالي اولئك العاملين في مراكزهم. كما لا يجوز ابداً ان نقلل من قدر الاحترام التقليدي الذي تتمتع به المرأة العربية في مجتمعها، ولهذا الاحترام قيمة عملية فهو ليس احترام لشخص المرأة فحسب، وانما احترام لقدرتها على القيام بمهام عملها.

من المهم، عندما نتحدث عن المجتمع العربي ان لا نفسر تدني مكانة المرأة في المجال العام انه دلالة على فقدان الاحترام والسلطة. أشارت عالمة الاجتماع ناديا حجاج يوسف في تعريفها لـ «مكانة المرأة» الى عنصرين مختلفين: «حقوق المرأة، واحترام المرأة. وينتج اللغط عن التباس في استعمال هذين التعبيرين المختلفين بشكل ترادفي، بينما في الواقع الترابط بينهما عكسي. لذلك فاننا نرى المرأة تتمتع بقسط كبير من احترام المجتمع الذي يمنحها القليل من الحقوق، كما انها تتمتع بحق المساواة في مجتمعات تنافس فيه الرجل، إنما لا يمنحها نسبياً الكثير من الاحترام» (١٩٧٨، ص ٧٦).

ومما يثير الاهتمام ايضاً، ان عالمة الاجتماع المغربية، فاطمة مرنيسي، قد توصلت الى استنتاج مشابه، وإن بوسائل مختلفة في كتابها «ما وراء الحجاب». تقول، «على مستوى اعمق من القوانين والسياسة الرسمية، يعتبر النظام الاجتماعي الاسلامي الانثى فرداً تكمن فيه طاقة عدوانية من شأن قوتها ان تقوض هذا النظام اذا لم يبادر الى ترويضها ولجمها. ومن المحتمل جداً على المدى الطويل ان يؤدي موقف كهذا الى تسهيل إشراك المرأة في عمليات صنع القرار وممارسة السلطة. فمن أهم العراقيل التي تواجهها المرأة في الغرب هي نظرة مجتمعها لها على انها مخلوقات دنية غير فاعلة». (١٩٨١، ص ١٠٨).

تغيير بخطئً بطيئة

بينما نجد المرأة العربية تلقى كل احترام وتشجيع في خوضها ميدان مهنة جديدة، نرى من جهة اخرى وجود مقاومة ما كي لا يصبح هذا الأمر من ميزات المجتمع العربي الدائمة، لما قد ينتج عنه من اثر في شؤون الاسرة. ان عدد النساء العاملات في القطاع العصري الحديث لا يزال قليلاً: ليس هذا فحسب، انما اللافت في الأمر تلك العبارة التي تتردد في مجمل ما كتب حول المرأة العربية، ألا وهي: ان المنطقة العربية، والتي غالباً ما تعتبر من ضمن الشرق الاوسط أو العالم الاسلامي في الكتب المعنية، تضم أقل نسبة مئوية من النساء المشاركات في القوة العمالية مقارنة بسائر أقطار العالم. (وهي نسبة ١٥٪ من أصل من هن فوق الخامسة عشرة سناً في القطاع الاقتصادي الفاعل).

فقد ورد، على سبيل المثال، في تقديرات تقرير نُشر عام ١٩٨٠ ان «معدل المشاركة النسائية في القوة العاملة بلغ أعلى نسبة له خلال السبعينات في القارة الافريقية (٤٥,٨)، ثم آسيا (٤٢,٩)، وبلغ أدنى نسبة في الشرق الاوسط (١١,٤)، وجاءت اميركا اللاتينية في مركز وسط (٢٦,٨). شهدت جميع المناطق المختلفة في العالم زيادة في المعدلات المذكورة آنفاً منذ الستينات. وقد اوردت التقارير ان أعلى نسبة في الزيادة كانت في منطقة الشرق الاوسط (٥٣٪)». (تقرير المركز الدولي للبحوث النسائية، ١٩٨٠، ص ٩).

وهنا يطرح السؤال، لماذا كانت نسبة مشاركة المرأة العربية في القوة العاملة متدنية الى هذا الحد خلال السبعينات؟ للاجابة عن هذا السؤال لجأ العديد من الكتاب وكذلك علماء الاقتصاد المعنيين بهذه المنطقة الى البحث عن الأسباب بشكل تلقائي في الدين الاسلامي، والاتجاهات الثقافية المستوحاة من الأديان. فهذه جميعاً، وبسبب طبيعتها المحافظة مسؤولة عن الحد من نشاط المرأة واعاقة تقدمها. انما، موقف «ملامة الدين الاسلامي» في إبقاء المرأة خارج قطاع العمل العصري الحديث يتجاهل في الواقع المواقف المشابهة من المرأة في سائر اقطار العالم. وقد

لحظ «بكْ و كدي» (Beck and Keddie) في مقدمة كتابهما «النساء في العالم الاسلامي» ما يلي: «على ضوء تكرار النماذج في المجتمعات التقليدية حول العالم، وان باختلافات كثيرة، يخلص المرء الى الشك في الرأي الذي يحمّل الدين الاسلامي أو قوانينه وعاداته تبعة ما يحصل». (١٩٧٨، ص ٢٥). إضافة الى ذلك، فان موقف «ملامة الدين الاسلامي» يجهل حقيقة اخرى وهي ان المواقف تتغير وبسرعة مدهشة كلما دعت الحاجة أو سنحت الفرصة، حتى تلك المواقف التي يمليها الدين الاسلامي. هذا ما سيظهر في الفصل الرابع حول الاردن. في الواقع، غالباً ما نلجأ الى الدين لتبرير المواقف الجديدة والتي قد تختلف بشكل جذري عن سابقاتها.

طرح «بكْ و كدي» سؤالاً آخرا: «السؤال الحقيقي... هو لماذا كان المجتمع الاسلامي متحفظاً حيال صيانة القوانين والتقاليد القديمة أكثر من أي من المجتمعات الاخرى في المنطقة رغم أن هذه المجتمعات لم تقل عنها محافظة» (ص ٢٨). وكما أشير في المقدمة، فإن سبب بطء المسيرة في العالم العربي يعود الى كثرة واختلاف المواضيع المطروحة التي تنتظر حلاً لها في الوقت ذاته وهي: دور المرأة في المجتمع ـ وهل ستخرج الى العمل جنباً الى جنب وبالمساواة مع الرجل، أم تبقى في المنزل ترعى شؤون الاسرة، ودور الدين في المجتمع، والصراع من أجل هوية سياسية واقتصادية مستقلة اسوة بسائر اقطار العالم. وقد اصبحت هذه الأمور مرتبطة ببعضها ارتباطاً معقداً يصعب حله، وكل محاولة لحلها جميعاً في الوقت نفسه يحول دون إيجاد حل لواحد منها على حدة.

يمر العالم العربي اليوم في مرحلة انتقالية، وانه خلال المراحل الانتقالية تظهر المتناقضات على أشدها. فان التحديدات والأساليب التقليدية المتبعة لم تعد مجدية تماماً، غير أن بدائلها لم تتكون بعد. اذن، من جهة تلقى المرأة كل احترام وتشجيع على اللحاق بركب المهن الحديثة، ومن جهة أخرى، هناك عدم استعداد لقبول التغيير الذي قد يُحدثه هذا الموقف في مجالات أخرى وخاصة مجال العلاقات داخل الأسرة. لذلك نرى انه من الممكن للمرأة في بعض الدول أن تصبح مديرة تنفيذية في شركة ما، ولكن دونما الحصول على حقوق متساوية مع زوجها في مسألة

الوصاية على الاولاد ـ اجحاف يكرسه قانون البلاد.

من المنصف القول ان المرأة، من بين جميع أعضاء المجتمع، تواجه أكبر قسط من المعاناة بسبب التوترات الناجمة عن المراحل الانتقالية. ومسألة تغيير دورها تقبع في قعر قاعدة هرم المشاكل المتشابكة والتي يسعى العالم العربي جاهداً الى إيجاد الحلول لها. ان المرأة هي صمام الأمان في الحفاظ على نواة الاسرة التقليدية، وفي خلال المرحلة الانتقالية هذه تبقى العائلة الضمان الوحيد في وجه المستقبل الضبابي. أقسى مظاهر المقاومة في العالم العربي هي تلك التي تقوم ضد إحداث أي نوع من أنواع التغيير المتعلق بالاسرة. علماً أنه من غير الواقعي ان يحدث التغيير في العلاقات السياسية والاقتصادية دون ان يؤثر في العلاقات الاجتماعية.

العائلة العربية. المدخل الى المجتمع

ما هي الصفة الخاصة المميزة للاسرة العربية؟ بالنسبة للمفهوم المثالي للاسرة العربية، إن مسؤولية الرجل تجاه زوجته، وأولاده، وقريباته أمر مقبول من قبل جميع المعنيين بالأمر. كذلك، فالابن البكر مسؤول عن والديه واخوته حتى يبلغون سن الرشد أو المرحلة التي يتمكنون فيها من تدبير شؤون حياتهم، كما أن الاخوة مسؤولون عن اخواتهم في حالتي الطلاق أو الترمل، وحتى عن قريبات جانحات لمدى الحياة.

ان الأسر العربية كبيرة العدد نسبياً، والمتفرعون عنها لا يسكنون بالضرورة تحت سقف واحد ولكن الروابط الوثيقة تستمر في شد أواصر العائلة الواحدة، وهذا يعني الوالدين، واولادهم، والازواج، كما العديد من أبناء العم، والأعمام، والعمات. بالاضافة، إن العائلة هي التي تحدد مكانة كل فرد من أعضائها في المجتمع، ومن هنا أهمية الحفاظ على شرف العائلة. وهذه الروابط تمد اعضاءها بالدفء والرفقة والدعم المعنوي. ولا يقل أهمية عن هذا الشأن كون العائلة هي المركز الرئيسي لضمان

اجتماعي، يُعنى بالعجوز والمقعد وبمن خذله الحظ.

والعائلة هي المركز الأهم للبحث عن عمل. فمعظم الأعمال في العالم العربي ان لم نقل جميعها هي عمل أسروي. فمن المسلّم به ان أرباب الأعمال يوظفون أو يساعدون على توظيف أفراد العائلة الواحدة في الوظائف ذات المردود الجيد، كما يسعى الاجراء الى دعم توظيف أفراد من عائلاتهم في دوائر عملهم أو في غيرها. اما في المناطق الزراعية، فان مدخول العائلة يعتمد على مجهود جميع أفرادها ـ الزوج، والزوجة، والاولاد ـ ان في الحقول أو في تصنيع المواد الغذائية، ونشاطات أخرى تتعلق بالشؤون الزراعية. وينطبق هذا على الأعمال الصغيرة التي تصرّفُ شؤونها عائلة واحدة في المدن.

أصبحت الدولة اليوم في العالم العربي أكبر موظف للأعمال، ومع هذا قليلون هم العرب المعنيون بشكل فعال بالمؤسسات السياسية أو بمراكز صنع القرار في بلدانهم. لذلك نجد الولاء للدولة ضعيفاً، بينما تبقى العائلة تستحوذ على ولاء الافراد، وهذا ما يعيق بالتالي قيام مؤسسات سياسية واجتماعية فعّالة. وقد أظهرت الدراسات الاجتماعية هذا الواقع. نستنتج مثلا من عينات دراسة قام بها حليم بركات عن تلامذة الجامعات في لبنان «ان احتمال التباعد بين هؤلاء التلاميذ وعائلاتهم اضعف منه بكثير من نسبة احتمال تباعدهم عن الدين، أو السياسة، أو المجتمع». (بركات، ١٩٨٥، ص ٣٦).

النساء: المدخل الى العائلة

داخل الأسرة الواحدة، تبقى الكلمة الفصل للوالد مما يعطيه نظرياً سلطة مطلقة. مع ذلك، يبقى دور المرأة هو صمام الأمان لصيانة الاسرة. فهي لا تنجب فقط أجيالا متتالية، وتكفل بذلك استمرارية الاسرة، وحجمها وقوتها، بل انها مسؤولة ايضاً عن ثقافة الجيل الجديد وإن بشكل غير رسمي. فالأم هي التي تبث في صدور ابنائها التقاليد الثقافية والدينية التي تدعم التعاضد والولاء للعائلة. اذن يجب ان لا نستهجن

قيام معارضة قوية لتغيير دور المرأة من الرجال كما النساء على السواء.

يستند المناهضون لتغيير في دور المرأة الى تعابير دينية ـ (انها ارادة الله)، ويلجأون الى «المنطق» في تعليلهم ـ (ان طبيعة المرأة، بيولوجياً، لا تؤهلها للقيام بأي دور غير الأمومة)، كما يلجأون الى طرح قومي أيضاً ـ (ان الدعوة الى تحرير المرأة هي نوع من انواع النيو ـ استعمار ابتدعه الغرب لتخريب العالم الثالث). يختبىء تحت جميع هذه التعليلات خوف حقيقي مرده الى أن أي تغيير في دور المرأة واتخاذها أدوار اخرى خارج نطاق الاسرة من شأنه ان يصدع النظام الاجتماعي ككل. ان دعاة هذا الموقف يجدون لهم حجة مقنعة في تفكك المجتمعات في الغرب. برأيهم ان انحلال الروابط العائلية مسؤول عن سلسلة من العلل الاجتماعية في الغرب، ويوردون على سبيل المثال: الشعور بالوحدة لدى المتقدمين في السن، تفشي تعاطي المخدرات بين الشباب، أعمال العنف والجرائم، وفساد الاخلاق.

إن معارضة التغيير في دور المرأة لا يتعثر أمام حدود الجنس. فاننا نجد داخل كل عائلة او بيئة عربية عدداً من الرجال المتحررين المنفتحين على الأفكار والأساليب الجديدة، بينما نجد عدداً من النساء المحافظات اللواتي يعارضن التغيير، والعكس بالعكس. فبعض البنات يحظين بتأييد آبائهن لمتابعة التحصيل العلمي، والمهني وان استدعى ذلك السفر، بينما امهاتهن هن اللواتي يعارضن. كذلك تجد بعض الأخوات في اخوتهم حليفاً قوياً يساعدهم في إقناع أهلهن لمنحهن قسطاً أوفر من الحرية.

على مر بضعة عقود سابقة، أهدر الكثير من الطاقات واريق المداد في نقاشات دارت حول «الضرر» الذي قد يلحق بالاسرة نتيجة تغيير في دور المرأة. بينما الوقت الذي انفق على تقدير مدى التغيير الذي حدث فعلا كان قليلاً جداً. ولم يتساءل المناقشون حول كيفية الحفاظ على حسنات الاسرة العربية والتخلص من سيئاتها. (فمن الحسنات ان الاسرة العربية تمنح أفرادها الشعور بالامان، والدفء، وكل فرد من أفرادها يعطي الآخر من وقته، ويتقاسمون جميعاً المردود المادي، ومن سيئات الاسرة العربية نذكر تسلطها على افرادها، والتضحية بالفرد في سبيل خير

الجمـاعة، وخنق المبادرات الفردية، وفي كثير من الأحيان، الطغيان في معاملة الاناث والشباب).

بدأ العـالم العربي باكتساب الاسوأ من العالمين: فالروابط العائلية بدأت بالتفكك تحت ضغـط الحيـاة العصرية، وتمثل هذه النتيجة ما يعتبره العرب وجهاً سلبياً من وجوه المجتمع الغربي كالعائلة المصغرة والأنـانيـة الفردية. بينما لم ينظر المجتمع العربي الى الوجه الإيجابي للحياة العصرية الذي يتمثل بتطور الغرب في بناء المؤسسات الاقتصادية والسياسية والديمقراطية.

ففي الوقت الذي تتباعد الأسرة العربية في واقعها عن مثاليتها، نرى أن الأدوار التقليدية تتغير باستمرار، فالرجل لم يعد وحده مسؤولاً عن إعالة المرأة مادياً. فان الوضع المادي التقليدي الذي كان يوفر الضمان للمرأة بات رثاً، فلم يعد باستطاعة الاخوات المترملات او المطلقات ان يعتمـدن على اخـوتهن كالسابق، كما أن الزوج لم يعد يوفر الضمان الاقتصادي لزوجته الذي تؤمنه لها وظيفة ما خارج المنزل. من المتوقع ان تؤدي هذه التغييرات الى زيادة نسبة مشاركة المرأة في القوة العمالية، وهذا ما حصل فعلا كما تبينا من تقرير المركز الدولي للبحوث النسائية المذكور سابقاً. اما مسألة ايجاد فرص العمل للنساء والرجال في مسيرة التطور في العالم العربي فهي أمر آخر.

حقوق «متكافئة»

بالرغم من أن التغيـير يحـدث في مضمـون العـلاقات الاجتماعية والاقتصادية، فلا نزال بانتظار ان يحدث في الشكل ايضاً. لذا سأركز في القسم المتبقي من هذا البحث على مقـاومـة التغيـير في قوانين الأسرة وهيكليتها، وعلى كيفية إجراء النقاش حول دور المرأة من ضمن النقاش الاشمل حول دور الدين في المجتمع. فهذا من شأنه ان يشرح خلفيات المواقف المتناقضة التي تعتبر المرأة متساوية مع الرجل في العمل، بينما تبقى أمام القانون غير متساوية معه في المنزل.

وغني عن القول، ان الكثيرين من العرب يعيشون حياة سعيدة راضية. اما عندما تحصل الخلافات ويضطر على اثرها الناس الى اللجوء للمحاكم، عندها تكتسب المسائل القانونية أهمية خاصة. فان أصعب المشاكل التي تواجه المشترعين في الدول العصرية هي تلك المشاكل ذات العلاقة بشؤون الزواج، والطلاق، والوصاية. في العالم العربي، يعنى قانون الاحوال الشخصية، أو القانون العائلي، بهذه الأمور وغيرها كالميراث مثلا. وجميع هذه القوانين المتبعة في الدول العربية مستمدة من الشريعة الاسلامية. في الدول التي لا يوجد فيها قانون عائلي، يعتمد القضاة كلياً على نصوص الشريعة.

ان بنود قانون الأحوال الشخصية تتعارض إجمالاً مع دساتير دول المنطقة. فدساتير الدول العربية، اذا وجدت، تساوي في الحقوق بين جميع المواطنين. ولكن قوانين الأحوال الشخصية تمنح الرجل والمرأة حقوقاً «متكافئة» اكثر منها حقوقاً متساوية. وهذا من الأمور الحساسة جداً. ويتضح هذا الأمر جلياً من الطريقة التي تحاول بها حكومات الدول العربية ان تسن قوانين عائلية جديدة أو تعدّل القديم منها. وغالباً ما تهمل هذه المحاولات في منتصف الطريق.

سأقدم في الصفحات التالية نماذج عن كيفية تعامل دول عربية مختلفة مع هذه المسألة: كيف تمكنت مثلا كل من تونس وجمهورية اليمن الشعبية الديمقراطية من سن قوانين تقدمية جداً، وما هي المشاكل التي واجهتها البحرين والكويت، وما هي المناقشات الحادة التي دارت خلال الجلسات العامة في كل من مصر والجزائر. وسيتضح جلياً كيف ان النقاشات حول حقوق المرأة الشخصية كانت تدور بمجملها ضمن الاطار الاسلامي، سواء أكان المشتركون محافظين ويعارضون كل تغيير، أو كانوا متحررين يريدون اصلاح القوانين.

المحافظون والمتحررون، رجالاً كانوا ام نساء، يؤمنون ان الدين الاسلامي قد احدث ثورة فعلية لدى ظهوره في القرن السابع، ويؤكد الفريقان ان تطبيق مبادىء الاسلام يكفل حقوق المرأة. والخلاف بين هذين الفريقين هو حول كيفية تحديد هذه الحقوق. فيعمد كل فريق من

الجماعات المتعارضة الى الاستشهاد بآيات من القرآن الكريم، من أجل دعم حجته، كما يلجأون الى الاستشهاد بالحديث، او يأخذون الامثال من السنة النبوية.

نشأت في العصور الاسلامية الاولى أربع مدارس فقهية اسلامية: المالكية، نسبة الى مالك بن أنس الذي توفي في المدينة في نهاية القرن الثامن. الحنفية، نسبة الى ابي حنيفة الفارسي الذي أقام في العراق وتوفي في أواخر القرن الثامن. الشافعية، نسبة الى الشافعي الذي توفي في مصر في أوائل القرن التاسع. والحنبلية، نسبة الى ابن حنبل الذي توفي في بغداد في اواسط القرن التاسع. أما المدرسة الرئيسية لفقه الشيعة فهي الجعفرية. وتعتبر بعض هذه المدارس اكثر تحرراً من بعضها الآخر. ففي مذهب المالكية مثلا، تستطيع المرأة ان تطلب الطلاق.

فجر الاسلام

خلال النقاش الذي كان يدور حول حقوق المرأة في ظل الشريعة الاسلامية، كان يسارع كل من المحافظين والمتحررين الى التأكيد على ان نزول القرآن الكريم قد ضمن حق المرأة الانساني في الحياة بوضعه حداً للجاهلية. فتلك الايام التي سبقت ظهور الاسلام كانت «اوقات جهل» يجري فيها وأد الطفلة عند ولادتها. ويشير الفريقان الى ان القرآن الكريم يجيز للمرأة حق تملك الاراضي، ووراثة وتوريث الثروات، إضافة الى ان المرأة المسلمة تمتّعت بكامل هذا الحق قبل المرأة الغربية بفترة طويلة. فلقد كانت هناك نساء في ميدان العمل حتى أيام النبي. نذكر ان خديجة، زوجة النبي الاولى، كانت تاجرة ناجحة، وقد عمل النبي لديها قبل الزواج. ولا يكف دعاة التحرر عن إثارة هذه النقطة في جميع نقاشاتهم حول حق المرأة في العمل. بدأت الآيات القرآنية تنزل على النبي محمد خلال زواجه من خديجة، ولم يتزوج ثانية الا بعد موتها.

أما فيما يختص بحقوق المرأة المتزوجة، فالمتحررون والمحافظون يتفقون على أن الزواج هو عقد بين فريقين. (راجع الملحق في نهاية

الفصــل حيث ترد الآيات القرآنية المتعلقة بحقوق الزوجة). فبمقتضى القرآن الكريم، على الزوج ان يقدم الى الزوجة مهراً، يصبح ملكاً لها. وكان يحتفظ تقليدياً بنصف القيمة، ليدفعها في حال الطلاق. فمن شأن هذا الاجراء ان يردع الزوج ويثنيه عن الطلاق. إضافة الى ذلك، على الزوج إعالة زوجته، بينما لا تترتب على الزوجة أعباء مادية تجاه الاسرة، إنما عليها أن تطيع زوجها. ويسمح بالطلاق متى أصبح الزواج محالاً، وبعد فشل محاولات توفيقية يكون قد قام بها أفراد من العائلتين. ومع هذا يبقى الطلاق، كما ورد في كلام النبي، أبغض الحلال عند الله.

حدد القــرآن عدد الزوجات بأربع، وكان تعدد الزوجات من الأمور المتفشية قبل الاسلام في الجزيرة العربية. يؤكد المتحررون انه قد يسمح بتعــدد الزوجــات في ظروف معينــة، كخسارة عدد كبير من الرجال في الحروب. علماً ان تعدد الزوجات مسموح به فقط اذا كان الزوج قادراً على معاملة زوجاته بالتساوي والا فواحدة. وفي آيات كثيرة حول المرأة والعلاقات العائلية، يشدد القرآن على ضرورة التعامل بالعدل والرفق كما جاء في الكثير من اقوال النبي.

أما بالنسبة لحقوق المرأة السياسية والعامة، فيشير المتحررون ان النبي محمد قد قبل بيعة مجموعة من النساء جئن من تلقاء انفسهن للانضمام الى صفوف الاسلام الاولى. ويضيف المتحررون ان النساء قد اشتركن حتى في القتال من أجل الاسلام. ويذكرون بالتحديد عائشة، زوجة النبي المحبوبة وابنة اقرب المقربين من صحابته ـ أبو بكر الصديق (اول الخلفاء)، والتي لعبت دوراً سياسياً بارزاً بعد وفاة النبي وكانت من أهم رواة حديثه.

وتجــدر الاشــارة هنــا، ان هنــاك خلافــاً بين المــؤرخــين وعلمــاء الانتروبولوجيا حول الانظمة الاجتماعية التي كانت سائدة في الجزيرة العربية قبل الاسلام. يؤكد بعض المؤرخين الاجتماعيين ان نظاماً تسود فيه النساء كان قائماً في مناطق مختلفة من الجزيرة العربية أيام النبي، وفي بعض القبائل كان للزوجة اكثر من زوج واحد، وفي حال الترحال، يذهب «الازواج» مع قبائلهم، بينما تبقى الزوجة وأولادها مع قبيلتها.

ويعتقد ان هذه وغيرها من الأنظمة اختفت تحت ضغط النظام العائلي الذي آثره الاسلام.

تأويلات حصرية

بالرغم من اننا نعرف القليل عن فترة ما قبل الاسلام، لكن التشريع الخاص بالمرأة أصبح اكثر حصراً في العصور اللاحقة مما كان عليه في السابق. هذا ما تبينه الدراسات التي اجرتها ستواسر حول عملية التغيير في وضع المرأة في المجتمع الاسلامي إبان اوائل عهده. أجرت ستواسر دراسة مقارنة بين التفسير من جهة، وعلم نقد الحديث الذي نشأ عبر العصور لوضع حد لتكاثر الأقوال التي عُزيت الى النبي. (Stowasser ، ١٩٨٤).

ضربت ستواسر على سبيل المثال السورة القرآنية الرابعة، «سورة النساء» (وهي سورة تحرج المتحررين) التالية، «الرجال قوامون على النساء بما فضّل الله بعضهم على بعض وبما انفقوا من اموالهم فالصالحات قانتات حافظات للغيب بما حفظ الله واللائي تخافون نشوزهن فعظوهن واهجروهن في المضاجع واضربوهن...» واشارت ستواسر الى ان تفسيراً سابقاً للطبري (توفي سنة ٩٢٣) يدل ببساطة على ان للرجل سلطة على المرأة ضمن إطار العائلة ويترتب عليه تقديم الدعم المادي لها (ص ٢٦). ولكن ستواسر تشير ايضا الى تفسير آخر جاء بعد حوالي ٣٥٠ سنة على لسان البيضاوي (توفي سنة ١٢٨٦) وقد اعتمد منذ ذلك الحين، ويقول ان الرجل مسؤول عن المرأة كما الحاكم عن رعاياه، وان المرأة ليست اهلا للوظيفة العامة.

مما لا شك فيه ان القرن التاسع عشر قد شهد سوء استعمال لحقوق المرأة في الزواج والطلاق، ويعود بعض السبب في ذلك الى تلك التأويلات الحصرية للقرآن والحديث والى تقاليد ليس لبعضها أي أساس في القرآن الكريم. بعض هذه «التقاليد» لا يزال متبعاً حتى يومنا هذا في بعض مناطق العالم العربي. مثلا، يقوم الأهل بابرام عقود زواج بالنيابة عن

اولادهم، الذكور والاناث، دون الوقوف على رأيهم أو أخذ موافقتهم. وأبعد من ذلك، قد تبرم عقود خطوبة الاولاد في سن مبكرة جداً وحتى عند الولادة. وفي مناطق عديدة من المنطقة يستولي الأب على المهر بحجة انه يخسر ابنته، وهكذا يحاول «بيع» ابنته الى المزايد الأكبر. كما ان شروط تعدد الزوجات لا تُحترم، علماً بان هذا ينطبق على نسبة قليلة من الزيجات في المنطقة تتراوح بين اثنين في المائة في شمال افريقيا، وعشرة بالمائة في الخليج.

وفي حالات الطلاق، نرى ان الرجال يسيئون استعمال حقهم في الطلاق الذي يصبح نافذاً بمجرد ترديدهم «أنْتِ طالق» ثلاث مرات، فينكرون بذلك زوجاتهم ويتخلون عنهن مخالفين بذلك كل الشروط القرآنية في هذا الصدد، والتي تستدعي التحكيم وفترة مصالحة. بعض دول المنطقة لا يجبر الرجل على اجراء الطلاق في المحاكم، وفي بعض الحالات لا يسجل الطلاق في المحكمة. فبينما يملك الرجل حق الطلاق، فإن المرأة هي التي يجب ان تتقدم بطلبه. عملياً، ان حق المرأة في الطلاق قليل جداً أو حتى أنه مفقود، اذ يترتب عليها في هذه الحالة ان تقدم اثباتات شرعية للطلاق. (انظر اللائحة رقم ١ الجزائر والكويت، والتي تبين الحالات التقليدية التي تخول المرأة طلب الطلاق). على المرأة ان تتوجه الى القاضي في المحكمة لتقديم طلبها. تعتبر هذه الخطوة مشينة، ولا تُشجِّع المرأة على القيام بها. لهذا السبب تفضل العائلات زواج البنات من الأقارب لأن المشاكل الاخلاقية والمادية تترتب ضمن العائلة فيمارس الاهل بعض نفوذهم على فرقاء الخلاف.

واذا تم الطلاق، تفقد الأم حق الوصاية على أولادها وهم صغاراً (انظر الجدول رقم ١ للأعمار في الدول المختلفة)، وفي مناطق عديدة لا يحق لها ان تكون الوصي الشرعي عليهم حتى بعد وفاة والدهم. في الواقع، تعتبر المرأة في بعض الدول قاصراً في نظر القانون مدى الحياة، تحتاج الى اذن والدها أو زوجها او أحد أقربائها ان ارادت السفر أو العمل.

وفي شأن الإرث، ترث الانثى نصف حصة أخيها، بحجة أن الرجل مضطر الى الانفاق من أمواله على المرأة، بينما المرأة معفاة من هذه

المســؤوليــة. والقــرآن ينص على كيفية توزيع حصص إرث الوالدين، والاولاد، والأقرباء. وتطرح مشكلة الوالدين من السنة إذا كان جميع أولادهم من الانــاث، فيضــطررن عنــدها الى تقاسم الميراث مع أقرب أقــربــائهن من الذكــور، (الأعمام أو أبناء العم). أما حسب المدرسة الشيعية الجعفرية، فيرث الاولاد حصصهم كاملة فيما لو كانوا جميعاً من الاناث، أما إذا كانوا اناثاً وذكوراً، فتكون حصة الانثى نصف حصة الذكر كما في المدارس السنية. ومن غير المستبعد في لبنان مثلا أن ينقلب الأب السني شيعياً على فراش الموت لضمان ميراث ابنته الوحيدة.

الموقف المدني: تركيا

لا ينفرد العالم العربي في وضع قيود على حقوق المرأة. فهنالك قيود مماثلة لا تزال قائمة في مناطق أخرى من العالم. وجدير باهتمامنا في هذه الدراســة هو ذلك القسط الوافر من الوقت والقلق الذي يبذل في عملية تغيــير وإصــلاح القانون العائلي. قبل أن نعود الى بحث شؤون الأمم العربية اليوم، من المفيد ان نبحث باختصار الموقف الذي اتخذته تركيا، الدولة الوحيدة في الشرق الأوسط التي تخلّت تماماً عن القانون الديني وتبنت شرعاً مدنياً.

عندما أصبح مصطفى كمال اتاتورك رئيس دولة تركيا الجديدة، كان مصممــاً على اعــطاء المرأة حقوقاً متساوية أمام القانون. بدأ اتاتورك حملته بنفي وجود اي نص ديني يشير الى ان المرأة متخلفة عن الرجل. وعين عام ١٩٢٣ لجنة لدرس ومراجعة القانون العائلي. ولكن عندما وجد اتاتورك ان عمل اللجنة لن يحقق له النتائج المرجوة ضمن إطار الشريعة الاسلامية، قرر الانفصال القاطع. فأصبحت تركيا دولة مدنية وصدر القانون المدني عام ١٩٢٦ على غرار القانون المدني السويسري (انظر أحمد، ١٩٨٤، لشرح كامل).

ساوى القانون الجديد بين الرجل والمرأة، ولكن بقي الرجل في ظل القانون هو رب العائلة، وهذا الإجراء لا يزال مرعياً حتى الآن في كثير من

القوانين العائلية حول العالم. وهو من الأمور الاساسية التي طرحتها الداعيات الى تحرير المرأة في اميركا اللاتينية. مثلاً، لم تعدّل سويسرا هذا البند من القانون إلّا في عام ١٩٨٥. أما في تركيا، فقد اخذ الشعب وقتاً لتقبّل القانون، وخصوصاً سكان الريف بأعدادهم الهائلة. فالقانون التركي يعترف فقط بالزواج المدني، ويحرّم تعدد الزوجات. لكن الدولة في هذه الحال وجدت نفسها أمام مشكلة كبيرة: عدد كبير من المواليد كان غير شرعي في نظر القانون. فكان على الدولة ان تعترف شرعياً بحوالي ثمانية ملايين مولوداً مع حلول عام ١٩٥٠. فالقطاعات الشعبية لا تزال بمجملها رافضة للقانون المدني، وهناك تيار قوي حالياً يأمل في استعادة تطبيق القانون الديني.

ان موقف اتاتورك دليل صارخ على ما يمكن ان يحققه قائد وطني قوي اتى الى سدة الرئاسة مع موجة من الحماس الثوري والدعم الشعبي. واتخذ المنحى ذاته الرئيس التونسي، الحبيب بورقيبة، الذي اشرف شخصياً على تمرير قانون للاحوال الشخصية عام ١٩٥٦، أي بُعيد استقلال تونس عن فرنسا. ولكن، كانت تونس حريصة على البقاء داخل إطار الدين الاسلامي. وهذا القانون هو من أكثر القوانين تقدماً في العالم العربي، فهو ينص على المساواة في جميع الميادين الا الارث وحقيقة ان الرجل يبقى الرأس الشرعي للعائلة.

وتبين اللائحة رقم (١) كيف يعالج قانون العائلة في بعض الدول العربية قضايا الطلاق وتعدد الزوجات. من المشوق ملاحظة الفروقات الكثيرة بين هذه القوانين علماً بأنها تستند جميعها الى الشريعة. فدول عديدة استقت من بعض المذاهب السنية الاربعة، وفي بعض الأحوال من جميعها على السواء بصرف النظر عن المذهب المتبع في الدولة المعنية، مستفيدة بذلك من كون بعض هذه المذاهب أكثر تحرراً من غيرها.

لم تنفصل أي من الدول العربية انفصالا تاماً عن قانون الشريعة الاسلامي فيما يتعلق بقوانين الأحوال الشخصية، علماً ان لدى بعضها تشريعات زمنية للقانون المدني، والاقتصادي، والجزائي رغم ان القرآن الكريم يحتوي تدابير مفصّلة لهذه الأمور. لماذا اذن تمكنت تركيا من

التحول الى قانون مدني وهي التي كانت مركز خلفاء المسلمين لمدة اربعة قرون؟ ولماذا لم تحذُ حذوها أي من الدول العربية، مع ان تونس قطعت شوطاً بعيداً في المساواة بين الرجل والمرأة تحت لوائي القانون والشريعة ؟

السبب الأول، هو ان الدين الاسلامي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتاريخ والثقافة العربيتين، أكثر مما هي حال الاتراك العثمانيين. فالقرآن نزل في شبه جزيرة العرب وباللغة العربية. والاسلام جزء من الهوية العربية على الصعيدين القومي والشخصي، والمسيحيون من العرب، كما المسلمون، تربطهم بالاسلام صلات ثقافة وهوية. والسبب الآخر هو ان دولاً عربية عدة قد بذلت جهداً كبيراً للدفاع عن هويتها والحفاظ عليها ضد المستعمرين الأجانب، بخلاف الاتراك الذين كانوا هم يسيطرون على اجزاء كبيرة من العالم العربي في أيام عزهم.

من أهم الدول الاوروبية المستعمرة نذكر: فرنسا التي بسطت نفوذها على دول المغرب العربي، ولبنان وسورية، وايطاليا التي استعمرت ليبيا، وبريطانيا التي استعمرت مصر، وفلسطين، والاردن، والعراق وامتد نفوذها ليشمل دول الخليج العربي. سعى المستعمرون للسيطرة على الموارد المادية والطرق التجارية. وقد حاولوا لتحقيق أهدافهم ان يسيطروا على الأنظمة الاجتماعية والقانونية.

أجرى المستعمرون بعض التحسينات الطفيفة في الأوضاع العامة التي تهم الشعب مباشرة، فقاموا مثلا ببناء بعض المدارس وأعربوا عن استيائهم من حالة المرأة الاجتماعية المتردية في المنطقة، واقترحوا على المرأة ان تخلع الحجاب وتتمثل بالمرأة الاوروبية. لقد قوبلت هذه الاقتراحات بمقاومة حازمة وسرت حولها الشكوك، خصوصاً وقد رافقها اغتصاب للموارد الشعبية وتدابير قاسية أخرى مثل منع طلاب المدارس استعمال لغتهم الأم. حتى ان المواطنين الذين تبنوا أساليب المستعمر اصبحوا هم موضع شك ايضاً. وهذا ما جعل البعض من العرب يتمسك بشدة بالتقاليد وبطرق العيش حسب الشريعة الاسلامية.

القومية والاصلاح: «العلمنة الاسلامية» في تونس

خلال فترة نضال تونس في سبيل الاستقلال، كان بورقيبة بالذات يرفض البحث في أمر تغيير وضع المرأة وهو الذي يعتبر اليوم من حرر المرأة التونسية. هذا ما أشارت إليه نورما سالم في دراسة لها عن وضع المرأة في تونس. خلال اجتماع وطني عام عقد سنة ١٩٢٩، قامت احدى النساء برفع حجابها، لكن، أعلن بورقيبة عندها: «هل من مصلحتنا ان نسارع، دون الاهتمام بمرحلة انتقالية، الى التخلي عن اساليبنا، وعاداتنا، جيدة كانت ام سيئة، وعن جميع الأمور الصغيرة وحتى التافهة، مهما قيل عنها، والتي تكوّن شخصيتنا؟ جوابي، في هذه الظروف الخاصة التي نمر بها هو قطعاً: كلا!» (سالم، ١٩٨٤، ص ١٤٩). فكان على تونس ان تحافظ على شخصيتها المميزة خلال فترة احتلالها.

بالطبع، واجه دعاة التغيير في ذلك الوقت موجة انتقاد لاذع. عام ١٩٣٠، هبت موجة عارمة على اثر نشر الطاهر الحداد، العلامة الديني التونسي، كتاباً عن أوضاع المرأة بعنوان، «امرأتنا في الشريعة والمجتمع». غير ان دفاع الحداد بحماسة عن الاسلام لم يهدىء من سخط منتقديه. فقد كتب: «اني اؤمن دون أي شك، ان الاسلام بريء من كل اتهام له بعرقلة عملية الاصلاح، بل على العكس، انه... نبع الاصلاح الذي لا ينضب. وان تداعي هيكليتنا (الاجتماعية) جاء نتيجة أوهام آمنّا بها، وتقاليد ضارة ومهولة قيدنا انفسنا بها». ويضيف قائلا: «ليس هناك ما يقر أو يشير الى ان المستوى الذي بلغه المجتمع أيام النبي هو (المستوى) النهائي المنشود». (سالم، ص ١٤٣ ـ ٤). ويقول الحداد أيضاً ان الاسلام اعتبر الجنسين متساويين لأنه كان هناك توازن في الحقوق والواجبات بين الرجل والمرأة. على كلٍ، لم يوافقه أحد في الرأي، فجرّد من شهاداته اللاهوتية، وفقد منصبه وتوفي كسير القلب (ص ١٤٨).

أما بعد نيل الاستقلال، فقد شعر بورقيبة انه بات بامكان تونس ان تطرح مسألة حقوق المرأة على البحث. تعتقد نورما سالم ان بورقيبة سعى لتحقيق المساواة للمرأة للاسباب التالية: كي لا تبقى تونس موضع

اشمئزاز وكره سائر دول العالم المتمدن، والحاجة الى عدالة اجتماعية، والحاجة الى جهد عقلاني للتكيّف مع الاسلام (ص ١٥٦). وقد واجه القانون الجديد للأحوال الشخصية موجة من الانتقاد لكنها ليست ابداً بشراسة الهجمة ضد الحداد.

تعتقد سعاد شاطر، في كتابها عن المرأة التونسية، ان بورقيبة تمكن من النجاح في موقفه ليس بسبب النشوة التي تلت تحقيق الاستقلال الوطني فحسب، وإنما ايضاً لأن المحافظين قد فقدوا الكثير من امتيازاتهم وقوتهم خلال فترة النضال. «اما رجال الدين، الممثلون الرسميون للدين، والذين كانوا يستطيعون باسم الاسلام معارضة ونقض كل محاولة تغيير، لم يعودوا في مركز قوي يؤهلهم اتخاذ مواقف كهذه. أما القوميون من بينهم فكانوا أكثرهم نشاطاً بسبب مركزهم الاجتماعي في صفوف «الدستور القديم». والبعض الآخر لم يتعاط النشاط السياسي، وقد كان قسم منهم متعاطفاً مع السلطة في ظل نظام الحماية» (شاطر، دون تاريخ النشر، ص ٩٢). وتضيف سعاد شاطر ان السلطة الدينية العليا في ذلك الوقت، المتمثلة بالمفتي، الذي كان مسؤولاً عن الفتاوى الدينية، اعربت عن سعادتها لأن الشرع الاسلامي لم يترك جانباً برمته كما حصل في تركيا.

وطبيعي ان يعتمد بورقيبة في دعمه القانون المدني على تأييد الشعب له كقائد للثورة. وكان قد استشار القادة الروحيين ليكفل بقاء القانون ضمن إطار الشريعة، ولعب هؤلاء القادة انفسهم دوراً مهماً في حملات شعبية للتأكيد على ان القانون مقبول ومفهوم. وفي عامي ١٩٥٦ و١٩٥٧، حُلّت جميع المحاكم الشرعية، الاسلامية واليهودية، وأصبحت جميع الأحوال الشخصية شؤوناً مدنية. وأعلن الثالث عشر من آب، وهو اليوم الذي نشر فيه القانون، «يوم المرأة» في تونس واعتبر عطلة وطنية.

تبين اللائحة رقم (١) بنود القانون المتعلقة بالطلاق وتعدد الزوجات. نذكر من بين البنود الاخرى ما يلي: لا يتم الزواج إلا بموافقة الفريقين وبعد تحديد قيمة المهر، وللمرأة الحق في ابرام عقد الزواج لصالحها دون الحاجة الى وصي، تقرر الوصاية لما فيه مصلحة الطفل، ويحق للمرأة كما

للرجـل طلب الوصــايــة. وفي تعديل للقانون صدر عام ١٩٨١، تصبح الوالدة تلقائياً وصية شرعية على اولادها متى توفي والدهم، دون اللجوء الى أحد الاقرباء من الذكور.

وتونس في مقدمة الدول العربية، ومن بينها العراق، والمغرب، واليمن الجنوبي، التي تقبل بالقاضيات في محاكمها، فهناك محاميات في العديد من الدول العربية وليس قاضيات. ولهذا مدلول هام لأنه تقليدياً كانت المـرأة تعتبر متخلفة عن الرجل قانوناً، وكانت المحاكم تفترض شهادة امـرأتـين في مقابل شهادة من رجل واحد. فلهذا التقليد جذور قرآنية نجدها في الآية ٢٨٢ من السورة الثانية، «سورة البقرة»، والتي تنص على ما يلي: «واستشـهـدوا شهيدين من رجالكم فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ممن ترضَون من الشهداء ان تضل احديهما فتذكر احديهما الاخرى...».

موقف «ماركسي اسلامي»: اليمن الديمقراطية

يتبين لنا مما ورد أعلاه ان القانون المدني التونسي قطع شوطاً بعيداً في مجال تحقيق المساواة في المضمون العائلي، غير أن المساواة التامة لم تتحقق بعد. (وكما هي الحال في تركيا، لا تزال هناك تيارات اسلامية قوية في تونس تفضّل التأويلات الدينية المحافظة للقانون). وهناك دولة عربية أخرى قامت باصلاح قانون الأحوال الشخصية بطريقة ثورية، ألا وهي جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، وهي ايضاً بقيت ضمن الاطار الاسلامي، بالرغم من أن الثورة التي قادت اليمن نحو تحقيق الاستقلال عام ١٩٦٧ كانت ثورة ماركسية.

صدر القانون العائلي اليمني عام ١٩٧٤ بعد مناقشات مستفيضة في مجتمـع كان يُعتبـر محــافظاً. تورد اللائحة رقم ١ تلك البنود المتعلقة بالطلاق وتعدد الزوجات، ويتبين لنا ان القانون يقيّد تعدد الزوجات ولا يمنعـه، ويسـاوي بين الرجـل والمرأة في حق طلب الطلاق. ومن البنود الاخرى نذكر ما يلي: يجب الحصول على موافقة الفريقين لابرام عقد

الزواج، وتحديد قيمة المهر، واشتراك الرجل والمرأة في تحمل اعباء مصاريف الاسرة، وإعطاء الأفضلية للأم في حق الوصاية على اولادها حتى وإن تزوجت، انما يعود أمر البت نهائياً في هذا الأمر للمحاكم التي تأخذ مصلحة الولد الفضلى بعين الاعتبار.

صرحت إحدى المسؤولات في مجال الصحة العامة في اليمن، ان حالات الطلاق زادت بنسبة مرتفعة فور صدور القانون، اذ أصبح سهلاً على المرأة ان تطلب الطلاق، لكنها أصرّت على إعادة الاستقرار للوضع بسرعة، فعملت مسؤولات من «الاتحاد النسائي» كمستشارات زواج في محاولة للتوفيق بين الزوجين قبل اللجوء الى الطلاق (ملاحظة من المؤلفة، ١٩٨٤). وبعد مرور عقد كامل على صدور القانون، عُقد في شهر نيسان من عام ١٩٨٤، مؤتمر نسائي للبحث فيما اذا كان القانون يستدعي تعديلا ما. وخلصت المؤتَمِرات الى أن لا خطب في القانون في وضعيته الحالية، ولكن لا تزال هناك بعض المشاكل في وجه تطبيقه. ولم يحدد موعد لمؤتمر آخر.

ترك امر القانون للمحاكم: البحرين والكويت

ان القوانين العائلية المرعية الاجراء في كل من تونس واليمن هي من أكثر القوانين تقدمية، وتستند على تأويلات تحررية للشريعة، كما ان تطبيقها يتم من قبل القضاة في قاعات المحاكم. وماذا عن البلدان التي ما زالت تطبق احكام الشريعة دون تدخل من قبل الدولة؟ هذا ما كان عليه الوضع في دولة البحرين في منتصف الثمانينات، فعملياً كان الكثير يعتمد على طبيعة القضاة، متسامحة ام خلافها، في المحاكم الشرعية. نشرت مجلة «البحرين» التي تملكها الدولة في عددها الصادر في ٢ أيار ١٩٨٤، مقابلة لافتة لصراحتها أجريت مع محامية بحرينية، يُستنتج منها ان النساء اللواتي كن يتقدمن من المحاكم الشرعية بطلب الطلاق، واجهن الكثير من الصعاب.

تقليداً، يحق للرجل المبادرة في الطلاق، اما بالنسبة للمرأة فهي التي

يجب ان تُطلَّق، إن من قبل زوجها او بحكم يصدره القاضي اذا كانت قد تقدمت بطلب للطلاق. قالت المحامية حياة راشد الخليفة ان أكثرية علماء الدين في البحرين قد وافقوا فعلاً على حق المرأة بطلب الطلاق على أسس معينة (اللائحة رقم ١ تتضمن الاسس التقليدية).

مع ذلك، تشير حياة الخليفة الى انه في معظم الحالات التي درستها لم يمارس القاضي سلطته في منح المرأة الطلاق دون شروط. انما، عمد القضاة الى طلاق المرأة بالخلع، مما يحتّم عليها اعادة جميع الاموال التي صرفها زوجها عليها، وفي بعض الأحيان إعادة المهر أيضاً. عملياً، تكون المرأة قد اشترت حريتها.

ورأت حياة الخليفة أن هذا الاجراء غير قانوني في الاسلام (راجع الملحق حول حقوق الزوجين في القرآن). كما ان إرغام المرأة على التخلي عن حقها في الوصاية، غير قانوني ايضاً. كما أشارت الى أنه في ظل النظام المعمول به في البحرين، قد يستغرق حصول المرأة على الطلاق وقتاً طويلاً. فطالما يتغيب الزوج عن حضور جلسات المحكمة، يتأجل الحكم باستمرار. وتضيف حياة الخليفة ان تشريعات القوانين العائلية في الدول العربية والاسلامية الاخرى قد وفّرت الحماية للمرأة، وحثت دولة البحرين على اتخاذ خطوات مماثلة.

أما في الكويت، فقد اعلنت الدولة أخيراً القانون العائلي عام ١٩٨٤. وقد استغرق وضع مسودة قانون الأحوال الشخصية سنين عديدة، ليصبح جاهزاً للمناقشة في مجلس الامة عام ١٩٨٢. وبينما كان المجلس يناقش القانون، قامت المحامية الكويتية بدرية العوضي بنشر دراسة مقارنة بين القوانين العائلية العربية والاسلامية، لأنها شعرت انه مهم جداً للمشتركين في مناقشة القانون ان يطّلعوا على القوانين المتبعة في الدول الأخرى قبل إبرام القانون الكويتي نهائياً. وتلك القوانين برأيها أكثر تقدمية من مسودة القانون الكويتي رغم انها بقيت جميعاً في إطار الدين الاسلامي.

ومثالا على التناقضات الموجودة في العالم العربي، من المثير ان بدرية العوضي كانت تشغل منصب عميدة كلية الحقوق والشريعة في جامعة

الكويت لعدة سنوات، هذا في دولة لم تكن حتى منتصف عام ١٩٨٦ قد اعطت المرأة حق التصويت أو منحتها حقوق المساواة في شؤون الاحوال الشخصية. فخلال المناقشات التي كانت تجري حول إعطاء المرأة حق التصويت، كانت بدرية العوضي تعمد الى ارباك تلاميذها حين تسألهم ما اذا كانوا لا يشعرون بالارتياح كون استاذتهم امرأة لا تملك حق التصويت (ملاحظة المؤلفة، ١٩٨٢).

حثّت بدرية العوضي في دراستها على ضرورة تقييد حق الرجل غير المشروط في الطلاق. واقترحت ان يدفع الزوج الى مطلقته تعويضاً مالياً تفوق قيمته ما يدفع عادة، كما كان الوضع في بعض الدول العربية الاخرى. وأضافت ان هذا الأمر ضروري لأن عدد حالات الطلاق في الكويت قد ارتفع في السنوات الخمس الماضية.

وكانت اللجنة التحضيرية التي وضعت مسودة القانون قد قررت في الأساس على إعطاء النساء حق إدراج النصوص التي يردنها في عقود الزواج، لكن اللجنة عادت وتراجعت عن قرارها لضده. وكان من شأن هذا التشريع ان يمكن المرأة من إضافة نص يحرم على الرجل اتخاذ زوجة ثانية له، وبالتالي تقييد ممارسة تعدد الزوجات. وتساءلت بدرية العوضي عما جعل اللجنة تغير رأيها. على كل حال، فان الجهود التي بذلتها العوضي للفت نظر المشترعين الى قوانين اخرى اكثر تحرراً ذهبت جميعها سدى. وفي نهاية الامر، عندما اصدر مجلس الأمة القانون العائلي عام ١٩٨٤، تبين انه تجاهل جميع التعديلات المقترحة من قبل مختلف التجمعات النسائية.

الجدال الذي دار حول الهوية، والدين، والحقوق: الجزائر

من بين النقاشات التي جرت مؤخراً حول القانون العائلي، كانت اكثرها إثارة تلك التي دارت في الجزائر ومصر. أخيراً صدر في الجزائر قانون الأحوال الشخصية عام ١٩٨٤. وقد كانت هناك، حتى ذلك الحين، ثغرات ضخمة في التشريع. فقد كانت هناك بعض القوانين للزواج يعود

تاريخهــا الى أيام الاستعمار، لكنها نقضت جميعاً عام ١٩٧٥. ينص القانون المدني الذي صدر عام ١٩٧٥ انه يجب على القاضي ان يحكم بمـوجب تعـاليم الحقوق الاسلامية، أو بموجب التقاليد في حال غياب انظمة قانونية. غالباً ما يلحظ جميع المعنيين بأوضاع المرأة الجزائرية في كتـاباتهم، ان من سخرية القدر ان ترغم المرأة مجدداً على العودة الى المنزل بعد ان تحقق الاستقلال الوطني عام ١٩٦٢، وذلك بالرغم من ان النظام الجديد كان نظاماً اشتراكياً، وبالرغم من ان المرأة كانت قد لعبت دوراً بارزاً ونشيطاً في الثورة. فقد نالت المرأة حقوقاً مدنية كاملة كحقها في التصويت وفي ان تُنتخب، بينما بقيت حقوقها الشخصية مبهمة لا يشملها أي تشريع.

فان موضــوع الحقــوق الشخصيــة لم يكن يوماً على رأس الأمور المدرجة في جداول أعمال حكومات ما بعد الاستقلال. كان الجزائريون عنـد الاستقـلال في وضع مادي سيء جداً، وقد أدت سنوات النضال الطويلة الى تفتيت البلاد. فقد كانوا يفتقدون الى البنية التحتية، ولم يكن باستطاعتهم انماء بعض الخدمات كالتعليم مثلا. فقد كان مجموع عدد التلامذة الثانويين عشرين الفاً فقط من بين مجموع عدد السكان البالغ ثمانية عشر مليوناً.

والأهم من ذلك، ان الهدف الرئيسي للرجال والنساء في ثورتهم ضد الاحتلال الفرنسي، كان استعادة النمط الجزائري في الحياة، والذي عمد المحتـل الى تفكيكـه. فرأينا الجزائريين يتشبثون أكثر فأكثر بالاسلام والتقاليد المبنية عليه من أجل الدفاع عن هويتهم الثقافية ضد الهجمة الفـرنسية التي كانت تهدد لغتهم وتقاليدهم. وظهرت المشكلة بعد نيل الاستقلال، فكيفما كان تحديد الهوية الجزائرية، فقد كان تحديداً مقبولاً لأنــه جاء في مواجهــة الفــرنسيين. ولكن مم تتكون الهوية الجزائرية المستقلة؟ بالنسبة لتصريحات مسؤولين جزائريين عبر السنين، كانت الجزائر دولة عربية اسلامية، هويتها عربية اسلامية، اذن، كل تغيير اجتماعي يجب ان يبقى اميناً للتراث العربي الاسلامي.

جرت محاولات لاصدار قوانين عائلية عام ١٩٦٣، وعام ١٩٦٦، وفي

السبعينات. وكان يترك الأمر جانباً كل مرة لحساسية الموضوع المطروح. أخيراً، تشكّلَ فريقُ عمَل من المدعي العام، ووزير الشؤون الدينية، وعدد من الشخصيات الدينية والحكومية، عام ١٩٨١، من أجل وضع مسودة قانون. قامت اللجنة بعملها ضمن سرية مشددة، ولكن الاقوال تسربت. وثارت ثائرة المرأة الجزائرية بوجه خاص لان التقارير التي وصلتها تشير الى أن القانون سيجعل المرأة متخلفة عن الرجل نهائياً، وبالتالي تحتاج دوماً الى موافقة وصي عليها للعمل او السفر. وقيل أن تعدد الزوجات سيقيّد نوعاً ما، لكن المرأة لن تحصل على حقوق متساوية في الطلاق.

عندها هبّت النساء بمظاهرات الاحتجاج. وقادت جميلة بوحيرد في كانون الأول ١٩٨١ مظاهرة احتجاج ضد السرية التي احيط بها الموضوع. والمعروف ان جميلة بوحيرد كانت تتمتع برصيد كبير من الاحترام يعود الى أيام الثورة الجزائرية. فقصة مقاومتها وصمودها في وجه التعذيب اسطورة عمت العالم العربي. نشرت صحيفة لوموند في عددها الصادر في التاسع من كانون الثاني ١٩٨٢، ان حوالي مائة امرأة تجمّعن في وسط مدينة الجزائر وكنّ يحملن شعارات تقول. «لا للسكوت، نعم للديمقراطية» و «لا للاشتراكية دون مشاركة المرأة». لكن الشرطة نجحت، في نهاية المطاف، بتفريق المظاهرة. وذكر ان ثلاث مظاهرات اخرى نظمت عام ١٩٨٢، وبعضها عام ١٩٨٤. ورغم ان عدد المتظاهرات كان قليلاً نسبياً، فالمهم في الأمر ان المظاهرات جرت في دولة لا يوجد فيها سوى حزب سياسي واحد مرخص له، وحيث الآراء المناهضة لم تكن لتلقى التأييد خارج صفوف الحزب.

نشرت صحيفة «Off Our Backs» (أشيحوا عن ظهورنا)، الاميركية الراديكالية التي تصدر في واشنطن والتي تدافع عن حقوق المرأة، في عددها الصادر في آذار ١٩٨٥ مقابلة مع احدى الجزائريات المدافعات عن شؤون تحرير المرأة، فوصفت السرية التي كانت تحيط بالموضوع بقولها: «كان لنا بعض الاصدقاء من بين الوزراء، وقد عقدوا جلستين فقط لبحث الموضوع. وقالوا لنا ان نسخة عن المشروع اعطيت لهم عند دخولهم قاعة الاجتماع واسترجعت عند خروجهم.. فكان علينا ان نسرق

هذا الاقتراح. ثم قمنا بطباعة خمس وعشرين نسخة منه على آلة نسخ قديمة تعمل على السبيرتو... نسخة واحدة فقط وصلت الى هدفها الذي كان التنظيم الشرعي لقدامى المحاربات اللواتي اشتركن في القتال من أجل التحرير... تفهمن الوضع، ودعين الى قيام المظاهرات... ورفعن كتاباً الى وزيرهن، وزير المحاربات القدامى ذكرن فيه انهن حاربن في سبيل تحقيق المساواة. كما رُفع كتاب مماثل الى كل من وزير العدل ورئيس الجمهورية».

انقسم برلمان الحزب الواحد حول مسودة القانون انقساماً حاداً عام ١٩٨١. فاحد الاتجاهات الفكرية كان مع إعطاء المرأة كل حقوقها في المساواة لأنها اثبتت استحقاقها لها خلال الثورة. بينما أصر اتجاه آخر انه على الجزائر ان تبقى امينة لتراثها «العربي الاسلامي». والمثير في الأمر، ان صحيفة المجاهد الناطقة باسم الحكومة قامت بحملات ضد مسودة القانون في حال تضمنت قيوداً لحقوق المرأة. وفي عددها الصادر في ٨ حزيران ١٩٨٣ نشرت لوموند تصريحاً لاحد محرري صحيفة المجاهد يقول فيه، «ان الدعوة، باسم الاسلام، لعزل جزء مهم من الشعب عن القطاع الانتاجي هو تجاهل لواقع هذه الايام».

اضطر الرئيس الى سحب مسودة القانون بعد ان تصاعد هياج المشاعر. وكانت تلك، حسب قول احد المسؤولين الجزائريين، هي المرة الأولى التي يسحب فيها مشروع قانون من المجلس (ملاحظة المؤلفة، ١٩٨٤). وشكلت لجنة لاعادة صياغة المشروع، وللمرة الاولى ايضاً، عُيّنت في المجلس وزيرة (وزيرة للشؤون الاجتماعية)، وكذلك نائبة وزير للتعليم. لكن بعض المطالبات المتعصبات لحقوق المرأة اعتبرن هذه التدابير مراوغة لمشاعر المرأة. وبرأي عالمة نفس جزائرية انه كان على المرأة الوزيرة ان لا تقبل بمنصبها: لأن هذا يشكل خيانة لحاضر المرأة الجزائرية ولمستقبلها ان رضيت ان تعتبر متخلفة عن الرجل مدى الحياة. وأضافت عالمة النفس انها كانت تعمل كامرأة وحيدة عزباء في البلدان والقرى ومع ذلك كانت تلقى كل احترام، وقالت إن الحكومة والقانون كانا لا يزالان متأخرين عن الحقيقة الواقعة.

بعد تأليف «لجنة المجلس الوطني» لدراسة الأمر، اتخذت المناقشات الوطنية التي بادر بها الرئيس اسلوباً مختلفاً عن ذي قبل، وأكثر صحة. ضمت اللجنة نواباً من المجلس وعدداً لا يستهان به من النائبات ايضاً. واستشارت اللجنة بعض المحامين، وممثلات من الاتحادات النسائية، وغيرهم، فعدلت مسودة القانون وفقاً للنتائج. وقد نشرت المجاهد في عددها الصادر في ٢٢ نيسان ١٩٨٤ تصريحاً لوزير العدل يقول فيه للنواب ان القانون سيملأ فراغاً قضائياً واضحاً. وأضاف مؤكداً أن القانون سيصون «اصالة وهوية قيمنا العربية الاسلامية»، لأنه يأخذ في الاعتبار تقاليد الشعب الاسلامية الصحيحة رافضاً تلك الأفكار الدخيلة على الاخلاقية الجزائرية.

تبنى أخيراً المجلس الوطني «القانون العائلي» في ٢٩ أيار عام ١٩٨٤، الذي اصبح نافذاً في ٩ حزيران ١٩٨٤، اي بعد مرور اثنتين وعشرين سنة على نيل الاستقلال الوطني. وقد أعلن وزير العدل خلال مؤتمر صحفي نشرت وقائعه صحيفة المجاهد في ١٩ حزيران ١٩٨٤، انه لا يمكن اعتبار «القانون العائلي» قانوناً لشؤون المرأة فقط، بل للعائلة بكاملها. في الحقيقة يؤكد البند الثاني من القانون ان العائلة هي نواة المجتمع الاساسية. وأضاف ان ناشري القانون لم يهتدوا بآراء خبراء الدين، بل بتعاليم الشريعة الاسلامية الحقة كما وردت في القرآن، وسنة الرسول.

يحدد قانون ١٩٨٤ الزواج انه عقد بين رجل وامرأة، يستدعي موافقة الطرفين، ويعقد في حضور الوصي الشرعي للمرأة. ولا يحق للوصي معارضة الزواج اذا أجازه القاضي. ويجب تحديد قيمة المهر الذي يكون ملكاً للمرأة. ويجب تسجيل عقد الزواج، كما يحق للطرفين إضافة الشروط التي يريدونها على العقد. وعلى الارملة او المطلقة ان تنتظر انقضاء المدة القانونية قبل ان تتزوج ثانية (العدة، وهي فترة حددت بثلاثة أشهر للتأكد من ان المرأة ليست حاملا من زوجها السابق). ولا يحق للمسلمة ان تتزوج من غير مسلم الا بعد اعتناقه الاسلام، علماً أنه يجوز للمسلم

ان يتزوج امرأة غير مسلمة. هذه هي الحال في سائر ارجاء العالم العربي.

يعطي القانون افضلية الوصاية للأم، وهي تصبح الوصي الشرعي على اولادها في حال وفاة والدهم أو اختفائه. وتعتبر هذه خطوة مهمة في التحول عن مفهوم اعتبار المرأة متخلفة قانوناً عن الرجل. وتستمر وصاية الأم على ابنائها حتى بلوغهم العاشرة من العمر، وعلى بناتها حتى يتزوجن. ويمكن تمديد سن الابناء حتى السادسة عشرة في حال لم تكن الام قد تزوجت ثانية. ويجب ان يأخذ قرار الوصاية مصلحة الاولاد بعين الاعتبار. وكل حالة لا يشملها القانون، يعود امر البت فيها الى الشريعة. في الواقع، ان القانون العائلي الجزائري يمثل تسوية بين التقليدي والعصري، ويسعى في نصوصه الى الحؤول دون سوء استعمال الحقوق ضمن نطاق الاسرة، ويتطرّق في مضمونه الى شأن المساواة بين المرأة والرجل.

قانون الأسرة المصري

حتى عام ١٩٧٩، كانت الشؤون العائلية في مصر لا زالت تدبر بمجموعة قوانين عدلت في العشرينات. جاءت مصر، كما تركيا وتونس، بقائد شعبي قوي هو جمال عبد الناصر كان عازماً على جعل بلاده بعد ثورة ١٩٥٢ دولة اشتراكية. لكن عبد الناصر لم يعن شخصياً بأمور قوانين الأحوال الشخصية علماً ان المرأة المصرية قد نالت حقوقاً مدنية وسياسية بعد الثورة بسنوات قليلة. يعزو بعض الكتاب موقف عبد الناصر هذا الى حياته الخاصة وآرائه المحافظة، فقد بقيت زوجته بعيدة عن الأنظار وكذلك باقي افراد اسرته. وكانت حجة الآخرين من الكتاب ان عبد الناصر كان يعتقد ان التغيير سيحدث تدريجياً متى اتسع المجال اكثر أمام الناس لتلقي العلم، ومتى زاد عدد النساء العاملات خارج المنزل. في الحقيقة، ان الدولة في ظل حكم عبد الناصر بذلت كل جهد ممكن لتأمين فرص التعليم للبنين والبنات، وامنت وظيفة في القطاع العام

لجميع خريجي الجامعات، ذكوراً ام اناثاً، في حال تعذر عليهم ايجاد وظيفة في مجال آخر.

وكيفما كان الأمر، فقد اتخذت الخطوات لبسط سلطة الدولة القضائية على المحاكم الشرعية بعد الثورة فوراً. فضُمت جميع المحاكم الشرعية (الاسلامية وغير المسلمة) الى محاكم الدولة عام ١٩٥٧. وعولجت شؤون المسيحيين في مصر في قسم من قانون الاحوال الشخصية عنوانه «قانون الأحوال الشخصية لغير المسلمين»، الذي كان أشد قساوة في أمور الطلاق. فالاجراءات التي كانت متبعة في حالات الطلاق المسيحية في محاكم الدولة، كانت تأخذ بعين الاعتبار توصيات المجالس الكنسية في صددها (Hill ، ١٩٧٩).

بُذلت جهود كثيرة في السبعينات، (بعضها أكثر خفراً من غيره) لادخال بعض التعديلات على قوانين الأحوال الشخصية. وتصف هيل هذه المحاولات كما يلي «جاء الاقتراح الأول يتضمن الحاجة الى اعادة فتح باب الاجتهاد، واستعمال «التفكير الخلّاق» في حل المشاكل العصرية. وشدد الاقتراح الثاني على إبقاء التعديلات منسجمة تماماً مع تعاليم الشريعة الاسلامية. على كل، فقد واجه الاقتراحان معارضة شديدة. حتى ادى الاقتراح الذي قدم عام ١٩٧٤ الى تنظيم مظاهرة احتجاج قام بها علماء الازهر وطلابه ضد «مجلس الشعب»، مما حدا بالرئيس انور السادات الى إعطاء الوعد في خطاب عام انه لا توجد نية في اتخاذ اي قرار بشأن الاقتراح المذكور» (ص. ٨٩). وكذلك، لم يسفر اقتراح آخر قدم عام ١٩٧٧ عن شيء.

أضيفت عام ١٩٧٩ تعديلات جديدة على قانون الأحوال الشخصية الذي كان قد صدر في العشرينات. جاءت هذه الخطوة نتيجة بعض الجهود التي بذلتها الاتحادات النسائية والاهتمام الخاص بالموضوع من قبل جيهان السادات، زوجة الرئيس الراحل. فعرف قانون رقم ٤٤ عام ١٩٧٩ بـ «قانون جيهان»، ومع تراجع شعبية السادات في مصر، اصبحت هذه العبارة تستعمل للتحقير. وبعض الداعيات الى تحرير المرأة وجدن انفسهن في موقف متناقض حرج، فبعضهن كن يعارضن سياسة

الســادات الاقتصــاديــة التي تقول «بالانفتاح» على الغرب، والمعاهدة السلمية التي عقدتها مصر مع اسرائيل. فمن جهة كن يعارضن تصرفات السادات، ومن جهة اخرى وجدن في القانون العائلي بعض الافادة للمرأة.

قيّد قانون ١٩٧٩ أمرَ تعدد الزوجات بارغام الرجل على التصريح عن زوجـة اخـرى للزوجة الحالية والمستقبلية. وأبعد من ذلك، جعل عقد الزواج الثـاني أساساً لحق الزوجة الأولى بطلب الطلاق. وعملياً، من النـاحية الاقتصادية، أرغم القانون في بند من بنوده الزوج على إعالة مطلقته وتأمين المسكن لها طيلة مدة وصايتها على اولادها. ويحق للام بالوصــاية على اولادها حتى سن العاشرة للبنين والثانية عشرة للبنات. ويحق للقاضي تمديدها حتى الخامسة عشرة للبنين وحتى زواج البنات. ويمكن ان نتخيـل وقع هذا التقييد في وقت كانت الازمة السكانية على اشدها في القاهرة حيث فاقت الكثافة السكانية كل حدود.

وكما في جميع هذه الحالات، عندما تسعى حكومات الدول العربية لادخال تعديلات او اصدار قوانين عائلية جديدة، فقد تدخل عدد من خبراء وعلماء الدين في وضع مسودة قانون رقم ٤٤ عام ١٩٧٩. اعلن وزير سابق للوقف في مقابلة اجرتها معه مجلة آخر ساعة في السادس من آذار ١٩٨٥، ان مســودة القانون رقم ٤٤ قُدمت الى لجنة قوامها، الى جانبــه، شيخــا الازهــر الســابق والحالي ووزير العدل. وقامت اللجنة بمــراجعة للمسودة فحذفت بعض البنود التي تتناقض برأيها والشرع الاســلامي. نصت احــدى تلك البنود انه لا يحق ابرام الطلاق إلا في حضور القاضي، أما اللجنة فرأت ان حضور شاهدين على تفوه الزوج بجملة الطلاق كافٍ. وكان هناك بند آخر يتعلق بعمل المرأة خارج المنزل، بينمــا اصرّت اللجنة على ان الأفضلية تعود لعمل المرأة داخل المنزل، ويمكنها العمل خارج المنزل بعد الحصول على موافقة صريحة أو ضمنية من زوجها.

من الواضح، ان قانون ١٩٧٩ كان أكثر تقييداً من المسودة. وما ان صدر حتى بدأت الحملات لاقتناصه. فقد دعا البعض الى إلغائه لأنه

يتناقض والشريعة، لكنهم فشلوا لأن القانون كان قد صدر قبل وضع الدستور الجديد موضع التنفيذ. وهو الدستور الذي أعلنه السادات عام ١٩٨٠ مستنداً في بنوده الى مصادر الشريعة.

وأخيراً، في عام ١٩٨٥، طعن في دستورية القانون بالذات. فقد استعمل السادات امتيازاته الرئاسية لاصدار القانون رقم ٤٤ بمرسوم قبل فترة قصيرة من انعقاد المجلس، على الارجح لتجنب المناقشات التي من شأنها إثارة المشاعر الدينية. علماً بأن امتياز إصدار القوانين بمراسيم هو تدبير يلجأ إليه الرئيس في الحالات الطارئة فقط. وبرأي المعارضين لا يمكن اعتبار إصدار القانون العائلي حالة طارئة، فوافقت المحكمة الدستورية العليا على هذا الطعن في الرابع من أيار ١٩٨٥. فألغي القانون رقم ٤٤، وعادت البلاد مجدداً الى قانون ١٩٢٩.

المرأة المصرية تناقش قضيتها

وجدت المطالبات بحقوق المرأة مرة اخرى، انفسهن في مواقف متضاربة. فمن جهة، رحّبن بممارسة المواطنين المصريين لحقوقهم المدنية في تحدي أعلى سلطات الدولة. ومن جهة اخرى، وجدن ان التحسينات التي أدخلت على وضعهن تلقت ضربة كبيرة. وسرعان ما امتلأت الصحف بقصص تقطع أوصال القلب عن نساء واولاد أصبحوا فجأة في العراء بعد إرغامهم على إخلاء منازلهم. وروى الصحافيون كيف ان المحاكم أصبحت تعج برجال أتوا لتوكيل محامين لهم لاقامة الدعاوى ضد زوجاتهم السابقات لاسترجاع منازلهم.

وهكذا، عادت المرأة المصرية الى التحرك. وعلى اثر اجتماع عقد في التاسع من أيار، قررت المؤتمرات تشكيل بعثة الى البرلمان. حضرت الاجتماع سيدات من حزب الوفد اليميني المعارض والمتمثل في البرلمان، ومن حزب التجمع، وهو تحالف يضم اليسار والناصريين والتيار الإسلامي المستنير ولكنه لم يكن ممثلاً في المجلس بعد انتخابات عام ١٩٨٤، ومن اللجنة النسائية في اتحاد المحامين العرب، ومن جمعية

تضامن المرأة العربية، وهي جماعة كانت قد حصلت مؤخراً على رخصة قانونية، ومن جمعية اسرة المستقبل في القاهرة، وعدد من الأفراد المعنيين بالأمر.

صدر عن الاجتماع تصريح نشرته جريدة الأهالي، الناطقة باسم حزب التجمع، في عددها الصادر بتاريخ ١٥ ايار ١٩٨٥. أكد التصريح على ايمان المرأة بالدستور وبالطرق الديمقراطية، وأصرّت على ضرورة إلغاء قوانين اخرى غير دستورية. ويضيف التصريح، «إن القرار بقانون ٤٤ لسنة ١٩٧٩ على الرغم من أنه لم يكن محققاً بالقدر الكافي لمصلحة المجتمع المصري ولاستقرار الأسرة ولا آمال المرأة المصرية إلّا أن إلغاءه الآن بدون حل بديل شامل سيلحق ضرراً بالغاء كيان الأسرة المصرية واستقرار العلاقات بين أفرادها. إن العودة لتطبيق قوانين الأحوال الشخصية الصادرة عام ١٩٢٠ وعام ١٩٢٩ التي كانت سارية منذ نصف قرن وفي ظروف تختلف اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً اختلافاً جذرياً عن الظروف الراهنة للمجتمع والاسرة والمرأة غير ممكن». ودعا التصريح الى إصدار قانون عائلي يتماشى واحتياجات الاوقات الحالية، دون التناقض والشريعة، وحث على فتح باب المناقشات حول هذا الموضوع.

ونددت صحيفة الأهالي، في مقال صحفي نشر في العدد نفسه، «ويمتد هجوم هذه الدوائر الرجعية، بالتعاون مع بعض من يسمونهم رجال الدين ـ رغم أن الاسلام لم يعرف رجال دين ولا كهنة ـ ليشمل محاولة منع المرأة من العمل وإعادتها الى «الحريم» أو تحديد الوظائف التي يحق لها العمل بها وإنقاص أجرها. الغريب أن بعض «رجال الدين» هؤلاء كانوا أكثر الناس حماساً لحقوق المرأة ولتعديلات قانون الأحوال الشخصية عام ٧٩، ولكنهم سرعان ما انقلبوا بعد أن تغيّرت الظروف والحكام...».

كما وُجّهت بعض الانتقادات لدور المرأة النائبة في المجلس، والتي كانت قد لزمت الصمت، الأمر الذي أشار إليه الكثيرون من الكتّاب باستغراب. فبموجب قانون الانتخاب الذي كان معمولا به آنذاك، كان

يجب ان لا يقل عدد النساء في المجلس عن ثلاثين، إضافة الى عدد آخر قد يُنتخب. ودافعت بعض النائبات عن انفسهن بقولهن انهن كن يعملن وراء الكواليس وتركن المجال في الكلام للرجال كي لا يُتهمن بالمدافعة عن القانون لانه قانون المرأة.

أثناء ذلك، احتدم النقاش حول حقوق المرأة في الاسلام. كتب المعلق الصحفي المشهور احمد بهاء الدين في عدد الاهرام الصادر في الثامن من أيار ما يلي: «مواد القانون وأحكامه تستحق أن يتبنّاها نائب ويتقدم بها الى المجلس من جديد. والمرأة وقد صار لها حق الانتخاب والترشيح والنيابة والوزارة صار عليها أن تدلي برأيها في مثل هذا القانون». وأضاف في عدد الثاني عشر من أيار، « فالذين فسّروا أحكام الشريعة الاسلامية رجال، والذين وضعوا القوانين بكل أنواعها رجال. وقد عاش العالم آلاف السنين وهو عالم رجل فقط. حتى اذا جاءت رسالة السماء تنصف المرأة، استمع عالم الرجل اليها قليلاً ثم عادوا بعد زمن سيرتهم الأولى».

ولكن، لم يكن جميع الكتاب على هذه الدرجة من التحرر. ومما قاله أحمد بهجت في عدد الاهرام الصادر في السادس من أيار انه تكونت عنده بعض الاعتراضات على القانون منذ البداية: «التعديل بشكله الذي تم به قد جاوز العدل المنشود وخرج من مجاله الى مجال الظلم غير المقصود، وكان تصوري أن التعديل بشكله الذي تم به، قد جاء مخالفاً للشريعة الاسلامية في أكثر من موضوع». وأضاف في عدد السابع من أيار، «وما أباحه الله تعالى لا يجب ان يُوصف بأنه اضرار»، مشيراً الى البند الذي وصف تعدد الزوجات بأنه أمر ضار ويصلح اساساً لطلب الطلاق.

وأعلن أحد المحررين في جريدة الجمهورية في عددها الصادر في ١٨ أيار ان هناك «فرق بين حرية المرأة وتحرر المرأة. والاسلام يعطي المرأة حقوقاً أكثر وحرية أكثر واحتراماً أكثر. ولكنه لا يعترف بموجة التحرر التي تنادي بها بعض السيدات. الاسلام يحمي المرأة المحتشمة التي تحترم بيتها، وزوجها وأولادها. ولكنه لا يعطي حقوقاً للمرأة الناشز المتمردة (التي تهجر بيتها الزوجي وترفض العودة إليه). والاسلام

يراعي حقوق المرأة المحجبة ولكنه لا ينظر الى المرأة ذات البيكيني».

انتقد بعض الكتّاب الجهود التي بذلتها النساء لتحسين اوضاعهن والتي كانت جهوداً تخلو من الحماس. احد المحررين في عدد المصور الصادر في ١٧ أيار ويدعى حسين أحمد أمين، وهو معروف بآرائه الاسلامية التحررية، صرح بما يلي: «فأما عن نسائنا فاني، مع كل إشفاقي عليهن وتحسري على حالهن، أقولها صراحة اني لست آسفاً اذ أراهن يفقدن حقوقاً لم تكن ثمرة كفاح حقيقي من جانبهن. وما أسهل ضياع مثل هذه الحقوق التي تأتي دون كفاح! لقد كانت أحوال النساء في كافة أقطار العالم متشابهة في وقت من الأوقات، لا تكاد تختلف عن حال الرقيق، فلم تنل المرأة الأوروبية أو الأمريكية حقوقها وحريتها إلّا بعد كفاح مرير، وكثمرة لقرون طويلة من التطور والنضال. أما في مجتمعنا فإنه لم يأتِ نتيجة لفكر أصيل عميق الجذور، وإنما جاء نتيجة كتابين أو ثلاثة صدرت في أوائل هذا القرن، مؤلفوها رجال، ولنشاط بعض النسوة من زوجات الأكابر، ولرغبة بعض حكوماتنا في أن يدرجها الغرب في عداد الحكومات المستنيرة، هي دائماً حقوق تعطى من عل لا حقوق تؤخذ».

وقال مخاطباً اعداداً كثيرة من النساء جاءت تطلب إليه ان يكتب لصالح استعادة القانون، «ما بالبكاء والشكوى تنال الحقوق، ولا بالندب والعويل تزال المظالم.. أشرعن في تنظيم جماعات منكن. سجلن احتجاجكن. إرفعن أصواتكن كي يعرف الناس أن ثمة أصواتاً لكُنّ. اكتبن الى نوابكن في مجلس الشعب. اقنعن أحدهم بأن يتبنى مواد القانون الملغى وأن يتقدم بها الى المجلس من جديد. ثم، فوق كل شيء، فلتسع المثقفات منكن، وهذا يسير، الى اثبات ان احكام ذلك القانون ليست مخالفة للشرع كما يزعم البعض. وليسعين، وهذا أصعب، الى وضع حد لهذه المزايدة الدينية الكئيبة التي باتت كابوساً ثقيل الوطأة، وهذا الاتجار بالدين».

في الواقع، كانت هناك انقسامات في الصفوف النسائية. فتجلّت خلال الاجتماعات الخلافات الشخصية والسياسية. وكتبت احدى المحررات

في عدد الجمهورية الصادر في ١٦ أيار ان إلغاء القانون «كشف عدم وحدة صفوف المرأة وعدم وجود تنظيم يتكلم باسمها». وأضافت بسخرية مشيرة الى أحد الاجتماعات النسائية، انه لم ينتج عن الاجتماع سوى القرار بعقد اجتماع آخر. واعلنت، «اذا لم تستطع نساء مصر الاتحاد حول هذه القضية التي تمس حياة ومستقبل كل منهن، فلن يتحدن بعد ذلك ابداً».

ومع مرور الايام، بدأت النساء في مصر يعملن معاً وبفعالية اكثر من ذي قبل. هذا ما أشارت إليه بعض المعنيات بحملة اعادة القانون. وصفت عزيزة حسين الوضع بقولها، وهي من أقدم المتحمسات لحقوق المرأة، «لقد قررنا أنه علينا أن نستعيد هذا القانون لأن إلغاءه كان خطوة الى الوراء، وإذا لم نفعل شيئاً، ستليه خطوات اخرى الى الوراء. ويبدو ان الكثيرات بيننا لم يعتقدن ان القانون كان جيداً بما فيه الكفاية. قابلنا رئيس المحكمة الدستورية، وكل من له علاقة بالامر حتى وزير الشؤون الاجتماعية. ووزعنا نسخاً كنا قد استحصلنا عليها لقانون ١٩٧٩ مرفقة بشروحات من الشريعة على كل من بدا قادراً لتفهم الأمر». ورأت عزيزة حسين ان أهم شيء كان إيصال الموضوع الى ميدان المناقشات العامة. «قبل تحركنا هذا كنتم تسمعون فقط ردة الفعل المحافظة. عندها قلنا: على الشعب ان يستمع الى المناقشات ويشارك فيها. فتجاوبت جميع وسائل الاعلام وعرضت أبحاثاً مدهشة تأييداً للقانون».

وقالت ملك زعلوك ، وهي عالمة اجتماع ومن الناشطات في هذه الحملة، «تعلمنا ان نعمل معاً. عملنا على مدار الساعة لتثقيف الناس. وخلال اجتماع واحد صغنا مسودة قانون وحرصنا على ان لا نكون متطرفين جداً. فقال بعض الرجال وبعض علماء الدين اننا كنا حريصين أكثر من اللزوم، قالوا ان أمر تعدد الزوجات يجب أن يلغى نهائياً، دون اللف والدوران حول الموضوع. الفنا لجنة للدفاع عن المرأة والعائلة المصريتين، وقررنا متابعة العمل. ولن نتقيد بهذا الموضوع فقط، انما سنتطرق ايضاً الى بحث الحقوق السياسية والتوعية. وعضوات اللجنة لَسْنَ محدودات الآفاق، بل باستطاعتهن الربط بين المجالات السياسية، والاقتصادية،

والاجتماعية». (ملاحظة المؤلفة، ١٩٨٥).
أما ماذا كان بمقدور المرأة ان تحقق، والى أي مدى كانت مستعدة ان تعمل، لو لم تكن الدولة الى جانبها فهذا بحث آخر. كان واضحاً ان نظام حكم حسني مبارك يريد استعادة القانون. وكانت وزيرة الشؤون الاجتماعية، أمل عثمان، نشيطة جداً في هذا المجال. وتألفت لجنة رسمية خلال ايام من الالغاء الدستوري للقانون لاجراء دراسة سريعة لحقوق المرأة في الاسلام. وبعد بضعة أيام، دعا رئيس المجلس الى اجتماع ضم النائبات للبحث في تحضير مسودة جديدة لقانون الاحوال الشخصية.
بعد مرور اسابيع فقط على تحطيم القانون رقم ٤٤، اصدر البرلمان قانوناً جديداً للأحوال الشخصية للمرة الاولى في تاريخ مصر، صدرت تعديلات ١٩٢٩ و١٩٧٩ بمراسيم ملكية وجمهورية. صدر القانون الجديد في الوقت المحدد لانعقاد مؤتمر نيروبي الختامي لعام ١٩٨٥ المتعلق «بعقد المرأة» الذي أعلنته الأمم المتحدة. فعلّق الساخرون ان الحكومة المصرية لجأت عمداً الى اتخاذ هذه الخطوة لتبدو «عصرية» في نظر الغرب خلال المؤتمر. أبقى قانون ١٩٨٥ على تعديلات ١٩٧٩ مع بعض التغيير. مثلاً، ترك القرار للقاضي فيما اذا اعتُبر زواج ثان مضر للزوجة، بينما في القانون رقم ٤٤ كان الزواج الثاني سبباً كافياً لطلب الطلاق تلقائياً. من جهة أخرى، فرض قانون ١٩٨٥ بعض العقوبات لتنفيذ احكامه، وهو أمر لم يلحظه قانون ١٩٧٩.

خطوة صغيرة لمعشر النساء

نتبين من كل ما ورد أعلاه، ان المحافظين والمتحررين على السواء بحثوا شؤون القانون العائلي وحقوق المرأة الشخصية في إطار الدين الاسلامي. وجدير بالذكر هنا ان حكومة كل من مصر والجزائر لم يكن بإمكانها تجاهل الحاجة الى الاصلاح وعدد المطالبين به والساعين له، رغم ان هذا يزعج المحافظين.
المميز في الكثير من النقاشات التي اوردناها أعلاه ان النساء كن

صارخات الصوت نوعاً، وتمكنت المحاميات من مناقشة موضوع حقوق المـرأة على أسس ثابتـة. وكمـا أعلنت العوضي، انه على المرأة أن تعي حقوقها القانونية من أجل تحقيقها. بالاضافة، كان الناس على استعداد للاعـلان عن مشـاكلهم، وتنظيم المظاهرات، والاحتجاجات، والحملات الاعلامية. صحيح ان هذا جرى على نطاق ضيق، انما اذا اخذنا بعين الاعتبـار كيف قمعت اشـد التحـركات السياسية المعارضة في العالم العربي، لاعتبرنا ان المدى الذي توصلت إليه ردود الفعل في هذا الشأن هو مفـاجىء حقاً. وكان المواطنون خلال المناقشات يتعلمون استعمال اسـاليب سيـاسيـة لتحقيق التغيير دون اللجوء الى الثورة الفورية أو الاغتيالات. وعلى المهتمين بطبيعة التطور السياسي في العالم العربي ان يتابعوا المناقشات التي دارت حول دور المرأة عن كثب وباهتمام، لأنها من أهم الدلالات على هذا التطور كما سنرى في الفصل الثاني.

ملحق الفصل الأول

مختارات قرآنية حول قضايا الاسرة

سورة البقرة (٢)

الآية ٢٢٦ للذين يؤلون من نسائهم تربص اربعة أشهر فإن فاؤ فان الله غفور رحيم.

٢٢٧ وان عزموا الطلاق فان الله سميع عليم

٢٢٨ والمطلقات يتربصن بانفسهن ثلثة قروء ولا يحلّ لهن ان يكتمن ما خلق الله في ارحامهن إن كن يؤمن بالله واليوم الآخر. وبعولتهن احق بردهن في ذلك ان ارادوا اصلاحاً ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف وللرجال عليهن درجة والله عزيز حكيم.

٢٢٩ الطلاق مرتان فإمساك بمعروف او تسريح باحسان ولا يُحل لكل ان تأخذوا مما اتيتموهن شيئاً الا ان يخافا الا يقيما حدود الله فان خفتم الا يقيما حدود الله فلا جناح عليهما فيما افتدت به.

٢٣١ وإذا طلقتم النساء فبلغن اجلهن فامسكوهن بمعروف أو سرحوهن بمعروف ولا تمسكوهن ضراراً لتعتدوا ومن يفعل ذلك فقد ظلم نفسه

٢٣٣ والوالدات يرضعن اولادهن حولين كاملين لمن اراد ان يتم الرضاعة وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف لا تكلف نفس الا وُسْعها لا تضار والدة بولدها ولا مولود له بولده

٢٤٠ والذين يتوفون منكم ويذرون ازواجاً وصية لأزواجهم متاعاً الى الحول غير اخراج فإن خرجن فلا جناح عليكم في مّا فعلن في انفسهن من معروف والله عزيز حكيم

٢٤١ وللمطلقات متاع بالمعروف حقاً على المتقين.

سورة النساء (٤)

الآية (١) يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منهما رجالاً كثيراً ونساءً واتقوا الله الذي تساءلون به والارحام إن الله كان عليكم رقيباً.

الآية (٢) وآتوا اليتامىٰ اموالهم ولا تتبدلوا الخبيث بالطيب ولا تأكلوا أموالهم الى أموالكم أنه كان حوباً كبيراً.

الآية (٣)· وان خفتم الا تقسطوا في اليتامى فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلث ورباع فان خفتم ألا تعدلوا فواحدة.

الآية (٤) وأتوا النساء صدقاتهن نحلة فان طبن لكم عن شيء منه نفساً فكلوه هنيئاً مريئاً.

الآية (٧) للرجال نصيب مما ترك الوالدان والاقربون وللنساء نصيب مما ترك الوالدان والاقربون مما قل منه أو كثر نصيباً مفروضاً.

الآية (١١): يوصيكم الله في اولادكم للذكر مثل حظ الانثيين.

الآية (٢٠). وان اردتم استبدال زوج مكان زوج وأتيتم احداهن قنطاراً فلا تأخذوا منه شيئاً، اتأخذونه بهتاناً وإثما مبيناً؟

الآية (٣٢) ولا تتمنوا ما فضل الله به بعضكم على بعض للرجال نصيب مما اكتسبوا وللنساء نصيب مما اكتسبن. وسْئلوا الله من فضله، ان الله كان بكل شي عليماً.

الآية (٣٥) وان خفتم شقاق بينهما فابعثوا حكماً من أهله وحكماً من أهلها إن يريدا إصلاحاً يوفق الله بينهما، ان الله كان عليماً خبيراً.

الآية (١٢٩) ولن تستطيعوا ان تعدلوا بين النساء ولو حرصتم .

اللائحة رقم ١
قانون الأحوال الشخصية ذات العلاقة بالطلاق والوصاية وتعدد الزوجات في بعض البلاد العربية

	قانون الأحوال الشخصية في تونس لعام ١٩٥٦ مع تعديلات ١٩٦٤، ٦٦، ٨١	قانون الأحوال الشخصية في المغرب لعام ١٩٥٧ـ ٥٨	قانون الأسرة في جمهورية اليمن الديمقراطية
الطلاق بطلب من الزوج	لا يتم الطلاق إلا في المحكمة بمبادرة من الزوج، أو بطلب تتقدم به الزوجة، او بموافقتهما معاً، ويقرر القاضي تعويضاً لكلا الطرفين (١٩٨١) وفي حالة الأذى الحاصل للزوجة نتيجة للطلاق فإن المطلقة تستحق نفقة مع الاسكان حتى تتزوج	يتم الطلاق بمبادرة من الزوج اذا كان متمتعاً بكامل قواه العقلية، وتتم النفقة بناء على حالته المادية	يمنع الطلاق اذا كان من طرف واحد، على الرجل والمرأة أن يتقدما بطلب الى المحكمة على أساس واحد يطلبان فيه الطلاق
بطلب من الزوجة (التطليق)		تتقدم الزوجة في الحالات التقليدية الى القاضي (راجع الكويت والجزائر لتلك الحالات) وتتمتع الزوجة بالعصمة (أي لها الحق في التطليق اذا كانت قد أضيفت الشروط على عقد الزواج) أو بالخلع (باتفاق الطرفين واعادة جميع الاموال التي صرفها زوجها عليها واعادة المهر اي أن الزوجة تشتري حريتها ويحق لها الوصاية على أطفالها)	
تعدد الزوجات	يمنع تعدد الزوجات، ويعرض الزوج نفسه للسجن او الغرامة أو كليهما وتعاقب المرأة أيضاً اذا جمعت زوجين	هذا خاضع لقيود، ويحظر في حالة عدم القدرة على توفير المساواة، ويحق للزوجة الاولى المطالبة بالضرار، واذا نص عقد الزواج على عدم تعدد الزوجات، يكون ذلك سبباً لحدوث الطلاق، ويجب ابلاغ الزوجة الثانية بوجود زوجة أولى	خاضع لقيود، ولا يجوز ابرام عقد زواج ثان إلا بعد قرار من المحكمة وفقط حين تكون الأولى عاقر أو تعاني من مرض عضال.

تعديل قانون الأحوال الشخصية في مصر لعام ١٩٢٩ في عام ١٩٧٩ أ	مسودة قانون الأحوال الشخصية في الكويت عام ١٩٨٢ ب	القانون العائلي الجزائري لعام ١٩٨٤
يتم الطلاق بمبادرة من الزوج اذا كان متمتعاً بكامل قواه العقلية. مع نفقة لعامين على الأقل وتحتفظ الزوجة بالمسكن ما دامت تقوم بتربية الأطفال	يتم الطلاق بمبادرة من الزوج اذا كان متمتعاً بكامل قواه العقلية مع نفقة لعام واحد	يتم الطلاق بمبادرة من الزوج أو بموافقة الطرفين أو بطلب من الزوجة أو فشل محاولات القاضي التوفيقية بين الطرفين لمدة أقصاها ثلاثة أشهر، أو اذا كان الزوج مستبدا فان الزوجة تستحق التعويض ويوفر الزوج سكناً لها في حالة تربية الأطفال
كما هو القانون في المغرب	تتقدم الزوجة الى القاضي بطلب التطليق على أساس عدم صرف النفقة أو الهجر لأربعة أشهر أو إلحاق الأذى الشفوي أو العملي بما لا تتحمله، أو الغياب أو السجن أو بالخلع	يتم الطلاق بناء على عدم صرف النفقة، أو الوهن أو الهجر لأكثر من أربعة أشهر، وفي حال الغياب أو السجن أو الاجحاف أو فساد في الأخلاق أو بالخلع (باتفاق الطرفين) ويقرر القاضي بوجود النزاع وعلى الزوجة أن تراعي العدة
على الزوج إبلاغ الزوجة الاولى، ويكون هذا أساساً للطلاق حتى لو لم ينص عقد الزواج على ذلك (بموجب قانون ١٩٨٥ يحكم القاضي فيما اذا تضررت الزوجة من الزواج الثاني	لا قيود لا يجوز للرجل الزواج من امرأة خامسة حتى يطلّق واحدة من زوجاته الأربع وبعد نهاية عدتها	خاضع للشريعة، اذا جاز وأمكن المساواة وبعد ابلاغ الزوجة الاولى. ويكون سببا للطلاق

	قانون الأحوال الشخصية في تونس لعام ١٩٥٦ مع تعديلات ١٩٦٤، ٦٦، ٨١	قانون الأحوال الشخصية في المغرب لعام ١٩٥٧ـ ٥٨	قانون الأسرة في جمهورية اليمن الديمقراطية
الوصاية	يأخذ قرار الوصاية مصلحة الاولاد بعين الاعتبار	وصاية الام على الاولاد حتى بلوغهم المراهقة وعلى البنات حتى يتزوجن	تستمر وصاية الأم على أولادها حتى بلوغهم عشر سنوات وعلى بناتها حتى بلوغهن ١٥ سنة، حتى ولو تزوجت مرة أخرى

ملاحظة لقد اعتمدت في هذه الدراسة على دراسة قامت بها بدرية العوضي بعنوان أسئلة مختارة عام ١٩٨٢ حول قانون العائلة الجزائري، الصحيفة الرسمية ١٢ يونيو ١٩٨٤، ومراجع أخرى إنني أتوخى إعطاء فكرة حول تعامل بعض البلدان مع قوانين العائلة وليس إعطاء مرجع قانوني.

أ ـ إصدار قانون جديد في عام ١٩٨٥ مع تعديلات لقانون عام ١٩٧٩

ب ـ أصدر عام ١٩٨٤

تعديل قانون الأحوال الشخصية في مصر لعام ١٩٢٩ في عام ١٩٧٩ أ	مسودة قانون الأحوال الشخصية في الكويت عام ١٩٨٢ ب	القانون العائلي الجزائري لعام ١٩٨٤
تحتفظ الام بالبنين حتى سن ١٠ والبنات حتى سن ١٢، ويجوز التمديد حتى ١٥ سنة للبنين وحتى الزواج للبنات	تحتفظ الأم بالبنين حتى البلوغ والبنات حتى الزواج	تحتفظ الأم بالبنين حتى سن ١٠ والبنات حتى الزواج، وتمدد الى ١٦ سنة للبنين

٢

التيارات المتضاربة
المحافظة والمتحررة

لو عدنا الى ايام الاسلام الأولى، لوجدناها ثورة حقيقية
فلماذا علي ان أكون ضد ثورة حقيقية؟
تلميذة عربية محجبة

بدأت جلسات النقاش حول دور المرأة في القرن التاسع عشر، وفي وقت بدأ فيه انتشار المدارس الرسمية للبنين والبنات وإن ببطء. وكانت النقاشات تدور من ضمن الموضوع الاشمل وهو إصلاح المجتمع ككل من أجل انهاض العالم الاسلامي من عصور الركود التي بلي فيها إبان الحكم العثماني. ومع نمو النزعات القومية العربية والتركية، بدأت مناقشات الاصلاح تعي حدودها أكثر فأكثر.

كان الطرح الرئيسي امام المصلحين في كيفية التوفيق بين الثوابت الدينية واحتياجات العصر الحديث. ويعتقد مشاهير المصلحين المسلمين المتحررين، في القرن التاسع عشر، ان التقاليد الاسلامية عبر العصور لحقها الفساد. ومن بين هؤلاء نذكر على سبيل المثال رفاعه الطهطاوي، جمال الدين الافغاني، ومحمد عبده. ان فهماً حقيقياً لرسالة الاسلام من شأنه ان يوفق بين متطلبات العصر الحديث ومبادىء الايمان. (انظر مؤلف حوراني، ١٩٨٣، لأفضل دراسة للفكر العربي في القرن التاسع عشر واوائل القرن العشرين). ومع نهاية القرن التاسع عشر وحلول القرن العشرين وجد العالم العربي نفسه فريسة سهلة لمطامع الاستعمار الاوروبي المتزايدة، عندها أصبحت الحاجة الى الاصلاح والى تقوية المجتمع العربي أكثر الحاحاً من أي وقت مضى.

وبدا واضحاً للمفكرين المسلمين المتحررين في وقت مبكر ان مفتاح الحل في مسألة الاصلاح الاجتماعي هو في حل مسألة وضع المرأة، كما كان واضحاً في المقابل للمحافظين ان وضع المرأة هذا هو ايضاً مفتاح الحؤول دون احداث اي تغيير في التقاليد الاجتماعية. فالمرأة هي المسؤولة عن العائلة، وحدة المجتمع الاساسية، كما انها مسؤولة ايضاً عن نشر الثقافة من جيل الى آخر، لذلك ان لم يتحسن وضعها، فسيعاني

المجتمع وتكرس ديمومة الجهل.

كان الطهطاوي اول المصلحين الذين كتبوا في القرن التاسع عشر عن الحاجة الى تعليم المرأة، كما كان يؤيد ايضاً عمل المرأة لان البطالة برأيه حالة يرثى لها. وكان هناك من يعتقد ان قوى المرأة العقلية ناقصة، وأنها متى تعلمت القراءة والكتابة قد تبدأ بتحرير الرسائل الغرامية. ولكن الطهطاوي نادى بتجاهلهم.

وقد تابع هذه المناقشات محمد عبده الذي أصبح فيما بعد مفتي الجمهورية في مصر، وهي اعلى سلطة دينية. وفي عام ١٨٩٩، جاء قاسم أمين، أحد تلامذة محمد عبده واتباعه، بكتاب يفصل هذه الافكار وغيرها، فاعتبر هذا التاريخ بداية «إطلاق» الدعوة لتحرير المرأة رسمياً في العالم العربي. أحدث كتاب قاسم امين، «تحرير المرأة»، ضجة في الأوساط المصرية، بالرغم من كتابة البحث بحذر واستشهاده بالنصوص الاسلامية لدعم رأيه. ثم اصدر بعد سنة كتاباً آخر بعنوان، «المرأة العصرية»، يرد فيه على ناقديه.

أعلن أمين، ان القانون الاسلامي كان أول من منح المساواة بين الرجل والمرأة، لكن الفساد لحق به. وقد حذا حذو أمين الكثيرون من بعده ينادون بتعليم المرأة، وإن لم يكن الى درجات عالية كالرجل، وانما لمرحلة تمكنها من تدبير الشؤون المنزلية بطريقة صحيحة، وتنشئة اولادها، والعمل كي لا تبقى دائماً تحت رحمة الرجل في كسب معيشتها. لا يمكن للمرأة ان تلعب دورها في المجتمع ما دامت محجبة ومحتجبة. (كان امين في الواقع يتحدث عن طبقات المجتمع العليا، وقد أشار هو وغيره من الكتاب الى ان المرأة لم تكن محجبة في المناطق الريفية او في بعض القطاعات الاخرى من المجتمع، بل كانت تساهم في المحاصيل الانتاجية). وقال أنه لا يوجد في القرآن ما يدل بالتحديد على ضرورة وضع غطاء على وجه المرأة، وأشير الى الاحتجاب بالنسبة لزوجات النبي فقط. أما تعدد الزوجات، فسمح به فقط في ظروف خاصة جداً. ويجب ترك أمور الطلاق للمحاكم، ويتم تنظيمها وفق التدابير الاسلامية.

«الولاء الثقافي» وحدود المناقشات

أجـرى المصلحـون الأوائل جميع المناقشات عن دور المرأة ضمن الاطار الاسلامي، حيث بقيت اجمالا طيلة القرن الماضي. ويعود السبب في ذلك الى ارتباط القضية بالتطور السياسي والاقتصادي ومسألة البحث عن الهوية في العالم العربي. ونتلمس بعض الردود من خلال متابعتنا عن كثب تطور آراء قاسم أمين والتي اختلفت جذرياً عام ١٨٩٩ عما كانت عليـه عام ١٨٩٤. أصـدر قاسم أمـين عام ١٨٩٤ كتابه «المصريون» بالفرنسية.. وعلّق الكاتب المصري محمد عمارة على آراء قاسم أمين كما وردت في كتاباته بقوله انه باستطاعة نقاد أمين ان يستغلّوا آراءه التي ضمنها كتابه «المصريون» كحجة ضده. وكانت هذه الآراء متحفظة جداً، وهذا مما يثير الدهشة لأنها صدرت عن كاتب يعود إليه الفضل في إطلاق الدعـوة لتحـريـر المـرأة. ويتساءل عمارة لماذا لم يع احد في وقت من الأوقات، أو حتى في اوقات لاحقة درجة التحفظ التي كانت عليها آراء أمين في كتابه «المصريون» (عمارة، ١٩٧٦).

جاء كتاب قاسم امين «المصريون» رداً على هجمة فرنسية على نمط الحيـاة المصريـة. وواضـح ان أمين قد اغتاظ من انتقادات الاجنبي للاخلاق والمُثُل المصرية، فرد بمهاجمة ما رآه من فساد وتطرف في المجتمع الفرنسي. كما دافع ايضاً عن التقاليد العربية والاسلامية. فمن آرائه التي وردت في الكتاب أن الاحتجاب لا يعني بالضرورة نفياً للمساواة بين الرجل والمرأة: فكل ممنوع على الرجل كان ايضاً ممنوعاً على المرأة، فانهما متساويان تماماً في هذا الشأن. اما بالنسبة للطلاق، فلا يمكن ان يكون هذا من شأن المحاكم، فهو شأن شخصي بين الرجل والمرأة. ويتم تعدد الزوجات في وقت الحاجة فقط، وعلى شكل لا يضير بالحياة العائلية. ولا يشب اولاد الزوجات المختلفات على كره بعضهم، كما يدعي البعض، لأنه سرعان ما يتأقلم الناس مع وضعهم (عمارة، ص ٤٥ ـ ٧١).

تغـيرت آراء أمـين بشكل واضح بين عام ١٨٩٤ عندما نشر كتابه «المصريون» وعام ١٨٩٩. ويعتقد عمارة ان هذا التغيير في الصميم لا

يمكن أن يفسر على أنـه تطور طبيعي في فكر أمين. ويضيف عمارة ان قاسم أمين لم يتأثر بآراء محمد عبده المنفتحة فحسب، بل ان عبده نفسه قد كتب بعض فصول «تحرير المرأة». ومهما يكن، فمن المرجح ان امين عندما كتب «المصريون» كان يعاني من صدمة «ولاءٍ ثقافي». فمن الممكن اذاً ان يكون قد عبّر عن ذاته بشدة أكثر مما يعي في دفاعه عن التقاليد العربية ضد النقد الأجنبي، بالرغم من اعتقاده ان انتقاد هذه التقاليد ذاتها أمر ممكن فيما بين مواطنيه.

وأشارت الباحثة ليلى أحمد ان «الولاء الثقافي» قد لعب دوراً رئيسياً في وضع حدود المناقشات لدور المرأة في العالم العربي. وباعتقادها ان الولاء الثقـافي يفسّر «اصرار المصلحين ودعاة تحرير المرأة على التأكيد تكـراراً (بتشبث مدهش، وغالباً خلّاق) بأن الاصلاحات التي يسعون لتحقيقها لا تنم عن خيانة للاسلام، بل انها في الواقع على انسجام معه، ان لم نقل على انسجام حرفي مع نصوص الثقافة الجوهرية، وبالتالي مع ما نجده هنا وهنالك من روحية لا تعبر عنها الكلمات بدقة» (١٩٨٤، ص ١٢٢). وأكدت ليلى أحمد ان الولاء الثقافي يعلل التمسك بالحضارة الاسلامية.

طبيعي ان يشعـر اعضاء كل الحضارات ببعض الولاء لثقافاتهم. ولكن تعتقـد ليـلى أحمد ان هذا الشعور قوي بشكل خاص في العالم الاسلامي لأن «الحضارة الاسلامية ليست حضارة دفاعية مبهمة تشدد وتؤكد على قيم قديمة، بل لأنها حضارة تجد نفسها تؤكد من جديد دون مساومة أو جدل، وتتعلق بهذه القيم اكثر فأكثر وربما بعناد لانها تدافع عنهـا ضد عدو قديم». وتضيف، «فقـط عندما نعتبر الهوية الجنسية (والبعض لا يقبل بها) متداخلة اكثر في الذات من الهوية الثقافية، ربما يستطيع المرء عندها تقدير مدى ايلام الورطة التي علقت بها المطالبات بتحرير المرأة في الشرق الاوسط اذ وجدن انفسهن مجبرات على الاختيار بين خيانة وخيانة» (ص ١٢٢).

الاستعمار الثقافي

«العدو القديم» للاسلام دون شك هو الغرب الذي كان بالنسبة للعرب والمسلمين حتى القرن العشرين متمثلا باوروبا، ثم اضيفت اميركا الى القائمة لاحقاً. فلا اوروبا ولا العالم الاسلامي تمكن من نسيان المجابهات الكبيرة بينهما على مر العصور عندما هدد كل منهما باحتلال الآخر. خلال القرن التاسع عشر، كانت هناك فترات هدوء قليلة في النزاعات العالمية سمحت بتبادل الأفكار. عندها تجلت النهضة العربية في الفكر والثقافة نتيجة سفر العرب الى اوروبا، تحديداً فرنسا، حيث لمسوا عن قرب مبادىء الحرية والمساواة والتقدم المبنية على أسس العلم والمنطق.

بعض المدارس الرسمية في العالم العربي، أسستها الارساليات المسيحية الاوروبية والاميركية. فبينما اتخذت بعض القوى الاوروبية من الدين ذريعة لغرس اوتاد النفوذ السياسي، كانت في الوقت ذاته بعض الارساليات الدينية صادقة في ايمانها بأن المعرفة امر مشترك بين جميع ابناء البشر. لذلك وخلال قسم من القرن التاسع عشر كان هناك اعجاب بالفكر والتقدم الغربيين في المراكز الرئيسية للثقافة من العالم العربي وهي بيروت والقاهرة. وكان الشعور السائد آنذاك انه بإمكان العالم العربي ان يتعلم من اوروبا بالقدر الذي كانت اوروبا قد تعلمته من العرب خلال القرون الوسطى.

لكن وهج الاعجاب بالقيم والمفاهيم المنبعثة من الغرب بدأ يخبو عندما عزمت اوروبا على استعمار العالم العربي بشكل صريح. وكان المستعمر غالباً ما ينظر الى التقاليد الاسلامية بازدراء واحتقار. وبالرغم من عزم المستعمرين على استغلال شعوب وموارد الدول المستعمرة، فقد عبروا احياناً عن حرصهم على تحسين الاوضاع وخصوصاً وضع المرأة. فكانت لهم آراء مستفيضة حول الاحتجاب، والتحجب، وعملية الختان حيثما كانت تمارس. وهذا مما دعا العرب للوقوف موقف المدافع عن تقاليد كان من المحتمل ان يغيروها بأنفسهم بطريقة اسرع. والاحساس العربي بأن

تبادل المعرفة يمكن ان يتم على اسس الاحترام المتبادل، سرعان ما استبدل باحساس العرب بضرورة اصلاح مجتمعهم للصمود امام الهجمة الاوروبية. فكان عليهم ان يقتبسوا الجيّد من اوروبا، أي بكلام آخر، ذلك الذي مكّن اوروبا من التفوق على العرب مركزاً وقوة، وتطبيع هذه الأسباب بالقيم العربية والاسلامية.

ومع مرور سنوات القرن العشرين، ازداد تخلي العرب عن توهماتهم حول الغرب. فعبرت بعض المواقف صراحة عن أمور كريهة في سجل المستعمر: نحو الاتفاق المزدوج الذي قامت به بريطانيا فوعدت الصهاينة بفلسطين عام ١٩١٧، رغم انها ليست ملكهم ليقطعوا وعداً كهذا، بينما وعدوا العرب في الوقت ذاته بمنحهم الاستقلال، والمواقف القاسية والوحشية التي مارستها فرنسا في الجزائر. اما الاميركيون الذين بدوا في اوائل القرن العشرين انهم هم «الناس الطيبون»، فسرعان ما فقدوا هذه الصورة. وعندما شارفت ايام الاستعمار الصريح على نهايتها لبس الاميركيون رداء قائد «العالم الحر». لكن العرب، وسائر شعوب العالم الثالث، اكتشفوا بسرعة ان التصرف الاميركي هذا يعني الابقاء على الانظمة القمعية طالما تخدم مصالح الغرب الاقتصادية.

كان الى جانب ذلك تسليم اميركي مطلق بحق اسرائيل في البقاء، وهي الدولة التي ساعدت بريطانيا في خلقها، ورأى العرب ان اسرائيل لم تكن فقط وليدة فكر مجموعة من الصهاينة حققوا حلمهم باحتلال فلسطين وتهجير الفلسطينيين. فقد زرعت اوروبا الدولة اليهودية عمداً، ودعمتها اميركا من أجل فصل المغرب العربي عضوياً عن مشرقه، وإبقاء العالم العربي في اضطراب دائم، وتحقيق ما فشل الصليبيون في انجازه. ومع حلول منتصف القرن العشرين، كانت الطريقة الغربية في العيش قد خسرت قيمتها تماماً، وكل صدام بين العرب واسرائيل كان يدق مسماراً آخراً في نعشها. وبدأ الرجل العربي العادي في الشارع يسأل كيف يمكن لهؤلاء الغربيين المنافقين الذين سببوا الكثير من الدمار ان يكونوا مصدر اي خير على الاطلاق؟ وخلُص الكثيرون الى الاعتقاد بأنه اذا اراد العرب استجماع قوتهم، واستعادة اراضيهم وكرامتهم، توجب عليهم البحث

عن مصادر قوتهم في قيمهم الدينية والثقافية، وليس في سواها.

ولا يزال العالم العربي اليوم في موقف المدافع عن قيمه وتقاليده. ومدى الابقاء على هذا الموقف هو اوضح دليل على الشعور بأن التهديد الغربي لا زال قائماً. وقوة هذا الشعور لا تدعو الى الدهشة ابدا متى راجعنا كم عانت هذه المنطقة من موت وخراب حتى هذا اليوم. ويعكس هذا الموقف الدفاعي أيضاً وعي الحقيقة القائلة انه بالرغم من تحقيق الاستقلال الوطني شكلا، فالعالم العربي ما زال في الواقع مستعمراً. وهذا ايضا لا يدعو الى الدهشة لأن اقتصاد المنطقة يعتمد على الغرب. لذلك، بينما نجد حالياً قسطاً وافراً من المناقشات الحية والنقد البنّاء في العالم العربي، فان اولئك الذين يحملون المناقشات ذاتها الى الميدان الغربي (كما يفعل هذا الكتاب) يتعرضون لاتهامات بالخيانة لصالح الغرب. وبالمعيار ذاته، فان الغربيين الذين يعبرون عن انتقادهم بعض التقاليد العربية، مهما طابت نواياهم، يواجهون ردة فعل عاصفة، حتى ولو قدموا الحجج ذاتها التي يقدمها العرب انفسهم في انتقادهم تلك التقاليد.

الولاء الثقافي ووضع المرأة

بما ان العرب ينظرون الى الغرب نظرة «العدو»، فإنهم يحرصون على عرض صورة للعرب لا عيب فيها لاستهلاكها في الغرب. نعرض مثالين للدلالة على الحساسية الموجودة في العالم العربي تجاه الرأي الغربي. ويتعلق المثلان بمكانة المرأة في العالم العربي، وهو الموضوع الذي ادى بالعرب الى اتخاذ اكثر المواقف الدفاعية صلابة. وكما اشرنا، تعود بعض الأسباب في ذلك الى الاعتقاد بان أي تغيير في دور المرأة يهدد هيكلية المجتمع، هذا الى جانب أن وضع المرأة كان دائماً محط تركيز اهتمام الغرب.

المثل الأول اعرضه من تجربتي الخاصة، والثاني من تجربة انجيلا دايفس، المناضلة الزنجية الاميركية، خلال زيارة قامت بها لمصر. ففي

الحالة الاولى، ان النقاشات التي دارت في العالم العربي حول طروحات مختلفة منها الديمقراطية، والتطور، والمرأة، نُقلت الى المشاهد الغربي من خلال مسلسل تلفزيوني باللغة الانكليزية يقع في عشر حلقات بعنوان «العرب». قامت شركة بريطانية بتصوير هذا البرنامج الذي عرضه التلفزيون البريطاني في خريف ١٩٨٣. وكان هدف منتجي ومخرجي هذا البرنامج دعوة العرب انفسهم ليدلوا بآرائهم حول ثقافتهم وبذلك كسر التقليد المتبع عادة بدعوة الاوروبيين للتحدث عن الثقافة العربية والذي من شأنه ربما ان يسيء التمثيل. ضمت كل حلقة من حلقات البرنامج كاتب سيناريو عربي، ومقدِّم عربي، وفريق عمل عربي معني باجراء الابحاث وراء الكواليس. بالامكان توجيه بعض الانتقادات لبعض نواحي المسلسل لناحيتي الشكل والمضمون، لكن لا يمكننا بالطبع اتهام المسلسل بالعدائية للعرب.

جاءت ردود فعل الجالية العربية في بريطانيا مثيرة للاهتمام. اما العرب المقيمين في الغرب منذ سنوات عديدة فقد وجدوا اشياء كثيرة ممتعة في المسلسل، خصوصاً عندما قارنوا الانطباع الذي تركه عن العرب، بذلك الانطباع المتحامل الذي كان قد تكون سابقاً. ومن جهة اخرى، أعرب الذين لم تمض على اقامتهم في الغرب مدة طويلة عن امتعاضهم. فتساءلوا، لماذا على العرب ان ينشروا غسيلهم المتسخ للعيان؟ لماذا لا نعرض للغرب صورة مشعة للانجازات العربية عوض ان نبحث في المشاكل؟ ومن الحلقات التي اثارت حساسية شديدة كانت تلك التي دارت حول وضع المرأة والتي كنت انا كاتبة السيناريو فيها ومقدمتها.

قرر الفريق العامل في البرنامج التركيز على الروابط العائلية في العالم العربي بدلا عن عرض المواضيع التي كانت تعتبر عربية واسلامية بشكل خاص، بينما هي في نظري مشتركة بين العرب وغيرهم. ونذكر منها موضوع التحجب، وختن البنات، وجرائم الشرف، التي قيل الكثير فيها. كان هدفنا إظهار دفء وقوة العائلة العربية من خلال قصة امرأة اردنية، سوف يرد ذكرها في الفصل الرابع من هذا الكتاب، كما أعرض الصعاب

التي تواجه البحث عن الحرية الشخصية، من خلال قصة فتاة تونسية سترد في الفصل الثالث.

على كل، بعض الناس لم يتقبل الموضوع. فتساءلوا لماذا، مثلا، اخترنا تصوير عائلة لديها عشرة اولاد، بينما عائلة مع ولدين كانت لتبدو «طبيعية» اكثر؟ لماذا نعرض عائلة يأكل افرادها طبقاً من الدجاج بأيديهم (وهي الطريقة الوحيدة لتناول هذا الطبق) مما يؤكد نظرة الغرب للعرب على انهم برابرة؟ لماذا عرضت بعض مظاهر اليقظة الاسلامية ومنها تلك التي تعرض المرأة بغطاء الرأس مما يعطي صورة ناشزة عن العرب؟ واعتبر هذا الفريق من الناس ان اكثر نواحي البرنامج سلبية كان عرضه لبعض المصاعب التي تواجهها الحياة العائلية ومنها زيادة معدل حالات الطلاق، والهوة بين الاجيال، علماً ان البرنامج ركز على دفء وقوة الروابط العائلية. وافرد رئيس تحرير صحيفة الشرق الاوسط، التي تصدر بالعربية في لندن، مقالا خاصاً هاجم فيه البرنامج وهاجمني انا مقدمة البرنامج. وقال انه على يقين تام من انني في دفاعي لم افهم النص الذي أعطي لي لاقرأه، وانني خُدعت لقول ما قلته.

في المثال الثاني، نقلت الافكار الغربية الى المناقشات الدائرة في العالم العربي من خلال تجربة انجيلا دايفس. كانت دايفس قد قررت ان تكتب مقطعا في كتاب «المرأة: تقرير عالمي»، وهو مشروع قامت به بعض الداعيات الى تحرير المرأة للبحث في ما وصل اليه وضع المرأة في نهاية فترة السنوات العشر التي كانت قد حددتها الامم المتحدة (دايفس، ١٩٨٥). ودعت المنظمات للمشروع عضوات من المطالبات بتحرير المرأة للبحث في وضع المرأة في بلد غير بلدها. لذلك، كُلفت نوال السعداوي المصرية ببحث موضوع المرأة والسياسة في المملكة المتحدة، بينما كلفت دايفس بموضوع حساس جدا هو المرأة والجنس في مصر، وضم الكتاب دراسة اخرى عن المرأة والجنس كلفت باجرائها احدى العضوات في استراليا، ودراسة اخرى حول المرأة والسياسة في كوبا. ولا يمكن ان نتهم انجيلا دايفس «بالعنصرية» الغربية، فالى جانب كونها زنجية، فقد نالت اعجاب العرب الراديكاليين. هذا الى جانب انها كانت تعي تماماً

الحساسية التي تولدها غريبة تبحث في ثقافة شعب آخر.

في الواقع، أظهرت دايفس بعض التردد في المضي بمهمتها عندما رأت انها كلفت بموضوع الجنس كما قالت. «وقد كنت أعي تماماً المناقشات الحادة التي كانت لا تزال حامية الوطيس في الأوساط النسائية العالمية حول حملة تزمع القيام بها الداعيات الى تحرير المرأة في الغرب ضد ختن البنات في افريقيا ودولا عربية. وكوني افريقية ـ اميركية، كنت حساسة بشكل خاص نحو العنصرية المبيتة التي تميز التركيز على مواضيع معينة كختن البنات مثلا، وهو تركيز قصير النظر احياناً وكأن المرأة في هذه الدول التي قد يبلغ عددها العشرين حيث تجري تلك الممارسات البالية والخطرة، ستتوصل الى مساواة مع الرجل بسحر ساحر فور تمكنها من التخلص من تشويه العضو التناسلي وجدعه.. وقد قابلت خلال محاضرات القيتها في الكثير من جامعات الولايات المتحدة، عددا غير قليل من النساء اللواتي لا يعرفن شيئاً عن المرأة في مصر والسودان غير حقيقة المعاناة من تأثير التشويه الذي لحق باعضائهن التناسلية». (ص ٣٢٥ ـ ٢٦).

كل هذا لم ينقذ دايفس من ردود فعل عنيفة واجهتها في بدء زيارتها لمصر قبل ان تتمكن من شرح موقفها وقد صرحت امرأة مصرية لانجيلا دايفس قائلة، «انجيلا دايفس، ان اسمك وشخصك معروفان في العالم الثالث نتيجة نضالك. [ولكن] من الممكن لمجتمعك، المجتمع الثري، ان يستعملك، لأنه يحاول استغلال بلادنا». واخبرتها الكاتبة المصرية المعروفة لطيفة الزيات بما يلي «اتيت لمقابلتك هذا المساء لانك انجيلا دايفيس، لو كنت فقط مجرد باحثة اميركية، لما اتيت لمقابلتك انني اقاطع كل شخص اميركي يُجري بحثاً حول المرأة العربية. لأننا نخضع للامتحان، ونُدرج في الكاتالوجات، ويجري تحديدنا نسبة الى الجنس ولاسباب ليست في مصلحتنا». وقالت امرأة ثالثة، «بامكانك تأدية خدمة عظيمة لنا... لو اخبرت الناس ان المرأة في العالم الثالث ترفض ان تعامل كغرض جنسي» (ص ٣٢٩ ـ ٣٠) لاحقاً، رأت بعض النساء انه لا يمكن للمعنيين بشؤون تحرير المرأة تجاهل الأمور الجنسية. وخلال القسط

المتبقي من زيارة دايفس جرت المناقشات بشكل هادىء وفعّال، وبُحث موضوع الجنس دون عزله عن المواضيع الاخرى التي تهم المرأة ومنها المتعلق بحقوقها وبالسياسة.

المطالبة بحقوق المرأة والنزعة القومية

يتضح لنا من البحث الوارد أعلاه ان العالم الثالث ينظر الى الاستعمار الثقافي أنه الوجه الآخر للاستعمار السياسي والاقتصادي. لذلك، يصبح موضوع حقوق المرأة حساساً جداً ليس بحد ذاته فحسب، وانما تحيط الشكوك بكل اقتراح لتغيير وضع المرأة يأتي بتعابير غربية، أو حتى يصدر عن الغرب، وتعتبر بعض شعوب العالم الثالث ان جميع الغربيين المعنيين بتنظيم الاسرة ايضاً جزء من المؤامرة للسيطرة على هذه الشعوب ومنعها من تهديد الغرب. وبالامكان قبول هؤلاء الخبراء اذا عملوا ضمن الاطار الاسلامي فقط وهذا ما قام به اكثر المتحررين من العرب، وحتى الماركسيين منهم منذ بدء عهد المناقشات

ينقسم المؤيدون والمناهضون لحقوق المساواة عند المرأة الى فريقين، فالقوميون المتحررون، والقوميون المحافظون وهذا التقسيم يصح في الثمانينات من هذا القرن تماماً كما كان يصح في التسعينات من القرن الماضي. القوميون المتحررون هم اتباع قاسم امين، ويؤمنون ان على العالم العربي ان يأخذ عن اوروبا تلك الأمور التي جعلتها قوية كالديمقراطية، والحرية، والمساواة في الحقوق امام القانون، خصوصاً للمرأة، هذا اذا اراد العالم العربي أن يتحرر. واعتمد القوميون المتحررون على مفاهيم غربية مختلطة باستشهادات من النصوص الاسلامية، وأضافوا انه بالامكان تحقيق هذه المفاهيم ضمن إطار اسلامي

من جهة اخرى، يعتقد القوميون المحافظون، أنه باستطاعة المجتمع العربي مواجهة الغزاة الأجانب بالحفاظ على تقاليده فقط، في الواقع، يؤمن الكثيرون من القوميين المحافظين ان المستعمرين الأجانب قد

ادخلوا مفهوم «تحرير المرأة» عمداً بهدف إضعاف المجتمع العربي عن طريق مهاجمة لبه، أي العائلة. (انظر Gran ، ١٩٧٧، Philip ، ١٩٧٨ لتبيان كيفية تمثيل هذه الاتجاهات في الأحزاب السياسية في مصر في اوائل القرن العشرين). وكما أشرنا في الفصل الأول، فان الحاجة للحفاظ على التقاليد كانت من أهم العناصر خلال الصراع من أجل التحرير خصوصاً في الجزائر، حتى الرئيس بورقيبه نفسه، وهو المسؤول عن قانون عائلي للمرأة يعتبر من أكثر القوانين تقدماً ضمن الاطار الاسلامي، لكن لم يكن لديه وقت ابداً «لتحرير المرأة» بينما كانت تونس لا تزال ترزح تحت نير الاستعمار.

في هذا الصدد، يشير فيليب الى أن الكثير من المجلات النسائية التي بدأت بالصدور عند نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين كانت تقوم باصدارها نساء مصريات مسيحيات، أو سوريات مسيحيات في مصر. ويضيف ان هذا قد يكون عاملا آخر يؤكد على اسوأ مخاوف القوميين المحافظين، الا وهو ان الغرب يستعمل موضوع تحرير المرأة لدك هيكلية المجتمع. في الواقع، نجد ان العرب المسيحيين، وخاصة النساء، يتفوقون في البحث بطلاقة عندما تُطرح بعض المواضيع ومنها دور المرأة. ويعود السبب في ذلك الى مدارس الارساليات المسيحية التي التحقوا بها لتلقي العلم في وقت سابق. والجدير بالذكر، ان العرب المسيحيين، المنحدرين من المسيحيين الأوائل، قد عاشوا في انسجام تام مع جيرانهم المسلمين (كما،فعل اليهود من العرب حتى تغلغلت الصهيونية في المنطقة). وان «اهتمام» الغرب بازدهار العرب المسيحيين جعل بعض المسلمين يعتقدون انهم أقرب الى الصليبيين السابقين والمستعمرين الحاضرين مما لا يبعث على الارتياح.

لذلك، سيطرت النزعة القومية على المناقشات العربية لدور المرأة منذ أوائل عهدها. ويمكننا القول أنه كلما ازداد شعور العالم العربي بأنه واقع تحت سيطرة غربية، كلما قويت النزعة القومية المحافظة. بالمقابل، كلما ازداد شعور العالم العربي بالاستقلال، مثلا قبل سيطرة الاستعمار الاوروبي، أو حتى خلال اول فيض من الاستقلالات في الخمسينات

والستينات وقبل هزيمة ١٩٦٧، كلما قويت الاتجاهات القومية التحررية. حتى الآن، ان غالبيــة المــطالبين بتحرير المرأة ينتمون الى أحد هذين الفريقين. والذين يطالبون بحقوق المساواة للمرأة يجب ان يناقشوا وجهة نظرهم كقوميين لا يسعون الى خيانة القيم الثقافية التي صاغتها التقاليد الاسلامية.

يظهــر ان القــوميين المحافظين هم المتفوقون، لأن فترة السبعينات والثمــانينــات تميــزت بمــا سمي، اجمالا، «اليقظة الاسلامية». لذلك، نستنتج من مجرى النقاش الوارد أعلاه، ان العالم العربي يشعر ان الغرب قد تسرب الى صفوفه وسيطر عليه. وفيما يلي بعض الامثلة عن الافكار التي يعبر عنها القوميون المحافظون في سياق مناقشتهم لوضع المرأة. ونستدل من هذه الآراء على احساسهم بسيطرة الغرب، ونتقصى مدى التأثير الديني في «اليقظة الاسلامية» ومدى التأثير القومي.

وجهة نظر المؤسسة الدينية

ربمــا تعبــر المؤسسة الدينية في العربية السعودية عن أكثر الآراء تحفظاً بالنسبة لدور المرأة في المجتمع. فعلى سبيل المثال، يقول الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز، وهو رئيس المؤسسة الدينية السعودية، في كتيّب حول مسألة التحجب، ان الله سبحانه وتعالى قد أمر النساء بالبقــاء في منــازلهن، وبالتحجب، وباطاعة كلمة ازواجهن. واستشهد بآيــات حول زوجــات النبي، اللواتي قيل لهن انهن يختلفن عن سائر النساء وعليهن التزام منازلهن وإطاعة كلمة النبي. واشار الى أن الله سبحانه وتعالى قد حذر زوجات النبي، وهن اللواتي عرفن بقوة إيمانهن، وطهــرهن، وصــلاحهن، فكيف بالحري باقي النساء، فتحذيرهن حول تصرفاتهن ووجوب تقيدهن بقوانين الاسلام ضروري جداً.

أما المتحررون، فقد اصروا في مناقشاتهم ضمن الاطار الاسلامي ان سائــر النســاء يختلفن عن زوجــات النبي، لذلك لا تطبق عليهن هذه القوانين. على كل، سنرى في الفصل الخامس من هذا الكتاب ان الآلاف

من النســاء السعــوديــات يعملن خارج المنزل، وفي بعض المناطق من السعودية لا يتحجبن بالرغم من آراء المؤسسة الدينية. ولا نزال نجد غالبــاً في الصحف السعودية مناقشات حية عن مسألة المرأة العاملة. مثــلاً، بعث احــدهم، ويدعى السيد هارون باشا، برسالة الى صحيفة سعودية يومية تصدر باللغة الانكليزية تدعى عرب نيوز (Arab News) ، يهاجم فيها المرأة العاملة، فأتاه الرد بالقساوة عينها بلسان امرأة سعودية.

كان السيــد باشا قد صرح في رسالته المؤرخة في أول كانون الاول ١٩٨٤ بما يلي، «يقع اللوم على النساء لأنهن في لباسهن الكاشف والمثير، وطلاء شفاههن الوردي الاصطناعي قد دفعن برجال ابرياء الى الفسق مع هكذا نساء. ومع ذلك، فالنساء، «وهن آخر شيء مدّنه الرجل»، يشكلن ربما نقطة الضعف عند الرجال، لذلك لا يمكننا ان نتوقع أن يكون جميع الرجال أتقياء. فالاحتجاب من شأنه ان يحمي الفريقين. طبعاً، العمل دائماً مدعاة اعتزاز للرجل، انما نادراً للمرأة. احياناً، تجلب العار لعائلتها ان هي نسيت دينهــا القــويم. انا لست ضد توظف المرأة، لأن جميع الديانات، ومن ضمنها الاسلام، تسمح بذلك. لكن يجب على الوظيفة ألا تخون القوانين الاخلاقية». أجابت السيدة السعودية، س. ف، بردٍّ مفحم نُشر في العدد نفسه جاء فيه. «انني كامرأة سعودية عاملة شعرت بغيظ شديد مما كتبه السيد باشا. بالنسبة لي، اصنفه بسهولة ذكراً متعالياً شوفينياً. وربما أكثر من ذلك. ان السيد باشا ينتمي الى جماعة صغيرة من النــاس تدّعي معرفة كل شيء وتأمل في فرض آرائها السخيفة على الآخــرين... دعوني أقول للسيد باشا ما يلي: الرجاء الاحتفاظ بآرائك العقيمة لنفسك، نحن معشر النساء السعوديات في غنى عن مواعظك. فالنساء السعوديات يلعبن دوراً ايجابياً، ومساهمتهن في المجتمع تتزايد. كلمة نصح أخيرة للسيد باشا: رجاءً لا تحدق بهكذا شدة!»

يختلف تأثير المؤسسات الدينية في العالم العربي من دولة الى اخرى. فهي تمكنت إجمــالاً في دول الخليــج، من فرض وجهــات نظرهــا على الحكومات، وفي سائر أقطار العالم العربي تدعى غالباً لدعم التغييرات

التي تنوي الحكومات إحداثها. على كل، هناك عدد كبير من التجمعات الدينيـة يعمـل ناشطاً من خارج المؤسسات الرسمية، وقد ادت قوتهم المتزايدة الى قيام ما عُرف «باليقظة الاسلامية». هناك عدة أسباب وراء نمو هذه الجماعات الاسلامية وازدياد قوتها.

تحديد دور الدين في المجتمع

تشتـرك جميع الشعوب في دراسة الأديان ودورها في المجتمع. وان علينا أن نعالج الحركات الإسلامية بكل ما تستحقه من إجلال واحترام. هذا ما لا تكف عن الاشارة إليه أستاذة الدين الاسلامي، ايفون حداد، وهي مسيحية اميركية من اصل عربي. وقد تساءلت في محاضرة القتها في جامعـة جورجتاون في ١٩ ايلول ١٩٨٤، لماذا عندما أعاد المسيحيون النـظر في دينهم دعي هذا «لاهـوتاً»، بينما قيل عن التحرك الاسلامي المشابه «اعتذاراً معللاً»؟ لم يقل أحد أن المسيحيين هم متزمتون لأنهم في تحليلهم لدينهم عادوا الى القرن الأول. ولكن عندما فعل المسلمون الشيء نفسه، اتهموا بالتعصب والتزمت وبأنهم يريدون الرجوع بعقارب الساعة الى القرن السابع. وأضافت قائلة، ان اليقظة الاسلامية تستحق ان تعامل باحترام.

إضـافـة الى ذلك، ان جميـع الأمـور المـطروحة من قبل الحركات الإسلامية على جانب كبير من الأهمية، وهي تتعلق بالتغيير، والتحديث، والتطور. وحددت ايفون حداد الموقف «الاسلامي» من التغيير وقارنته بالمـواقف الاشتراكية والتحررية من خلال قراءتها لكتابات الجماعات الاسلامية، ومن خلال مناقشات أجرتها مع «الاسلاميين». فلاحظت ان المواقف والأفكار التحررية للمفكرين الاصلاحيين سادت القسم الأول من القرن العشرين، ليتبعها موقف اشتراكي في ظل الحكم الناصري، وأخيراً، الموقف الاسلامي. آمن المتحررون بالمساواة بين جميع المواطنين، ونادى الاشتراكيون بالمساواة بين جميع الشعوب، ودافع المسلمون عن المساواة بين جميع المؤمنين.

وتابعت حداد ان الميدان الرئيسي لنشاط المتحررين كان السياسة. فطالبوا بالديمقراطية، وبالدساتير، وغيرها، بينما ركز الاشتراكيون على الميدان الاقتصادي وكانت لهم محاولات في التأميم والتصنيع وغيرها، بينما كان تركيز الاسلاميين على الميدان الاجتماعي والاسرة ودور المرأة. حدد المتحررون الانسان بالمواطن، وحدده الاشتراكيون بالعامل الثوري، وحدده الاسلاميون بالارسالي الثوري. اتخذ المتحررون الثورة الفرنسية مثالاً لهم، والاشتراكيون اتخذوا من روسيا والصين مثلا يُحتذى، بينما وجد الاسلاميون مثَلَهُم من اليابان، لانهم رأوا ان اليابان حققت ثورتها الصناعية دون مساومة واخذت عن الغرب تقنيته دون عقيدته. أما بالنسبة الى دور المرأة، فخلصت حداد الى ان المتحررين حددوا المرأة بالأم والأخت، أما الاشتراكيون فقد حددوها بالعاملة، وبالشريك في التطور، ووجد فيها الاسلاميون حافظة للدين، والثقافة، والتقاليد.

القوة التنظيمية

ولكن توجد أيضاً أسباب اخرى اكثر بساطة للدلالة على قوة اليقظة الاسلامية، اقلها قدرة بعض الجماعات التنظيمية والمالية. يتمتع الكثير من هذه الجماعات، وخاصة الاخوان المسلمين، بدعم وتمويل حكومات منها العربية السعودية، التي تأخذ على عاتقها دور المحافظ على الاراضي المقدسة للاسلام، والتي تسعى ايضاً الى منع انتشار الشيوعية في المنطقة. ان الجماعات التي تتلقى هذا الدعم المادي تعمل ناشطة في العالم العربي، وفي مختلف البيئات الإسلامية حول العالم.

نجد من حين الى آخر أن الحكومات العربية تقدم الدعم لهذه الجماعات الاسلامية، وهذا يحصل عندما تشعر هذه الحكومات ان الحركات اليسارية بدأت تكتسب سيطرة مطلقة. ولكن هذه الحكومات ما تلبث أن تعبر عن مخاوفها عندما تقوى هذه الجماعات. ومن سخريات القدر ان أقوى الحركات في العالم العربي انضباطاً هي الشيوعية، التي

واجهت الكثير من القمع والتحطيم، والحركات الاسلامية. وكان الرئيس المصري السابق انور السادات قد أطلق يد العديد من الجماعات الاسلامية خلال السبعينات، بخلاف عبد الناصر الذي سحق الاخوان المسلمين. والملاحظ ان الاخوان المسلمين كانوا أكثر نشاطاً في الاردن خلال السبعينات وحتى منتصف الثمانينات. خلال تلك الفترة كانت العلاقات الاردنية ـ السورية في ادنى مستوى، وكان الاخوان المسلمون مصدر تهديد للنظام السوري.

وأخيراً، من الطبيعي لقائد فقد كل أثر للتأييد الشعبي ان يظهر بصورة المدافع عن المؤمنين. وقد جرت العادة ان يلجأ القائد الى تنميق خطاباته بالعبارات الاسلامية كلما شعر بأن مركزه لم يعد مضموناً. ففي السودان مثلا، فرض النميري، الرئيس السابق، الشرع الاسلامي تماماً كما حدده له مستشاروه من الاخوان المسلمين من أجل تدعيم مركزه في الاشهر القليلة التي سبقت الاطاحة به عام ١٩٨٥، بعد ان تمكن من سحق الاقتصاد السوداني قبل رحيله.

ويجب ان نلاحظ ايضاً انه منذ الاستقلال لم تؤثر الديمقراطية ولو سطحياً في العالم العربي، فهناك القليل من المشاركة في السلطة بين الحاكم والمحكوم. فالمواطنون العرب الذين يهتمون بصدق بتحسين امتهم والمشاركة في مواردها لا يتمثلون تمثيلاً حقيقياً في البرلمانات العربية. وكما اشرت سابقاً؛ انه من الممكن إغلاق المكاتب السياسية، إنما من المستحيل سياسياً إغلاق الجوامع. فاصبح الجامع بالتالي هو المكان الوحيد الذي يتجمع فيه اولئك الساعين الى استرجاع قوة امتهم المادية والمعنوية.

وقد استطاعت بعض الجماعات الاسلامية من توسيع نطاق نشر رسالتها نظراً للدعم المادي الذي كانت تتلقاه من حكوماتها المحلية. فقامت بنشر الكتب، وتقديم المنح للطلاب المحتاجين، والسكن للمتزوجين من الشباب، واللباس الاسلامي بسعر مخفض. باختصار، كان في تصرفهم شيئان مهمان: الرسالة الدينية يستميلون بها المؤمنين، والاغراءات المادية التي تتساوى مع تلك الخدمات التي تقدمها الاحزاب

السياسية الحاكمة في العالم العربي الى الاعضاء المنخرطين في صفوفها. بالطبع، ان القدرة على نشر المعلومات هي مصدر قوة، فكتب اعضاء التجمعات الاسلامية متوفرة في اسواق العالم العربي. والكثير من هذه الكتب موجه الى المرأة.

نجاح المبادىء الاسلامية في الوصول الى المرأة

ان الرواية الاسلامية، «أختاه، أيتها الأمل» والتي كتبها السيد أحمد بدوي هي تعبير جيد عن نوع الرسالة التي توجهها جماعات مثل الاخوان المسلمين مثلا الى المرأة. ومع حلول عام ١٩٨١، كانت هذه الرواية الصادرة عن مؤسسة الرسالة في بيروت، في طبعتها الثالثة. تبدأ الرواية بوصف لبطلتها، وتدعى نور، وهي فتاة جميلة ترتدي احدث الازياء، وتقف امام المرآة لتضع اللمسات الأخيرة على مظهرها. تجمع حولها افراد عائلتها بمحبة، ووقفت الى جانبها تتمنى لها الحظ السعيد في اول يوم لها في الجامعة. قررت نور ان تدرس الطب، ولم يكن لحماسها في الذهاب الى الجامعة اي حدود. خلال المحاضرة الأولى أحرجها أحد الشباب بمحاولته بدء حديث معها. لكن ثلاث طالبات انقذنها فوراً من اهتمامه غير المرغوب بدعوتها للجلوس معهن.

بدأ المحاضر درسه بمهاجمة المبادىء الداروينية. مضيفاً بكآبة انه فُرض عليه تدريس تلامذته مادة ضد معتقداته، هذا بالرغم من ان العلماء انفسهم اجمعوا على ان نظريات داروين لم تُبرهن. وما سمعته نور في المحاضرة استحوذ على كامل انتباهها، وزاد من غبطتها حين دعتها زميلاتها الى تناول الشاي في منزلهن. فتساءلت كيف يمكن لهؤلاء الطالبات ان يقبلن صداقة من تختلف عنهن تماماً في اللباس ـ فهن كن يرتدين اللباس الاسلامي (غطاء للرأس، ورداء واسع طويل الاكمام يصل حتى الكاحل). فردوا بأن الأمر لا يهمهن، وانه لو رأى والدا نور كيف تلبس زميلاتها، سيعرفون ان لأبنتهم صديقات جديدات يأخذن الامور بجدية ويؤكدن على حسن تربيتهن، وهذا ما يحصل فعلا.

خلال جلسة تناول الشاي، ناقشت الفتيات شؤوناً سياسية وخضن في أسباب المساوىء الاجتماعية. وقلن ان العالم العربي اصبح ضعيفاً وقد اغتصب العدو قسماً كبيراً من اراضيه لأن مجتمعه قد فسد، وسلكت شعوبه الطرق الرديئة. وصادفت الفتيات الكثير من التعديات خلال سيرهن. وسرعان ما «تحولت» نور الى اتباع حياة اسلامية. فذهبت الى الجامعة مرتدية اللباس الاسلامي بكل فخر وسعادة وابتهاج. وكانت بتصرفاتها وبلباسها تُظهر انها مسلمة صادقة ولذلك على الآخرين احترامها.

من السهل تخيل مدى تأثير هذه الرواية في تلامذة الجامعات وطلاب المدارس الثانوية. وبما ان المجتمع كان يعاني من آفات اقتصادية واجتماعية حادة، فقد أدى هذا بالطبع الى تجاوب الجمهور مع أفكار كتلك الواردة في الرواية. ومن بين هذه الآفات نذكر ما يلي: احتلال اراض عربية، ونمو الفوارق الاقتصادية، والواقع ان الرجال والنساء يتركون عالماً معيناً، القرية، أو الحي، أو الاقرباء حيث الكل يعرفون ويحترمون بعضهم البعض، يتركون هذا العالم الى عالم من الغرباء. اما المجتمع الاسلامي فيتيح فرص التساوي امام الجميع، بصرف النظر عن المستويات الاقتصادية، كما يفسح المجال في إعادة بناء الروابط المجتمعية التي عانت الكثير خلال عملية التمدين. كما ان الرجال الذين دخلوا التجمّع الاسلامي، ارتدوا اللباس الاسلامي وحلقوا ذقونهم بشكل مميز. على كل حال، مع تعاظم قوة التجمعات الاسلامية وبالتالي ازدياد قلق الحكومات، اضطر الرجال الى التخلي عن اللباس الذي كان يكشف عن سياستهم. لكن النساء ابقين على لباسهن الجديد لأن خطرهن السياسي لم يؤخذ على محمل الجد.

الطرق المختلفة في استعمال الحجاب

يمثل الحجاب بالنسبة للمراقب العربي والاجنبي اوضح دليل على اليقظة الاسلامية. تفاجأ الجيلُ القديم من النساء العربيات بشكل

خاص حين تحجبت الشابات، بينما نذكر ان احدى اولى المطالبات بتحرير المرأة في مصر، هدى شعراوي، كانت قد خلعت حجابها عام ١٩٢٣ فور عودتها من مؤتمر نسائي عقد في روما معلنة بذلك عن بدء حركة تحرير المرأة في العالم العربي. على كل، فقد أشار بعض الكتاب الى ان «الحجاب» الذي أتت به «اليقظة الاسلامية» يختلف تماماً عن الحجاب الذي رفعته شعراوي في العشرينات.

تستعمل لفظة «حجاب» (Veil) بالانكليزية بشكل فضفاض للدلالة على غطاءات متنوعة للرأس والوجه. ففي العربية السعودية مثلا، تستعمل المرأة قماشاً اسوداً من نوع الشاش لتغطية الوجه والجسم، وشابات الجيل الجديد في سائر دول الخليج يغطين الرأس والجسم بغطاء مماثل، انما يتركن الوجه مكشوفاً. أما نساء الجيل الأكبر سناً في الخليج فيستعملن حجاباً من الجلد على وجوههن، لكن هذه العادة آخذة في الزوال. اما في دول شمال أفريقيا العربية، فإن «الحجاب» هو كناية عن ملاءة بيضاء تغطي تقريباً كامل الوجه والجسم. وفي سائر ارجاء العالم العربي، تشعر النساء المتقدمات بالسن بارتياح نسبي في ارتداء غطاء لشعرهن، بينما الكثيرات من شابات الجيل الجديد لم يكن يحلمن ابداً بارتداء الحجاب او الطرحة.

اتت اليقظة الاسلامية بغطاء الرأس الاسلامي، الحجاب، الذي يغطي الشعر ويحيط بالرقبة، كالقناع. ويلبس مع رداء طويل فضفاض. اذن، نجد في الخليج تقاطع حقبات مثير للاهتمام. فمثلاً، في أواخر السبعينات عندما أصبحت الحركات الاسلامية قوية بشكل خاص، بدأت بعض الفتيات بترك الخمار الاسود ينحدر نحو اكتافهن كخطوة اولى نحو خلعه كلياً، بينما بدأت فتيات اخريات بوضع غطاء الرأس الاسلامي.

ان الفرق بين الحجاب القديم وغطاء الرأس الجديد ليس فرقاً في الشكل فقط انما ايضاً في المضمون. فالحجاب الاسود الذي يغطي الوجه والجسم والذي خلعته شعراوي كان بالفعل يمثل الاحتجاب، وهي ممارسة لا تتحمل نفقاتها سوى الطبقات الثرية. بينما غطاء الرأس

الاســلامي، تستعمله طالبـات الجامعات، كما تبين لنا الرواية، وكذلك المرأة العاملة. وهو في الحقيقة إشارة مفيدة لوضـع حدود للتصرفات: انها تقول للرأي العام، وخاصة جمهور الرجال، ان المرأة قد خرجت فعلا من منـزلها لعمل او لتلقي العلم، لكنها محترمة ولا تنتظر المعاكسات. كما اثبت هذا اللباس انه تدبير مفيد في المجتمعات التي تمر بمراحل انتقالية، حيث إشارة وضـع حدود التصرفات لم تكن عميقة الجذور في الداخل بعد.

في دراستها للحركة الاسلامية، كتبت فدوى الجندي تقول «لا يمكننا لفهم هذه الحقيقة الجديدة التي تمثلها النساء ان نركز فقط على عنصر واحد [غريب] «كالحجاب» أو «المرأة الجديدة» دون الأخذ بعين الاعتبار مجمل ما تمثله هذه العناصر» (١٩٨١، ص ٤٦٥). وأضافت ان المراقبين قد حددوا اجمالا بدء اليقظة الاسلامية بعام ١٩٦٧، بعد الصدمة التي احـدثتها هزيمة الحرب العربية الاسرائيلة. على كل، لقد ميّزت فدوى الجندي بين «الحركة الاسلامية»، وبين ما سمّته يقظة دينية عامة. ففي مصر، ادت حرب ١٩٦٧ الى يقـظة دينية، لكنها لم تؤثر على المسلمين فحسب بل شملت العرب المسيحيين على السواء. من أهم الأمثلة على ذلك انه بعد الحرب مباشرة، اعتقد بعض الناس في القاهرة انهم شاهدوا طيف مريم العذراء، فتجمهر جمع غفير من الناس لرؤيته، لأن مريم العذراء، من مرتكزات الايمان عند المسيحيين والمسلمين.

أما الحركة الاسلامية فهي برأي فدوى الجندي ظاهرة مختلفة. فقد تتبعت اثـر بدايتهـا الى عام ١٩٧٣ بعـد الحرب العربية الاسرائيلية. فاليقـظة الدينيـة التي حصلت بعد ١٩٦٧ اثرت في «الأمة» كلها، أي مجمـوع المـؤمنين، بينما عنت الحركة الاسلامية «الجماعة» فقط، أي المنتمين الى الجماعات الاسلامية. وأول «جماعة» تأسست في مصر كانت جمـاعة الاخوان المسلمين التي بدأت عام ١٩٢٧، لكنها اضطرت الى متابعة نشاطها في الخفاء خلال عهد عبد الناصر بعد محاولة لاغتياله. ولكن بعدما سمح السادات للجماعات الاسلامية بحرية التحرك، «ظهرت تجمعات اسلامية بديلة في السبعينات عرفت «بالجماعة الاسلامية» وهي جمـاعـة قوية ومنظمة، «تعلمت من اخطاء الماضي»... بتوجه يستهوي

الشباب». (ص ٤٧٣).

فانضم الاعضاء الى جماعة من المؤمنين يتساوى فيها الجميع، بصرف النظر عن خلفياتهم الاجتماعية والاقتصادية، ولكنها تقر بالتمييز الجنسي. فغطاء الرأس الاسلامي لم يعد يجبر المرأة على الاحتجاب بل مكنها من متابعة الدراسة او العمل دون التعرض للمعاكسات. واشارت فدوى الجندي اننا نجد في الواقع أكبر كثافة من المتدينين الجامعيين في الكليات التطبيقية كالطب، والهندسة، والصيدلة. وقالت ان المرأة العاملة في مصر لا تواجه اي مشكلة «باستطاعتها ان تكون مهندسة دون ان تخسر هويتها كامرأة. وهي ليست مضطرة على البرهان عن قدرتها، ولا يوجد موقف تمييزي من الرجال يؤكد على اختلاف الهويتين» (ص ٤٨٢). ولكن المرأة لا زالت تواجه بعض المشاكل في الحياة العامة إجمالاً، كما سنرى في الفصل الثالث. «اذن، امام المرأة في الحياة العامة خيارين بين ان تكون مدنية، عصرية، انثوية مستسلمة عاجزة (وبالتالي عرضة للمعاكسات)، او ان تكون متدينة، وبالتالي مدهشة، لا تمس، بل وتهدد بصمت» (ص ٤٨١)

وقد أظهرت دراسات اخرى ان لبس الزي الاسلامي، في جامعات القاهرة مثلا، يتعلق بوضع العائلات الاجتماعي والاقتصادي. فمعظم الطالبات والطلاب باللباس الاسلامي ينتمون إلى عائلات لم يتعد مستواها العلمي المرحلة المتوسطة. وهذا دليل على ان اليقظة الاسلامية كانت على أشدها في وسط صغار البورجوازيين، والمثير للاهتمام ايضا ان آثار النزعة القومية المحافظة تعود الى هذه الطبقة بالذات على مر الزمن. (راجع دراسة Gran التي تعرض فيها اثر الاقتصاد الرأسمالي الغربي على صغار المزارعين، والتجار، والحرفيين في مصر، وهي تقتفي هذا الاثر الى اواخر القرن التاسع عشر وحتى سياسة الانفتاح في عهد السادات). بالنسبة لعائلات هذه الطبقة من المجتمع، فقد اعطتها الحياة العصرية الفرصة والحاجة لتعليم بناتها، اللواتي كن، لولا ذلك، يشاركن في الانتاج الزراعي او الحرف اليدوية دون الاضطرار الى الاختلاط الواسع في المجتمع.

وتعبّر الفتاة التي ترتدي اللباس الإسلامي، في مقابلات مع الصحف والمجلات عن آراء توضيحية: «اني اشعر بارتياح وبحرية أكبر عندما ارتدي هذه الثياب»، «اني ارتدي اللباس الاسلامي لأنه يدل على انني امرأة عربية مسلمة، وانني فخورة به». «الكثيرون من الرجال يعاملون المرأة كأداة، ينظرون الى جمالها، فاللباس الاسلامي يجعلهم ينظرون الى المرأة كمخلوق بشري لا كأداة». واجريت كذلك مقابلات مع فتيات لا يلبسن الرداء الاسلامي، فقالت إحداهن: «انا لا ارتدي اللباس الاسلامي لأنني أفهم ان كلمة الله تدعو الى الحشمة، فالتحجب اذن هو دليل على تصرف معين، وليس طريقة في اللباس». من الواضح ان هذا الرأي صادر عن فتاة قد استوعبت اشارات تصونها من المضايقات.

التحرير الاسلامي

اذن، تختلف الأهداف من استعمال الزي الاسلامي وهو المظهر الخارجي للايمان الداخلي، فمنها ما هو لأسباب سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية، وكذلك دينية. وقد عبرت عن طبيعة هذه الاتجاهات راديكالية كاتبة لبنانية تدعى منى فياض كوثراني في مقال نشرته لها صحيفة «السفير» البيروتية في عددها الصادر بتاريخ ٣١ آذار ١٩٨٥. كان المقال بعنوان «تحرير المرأة ودور الحجاب». بدأت الكاتبة مقالها بالاشارة الى ان الثورة الايرانية تعتبر بداية عهد الانتشار الواسع للمشاركة النسائية، ولانتشار استعمال الحجاب. وتضيف كوثراني الى ان الانتفاضة القومية ضد الغزو الاسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢ تميز ايضاً بتزايد عدد النساء المتحجبات. (وتجدر الإشارة الى ان عدداً كبيراً من المنظمات اللبنانية التي نشأت في السبعينات والثمانينات استوحت الكثير من الثورة الايرانية، فمن جهة كانت الثورة الايرانية مصدر وحي للعديد من شعوب المنطقة، ومن جهة اخرى لأن للطائفة المسلمة الشيعية الكبيرة في لبنان تقليدياً، صلات دينية وثيقة بالطائفة الشيعية التي تمثل الاكثرية في المجتمع الايراني).

ولكي تشرح ظاهـرة استعمـال الحجـاب، تروي كوثراني في مقالها احداث بعثة دراسية قامت بها مع بعض الفتيات الى بلجيكا في اوائل السبعينات. وكانت الفتيات اللبنانيات يرتدين الازياء العصرية جداً مما فاجأ الفتيات البلجيكيات اللواتي تساءلن عما اذا كانت الفتاة اللبنانية ترتدي هكذا ازياء في بلادها. فكان هذا من دواعي الفخر والاعتزاز للفتاة اللبنانية لانه برأيها دليل على مساواتها بالمرأة الغربية وبالتالي برهان على مساواتها لها ايضا في «التقدم» و «التحرر». فقررت كوثراني لاحقاً ان هذا الفخر كان في غير موضعه، فكتبت تقول ان هذه الاحداث دلت ايضا على أن المرأة الاوروبية لا تزال تجهل الضغط الذي تمارسه دولها على العالم الثالث، وكيف تمكنت من إغراق دوله بفيض من السلع الغربية.

وتعتقـد منى كوثراني ان حركة تحرير المرأة في المنطقة قد اخطأت الاتجـاه منـذ اليـوم الذي خلعت فيه هدى شعراوي حجابها في دعوة لاستعادة الحقوق الشرعية للمرأة. فقد اتخذت الحركة من المرأة الغربية مثالا يحتذى والقت باللائمة على الاسلام في انحطاط وضع المرأة، لذا اخفقت الحركة في التوصل الى اكثرية النساء. في الواقع ان الاسلام قد اعطى المرأة حقوقاً كاملة للتعلم، والاقتراع، والتمتع بحرية اقتصادية. بينما كانت المرأة الغربية نفسها تعاني من وضع بائس، وانها تمكنت بعد صراع مرير ومديد من نيل الحقوق التي أقرها الاسلام لو طبقت تعاليمه بالشكل الصحيح.

ومنذ عشر سنوات فقط لم يكن بعد يحق للمرأة البلجيكية فتح حساب مصرفي دون موافقة زوجها. فهل ان العمل حرر المرأة في الغرب، أم انه اضاف عبئاً آخر على حياتها؟ أما بالنسبة للمرأة الروسية التي كان من المفتـرض انهـا بلغت قمة درجات التحرر، فهي لا تزال خارج صفوف السلطات العليا، حيث لا توجد حتى ممثلة عنها.

وتابعت منى كوثراني تقول ان المرأة المتحررة عن حق هي تلك التي حررت طاقـاتهـا الانسـانيـة، والواثقـة من نفسها ومن حريتها، ومن شخصيتها، ومن ثقافتها، ومن ولائها لقضية شعبها. لذلك تعتبر المرأة في الجنوب اللبناني الذي تحتله اسرائيل امرأة متحررة عن حق بالرغم من

الحجاب، او ربما بسبب الحجاب، لأنها تلتزم ثقافتها وحضارتها. فالحجاب سلاح مقاومة في وجه الغرب الذي رأى ان أفضل الوسائل لتدميرنا هي بتدمير معتقداتنا الثقافية والدينية، حتى أصبحنا ننعت المؤمن «بالمتعصب». وهذا مما ادى بالغرب الى اجتياح اراضينا وغزوها بالسلع الاستهلاكية، وتحويل بلداننا الى أسواق. فأدى هذا الى إذعان سياسي واتّكال اقتصادي، والى خسارة هوية ثقافية واستبدالها بـ «العصرنة». فالشرقي لا يبتاع هذه السلع المختلفة ـ من البسة، وسيارات، وأدوات كهربائية، ومأكولات معلّبة، وأثاث، وغيرها ـ الا اذا كان مقتنعاً انه بحاجة الى ثقافة غير ثقافته، وان هذه الثقافة تمثل «التمدن» بينما ثقافته تمثل التأخر.

وأضافت منى كوثراني قائلة، ان المرأة الشرقية خلصت الى الاعتقاد بأنها لن تتحرر الا متى قلّدت المرأة الغربية في كل شيء، ومنها التجمعات النسائية التي تفرقها عن اخواتها. فإمرأة كهذه تحررت فقط عندما استعبدت امرأة اخرى للقيام بأعمال منزلها، وتربية اولادها. والمطلوب، برأي كوثراني، هو اعادة النظر في تعريف العمل. فإذا أدّى العمل خارج المنزل الى الاعتماد على النفس والى الحرية كان به، وإلا فالعمل في المنزل يكون قيّما كذلك.

فالمفهوم القائل بأن العمل المأجور خارج المنزل هو عنصر من عناصر تحرير المرأة يتعلق بنظرة تقليدية لا تجد العمل المنزلي عملا منتجاً يساهم في التطور الاقتصادي. هذا لأن المفاهيم الرأسمالية للخدمات هي السائدة، فيجب ان تكون للخدمات قيمة مادية. فبامكان ربة المنزل ان توفر على عائلتها اموالا تصرفها في شراء المأكولات الجاهزة عن طريق تحضيرها في المنزل، وهذه بدورها مساهمة في الاقتصاد الوطني، ويجب ان تعتبر كذلك. تكمن المشكلة في الربط ما بين شراء الحاجيات الجاهزة ومفاهيم التقدم والتأخر: فمن المفترض ان المرأة العصرية هي التي تبتاع الحاجيات الجاهزة، بينما المرأة التي تقوم بصنع هذه الاشياء في منزلها تعتبر متأخرة رجعية.

وتخلص كوثراني الى ان المرأة المتحررة هي تلك التي اكتشفت

انســانيتهــا، وليست «امــرأة الحــاجيــات»، والاســلام يضمن للمرأة انسانيتها. واعلنت ان الرأي القائل بأن الحجاب هو غطاء لعقل المرأة ويعيق حرية تصرفها، هو رأي كاذب دحضته الافعال الشجاعة الجريئة التي قامت بها نساء جنوب لبنان. ان الحجاب رمز ايمان المرأة وولائها لثقافتها، انه احدى اسلحة المقاومة، والجهاد، والمجابهات الشجاعة. ان العـدو يفهم جيداً معنى الحجاب ويخافه بقدر ما يخاف صرخة «الله اكبر» في المعركة.

من الأمــور المثــيرة جداً في هذا التحليل، ليس فقط ارتباط كوثراني الوثيق بثقافتها، وهذا طبيعي لشعب ترزح بلاده تحت الاحتلال، كما هو حال جنـوب لبنــان الذي تحتله اسرائيل، بل التأكيد على ان الاجتياح الثقــافي هو شرط ضروري مسبق للاجتيــاح الاقتصــادي، وهذا مجمل اهداف الغرب في هذه المنطقة. في الحقيقة، اذا حذفنا من تحليل كوثراني الاشارات الى الاسلام، لتبين لنا ان آراءها لا تتوافق مع آراء القوميين العرب فحسب وانما مع مواقف الماركسيين العرب أيضاً.

كما ان منى كوثراني قد تطرقت في تحليلها أيضاً الى بعض المسَلَّمات المتعلقة بشؤون المرأة ـ كالحاجة لإعادة تحديد مفهوم العمل، والحاجة للاقرار بمساهمة العمل المنزلي في الاقتصاد الوطني، وشككت في الوقت نفســه ايضاً في التحديد المعترف به لتحرير المرأة، مستندة بذلك على اسس اقتصادية. وهذا موضوع جدير بالبحث، وخصوصاً المقارنة بين هذه الافكار وتلك التي نادى بها الجناح اليساري المسلم قبل الثورة في ايران، وهو الذي كان في طليعة الكفاح ضد الشاه، ولكنه خسر في الصراع من أجل السلطة بعد الاطاحة بالشاه عام ١٩٧٩.

كيفية تحديد دور المرأة

اذن، من الواضــح ان «لليقــظة الاســلاميــة» خطوط سيــاسيــة، واقتصادية، واجتماعية محافظة، واخرى راديكالية. ان المواقف المختلفة من الطروحــات الاقتصـادية والسياسية تقترن بوجهات النظر المختلفة

حول دور المـرأة. والجـديـر بالاهتمام ان تحديد المرأة نفسها لدورها يتصف بجرأة أكثر من تحديد الرجل لهذا الدور، حتى ضمن الأوساط الاجتمـاعيـة المحـافـظة. بالنسبة للاخوان المسلمين مثلا، فان الدور الرئيسي للمرأة يكمن في كونها زوجة وأمّاً. وتُعتبر التربية ضرورية للمرأة في حد ذاتها ولتنشئة اسرتها. ويسمح بالعمل اذا كان ضرورياً شرط الا يؤثر هذا على دور المرأة في الاسرة. ومع ذلك، يُعتقد ان المرأة ليست أهلاً لتبـوّء المراكز القيادية، سوى تلك التي تتعلق بامور سائر النساء. ان الذين يقدمون هذه الحجج يرتكزون في نقاشهم على حديث النبي ان امة تحكمها امرأة لن تعرف الازدهار.

من المفيد ان ننظر الى كيفية تحديد هذه المواقف من قبل امرأة قيادية في تجمع الاخوان المسلمين في مصر، الحاجّة زينب الغزالي، التي وصلت الى أعـلى مراكـز القيادة في تجمع الاخوان. وكانت قد بدأت عملها في الحركة النسائية التي اسستها هدى شعراوي. لكنها ما لبثت ان قامت بنفسها بتأسيس تنظيم المرأة المسلمة. وقد قامت باتصالات مباشرة مع مؤسس الاخوان، حسن البنا، وغالباً ما كانت تدلي برأيها حول مجريات الأمور. كان نشاطها قوياً لدرجة انها أودعت السجن لبعض الوقت خلال حكم عبـد الناصر. وطلقت زوجها الاول، الذي لم يوافق على عملها في الحركة. ولقد تمكنت من الحصول على الطلاق لأنها كانت قد وضعت شرطاً في عقد الزواج يعطيها الحق في ذلك. واصرت على موافقة خطية من زوجهـا الثـاني على عدم تدخله في عملهـا من اجل القضية، أو حتى الاستفسـار عن تحـركاتها، والتي كانت تستدعي غالباً انضمامها الى اجتماعات مع الاخوان تستمر حتى ساعة متأخرة من الليل (هوفمان، ١٩٨٥).

وفي مقـابلة اجريت مع زينب الغزالي في مجلة «سيدتي» ونشرت في عددهـا الصـادر بتاريخ ٢٥ تموز ١٩٨٣، أصرت على ان «الغرب قد اختـرع موضـوع المرأة. نحن في موقف ضعيف وقد أصبحنا مقلدين للغـرب لأنه تغلب علينا اقتصادياً. فأمام هيبة ماديته، وفشلنا في فهم تعاليمنا الاسلامية على الوجه الصحيح، نرانا نقلد الغرب كالقردة، نقول

ان للمرأة شأن يُبحث وحقوق تطالب بها». وتابعت في سرد تفصيلي لحقوق المـرأة في الاســلام، والتي هي متســاويــة مع حقـوق الرجل في جميع الاعتبارات، عدا تلك الأمور التي جرى تنظيمها بطريقة تكفل استمرار الحياة بسهولة أكثر، على حد قولها. مثلا، ان عمل الرجل يضطره ان يكـون خارج المنـزل، بينما مركز عمل المرأة هو في المنزل. اما في حال اضطرت المرأة للعمل خارج المنزل، فلا ضيم في ذلك طالما انها ترتدي اللباس اللائق. العلمُ واجب، اما العمل فاختياري. وأضافت قائلة، ان على الرجـل ان يوفـر لزوجته المساعدة في شؤون المنزل، أو يساعدها بنفسه، تماماً كما فعل النبي في شؤون منزله الخاصة.

والأبعـد من ذلك، ليس هناك في نظر الحاجّة زينب الغزالي ما يمنع المـرأة من المشاركة في الحياة العامة. فأوائل المسلمات كن محاربات، وممـرضــات وعــاملات اجتماعيات. فأقمن الحلقات الدراسية، وفتحن ابواب منازلهن للعلم، وللمدارس. كذلك، لعبن دوراً في السياسة، وشاركن في عمليــات تدعى اليوم انتخابية. هل يمكن للمرأة ان تكون على رأس الدولة، أو تدير شركة؟ واعلنت ان للمرأة الحق في ان تكون قاضية، أو وزيرة، وحتى رئيسة للوزراء، فقط الخلافة محظورة عليها. ويمكن للمرأة ايضاً ان تكون واعظة، وبامكانها ان تعلم، وتحكم، وتبحث، وتستجوب. من الواضح ان آراء الغزالي، والتي هي من ضمن الاطار الاسلامي، قد بلغت حدود هذا الاطار، خصــوصاً فيما يتعلق بمسألة ادوار المرأة في الحياة العامة.

القوميون الاحرار

يتبين لنا من الآراء الواردة اعلاه ان هناك خطوطاً قومية متينة تستند إليها «اليقظة الاسلامية». هناك إشارة، وباستمرار، الى مدى الضعف في المنطقة، والى السيطرة السياسية والاقتصادية التي تعاني منها. فلذلك يصر القوميون المحافظون على ان يكفل كل تغيير وإصلاح بقاء التقاليد الاســلاميــة. باعتقادهم ان الغرب يسعى الى التقليل من اهمية هوية

المنطقة العربية والاسلامية من أجل السيطرة عليها.

ويشاطرهم في بعض هذه الآراء ايضا فريق من القوميين الاحرار. والفرق ان هؤلاء الآخرين يسعون الى إصلاح المجتمع بتطبيق مفاهيم مستقاة من النزعة التحررية الاوروبية على التقاليد العربية والاسلامية. انهم على استعداد فعال، لاتخاذ موقف «عربي» من بعض الشؤون ومنها حقوق المساواة للمرأة. ويجب ان نتذكر دائماً ان الشعوب العربية بأكثريتها ليست منتظمة في جماعات، اسلامية كانت، ام يمينية، ام يسارية، او خلافها. مع هذا، فان الكثيرين هم اناس عاديون من المسلمين المؤمنين. ومن الطبيعي ان يلجأ هؤلاء الى امثلة من القرآن، والى أقوال النبي وتصرفات المؤمنين في الأيام الاولى للدعوة الاسلامية والتي كانت هي الأكثر صفاء. لذلك يقتضي على القوميين الاحرار احياناً ان يستشهدوا بالعبارات الاسلامية في تعبيرهم عن آرائهم حول الاصلاح. على كل حال ليس مجدٍ ان جماعة تسعى الى كسب التأييد الشعبي لجانبها تقوم بتوجيه نقد الى ديانتها.

نجد مثالا على نقاش قومي حر في مستند أعد للمؤتمر العالمي الاول للمرأة العربية والافريقية والذي عقد في الخامس والعشرين من شهر شباط عام ١٩٨٥. قام اتحاد المحامين العرب بتنظيم هذا المؤتمر في القاهرة، من اجل تقديم ورقة العمل خلال المؤتمر والحلقة الدراسية اللذين سيعقدان في نيروبي في المؤتمر الختامي لفترة السنوات العشر التي كانت الأمم المتحدة قد كرستها للمرأة. ان اتحاد المحامين العرب، تنظيم اشتراكي فاعل، وهو من التجمعات المهنية القليلة في العالم العربي التي تتصف بالاستقلالية. ومن غير المألوف ايضاً ان هذا الاتحاد يضم قسماً للشؤون النسائية.

ان مستند شباط ١٩٨٥، في تحليله لأوضاع المرأة العربية والافريقية، بدأ بمراجعة لتاريخ الاستعمار، ولدور المستعمر في تحويل المستعمرات العربية والافريقية الى دول تصدر نوعاً واحداً من المحاصيل. وجاء في التقرير أن المستعمر عمد الى تغذية الطبقية في المجتمع وتقوية الطبقة الرأسمالية وجعلها حليفة له. فتقهقر وضع المرأة في ظل الاستعمار، وذلك

بعد تحول الاقتصاد الوطني من اقتصاد اكتفائي، للمرأة فيه دور رئيسي، الى اقتصاد اسواق استثنيت المرأة منه. وجاء ايضا في المستند أنه جرى التشديد على ادوار المرأة العربية أكثر من ذي قبل نتيجة تبني الاسلوب الغربي في التطور. وتبع هذا ظهور تيارات فكرية وسياسية جديدة حاولت التصدي للمفاهيم الغربية بالارتكاز الى العقائد التقليدية. وفي غياب حركة تحرير قوية ومنظمة، وجدت المرأة نفسها امام خيارات متناقضة: الخيار الأول هو الاعتماد على التراث الثقافي الغربي، والثاني هو قبول التيار التقليدي القاضي بعزلها عن المشاركة في شؤون بلادها واستثنائها منها.

ولم يتخط هذا التحليل حدوده ليتطرق الى مسألة شائكة الا وهي مسألة الدين: انه ينتقد العقيدة التقليدية دون البحث في مدى مسؤولية الدين عن التقاليد الدينية. في الواقع، حذرت نوال السعداوي، احدى النساء المصريات المطالبات بتحرير المرأة، القيمات على هذا الشأن في العالم العربي من الوقوع في شرك معارضة الدين. وقالت السعداوي، ان هذا هو فخ وضعه الامبرياليون.

فاذا راجعنا منشوراتها، وجدنا ان نوال السعداوي تعطي اسباباً سياسية واقتصادية واجتماعية ومن منظار يساري لتشرح الوضع الحالي للمرأة، مركزة على غياب الديمقراطية من العالم العربي، والاستغلال الاقتصادي والاتكالية في المنطقة. اما بالنسبة للتقاليد الاجتماعية، فانها تصف الهيكلية العائلية التي يترأسها الرجل بكلمات قاسية، وتدعو الى تغييرها دون ان يؤدي ذلك الى تحطيم قوة العائلة العربية.

ساعدت كتابات نوال السعداوي النقاش الجاري بين المتحررات من المطالبات بحقوق المرأة في ان يتخذ له مواقف واضحة. وخاصة لأنها تعالج موضوع الجنس والقهر الجنسي بصراحة لم ترحب بها المؤسسات الرسمية. فمُنعت كتبها في بعض الدول العربية، وكان مقرراً ان تُلقي نوال السعداوي في عام ١٩٨١ كلمة في مؤتمر للمرأة في احدى دول الخليج، فسرت إشاعة عن وجود قنبلة في المكان تماماً في الوقت الذي كانت ستتكلم فيه. وكانت بين اللواتي القي عليهن القبض في حملة الاعتقالات

التي قام بها السادات عام ١٩٨١. وقد ادت هذه الحملة الى سجن عدد كبير من المصريين اليساريين المعروفين، والاحرار، والاسلاميين.

التساؤل حول الاطار

لقد أثّرت كتابات عالمة الاجتماع المغربية فاطمة المرنيسي في مجرى المناقشات أيضاً. فقد تفرّدت في دراسة الروابط بين «عقيدة» الاسلام ووضع المرأة، وكذلك ارتباطها بالرأسمالية والتركيبة الطبقية. وترى فاطمة المرنيسي ان مفتاح العلاقات بين الرجل والمرأة في الاسلام يكمن في نظرة ترى المرأة ذات سلطة قوية تجب السيطرة عليها في المجتمع كما في المنزل، وفي كتابها «ما وراء الحجاب» حددت المرنيسي بدقة موضوعاً رئيسياً في المناقشات الدائرة حول الاسلام - في الواقع المعضلة الاساسية التي واجهها جميع المصلحين - وذلك عندما أشارت الى ان «حقيقة كون الله هو المشترع يعطي النظام القانوني ترتيباً محدداً (ص ١٧)» وأشارت ايضاً الى شدة مشاعر الولاء الثقافي في المنطقة، والتي برأيها كانت تتبلور بعد كل هجمة يقوم بها «الكافر»، ولكن عوض ان تدفع هذه المشاعر بالمجتمع قدماً نحو المزيد من التماسك، دفعت به الى الوراء في عودة للتمسك بتقاليده.

وكما أشرنا سابقاً، فان الولاء الثقافي هو السبب الرئيسي للحد من الدعوة الى العلمنة ونادراً ما عبّر عنها بفصاحة لمدة طويلة وفاعلة تكفي لتجييش الدعم الكافي لها. ومع هذا، فقد تساءل بعض المفكرين العرب حول ضرورة البقاء ضمن الاطار الاسلامي في معرض مناقشة الاصلاح الاجتماعي. فسعى معظمهم لايجاد وسائل تمكنهم من المضي في اعتبار الاسلام عنصراً اساسياً في الهوية العربية، ولكن ليس العنصر الاوحد. فعلى سبيل المثال، تكلّمت عالمة اجتماع تونسية خلال احدى الحلقات الدراسية التي كانت تعقد ضمن مؤتمر نيروبي عام ١٩٨٥، فأصرّت على ضرورة التمييز بين الاسلام كدين، والاسلام كحاضرة قابلة للتغيير ولاحتمال تأويلات جديدة من شأنها السماح لاتباعها العيش ضمن ازمنة متغيرة.

في الواقع، نستنتج من كتابات حوراني، ان قاسم امين قد عرض بحثاً مماثلا خلال تطور آرائه حول دور المرأة في المجتمع. اشار حوراني الى ان قاسم أمين في كتابه الاول «تحرير المرأة»، عرض آراءه من ضمن الاطار الاسلامي، بينما اعتمد كلياً في كتابه الثاني «المرأة الجديدة» على المفاهيم الاوروبية. «بكلام آخر، فقد فك أمين العلاقة التي كان قد اقامها عبده بين الاسلام والحضارة، وخلق في مكانها تقسيم مراكز النفوذ وفق الأمر الواقع. فهو قد عالج الاسلام بكل احترام، لكنه في الوقت ذاته يطالب بحق الحضارة في تطوير مرتكزاتها والتصرف وفق هذا التطوير... ولم يكن قاسم أمين الوحيد الذي طور افكار عبده في هذا الاتجاه. فعدد كبير من تلامذته، بقوا على ولائهم لفكر معلمهم، لكنهم بدأوا فعلا بوضع تعاليم مجتمع مدني يحترم الاسلام ويجله دون اتخاذه دليلاً في القانون والسياسة». (١٩٨٣، ص ١٦٩ ـ ١٧٠).

وكما أشرت في الفصل الأول من هذا الكتاب، تردد وقع صدى هذه الآراء في كتابات التونسي الطاهر الحداد عام ١٩٣٠. وكما أشارت نورما سالم، ان أهم ناحية من كتاب الحداد حول المرأة والمجتمع، لم تكمن فيما اراد قوله عن المرأة، بل فيما كان رأيه حول الاسلام: فأقر ان ليس هناك ما يشير الى ان المرحلة التي وصل اليها المجتمع في زمن النبي هي المرحلة الأخيرة المرجوة. وقد غفل النقاد عن أهمية هذه الفكرة، وهاجموه حول ما قد قاله عن المرأة.

يعتقد بعض المفكرين ان بالامكان التوصل الى إيجاد حل للنزاع القائم بين التغيير والتقليد من خلال التمييز بين الأساليب التي اوردها القرآن وحددتها أقوال النبي للحياة اليومية، والتي باعتقاد هؤلاء المفكرين كانت موجهة للزمان والمكان الذي عرف ظهور الاسلام، وبين الارشادات الاخلاقية العامة التي تصلح لكل زمان ومكان. لجأ مؤخراً احد علماء الاسلام الى هذه الحجج بالذات في مناقشته للموافقة على تعيين المرأة في سلك القضاء. فقال بأن قول النبي عن ان كل امة تحكمها امرأة لن تعرف الازدهار ـ ينطبق بصورة خاصة على النزاع الذي كان قائماً آنذاك مع الفرس ولا يشكل رأياً عاماً في طبيعة المرأة.

من سخريات القدر، ان موقف القوميين المحافظين يبدو في الواقع اكثر عقلانية من موقف القوميين الاحرار الذين يحاولون تزويج القيم الاوروبية على الاسلام. ظهرت هذه الفكرة في بحث دقيق بعنوان «النقاش المعاصر حول الاسلام ومركز المرأة». وهو بحث قدمته مهى عزام خلال ندوة دراسية عن المرأة في العالم العربي نظمتها اللجنة العربية في اوكسفورد في آذار ١٩٨٥. ناقشت عزام آراء دعاة العصرنة والتقليد حول دور المرأة ضمن إطار اسلامي، وأشارت الى الخطأ الذي ارتكبه دعاة العصرنة: «للقرآن رأي في المرأة، وهو رأي ينطبق على جميع النساء، أما اذا كان الآخرون [دعاة العصرنة] يسعون وراء قيم ذات مصادر غربية، حتى وان تمكنوا من تأكيد ورودها في القرآن، فلن يتمكنوا مع ذلك من ممارسة تلك القيم التي تشكل جزءاً من وسط حر ومدني،» لأن القرآن كان محدداً حول سلطة الرجل على المرأة الا في المجال الروحي.

وكانت مهى عزام تعي تماماً قوة المشاعر المتعلقة بالولاء الثقافي، والابعاد السياسية والاقتصادية لليقظة الاسلامية «التي يجب ان يُنظر اليها على انها احدى ردود الفعل على الوضع القائم، والتي لا تقل عصرنة عن ردود الفعل الاخرى، سوى في استعمالها للغة وللرموز الدينية». إن العرب «يعون التراث الاسلامي ويفخرون به... ولكن طالما ان الدين لا يزال مقياساً ضمنياً يؤول إليه في الدول العربية المسلمة، لا بد لنا اذن من أن نتوقع طرح مسألة الاسلام والمرأة مراراً وتكراراً بطرق مختلفة، وصياغتها في تأويلات جديدة، واستمرار التوتر بينها وبين الافكار الغربية في ظل تغيير التركيبة الاقتصادية، في محاولة للتوصل الى طريقة تعايش مع الاسلام».

لكن على المناقشات ان تتعدى حدود هذا الاطار:

«هذا لن يؤدي بالضرورة الى التقليل من أهمية الاسلام، لكنه يسمح لنا بتحليل دور المرأة العربية المسلمة في ضمن أطر تحليلية تتناول الناحية السوسيولوجية من الدين، والمحركات السياسية والاقتصادية للنزعة القومية والاتكالية... وذلك باظهارنا بعض التناقضات التي تنجم عن حصر المناقشات ضمن الحدود الاسلامية، وربما تمكنا عندها من

البدء في الاجابة عن الاسئلة المطروحة المتعلقة بالمرأة العربية».

في نهاية الأمر، بدا المحافظون اكثر عقلانية من الاحرار في موقفهم من دور المرأة وذلك خلال المناقشات الجارية ضمن الاطار الاسلامي، لأنهم كانوا يدركون ان المفاهيم الاوروبية لا تتوافق مع المفاهيم الاسلامية، لكن هذا لا يقلقهم. فبينما يترتب على الاحرار اللجوء الى مداورة عقلانية للتأكيد على المساواة بين الرجل والمرأة في الاسلام، يرى المحافظون ان الرجل والمرأة خلقا متممين لبعضهما الآخر وليسا متساويين، وهذا برأيهم ليس بالشيء العاطل.

المناقشات تستمر

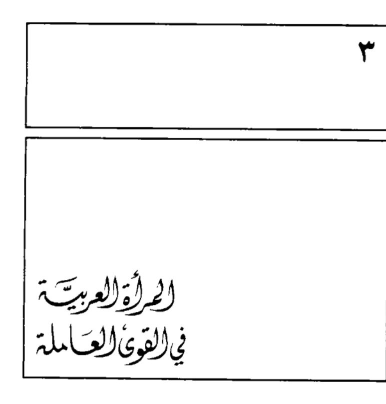
حاولت ان ابرهن في سياق هذا البحث ان كل مناقشة لدور المرأة في العالم العربي ليست مناقشة لدور المرأة فحسب، بل تتعداه لبحث دور الاسلام في المجتمع. فالموضوعان متشابكان بشكل لا ينحل، لذلك اذا لم تحل مسألة دور الاسلام في المجتمع، فمن غير الممكن التوصل الى حل لمسألة دور المرأة. فمن الصعب ان نرى كيفية اجراء نقاش لدور المرأة خارج الاطار الاسلامي، بالرغم من أن أكثر الدول العربية العصرية قد خرجت عن هذا الاطار في الشؤون المتعلقة بالقوانين التجارية والدساتير. ففي دساتير الدول العربية، حيث وجدت، وردت المفاهيم الاوروبية للحرية، والمساواة، والاخوة بنصوصها الحرفية، وهي تتعارض مع قوانين الاحوال الشخصية.

إضافة الى ذلك، ان مناقشة دور المرأة يرتبط ايضاً بشكل شائك مع بحث العرب عن الاستقلال الوطني. ويبدو اننا ندور في حلقة مفرغة اذ ان مسائل دور الاسلام في المجتمع، ودور المرأة، لا تجد لها حلا حقيقياً الا متى حصل العالم العربي على استقلال سياسي واقتصادي، ولا يمكن للعالم العربي ان ينال الاستقلال السياسي والاقتصادي الا عندما يجد حلا لدور المرأة، ولدور الاسلام في المجتمع. لذلك، على العالم العربي ان يعالج هذه الامور التقريرية الدقيقة كدور الدين في المجتمع، ودور المرأة،

بينمـا في الوقت نفسـه يحـاول اتمـام عمليـة الاستقـلال السيـاسي والاقتصـادي. فلا عجب ان يجـد العـرب، خلال صراعهم للاصـلاح ولتقوية امتهم، ان التطورات في العالم العربي هي جد معقدة وتبدو، في بعض الاوقات، ميؤوساً منها.

ولكن الحمـاس الذي يحيـط بالمنـاقشـات، والوقت الطويـل الذي تستغـرقـه لا يدعـوان على اليـأس، لكنهمـا مؤشر على اهميـة الأمور المـطروحة ـ العصرنة، والاستقلال، والعلاقة بين الدين والدولة ـ وهي طروحات استغرق حلها قروناً من الزمن في المجتمعات الاخرى، حتى انها لم تجد لها حدوداً نهائية بعد. مثلا، من المفروض ان تكون مسألة فصل الدين عن الدولة قد وجدت لها حلا في الغرب. مع ذلك، نجد ان هناك محاولات حتى يومنا هذا تسعى الى اعادة الربط بين المؤسستين، ويـظهـر هذا مثـلا في الدعـوات الملحة الى إعادة الصلاة في المدارس الحكومية الأميركية.

ان الدليـل على التغيـير الذي حصـل في العالم العربي منذ القرن التاسع عشر حتى يومنا الحاضر هو في تزايد عدد المشتركين، ومن بينهم النسـاء، في المنـاقشـات. بخـلاف المصلحين الاوائل الذين كانوا من الطبقـات العليـا لان سبـل العلم كانت متـاحة لهم، ان المشتركين في المناقشات اليوم قد تخطوا حدود الطبقات. وتعمق جميعهم في فهم دينهم، نصـاً وروحاً، مما يساعد في استعدادهم للمعركة. وكما أشارت ايفون حداد، «ان القرآن اليوم ملك لكل انسان ـ وقد بدأت حركة تحرير المرأة في الولايات المتحدة في القرن التاسع عشر عندما بدأت المرأة بقراءة الانجيل».


٣
المرأة العربية
في القوى العاملة

ان مشاركة المرأة في عملية التطور يعتبر اليوم خطوة ضرورية أولى نحو تحريرها... لكن عملية التطور ذاتها لم تدرس بعد أو تفسر الا قليلاً

روز غريّب
صحافية لبنانية

ركزت المناقشات التي دارت حول المرأة على الطروحات ذاتها لمدة قرن من الزمن تقريباً. ولا يعود السبب في ذلك الى طبيعة المواضيع المطروحة البالغة التعقيد فحسب كما اشرت سابقاً، انما ايضاً لان الحاجة للتغيير لم تكن ملحة الى درجة تفرض تسريع نمط العمل. فالدول الغربية مثلاً، لو لم تواجه حربين عالميتين وثورة صناعية مما ادى الى مساهمة المرأة في القطاع العمالي الحديث، لكانت بقيت حتى يومنا الحاضر تناقش حقوق المرأة.

أما العالم العربي فلم يمر بالتجارب المماثلة، علماً بأنه يسعى، نظرياً، الى احداث عملية تصنيع من أجل تحقيق العصرنة ورغم محاولات لادخال المرأة في عملية التطور. فلو كانت الحاجة الى المرأة في القطاع العمالي حاجة طاغية شاملة، لطويت النقاشات العربية حول مسألة الادوار والهوية ووضعت على الرف. في الواقع، ان القطاع العمالي في العالم العربي حديثاً يؤمن فرص عمل للرجال بصعوبة، فكيف بالحري للنساء؟ فما هي معضلات التطور في العالم العربي؟ وما هي المقترحات للتغلب على المعوقات القائمة؟

اعادة تحديد التطور

كان لمحاولة التطور من التقليدي الى العصري نتائج مختلطة في العالم العربي. فالمؤسسات الاجتماعية ـ الاقتصادية التقليدية التي تسير بانتظام، كالعائلة العربية مثلا، آخذة في الزوال دون ان تحل غيرها مكانها. احد اسباب هذا الواقع هو ان دعاة «العصرنة» في العالم العربي وناشديها لم يحددوها بشكل واضح: فقد زعموا ان الحداثة هي كل شيء

ليس في التقليد. وقد بدأ علماء الاجتماع العربي مؤخراً طرح التساؤل حول هذه النظرة في معرض بحثهم عن التحديدات المناسبة.

ورد في بحث نشر عام ١٩٨٤، وكانت قد قدمته فريدة اللاغي وعائشة المانع في اجتماع لعالمات الاجتماع العربيات عقد في تونس عام ١٩٨٢، ان «الرؤى النظرية المنبثقة حول طبيعة العصرنة وتأثيرها في الهيكلية الاجتماعية تدحض التصور القائل بأن العصرنة والتقليد هما قطبان متقابلان في تواصل لن يميل باتجاه التقائهما». ويوجد اليوم اهتمام متزايد في كل ما يكتب في علم الاجتماع، لأن هذه الكتابات «تعرض ان كل تطور عصري من شأنه ان يؤدي بوضع المرأة الى مستوى اسوأ، بدل ان يرفعه، وخاصة وضع النساء في المناطق الزراعية، أو الأحياء الفقيرة في المدن». وانتقدت اللاغي والمانع الاعتقاد السائد بـ «ان العصرنة (الطريقة الغربية في الحياة) هي المثل الأعلى الذي تسعى المرأة العربية جاهدة لتحقيقه. وتشير هذه الكتابات ضمناً الى أن المرأة الغربية قد بلغت المرحلة الفضلى والمرتجاه من المساواة. لكن الكتابات التي تصدر في الغرب والحركات النسائية تضعف هذه الحجة كثيراً وذلك بعرضها للاجحاف اللاحق بحقوق المرأة الغربية ومضاره». (ص ١٦ ـ ١٧).

اتخذت التساؤلات التي طرحها المفكرون العرب منحى جديداً بعد الدفع الذي احدثه عامل النفط في السبعينات، فنعمت المنطقة بكميات طائلة من الاموال. وخلال مؤتمر نسائي خليجي عقد في الكويت عام ١٩٨١، اعربت المشتركات عن رفضهن تحديد التطور على أساس تقدم في الظروف المادية. وانتقدن فشل الخطط الانمائية في العالم العربي، واشرن الى ضعف في القاعدة الاقتصادية، والاعتماد على الواردات فقط، وروح الاستهلاك التي اطلق العنان لها على سائر الاراضي.

وفي خلال المؤتمر، قدم عالم الاقتصاد القطري، علي خليفة الكواري، اقتراحاً لاعادة تعريف التطور بطريقة تناسب المنطقة على الوجه التالي: «(تعريف) التنمية الاقتصادية الاجتماعية الشاملة، يتمثل في كونها العملية المجتمعية الواعية... تكون قادرة على تنمية طاقة إنتاجية مدعمة ذاتياً، تؤدي الى تحقيق زيادة منتظمة في متوسط الدخل الحقيقي للفرد ـ

على المدى المنظور ـ وفي الوقت نفسه تكون موجهة نحو تنمية علاقات اجتماعية سياسية، تكفل زيادة الارتباط بين المكافأة وبين كل من الجهد والإنتاجية، كما تستهدف توفير الحاجات الأساسية للفرد وضمان حقه في المشاركة وتعميق متطلبات أمنه واستقراره في المدى الطويل.» (١٩٨٢،ص ٢٤٧).

ومع حلول الثمانينات، كان هناك توافق عالمي حول وجوب التركيز في عملية التطور على الموارد الانسانية اكثر من التركيز على التصنيع. فتم تحديد التطور، لاهداف فترة السنوات العشر ١٩٧٥ ـ ١٩٨٥ التي كرستها الأمم المتحدة للمرأة، على أسس شاملة تضم ـ السياسة، والاقتصاد، والاجتماع، والثقافة وأبعاد اخرى للحياة الانسانية وكذلك نمو الانسان الجسدي، والاخلاقي، والفكري (تقرير الامم المتحدة، ١٩٨٤ ب، ص ٨).

يصعب علينا بالطبع قياس التطور بمقياس انساني، لكن بعض المؤشرات على الصعيدين التربوي والصحي قد تساعد في ذلك. والاكثر صعوبة من ذلك هو فهم كيفية تطور الموارد الانسانية في حين لا يملك العرب السيطرة على مصيرهم السياسي، ويتمتعون بقسط قليل من حرية التعبير. هذا هو العائق الاساسي لتطور ناجح في العالم العربي، والسبب الاساسي في هجرة الادمغة، الهجرة التي عانت منها المنطقة، فقد هجرها الآلاف من افضل والمع الخريجين الى الغرب. وحسب تقديرات انطوان زحلان، الخبير في الطاقة البشرية، انه حتى عام ١٩٧٦ «بلغت نسبة المهاجرين العرب الى اوروبا الغربية واميركا خمسين بالمائة من الاطباء، وثلاثة وعشرين بالمائة من المهندسين، وخمس عشر بالمائة من العلماء، وذلك من المجموع العربي العام». (مجلة الشرق الاوسط، ١٩٨٢، ص ٢٩).

أوضحت تصريحات حكومات الدول العربية ان الحرية السياسية في العالم العربي يجب ان تنتظر تحقيق التطور الاقتصادي، وبلوغ الشعب العربي مرحلة من «النضج» كافية لاحلال الديمقراطية. وعلى التطور الاقتصادي ان ينتظر بدوره اكتمال عمليات التحرر الوطني بتحرير

فلسطين من الاحتلال الاسرائيلي. من المؤكد ان قسطاً كبيراً من الموارد القليلة التي كانت تتمتع بها الدول العربية المستحدثة قد صب في اقنية دعم معركة التحرير الفلسطينية. وحتى الثمانينات لم يكن قد تحقق اي من هذه الاهداف بعد: فالحرية السياسية لا تزال سلعة نادرة، والتطور الاقتصادي لم يبلغ بعد حد الاعتماد الذاتي، ولا تزال اسرائيل تحتل كامل الاراضي الفلسطينية.

بعض المؤشرات الايجابية

ان الصـورة ليست بالطبع قاتمة بشكل يائس، فقد تحققت بعض الانجازات وخاصة في الحقلين الصحي والتربوي. فباستطاعة العرب ان يتـوقعـوا ارتفاعاً في معدل الحياة في الثمانينات يزيد عما كان عليه في السبعينات. لكن يبقى امامهم الكثير للتحقيق، وتبين اللائحة رقم ٢ الهوّة القـائمـة بين الدول العربية الفقيرة والدول الغنية، ويتوقع ان يتراوح معدل الحياة بالنسبة لمواليد ١٩٨٠ بين نسبة منخفضة جدا لا تتعدى سن ال ٤٠,٤ للرجـال (٤٢,٢ للنســاء) في جمهـورية اليمن العربية، ونسبة ترتفع الى سن الـ ٦٦,٩ للرجال (٧١,٦ للنساء) في الكويت.

امـا بالنسبـة إلى التعليم، فهناك اقتناع عام في العالم العربي بأن التعليم حاجة وحق للبنين والبنات على حد سواء. فقد التحق بالمدارس العربية عام ١٩٨٣ ثلثا عدد الاولاد الذين هم في سن الدراسة. وتظهر اللائحـة رقم ٣ مدى التقـدم الذي حصل بين عامي ١٩٧٠ و١٩٨٠، وخصوصاً في نسبة البنات من مجموع عدد طلاب المدارس. وهذا يدل على قطع شوط بعيد عن تلك الايام حين كان يتردد الاهل في ارسال بناتهم الى المدارس التي تأسست حديثاً آنذاك خوفاً من ان يستغلن تعليمهن في «كتـابـة الرسائل الى الشباب» (وهي حجة طالما رددها اعضاء الجيل القديم من المحيط الى الخليج).

وهناك دليل آخر على تبدل في الموقف المتعلق بالغاية من تعليم المرأة. وقد أجري مسح في مدينة القاهرة في حزيران من عام ١٩٨٠ لـ ١١٠٩

طالبـات من ثمـاني عشرة مدرسـة في المـراحل الابتدائية والاعدادية، والثانوية، والثانوية المهنية تمثل هذه المدارس الطبقات الوسطى المتدنية والطبقات الدنيا اجتماعياً واقتصادياً، وذلك في حزيران من عام ١٩٨٠ في مدينة القاهرة (خطاب والضعيف ١٩٨٤). لقد وجد الباحثان ان في نية الاكثـريـة المـطلقـة من الاهـالي (٩٤,٥٪) السمـاح لبناتهم بمتابعة تحصيلهن العلمي، كما قررت اكثرية البنات (٩٤٪) أيضاً متابعة التعلم (ص ١٨٠ ـ ١٨١). وفيما يختص بالهدف من التعليم، فان ٩٣٪ من الفتيـات يعتقـدن ان على «الشابة ان تعمل بعد انهاء دراستها» (ص ١٨٣). وعندما تتعلم المرأة من أجل ان تزاول مهنة ما، نرى ان عدداً كبيراً منهن ما زال يخوض حقولاً «تقليدية» كالتعليم، والمجال الصحي، والوظائف المكتبية، وهي وظائف تُعتبر في باقي الدول انها امتداد طبيعي لدور المرأة كزوجة وكأم. ولكن هناك عدد لا بأس به من النساء العربيات، كمـا أشرت سابقـاً، يخضن مجال مهن غير اعتيادية، وفيها الكثير من التحدي، كما ويلقين تشجيعاً تاماً. وقد رأت نجاة السنابري في دراسة اجرتها (١٩٨٥) ان «الآلاف من النساء العربيات غامرن في خوضهن مجـالات تربوية ومهنية كانت حكراً على الرجال، وغير آبهات للتوقعات الاجتمـاعيـة. وعليـه، ربما ان من أهم الانجازات التي تحققت خلال الخمس والعشرين سنـة المنصرمـة هي تزايد عدد النسـاء في مجالات الهنـدسة والعلوم الطبيعية، والفيزيائية، والطبية، والتي اثبتت انها في بعض الدول العربية تتفوق مستوى على العلوم ذاتها في كثير من الدول الغربية المتقدمة». (ص ١٠٨).

وبعض المؤشرات السلبية

بالرغم من التقدم الذي تم على الصعيدين التربوي والصحي، فان التحديات لا تزال ضخمة. وأهمها مجاراة التضخم السكاني. فنجد في هذه المنطقة أعلى معدل للتزايد السكاني في العالم. فمعدل عدد السكان في الدول الصناعية مثلا، زاد بنسبة ٠,٧٪ بين عامي ١٩٧٣ و١٩٨٣، بينما لم ينخفض هذا المعدل عن ١,٩٪ في الدول العربية خلال الفترة

ذاتها، باستثناء لبنان (راجع اللائحة رقم ٤). اذن، من المقدر حسب نسبة التزايد الحالية ان يتضاعف عدد السكان في العالم العربي خلال ثلاث وعشرين سنة فقط.

المشكلة الثانية هي نسبة الشباب من السكان. فبينما بلغت نسبة ما هم دون الخامسة عشرة من العمر في الدول الصناعية ٢٢٪، نجد أنها فاقت الـ ٤١٪ في معظم الدول العربية وذلك عام ١٩٨٠. من الواضح ان سرعة التضخم السكاني، ونسبة معدل الشبان يشكلان ضغطاً حاداً على الخدمات الصحية، والتربوية، والانعاشية التي تقدمها الدولة، وكذلك على قدرة معيلي الاسر على التوفيق بين المدخول والمصروف.

ويـزيـد في تفاقم الاوضاع النزوح البشري المستمر من القرية الى المدينة. فالعالم العربي يتباهى بمدنه القديمة الآهلة، فحياة المدينة فيه ليست ظاهرة جديدة. وكان باعتقاد المسؤولين الحكوميين عن التصميم ان عمليــة التصنيــع متى تمت، وحسب خطوط غربيــة، ستـؤدي الى الازدهار. ولكن هذا ادى الى اهمال تطور المناطق الزراعية. ولكن مؤخراً جداً، وبعد أن حصل الضرر المرجح زيدت الموازنة المقررة للزراعة في الميـزانيــة العــامــة. وتحيط بالمدن الرئيسية في الدول العربية المكتظة بالسكان، احياء يعاني اهلها من الفقر والعوز مما يشكل ضغطاً هائلاً على قطاع الخـدمـات. فقـد ادى اهمـال المنـاطق الريفية، والتضخم السكـاني السريـع، الى زيـادة حجم المـدفـوعات على المواد الغذائية المستوردة، وزيادة الاعتماد على المساعدات الغذائية. ومما يزيد الامور سوءاً هو ان التصنيع لم ينطلق بعد كما يجب، ولا زالت المنطقة تستورد الكثير من المواد الصناعية.

ان العجز في الميزان التجاري في العالم العربي (راجع اللائحة رقم ٥) عجز هام جداً، وخصوصاً في مصر، وسورية، وتونس. فقد استوردت كل منها تقريباً ضعف قيمة صادراتها عام ١٩٨٣. أما في الدول التي يبدو انها تقيم توازناً صحياً في ميزانها التجاري، فيبدو ان الصادر الأهم، أو في الواقـع الوحيد، هو النفط. وطبعاً مردوده دائماً عرضة للاوضاع في الأسواق المحلية. وقد بلغ حجم الديون الخارجية لبعض الدول العربية

الفقيرة حدوداً تنذر بالخطر. فالارقام التي قدمها البنك الدولي والمبينة في اللائحة رقم ٥ تعبر في الحقيقة عن تقديرات متحفظة تماماً، اما صندوق النقد الدولي فقدر ديون مصر الخارجية بحوالى ١٥٠٪ من معدل الدخل القومي، مما يجعل تسديدها مستحيلا (ملاحظة المؤلفة، ١٩٨٥). ومما يزيد في القلق هو ان الدفع الذي احدثته عائدات النفط وأدى الى دعم اقتصاد الدول العربية خلال السبعينات انتهى مع حلول الثمانينات.

يعتبر التبادل التجاري اذا ما تم بين الدول العربية، الى جانب تعاون اقليمي في مجالات اخرى، استراتيجية فعّالة للبقاء. باستطاعة الدول العربية ذات الرساميل الفقيرة، وكثافة سكانية مرتفعة، مثل المغرب وتونس ومصر والسودان وسورية والاردن ان تنشىء قاعدة اقتصادية متينة ومتنوعة، مع تخطيط صحيح واستثمار جيد، بينما تساهم الدول الغنية، والتي كثافة سكانها منخفضة، لكن لديها النفط الى جانب القليل من الموارد الطبيعية الاخرى، في الاستثمار وتشارك في المردود.

ان التعاون بين دول العالم الثالث الذي أوصت به الأمم المتحدة هو الحل للمآسي «وذلك لأنه عندما تدخل دول العالم الثالث في خضم الصراع القائم بين الاسواق العالمية المتنافسة، والتي تسيطر عليها الدول المتقدمة، تجد الدول النامية نفسها امام خيارات قليلة أو حتى لا خيار لها في انتقاء شركائها للتجارة او أي نوع آخر من أنواع التعاون» (الأمم المتحدة، أ، ١٩٨٤، ص ٢٢٣). في الواقع، لقد ارتفع معدل التبادل التجاري بين دول العالم الثالث غير المصدرة للنفط بنسبة سنوية بلغت ٢٦,٧٪ بين عامي ١٩٧٠ و١٩٧٥، و٢٠,٦٪ بين ١٩٧٥ و١٩٨٠.

ولكن، بالرغم من قيام بعض التعاون الاقليمي، فان العالم العربي لم يعر هذا الحل الاهتمام الذي يستحق. فأن التبادل التجاري بين الدول العربية شكل نسبة ٥ الى ٦٪ من كامل التبادل التجاري الذي تم في السبعينات (صايغ، ١٩٨٤). وبالفعل فقد تدفقت بعض الاموال من الدول العربية الغنية الى الدول الفقيرة عن طريق تحويلات ارسلها العمال، أو عن طريق المساعدات والاستثمار ولكنها تقلصت جميعاً عندما هبطت عائدات النفط. أما المبالغ التي نتجت خلال السبعينات

وأوائل الثمانينات فقد ذهب الكثير منها الى المواد الاستهلاكية او أودع في المصارف الاجنبية عوض توظيفه في موارد مستحدثة متجددة بشكل فعّال ان في الدول المنتجة للنفط أو في غيرها من الدول العربية.

اذن، ان ضعف القطاع الانتاجي، ومحدودية طبيعة التعاون الاقليمي هما ايضاً عائقان مهمان في طريق فرص التطور امام الرجل والمرأة على السواء وعلى الحكومات العربية ان تضاعف الاستثمار المتين في القطاعات الانتاجية من أجل تخفيف الاعتماد على الاستيراد والحد من مشكلة البطالة في الدول ذات الكثافة السكانية العالية. لم يحصل هذا خلال السبعينات في سنوات الازدهار وحين كانت السيولة النقدية متوافرة، ومن الصعب ان نراه يتحقق في الثمانينات مع انخفاض في النقد.

فمع هذه النتائج المختلطة لعملية التطور في العالم العربي، نجد من الصعب تكامل مساهمة الرجل والمرأة في القطاع الاقتصادي العصري. لقد كان من الممكن للنقاشات الدائرة حول دور المرأة في المجتمع ان تجري بسرعة أكبر نحو التوصل الى الحلول، أو تصبح اكاديمية، لو ان المرأة التحقت بالقطاع العمالي باعداد كبيرة، غير ان نمو قوة العمل المأجور نفسها أصبحت محصورة جداً بسبب ضعف التطور الاقتصادي العربي. اذن لا يكفي ان نلجأ الى العوامل الثقافية المستوحاة من الدين من أجل تفسير انخفاض مشاركة المرأة في القوة العمالية في العالم العربي، وهذا ما فعله العديد من الكتاب العرب. ولكن يجب أخذ العوامل الاقتصادية ايضاً في الحسبان.

من المهم البحث عن أسباب تدني مشاركة المرأة في القوة العمالية، وما اذا كان بالامكان زيادتها. برأيي، هذا هو اليوم مفتاح جعل المرأة فريقاً مساوياً في المجتمع. بالطبع ان تأمين أجر في آخر الشهر لا يؤمن بالضرورة الاستقلال: فالمرأة الاجيرة مضطرة احياناً الى تقديم اجرها الشهري الى والدها او أخيها. من جهة اخرى، ان المرأة التي لا تعمل لقاء أجر قد تكون تملك ثروة هي مهرها، أو ارثها، أو هدية قدمت لها، وبذلك تتمتع بسلطة اقوى. وليس المال هو المقياس الوحيد للعمليات

الاقتصادية في المجتمعات الانتقالية، يجري الكثير من النشاط الاقتصادي، وخاصة النسائي، دون تبادل الأموال. على كل، هذا الوضع بالتحديد انتقالي.

ان العالم العربي، شئنا أم أبينا، يتطور وفق نمط غربي، ويتزايد في الغرب عدد الرجال والنساء العاملين لقاء اجر فردي. على الارجح اذن، ان يصبح النظام الاقتصادي «العصري» الذي يقدر العمل بمقياس مالي، هو النظام السائد في العالم العربي، وقد اصبح كذلك في بقاع كثيرة. وغالباً ما تمجد امرأة تضحي بنفسها في سبيل عمل دون مقابل، ولكن لا يمكننا ان نستمر هكذا بسهولة نمدح من يقومون بعمل دون ان يتقاضوا أجراً في المقابل، انما يجب أن نقرر فيما إذا كان في الوارد أن نعطيهم مكافأة مالية على جهودهم.

النساء العاملات: احصاءات لا يُعوَّل عليها

يجب أن نلاحظ ان نسبة القوة العمالية الى عدد السكان في العالم العربي نسبة منخفضة. وقد ورد في تقديرات مختلفة ان هذه النسبة تراوحت بين عشرين وثلاثين بالمائة من عدد السكان العرب في اوائل الثمانينات، في مقابل اربعين بالمائة في دول اوروبا الغربية، وأكثر في مناطق اخرى من العالم. وتعود الأسباب في صغر حجم القوة العمالية في العالم العربي الى سببين، الأول النسبة الكبيرة من الشباب في عدد السكان، والثاني ان المرأة تشكل نسبة قليلة من القوة العمالية.

ان النسبة المتدنية للمشاركة النسائية في القوة العمالية، والتي تبينها الاحصاءات الرسمية، لا تعني ان عدداً قليلا من النساء في العالم العربي يعملن، أو حتى عدداً قليلاً منهن يكسبن اجوراً. نادراً ما تعكس الاحصاءات التي تجري في العالم العربي العدد الحقيقي للرجال والنساء العاملين في القطاع الاقتصادي، بالرغم من التقدم في اساليب اجراء هذه الاحصاءات. ومن دواعي السخرية، أن الباحثين الذين يشيرون الى ان هذه الاحصاءات لا يعوَّل عليها، نراهم يرتكزون عليها في

بناء نظرياتهم او صياغة توصياتهم. من المفيد قبل متابعة البحث ان نأخذ فكرة واضحة عن مدى محدودية الاحصاءات الرسمية.

تحدد الاحصاءات الرسمية العمل بالعمل المأجور. وهذا يستثني من الارقام بعض العاملين الرجال ومعظم النساء العاملات، علماً بأن العمل الذي تقوم به ربة المنزل في مدن العالم الثالث يستغرق عادة يوماً بكامله تمضيه بالعمل الجسدي المرهق. اما في المناطق الريفية، فالارقام أكثر بعداً عن الحقيقة كما تظهرها الدراسات المختصة. مثلا، اظهرت الاحصاءات الرسمية في مصر عام ١٩٧٠ ان المرأة تشكل ٣,٦٪ فقط من القوة العمالية الزراعية. وعندما اخذنا عينة من ربات البيوت في المناطق الزراعية في سائر انحاء البلاد تبين لنا ان نصف هؤلاء الزوجات في مصر السفلى يحرثن الارض ويحولنا مجرى الترع، و٥٥ الى ٧٠٪ منهن يشاركن في نشاطات الانتاج الزراعي، وفي صعيد مصر هناك بين ٣٤ و٤١٪ من النساء يشاركن في النشاطات الزراعية، وحوالي ٧٥٪ منهن يحلبن الابقار ويعنين بالدواجن (الامم المتحدة ١٩٨٤ أ، ص. ٤١).

ونجد مثالا آخر على التمييز الذي تظهره الاحصاءات ضد المرأة في تقرير عن الفلاحين في المغرب يقسّم السكان الى خمس فئات: الموظفون، العاطلون عن العمل، طلاب المدارس، ربات البيوت، وفئة غير فاعلة (استشهاد اوردته مرينسي، ١٩٨١). وقد أشارت مرينسي ان ٩٢٪ من النساء اللواتي صنفن كـ «ربات بيوت» أو «فئة غير فاعلة» لا صحة لتصنيفهن على هذا الشكل. فيتبين لكل من يتجول في قرية من القرى ان النساء يقمن بمهام لا غنى عنها. كما ان سكان القرى لم يعترفوا بفئة «طلاب المدارس» ايضاً، فالاولاد هناك لا يشجعون على الذهاب الى المدارس لانها برأي هؤلاء القرويين لا تعدّهم لحياة القرية بل بكل بساطة تخلق منهم نشئاً عاطلا عن العمل.

غالباً ما تقبل المرأة تحديدات للعمل شبيهة بتلك التي يستعملها واضعو الخطط، وعليه يحتمل ان يأتي جوابها سلبياً اذا سُئلت هل هي تعمل. فان الطريقة التي صيغت بها هذه الاسئلة كانت سطحية (شامية ١٩٨٥، ص ٩٩). فبالنسبة الى شامية، هناك وعي متزايد بأن الحاجة

باتت ملحة لاعادة صياغة الاسئلة بطريقة مختلفة. وأعطت شامية مثالاً عن استطلاع حول المشاركة في القوة العمالية أجري في سورية. في هذا الاستطلاع، سُئل الرجال السوريون عما اذا كانت زوجاتهم يعملن، فأجاب معظمهم سلباً. ولكن عندما اعيدت صياغة السؤال كالآتي «لو لم تكن زوجتك تساعدك في عملك، هل تضطر عندها لتوظيف من يحل مكانها»؟ فأتى الجواب ايجاباً من الغالبية المطلقة.

سنأخذ بعين الاعتبار في هذا البحث ان كل فرد ناضج في العالم العربي يعمل لكسب عيشه، ان كان عمله لقاء أجر أم لا، وأن مشاركة المرأة في القوة العمالية لا تزال متدنية دون ان نحددها بالارقام. عوضاً عن ذلك سنطرح السؤال التالي: ما هي العوامل التي تجعل مشاركة المرأة متدنية؟

شروط ثلاثة: الحاجة، الفرصة، القدرة

في سياق البحث عن الاجابة عن السؤال، توصلت الى حصر شروط ثلاثة يجب توفرها قبل ان تنصهر المرأة (او الرجل) كلياً في قوة العمل المأجور: الحاجة، الفرصة والقدرة. فاذا لم يتوفر شرط من هذه الشروط الثلاثة تبقى مشاركة المرأة متدنية. والأبعد من ذلك، يجب ان تتوفر هذه الشروط على الصعيدين الرسمي والشعبي. على الصعيد الرسمي، اعني بـ «الحاجة» متطلبات البلاد من قوة بشرية عاملة، وبـ «الفرصة» الجهود الرسمية التي تبذل لخلق بيئة ملائمة للتوظيف، وذلك من خلال التخطيط والتشريع، وبـ «القدرة» الجهود التي تبذلها الحكومة لتدريب الناس على اكتساب الخبرات المطلوبة. أما على الصعيد الشعبي، فـ «الحاجة» تشير الى حاجة الفرد أو العائلة للمدخول، و «الفرصة» تشير الى العوائق الاجتماعية والثقافية التي تحول دون عمل المرأة، و«القدرة» تشير الى اتقان الفرد للخبرات المطلوبة.

بكلام آخر، قبل ان تتمكن المرأة من المشاركة في القوة العمالية في العالم العربي مشاركة متكاملة، يجب ان تتوفر الشروط التالية: يجب ان

تكون البلاد بحاجة الى قوة بشرية عاملة، وان تؤمن التشريع المناسب والتسهيلات الأخرى للعمال، وان تؤفر التعليم والتدريب اللازمين. اضافة الى ذلك، وعلى الصعيد العائلي، يجب أن تشعر العائلة بوجود حاجة ماسة لمدخول إضافي، وان تتواجد التسهيلات اللازمة لتمكين المرأة من العمل، وكذلك المواقف الاجتماعية المؤيدة لها، وعلى المرأة ان تتقن الخبرات المطلوبة. قد يبدو هذا سرد للامور الواضحة، لكن الحاجة تدعو لذكرها: ان الكثير من البحث الوارد في الكتابات عن المرأة العربية والقوة العمالية العصرية يركز على عوامل اجتماعية وثقافية، الى درجة اغفال العوامل الاخرى. يميل الكثير من علماء الاجتماع والاقتصاد الى القاء اللوم في تدني مشاركة المرأة العربية في القوة العمالية على «طبيعة» الاسلام «المحافظة». بالطبع، ان العوامل الاجتماعية مهمة، لكن المواقف عينها سادت في مناطق كثيرة من العالم لقرون من الزمن منها: قوة الروابط العائلية، تحديد دور المرأة الرئيسي زوجة وأماً، عدم القبول طوعاً برؤية الاسرة تتفكك، الجهود التي بذلت لتطبيق عدم اختلاط الجنسين لتحاشي تدهور الاخلاق الاجتماعية، العار الذي ألحق بالزوج الذي تعمل زوجته ويُنظر اليه انه اخفق في إعالة عائلته، والعبء المزدوج الذي تتحمله المرأة العاملة.

على كل حال، فان الوضع في العالم العربي كما في سائر انحاء العالم يتغير مع تغير الحاجة والفرص، فاما تهمل التقاليد جانباً أو يعاد تأويلها. وقد توقف بعض علماء الاجتماع عند العوائق الثقافية واهملوا غيرها. مثلا، انتقد المركز الدولي للبحوث النسائية (ICRW) في تقريره لعام ١٩٨٠، عن المرأة والعمل في العالم الثالث، الموقف الوارد في الكتابات عن التطور لجهة المبالغة في التركيز على «التحديدات الاجتماعية ـ الثقافية، وخصوصاً تلك التي تعمل على الحد من توافر العدد المطلوب من النساء للعمل، واعتبار هذه العوامل هي السبب الرئيسي في تدني مشاركة المرأة وهامشية وضعها في القوة العمالية في الدول النامية» (ص ٢٥). وأشار التقرير الى وجود عدد من الموانع التنظيمية على الطلب في اقتصاد دول العالم الثالث، وأورد امثلة على زوال الموانع الاجتماعية ـ الثقافية في وجه

الحـاجـة الاقتصـادية والفرصة. وناقش التقرير انه لم يعد بالامكان اللجـوء الى الحجـج الاجتمـاعيـة الثقافية «لتحاشي التخطيط لوظائف تستهدف المرأة» (ص ٨٠).

المقولة الثقافية: مثال من لبنان

نجد في بعض الابحاث التي اجريت مؤخراً عن لبنان ميلا واضحاً الى تحميل العوامل الاجتماعية ـ الثقافية مسؤولية تدني مشاركة المرأة في القوة العمالية بالرغم من وجود عوامل اخرى تضاهيها في الأهمية ان لم نقـل تفـوقهـا أهمية. كان لبنان يعتبر انجح الدول العربية في تحقيق «العصرنة» حتى بداية الحرب الاهلية فيه عام ١٩٧٥، ودورة عنف لا تبدو لها نهاية. قبل اندلاع الحرب، كانت المرأة اللبنانية العاملة تشكل ١٨٪ من مجموع القوة العمالية. وكان معدل سن المرأة العاملة يتراوح بين العشرين والخـامسة والعشرين من العمر (معهد دراسات شؤون المـرأة في العـالم العـربي (IWSAW) ، ١٩٨٠، ص ٨ ـ ٩). تشكلت الاكثرية من النساء العاملات في الزراعة فبلغت نسبتهن ٢٢,٦٪، ثم تلتها نسبة العاملات في الخدمات المنزلية والتي بلغت ٢٢,٥٪، وتلتها نسبـة العـامـلات في المهن (واكثـرهن مدرّسـات) فبلغت ٢١,٣٪، ثم العاملات في الحقول الصناعية ١٩,٦٪، ثم الموظفات في المكاتب وبلغت نسبتهن ١٠,٣٪.

ومع حلول عام ١٩٨٥، كانت قد مضت عشر سنوات على حربٍ دمرت تقريباً اقتصاد لبنان، وقتلت وشوهت مئات الالوف من ابنائه. وأجريت دراسة لتقدير مدى الاثر الذي تركته الحرب خلال عشر سنوات على المرأة اللبنـانية (فاعور، ١٩٨٥). حسب تقديرات فاعور، ان ٣٠٪ من القوة العمالية أصبحت عاطلة عن العمل، وبلغ ارتفاع التضخم نسبة ١٥٠٪ خلال الأشهـر الثلاثة الأولى من عام ١٩٨٥. وأخيراً، انخفضت قيمة العملة اللبنانية، فأدى هذا العامل الى استنفاد ارادة البقاء التي كانت تكفـل استمـراريـة البـلاد خلال اوقات القصف الغاشم، والاجتياح

الاسرائيلي الوحشي عام ١٩٨٢ وتفجير عمليات العنف منذ ذلك الحين. ويضيف فاعـور في تقريره، انه في عام ١٩٨٥ باعت النساء في بيروت مصاغهن، وكان الملاذ الاخير، لابقاء عائلاتهن على قيد الحياة. وفصل فاعـور التغيـيرات الاجتمـاعيـة والديموغرافية خلال عشر سنوات من الحـرب. فقـد أجبر ما يزيد على ٧٠٠,٠٠٠ شخص على هجر ديارهم والنزوح الى أماكن اخرى بحثاً عن مأوى. وأدى تدمير المنازل الى عكس الاساليب الاجتماعية التي كانت متبعة في السابق، فمثلا، ارتفع عدد الفتيات اللواتي سكنَّ مع أهل زوجهن بعد الزفاف، بينما كان لبنان قبل الحـرب قد توصـل في حياته العصرية الى مرحلة تأسيس نواة الاسرة المستقلة. كما ارتفع ايضاً معدل سن الزواج، وأصبحت النساء (على الاقل في بيروت) يلدن عدداً أقل من الاولاد. وتشير الاستطلاعات التي اجريت في بيروت الى ان نسبة الاسر التي تعيلها المرأة بلغت ١٥,٣٪ من مجموع الاسر، بينما كانت هذه النسبة ٩,٢ عام ١٩٥٤.

كما أظهرت الاستطلاعات، التي اجريت في بيروت على نطاق ضيق، ان نسبة مشاركة المرأة في القوة العاملة تدنت من ١٧,٦٪ عام ١٩٧٠ الى ١٣,٩٪ عام ١٩٨٤. ويقـول فاعور ان بعض السبب في ذلك يعود الى ازديـاد عدد الفتيـات في النظام الدراسي، فمن المدهش حقاً ان نسبة الفتيات اللواتي انهين دراستهن الثانوية، ثم تابعن تحصيلهن العلمي بلغت عام ١٩٨٤ ضعف ما كانت عليـه عام ١٩٧٠. والأهم من ذلك، حسب بحث فاعـور، ان عدد النساء العاملات ممن هن بين الخامسة والتـاسعة والعشرين من العمر ارتفع بنسبة قليلة جداً، والتغيير الذي حصل في عدد النساء العاطلات عن العمل او اللواتي كن يبحثن عن عمل للمرة الاولى كان قليلا ايضاً.

اذن، يستنتج فاعور انه لا يمكننا إلقاء اللوم على الظروف الاقتصادية التي احـدثتهـا الحـرب، كتدمير المكاتب والمعامل، وفقدان الاستثمار، وغيرها، في عدم ارتفاع عدد النساء العاملات في لبنان. في الواقع، تابع فاعـور قائلا، ان النظريات الغربية التي تربط مشاركة المرأة في القوة العاملة بالعصرنة، وبالانماء الاقتصادي، وبالتحصيل العلمي وبتدني

معـدل الخصـوبة لا تنطبق على لبنان أو على غيره من الدول العربية، ويخلص الى القـول بأن العوامل الاجتماعية هي مفتاح تدني مشاركة المرأة في القوة العاملة.

على كل حال، باستطاعتنا مناقشة الموضوع بطريقة مختلفة، فبالرغم من ان ظروف الحـرب قد خلقت حاجـة اقتصادية ملحة على الصعيد العائلي، فانها لم تبدّل من طبيعة الطلب على المرأة العاملة، كما لم تكتسب المـرأة خلالها مهارات جديدة تتماشى والظروف المستجدة. يُستدل على هذا من انواع النشاطات المختلفة التي قامت بها المرأة في محاولة للبقاء في بلد كلبنـان مزقتـه الحرب. قالت شامية ان المرأة تعاطت الكثير من النشاطات التي عادت عليها بمردودات مالية، إنما لا يمكن حصرها، مثل الخياطة، والقيام ببعض الاشغال اليدوية في المنزل، والاقامة في منازل اضطر سكانها الى الغياب عنها، وتنظيف المنازل (١٩٨٥).

بالاضافة الى ذلك، أكدت الدراسات التي قام بها معهد الدراسات النسائية في العالم العربي (IWSAW) في عام ١٩٨٠، حول طبيعة العمل الذي يمكن للمرأة ان تزاوله لكسب رزقها على ان طبيعة الطلب لم تتغير. فبقيت المـرأة تتعاطى الأعمال التقليدية والتي تدفع اجوراً منخفضة، واستمـر ارباب العمل في اعطاء الافضلية للمرأة الشابة العازبة. فقد اجـرى معهـد الدراسـات النسائية في العالم العربي استطلاعاً شمل مائتين واربعين مؤسسة في منطقة بيروت الكبرى امكن الاتصال بها من أصل ثمانمائة مسجلة في غرفة التجارة سنة ١٩٧٩. بلغ مجموع عدد الموظفين في هذه المؤسسات ٢٠,٣٤٦ عاملا. وزاد عدد الذكور على عدد الاناث منهم بنسبة الثلثين، وأعرب ٦٨٪ من أرباب العمل عن تفضيلهم لتوظيف الذكور. كما ان ٨٢٪ من الموظفات كن عازبات، وأعرب ٥٠٪ من أرباب العمل عن تفضيلهم الموظفات العازبات. وفي الواقع، توقع أرباب العمل ايضاً ان يتراوح سن عمالهم بين ١٩ ـ ٣٠ سنة. وخلص تقرير المعهد الى القول بأن التغيير الذي حصل في المواقف من المرأة العاملة لم يتغـير سوى قليـلا منذ الدراسة التي اجريت عام ١٩٧٢ حول القوة البشرية الوطنية.

اذن، حتى في لبنان، البلد الذي مزقته الحرب، لم يتوفر شرطان من الشروط الثلاثة التي وضعناها الضرورية لانصهار المرأة انصهاراً متكاملاً في القوة العمالية وهما: الفرصة، اي التخطيط من قبل الدولة لعمل المرأة، وهو ضروري من اجل تغيير مواقف ارباب العمل، والقدرة، أي تدريب المرأة على اكتساب خبرات جديدة من شأنها ان تعد المرأة وتهيئها للسعي وراء العمل المتوفر.

الحاجة على صعيد الدولة وظاهرة الهجرة العمالية

اول الشروط الثلاثة المذكورة آنفاً والتي يجب ان تتوفر في سبيل تأمين العمل لجميع الذين هم في سن العمل هي الحاجة ـ حاجة الدولة الى الطاقة البشرية وحاجة الشعب الى المداخيل المادية. ان الحاجة على صعيد الدولة تطرح موضوع متطلبات الطاقة البشرية والمشاكل الاقليمية. قامت منظمة العمل الدولية (ILO) ، باكراً في هذه الحقبة، باجراء دراسة حول مشاكل الطاقة البشرية في العالم العربي من اجل وضع برنامج اقليمي عربي لتحسين التوظيف (ILO ، ١٩٨٣) فتبين ان أوضاع المشاكل تنوعت، فمن بينها نقص كبير في الخبرات المطلوبة، وبطالة مزمنة، ونقص في الاستخدام. وشددت هذه الدراسة على الحاجة الى احصاءات دقيقة حول هذا الموضوع، والى تحسين اساليب التخطيط والبحث في الطاقة البشرية، وإنشاء وسائل اقليمية لتنظيم الهجرة العمالية، وتحسين التدريب المهني، وإشراك الشباب والنساء، والترويج الى استكمال الانماء الريفي والصناعات الريفية. لكن الدراسة لم تجب عن كيفية تمويل تنفيذ اي من مقترحاتها.

أدى التفاوت في توزيع الطاقة البشرية في العالم العربي الى هجرة عمالية أيام الازدهار الذي حققه النفط. عُرف العرب تاريخياً بأنهم شعب متحرك. غالباً ما يسافر العرب من المدن سعياً وراء التجارة أو العلم، ويتنقل البدو بحثاً عن مراع لقطعانهم. أما الظاهرة الحديثة في الهجرة من أجل إيجاد عمل فقد بدأت في الأربعينات وبلغت أوجها في السبعينات

مع إزدياد عائدات النفط في الدول التي تصدره (Birks and Sinclair ، ۱۹۸۰). وفي أوائـل الثمانينات قُدِّرَ أن ما يزيد على أربعة ملايين عربي يعملون خارج أوطانهم في دول اقليمية أخرى. وكان هناك مئات الالوف من عرب شمالي افريقيا يعملون في اوروبا. ومع حلول الثمانينات، بدأت الدول العـربيـة المنتجـة للنفـط بتخفيض مشاريعها بسبب انخفاض العائدات النفطية، وبسبب اكتفاء حاجتها في مجالي البناء والخدمات. فواجهت الدول المصدرة للعمّال مثل المغرب، وتونس، ومصر، والسودان، والاردن، ولبنان، وسورية، واليمن، مشكلة الحاجة الى إيجاد الظروف لاستيعـاب مئات الآلاف من العمال العائدين، والذين كانوا يتقاضون أجوراً أعلى من تلك المتوفرة في أوطانهم. وكان على الدول التي تشكو من كثافة سكانية ضخمة ان تواجه هذه المشكلة إضافة الى الأعداد الكبيرة من الشباب الذين بلغوا سن العمل والتحقوا بالقوة العمالية.

وبـالرغم من الاعتقـاد بأن الهجـرة العمالية كانت الحل لمشكلات البطالة في الدول المكتظة بالسكان، فان تكاليفها على الدول التي صدرت العمـال والدول التي استقبلتهم فاقت فوائدها (Birks and Sinclair ، ۱۹۸۰). فالدول المصـدرة للعمـال خسرت الكثـير من عمـالها المهرة، والمهنيين في عز سني قدراتهم الانتاجية، فكان لهذا الوضع أثراً سلبياً في الإنماء الوطني. كذلك، خسرت هذه الدول ما استثمرته في تدريب هؤلاء العمـال، ولم تعـوّض بعائدات من الخارج. فنسبة كبيرة من المداخيل الخارجية كانت تنفق على المواد الاستهلاكية، وهذا مما غذى التضخم. وأثـر فقـدان الطاقـة البشرية على الانتاج الزراعي في بعض البلدان. ووصفت السلطات المصريـة النقص الذي حصل في الطاقة البشرية في القطاع الزراعي بأنه من أهم الأزمات التي تواجه هذا القطاع. وفي بعض الحالات، كان على الدول التي صدّرت عمالاً أن تستورد العمال للتعويض عن الخسـارة، كمـا جرى في الأردن عندما قدم إليه حوالي ٦٠,٠٠٠ مصري في منتصف الثمانينات للعمل، معظمهم في الزراعة.

كما لم تكن الدول العربية المستوردة للعمال أكثر سعادة في وضعها بالرغم من حاجتها لمهارة الطاقة البشرية. فقد كان يقلقهم الأثر الذي

ستخلفه الأعداد الهائلة من غير العرب على ثقافتهم وتقاليدهم. كما أقلقهم أيضاً استقبال آلاف المواطنين العرب، وخاصة الفلسطينيين واللبنانيين المسيّسين. إضافة الى ذلك، أصبح ممكناً لمواطني هذه الدول المستوردة للعمال أن يتجنبوا الوظائف التي تتطلب بعض المهارات المعينة مفضلين عليها الوظائف المكتبية. وعندما بدأ المواطنون المحليون بدخول القوة العاملة، تولد شعور من الغيظ بينهم وبين العمال الأجانب الذين تخوفوا من خسارة وظائفهم.

الهجرة العمالية ودور المرأة

كانت الهجرة العمالية إحدى العوامل التي خلقت الحاجة والفرصة على الصعيدين الرسمي والشعبي أمام اشتراك المرأة العربية في القوة العاملة، رغم الاختلاف بين دولة وأخرى. في بعض الحالات، لقيت المرأة كل تشجيع للانضمام الى القوة العاملة كبديلة عن العمال المهاجرين. كما أن ارتفاع تكاليف المعيشة، بسبب الهجرة جزئياً، خلق الحاجة الى هذا التدبير على الصعيد الشعبي. في السودان مثلا، ارتفعت نسبة مشاركة المرأة في القوة العاملة الى ٢٢,٥٪ وفق احصاءات ١٩٨٣، وتعتقد السلطات السودانية ان السبب في هذا الارتفاع يعود الى الهوة التي أحدثتها هجرة عدد كبير من الرجال الى دول الخليج من أجل أجور افضل (كما ورد في عدد ٢٢ حزيران ـ ١٩٨٤، من مجلة الشرق الاوسط). فارتفع عدد النساء العاملات في وظائف لا تتطلب مهارة معينة في المصانع، حيث تدنت نسبة العاملين من الذكور بمعدل ٦٠٪. وشاركت المرأة في التربية والتدريب بأعداد كبيرة، بالرغم من ان الذكور والاناث قد تركوا سلك التعليم وهاجروا بحثاً عن عمل آخر.

ومن النتائج الأخرى للهجرة العمالية والتي كانت لها انعكاسات أدت الى المزيد من مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي وصنع القرار كان في ترك المرأة وحيدة للاهتمام بشؤون الأسرة. على كل حال، فان مدى تحقيق هذا الأمر لم يكن نفسه في جميع الحالات، لأنه يعتمد على المركز الذي

كانت تتمتع به المرأة قبل أن يهاجر زوجها سعياً وراء الرزق. فالمرأة التي تزوجت حديثاً لن تجد مكانتها أقوى. تقليدياً، وخصوصاً في المناطق الريفية، تتعزّز مكانة المرأة عندما يصبح عندها أولاد فقط، وخاصة من الذكور، عندها تتحقق سلطتها على اسرتها وبيتها، منتزعة السلطة من حماتها.

ونجد دليلاً على تغيير في دور المرأة من خلال دراسة قرية مصرية تقع جنوب القاهرة (خفاجي، ١٩٨٤). ففي عام ١٩٧٧ كان هناك ٣٠٠ من القرويين، أي ٢٣٪ من عدد سكانها يعملون في الخارج. فقامت الزوجات بادارة التحويلات المالية المرسلة من أزواجهن في الخارج، واضطررن الى التعاطي مع أفراد ومؤسسات خارج المنزل، كالتجار والتعاونيات الزراعية في القرية، وأحياناً كن يستخدمن العمال ويناقشن أجورهن. وبالرغم من زيادة عبء عملها، فقد وجدت المرأة في الهجرة العمالية ضوءاً ايجابياً ينعكس على دورها ولذا لم تتذمر. كما أصبح الأزواج أكثر اعتماداً من ذي قبل على نصح زوجاتهم، فاستشاروهن قبل اتخاذ القرارات. واستنتجت خفاجي ان المرأة كانت تقوم باكثر من ملء فراغ بانتظار عودة الزوج، وهذه الوضعية كانت مرجحة ان تدوم.

وبيّنت دراسة لقرى مصرية في منطقة الجيزة (Taylor، ١٩٨٤)، ان التغيير في دور المرأة المتزوجة لم يكن عميقاً بشكل كاف متى كانت هجرة الزوج قصيرة الامد. وكان النمط المتّبع ان صغيرات السن من الزوجات لم يتسلمن إدارة الأموال المرسلة من الخارج، بل كانت تلك الأموال ترسل الى الأقرباء الذكور، بينما أعطيت الزوجات المتقدمات بالسن هذه المسؤولية. ومتى عاد الزوج، تسلم دوره السابق كاملاً، وكانت الأشهر التي تلت عودته أشهر نزاع بين الزوج والزوجة نتيجة محاولته اعادة التأكيد على دوره من جديد.

درست كاميليا فوزي الصلح حياة المصريين المقيمين في العراق لتبيان مدى التغيير في دور المرأة (١٩٨٥)، ومن شأن هذه الدراسة ان تلقي الضوء على ناحية أخرى من الموضوع. فبالنسبة الى النساء اللواتي أتين من الوجه البحري (مصر السفلى)، فهؤلاء قد سبق لهن ان عملن في

الأرض الى جانب أزواجهن. أما بالنسبة الى النساء الآتيات من مصر الوسطى والصعيد، فقد كان التغيير مدهشاً، خصوصاً ان المرأة تعاطت نشاطات التسويق، وهذا يعني اختلاطاً مع رجال غرباء. فسرت المرأة هذا التغيير انه نتيجة لوجودها في بلد غريب حيث لا أحد يعرفها، وحيث الوضع يختلف اذ لا يوجد غيرها ليعتمد الزوج عليه. في الواقع، فضّل الرجال ان تتعاطى زوجاتهم نشاطات التسويق، لأنه لو ألقي القبض على امرأة تبيع بضاعة بسعر يفوق الأسعار الرسمية، فمن غير المرجح ان يحكم عليها بالسجن. وكما أشارت الصلح، متى حصل تناقض بين المثالية والواقع، أعطيت الافضلية للمصالح الاقتصادية الشخصية، بالرغم من خرافة التمسك بالعادات والتقاليد.

ليست هناك، حتى الآن، معلومات كافية عن مدى العبء الجسدي والنفسي الذي احدثته الهجرة على الذين خلفتهم وراءها وعلى المهاجرين انفسهم. واضطرت المرأة، في بعض الحالات، الى الانخراط في القوة العمالية المأجورة لأن الزوج المهاجر قطع كل صِلاته بالعائلة. فاضطرت الزوجة في حالة كهذه الى تعاطي الخدمة المنزلية أو القيام بعمل لا يتطلب خبرة معينة كما لا يعود عليها بدخل مادي جيد. ففي هذه الحالات، كان وضع العائلة أسوأ من السابق.

توفير الفرص على صعيد الدولة: التخطيط للمرأة

يتضح لنا مما ورد أعلاه، ان احتياجات الدول العربية المختلفة للطاقة البشرية اختلفت هي الأخرى، وانعكست هذه الاختلافات على ظاهرة الهجرة العمالية. من الواضح، ان هذا قد اثر على خطط الدولة المتعلقة بالمرأة وبتوفير فرص العمل لها بصرف النظر عما اذا كانت الدولة بحاجة الى القوة البشرية أم لا. فمعظم حكومات الدول العربية كانت قد تعهدت «باشراك المرأة في التنمية»، وحيثما كان هناك فعلا نقص في اليد العاملة، وضعت تصريحاتها موضع التنفيذ، كما حصل على سبيل المثال في العراق.

في الواقــع، حذت الحكـومـة العراقية حذو حكومة جمهورية اليمن الديمقراطية في هذا المجال، وهي التي كانت أكثر الدول عزماً على مشاركة المرأة في القطاع العصري. ان الكثافة السكانية في العراق تعتبر منخفضة بالنسبـة لاتسـاع أراضيه وتوافر موارده، ومن ضمنها النفط. وحاجة العراق للطاقة البشرية العاملة كانت ملحة لدرجة أن العراق «استورد» أكثـر من مليون مصري للعمل في القطاع الزراعي. كما أن الحرب مع إيران عام ١٩٨٠ اعطت سبباً مأساوياً إضافياً لمشاركة المرأة في القطاع العصري نتيجـة الخسارة في عدد العاملين الذكور. ومع دخول الحرب سنتها الثانية، اصبحت هناك زيادة ملحوظة في عدد النساء في الوزارات الحكومية. وفي السنة الثالثة من الحرب، كان الرسميون يبحثون في خطط لاستخدام أكثر من مليون امرأة في وظائف لا تتطلب خبرات خاصة في القطاعين العام والخاص.

بذلت الحكـومة العراقية جهوداً حازمة لتغيير المواقف الاجتماعية. أحد الأمثلة على ذلك كان الجهد في سبيل استخدام المرأة في مصنع جديد للأدويـة وأدوات الصيـدلة أنشىء في قريـة محافظة تقع شمالي بغداد (ملاحظة من المؤلفة، ١٩٨٣). وبما أن سكان تلك القرية رفضوا أصلاً السماح لبناتهم بالعمل في المصنع، فقد استقدمت العاملات من بغداد وأمّنت لهن السكن في أمـاكن مخصصـة. وأعـرب سكـان القرية عن امتعاضهم من الدخلاء، وكانت السيارات التي تقل الفتيات من بغداد تتعـرض، في بعض الأحيان، للهجمات. ثم بدأت فتيات القرية يسعين تدريجيـاً للعمـل في المصنـع، بصحبة من يراقبهن في بداية الأمر، ثم بمفردهن لاحقاً.

الحالة العراقية هذه هي مثال على فعالية التخطيط الرسمي للمرأة متى كانت الحاجة الى الطاقة البشرية كبيرة. (سنبحث هذا الوضع بمزيد من التفصيل من خلال دراسة وضع مماثل في الاردن). ونورد من تونس مثالاً آخر على تناقض في التخطيط الرسمي بالنسبة الى المرأة. إن قانون الأحـوال الشخصيـة في تونس، كمـا بيّننا سابقاً، هو الأكثر تقدماً في المنطقة، ويفترض نظرياً أن تكون تونس من أكثر الدول العربية حماساً

بالنسبة الى إشراك المرأة في القطاع العصري. ولكن مشكلة البطالة المتفاقمة في البلاد تجندت ضد ذلك.

فقد بلغت نسبة البطالة ١٤٪ من القوة العمالية من مجموع عدد السكان البالغ ١,٩ مليون نسمة، بالرغم من ان عدد التونسيين العاملين في الخارج كان قد بلغ ٢٦١,٥٠٠. ومع حلول الثمانينات، ارتفع عدد العمال المهاجرين الى ٤٥٠,٠٠٠. وكان ينضم، في الوقت ذاته، الى القوة العمالية سنوياً حوالي ٦٠,٠٠٠ وبقيت نسبة البطالة بحدود ١٥٪. وعانى الاقتصاد التونسي من مشاكل عديدة أعاقت الجهود التي كانت تبذلها الحكومة لتوفير العمل الى جميع طالبيه. وكغيره من الاقتصادات العربية، فان الاقتصاد التونسي ضعيف التكامل، وكانت الخدمات والصناعات الخفيفة بحاجة الى الواردات. وكان هدف الخطة الانمائية لفترة ١٩٨٢ ـ ١٩٨٦ تصحيح هذه الأوضاع بالتشديد على الانتاج المحلي للمعدات الرئيسية (منظمة العمل الدولية (ILO)، ص ٩٣، ٩٥).

من الواضح، أن تونس دولة ليست بحاجة الى المزيد من الطاقة البشرية، لكن هذا لم يحل دون زيادة عدد النساء الساعيات وراء وظيفة. وقد أوردت تقارير منظمة العمل الدولية (ILO) مطالبة شديدة بالمرأة لبعض الوظائف نتيجة لتدني مستوى الدخل العائلي. من الواضح، ان المشاكل الاقتصادية في البلاد كانت تُحدث تغييراً في احتياجات البلاد على صعيد الشعب. على كل، لم يؤخذ هذا بعين الاعتبار من قبل المخططين، على الأقل في الخطة الحكومية لفترة ما بين ١٩٧٢ و١٩٧٦، والتي كان هدفها الأساسي توفير الوظائف للرجال (شاطر، ١٩٧٥). توقعت الخطة ان تبقى نسبة النساء الساعيات وراء وظيفة عام ١٩٧٦ على ما كانت عليه عام ١٩٧٢، والتي كانت تُقدر بـ ٢٤,٧٪ من القوة العاملة. في الواقع، ارتفعت هذه النسبة حسب التقديرات الى ٢٨,٣٪ عام ١٩٧٥.

استشهدت سعاد شاطر بأقوال بعض المخططين الحكوميين، ومن بينها «أن غالبية النساء لا يسعين بجد وراء عمل ما، لكنهن يبدين الاستعداد عندما تتاح لهن فرص جديدة» و «للغالبية المطلقة من النساء

العرض مساوٍ للطلب» (ص ٢٠١). في الحقيقة ان مشكلة البطالة بين الرجال التي واجهها المخططون الحكوميون كانت ضخمة لدرجة لا تسمح لهم بالأخذ بعين الاعتبار احتياجات الرجال والنساء معاً. لذلك كانت الحكومة مسرورة بتبني وجهة النظر التقليدية بأن الرجل هو المسؤول عن كسب الرزق، وعلى هذا الأساس يضعون خططهم، فضلا عن أن مسؤولية المرأة الاقتصادية تقع على عاتق الرجل. في الوقت ذاته، وعلى الصعيد الشعبي، كان هناك اتجاه للتخلي عن المواقف التقليدية بما أن المرأة كانت تسعى وراء عمل مأجور بسبب حاجة اقتصادية.

لكن المشاكل التونسية تتقزم متى نظرنا الى المشاكل المصرية، وذلك بمجرد مقارنة حجم البلاد وعدد سكانها. فمن بين جميع الدول العربية، كانت مصر الدولة العربية الاولى التي عرفت ثورة صناعية، وبالتالي تصبح مصر صاحبة أطول تاريخ للمرأة العاملة. (راجع Tucker ، ١٩٧٦، لتقرير عن التغييرات في طبيعة عمل المرأة في القرنين التاسع عشر والعشرين) ومع حلول الثمانينات، كان الاقتصاد المصري يمر في ظروف صعبة جداً لأن موارد المداخيل التي دعمته خلال السبعينات - كالعائدات النفطية، وتحويلات العاملين في الخارج، وضرائب قناة السويس، والسياحة - بدأت تنضب. وقدرت نسبة البطالة بشكل غير رسمي عام ١٩٨٥ بحوالي خمسة ملايين من مجموع القوة العمالية البالغة ١٣ مليوناً، أي تقريباً ٤٠٪، بينما بلغ عدد المنضمين الى القوة العمالية ٣٧٥,٠٠٠.

تخلت الدولة عن بعض مخططاتها التي كانت تهدف الى حماية ابناء الشعب نظراً لتردي الاحوال الاقتصادية. مثلا، قنن نظام السادات التعهد الذي كانت قد اتخذته الدولة على عاتقها بتأمين وظيفة عامة لكل خريج جامعي، ذكراً كان أم انثى. وكانت وظائف الدولة تضم ٧٥٪ من القوة العاملة غير الزراعية، هذا اذا عجز الخريجون عن ايجاد عمل في قطاع آخر. وأكد نظام عبد الناصر، قبل ذلك، على حق وواجب كل مواطن في العمل، وحث نظام السادات المرأة على اقامة توازن بين عملها وواجباتها المنزلية وفق القانون الاسلامي. (انظر Gran ١٩٧٧، لبحث

جيد عن اثر نظام السادات على المرأة المصرية). واضح انه من المفيد للدولة التي تواجه مشاكل البطالة الخطيرة ان تشدد على المواقف الاجتماعية التي تحرص على بقاء المرأة في بيتها كزوجة وام. في هذا الموقف سخرية واضحة، كما الحال في الوضع التونسي، بحيث ان النظام الذي ادخل تعديلات على نظام الاحوال الشخصية في البلاد، والتي ادت بالتالي الى تحسين وضع حقوق المرأة من الوجهة القانونية، عاد وتبنى مخططات اخرى حدّت من الفرص الاقتصادية امام المرأة.

كان الهدف من سياسة «الانفتاح» التي أقرها نظام السادات ـ والتي تعني تشريع الأبواب المصرية أمام الاستثمار الأجنبي والبضائع الأجنبية ـ ان تحقق الازدهار السريع. لكن المفكرين المصريين يلقون باللوم عليها لمزيد من التقهقر في قاعدة مصر الصناعية وزيادة اعتماد مصر اقتصادياً وسياسياً على الغرب. بعد اغتيال السادات عام ١٩٨١، حاول الرئيس الجديد، حسني مبارك، اللجوء الى خلط بعض عناصر سياسة الانفتاح بعناصر النظام الاشتراكي. ولم يكن حتى عام ١٩٨٦ قد تمكن بعد من ايجاد حل لمشاكل البلاد الاقتصادية العميقة الجذور.

لقد ادى تدهور الأوضاع الاقتصادية، كما كان في تونس، الى زيادة في عدد النساء الباحثات عن عمل مأجور. وأشارت الكاتبة فريدة النقاش الى «ان الضغوطات الاقتصادية كانت شديدة الى درجة ان اي امرأة، محجبة كانت ام غير محجبة، حاولت الحفاظ على عملها متى وجدته لمواجهة مشكلة البطالة المتفاقمة». (ملاحظة للمؤلفة، ١٩٨٣). علماً بأن فرص العمل المتاحة امام المرأة كانت محصورة. ولم يعد من غير المألوف ان نجد اعلانات الوظائف في صحف القاهرة تستثني النساء من التقدم بطلب للعمل، وهذا تطور يدعو الى الخيبة في بلد كان شعبه من بين اوائل الشعوب التي اتاحت للمرأة فرص التعلّم، وبالفعل فقد ساهم الشعب المصري ايضا في تعليم وتدريب شعوب عربية اخرى، كما ان مصر اعترفت منذ وقت طويل بحق المرأة في تعاطي عمل مأجور.

كما وجّه اللوم الى سياسة الانفتاح في التأثير على إحداث تغييرات سلبية في تركيبة الوظائف المخصصة للمرأة في مجال العمل. فبالنسبة الى

دراسة أجراها المركز القومي للأبحاث الاجتماعية والجنائية، تبين ان عدد الكباريهات في منطقة القاهرة زاد بنسبة ٣٧٥٪ بين عامي ١٩٧٦ و ١٩٧٧، وارتفع عدد الشقق المفروشة «لاغراض لااخلاقية» بنسبة ألف بالمائة. ومن دواعي السخرية ايضاً ان نظام السادات الذي اعتمد القانون الاسلامي مصدراً أساسياً في التشريع، اشرف على تدهور في الاخلاق العامة.

ان مشكلة البطالة هي من أخطر المشاكل التي ستبقى تواجهها الدول العربية المكتظة بالسكان خلال الفترة المتبقية من هذا العصر. فلم يكن من غير الطبيعي في الثمانينات، ان نسمع مسؤولين في دول لا تعاني من مشكلة الكثافة السكانية، يصرحون عن حسن نية ان افضل حل «للدول العربية الشقيقة» تواجه به مشكلة البطالة هو في ابقاء المرأة في البيت (وهو «حل» ورد في بال مسؤولين حكوميين في دول مختلفة من العالم وفي اوقات مختلفة). هذا بالرغم من ان الدول العربية كانت قد تعهدت خطياً باتاحة فرص العمل امام الرجل والمرأة بالتساوي.

التشريع العمالي العربي النسائي

يعتبر التشريع العربي منصفاً بحق المرأة العاملة وفق المقاييس الدولية. ان قوانين العمل تعطي الرجل والمرأة حقوقاً وفرصاً متساوية، كما ان التشريعات الخاصة المتعلقة بالمرأة كاعطائها مثلا فرصة امومة كافية لكي تعتني بمولودها وتحميها من الصرف من الخدمة نتيجة حملها (راجع اللائحة رقم ٦). وعلينا أن لا ننسى ان هذه التشريعات تطبق في القطاع العمالي العام أكثر منها في القطاع الخاص حيث الرقابة قليلة.

وكما هي حال الحكومات دائماً، هناك هوة قائمة بين القصد والتطبيق. لعل افضل توضيح لهذا الشأن هو في المصير الذي لاقاه الميثاق العربي الخامس الذي أعلن عام ١٩٧٦ حول المرأة العاملة. ان الدافع لإعلان ميثاق عربي حول شؤون المرأة العاملة كان نتيجة الاستعدادات التي كانت تقوم بها الأمم المتحدة لتنظيم فترة السنوات العشر التي كانت قد

كرستها في سبيل المرأة. في الواقع، ان الميثاق هو مثال جيد على المواقف المتناقضة التي اتخذتها حكومات دول العالم من العقد الذي حددته الأمم المتحدة فمن جهة، كانت هناك محاولات ارتفعت الى مستوى التحدي في تغيير دور المرأة، ومن جهة اخرى، كانت المحاولات غالباً تفتقد الى الحماس الكلي والمتابعة حتى النهاية.

تبنى مؤتمر وزراء العمل العرب الذي عقد عام ١٩٧٦ بالاجماع بنود الميثاق الخامس. بالفعل، حسب تقرير شاهد عيان، لم يضطر المؤتمر حتى الى التصويت، فقد كان كافياً ان يصفق الوزراء الذين بدوا مسرورين جداً بكل ما يجري، حتى انهم كانو جميعاً يقهقهون خلال التصفيق (ملاحظة من المؤلفة، ١٩٨٤). وتحتاج مثل هذه المواثيق الى مصادقة ثلاثة اعضاء على الأقل من جامعة الدول العربية حتى تصبح نافذة (تضم جامعة الدول العربية اثنين وعشرين عضواً، من بينهم احدى وعشرون دولة، وفلسطين). فبعد انقضاء عشر سنوات على تبني بنود الميثاق، كان قد صادق عليه عضوان فقط من جامعة الدول العربية هما العراق وفلسطين. وكان هناك دائماً من يحث الحكومات العربية على المصادقة على الميثاق، وان فعلت فبتحفظ، وذلك الى غير طائل. وقد قيل ان تونس ترددت في التوقيع لأنها تعتقد ان قوانينها كانت اكثر تقدماً من بنود الميثاق، وذكر ان الاردن كان على وشك التوقيع عدة مرات، اما سائر الحكومات العربية فقد اعربت عن استعدادها للتوقيع في كل مرة كان يطلب منها لكنها لم تفعل.

بدأ الميثاق بالتصريح علانية ان «الاستقلال الاقتصادي هو أساس الاستقلال السياسي» وان «الموارد البشرية هي الوسائل الاساسية لتحقيق الاستقلال الاقتصادي». وبما ان النساء يمثلن نصف هذه الموارد البشرية، «فيجب إشراكهن في الانماء على أوسع نطاق ممكن، وعلى اساس المساواة التامة بالرجل». ومن بين الشروط التي حددها الميثاق ايضاً، اعادة التأكيد على حق المرأة في خوض جميع حقول النشاط الاقتصادي، وحقها في المساواة في الفرص، والاجور والترقية، كذلك المساواة في فرص التعليم والتدريب المهني، وشروط سخية فيما يتعلق

باجازة الامومة.

بالرغم من ان تاريخ الميثاق لم يكن مجيداً، لكنه لا شك ادى الى تحريك الموضوع. فبالاضافة الى الجهود التي أدت الى إعلان الميثاق، فقد قرر وزراء العمل العرب عام ١٩٧٣، من خلال عملهم في منظمة العمل العربية، تأسيس لجنة المرأة العاملة. (ان منظمة العمل العربية هي احدى الاقسام التابعة لجامعة الدول العربية، وهي ترتكز على تمثيل ثلاثي من الدول المشتركة مؤلف من وزراء العمل، وأرباب العمل، والاتحادات العمالية). بدأت لجنة المرأة العاملة التابعة لمنظمة العمل العربية عملها رسمياً عام ١٩٧٦ من مقرها في تونس.

تعرقل سير العمل في لجنة المرأة العاملة بسبب ضآلة ميزانيتها وقلة عدد العاملين فيها. فكانت الوظيفة الرسمية الوحيدة فيها، هي منصب رئاستها الذي اسند الى امرأة. ومع هذا فقد تمكنت اللجنة من تنظيم اجتماعات للنساء العاملات والبحث في بعض المصاعب. وكانت الحكومات العربية، مثلاً، تميل دوماً الى إرسال رجل يمثلها في الاجتماعات والحلقات الدراسية التي تعنى بشؤون المرأة العاملة. لكن اللجنة تمكنت عام ١٩٨١، من تنظيم دورة تدريبية سنوية اقتصرت على النساء في معهدين تابعين لمنظمة العمل العربية اقيما في كل من بغداد والجزائر للتدريب والتعليم المهني. كما اجرت اللجنة دراسات حول مواضيع منها: أوضاع المرأة العربية العاملة، والحصول على المعلومات المتوافرة عن حقوق العمال والاتحادات العمالية، ومراكز دور الحضانة في افريقيا، والمشاركة في العمل ضمن الاسرة، ومحو الأمية، ودور التجمعات النسائية، والمرأة العاملة والاتحادات العمالية في الدول الصناعية.

الهوة القائمة بين النظرية والتطبيق

اذن، نجد ان الدول العربية كرست نفسها نظرياً لتوفير جميع الفرص الملائمة للمرأة من خلال التخطيط والتشريع، لكن هذا لم ينعكس دوماً على

المجال التطبيقي. كما يظهر الفرق ايضاً بين النظرية والتطبيق من خلال التسهيلات المطلوبة للمرأة العاملة، حتى في الدول التي تسعى لاشراك المرأة في قطاع العمل العصري. وخير دليل على ذلك التجربة التي مرّت بها سلمى (وهذا ليس اسمها الحقيقي) وهي مسؤولة شابة في حكومة جمهورية اليمن العربية.

فقدت اليمن نسبة لا يستهان بها من القوة العاملة من الذكور الذين هاجروا الى دول النفط الخليجية، مما جعل الحكومة تشجع المرأة على المشاركة في عملية الانماء. ففي قطاع العمل العصري الحديث، سرعان ما نشطت المرأة اليمنية في الدوائر الحكومية في صنعاء. ورغم ان الروابط العائلية كانت قوية، فقد شعرت المرأة بحاجة ماسة الى تسهيلات تعنى بالاطفال. فقررت سلمى ان تؤسس دار حضانة تابعة للدولة لمساعدة زميلاتها، علماً بأنها لم تكن متزوجة. وجدير ان تروي تجربتها بلسانها، لأن قصتها تمثل عن حق تجربة كل امرأة التحقت بقطاع العمل الرسمي الحديث العهد في دول الخليج العربي.

«عندما رجعت الى اليمن بعد اتمام دراستي في الخارج، اعتقدت انني سأواجه بعض المشاكل كامرأة عاملة. فتقدمت بطلب لوظيفة حكومية، وفوجئت بسرعة وسهولة تعييني. ودهشت لرؤية عدد كبير من النساء يعملن في دائرتي. ولم يعاملني مرؤوسي كخريجة جديدة، فكُلِّفت بمهام خطيرة وتوقعوا مني المساهمة فيها. فأرسلوني في دورات تدريبية ولم اكن قد امضيت بعد سنتي الاولى في الوظيفة، فقد شجعوني بالفعل.

«وأخبرتنا احدى النساء اللواتي التحقن بالحكومة قبل عشر سنوات عما كانت عليه ظروف العمل آنذاك. في ذلك الوقت، كان باعتقاد الكثيرين ان ليس لهذه المرأة ما تساهم به في العمل، وعليه قللوا من اهمية جهودها، وأضافت ان تغييرات كبيرة حدثت منذ ذلك الحين. سابقاً، كانت تذهب من طابق الى آخر في المبنى دون ان تصادف امرأة واحدة في طريقها، اما اليوم فهناك حوالي خمس او ست فتيات في كل طابق. وبلغت في وظيفتها درجة نائبة وزير. وكلما رأيناها شعرنا بمدى الاحترام الذي بلغناه، لأن باستطاعتنا ان نعمل مثلها. ان الصعوبة دائماً تبدو أكبر في وجه من

يشق الطريق لغيره. كما انني أنا أيضاً أشعر بالتغييرات التي حدثت. في السابق، كان عار على المرأة أن تقود سيارة، أما اليوم فأنا وشقيقاتي نقود سيارات. الحاجة تُحدث التغيير.

«توجد في صنعاء داران فقط للحضانة، لكن النساء العاملات بحاجة الى عدد أكبر، لذا قررت ان أحضر دراسة حول هذا الموضوع. وكانت بعض النساء قد أنشأن دوراً للحضانة في منازلهن هنا وهناك، ولكن ليس هناك من يشرف عليها ويراقب حسن سير العمل فيها. بعض النساء يتركن اطفالهن مع عائلاتهن. لي أخت عاملة ولديها ولدان، ولد يذهب الى المدرسة والثاني لا يزال طفلا. كل صباح تأتي بالطفل الى والدتها، وتصطحبه في المساء عند عودتها من العمل. كانت تعمل عندما تزوجت، ولم تكن لتترك عملها، كما أنني لا اتخيّل التزام البيت ايضاً.

«أردت ان ابدأ بدار حضانة واحدة لمجموعة من المكاتب القريبة من بعضها، لعدم توفر الامكانيات لأكثر من ذلك، علماً أن الحاجة كانت ملحة لانشاء عدد كبير من دور الحضانة، حتى لمساعدة طلاب الجامعات. فالعديد من طالبات الجامعات تزوجن وتابعن تحصيلهن العلمي ولديهن أطفال بحاجة الى العناية، مما اضطر بعضهن للتوقف عن متابعة الدراسة. وبينما كنت أقوم باستطلاعي، أعرب كثير من الرجال عن اهتمامهم بدور الحضانة لأن زوجاتهم يعملن ويُردن مكاناً يضعن فيه اولادهم. عادة، عندما تتقدم بمشروع ما، ترصد له الدولة بعض المال اللازم، وبالامكان ايضاً الحصول على مبالغ مماثلة من مساعدات خارجية - بالرغم من الصعوبة احياناً في تأمين المال اللازم حتى للمشاريع الصغيرة. تقدمت بمشروعي بعد إنهاء الاستطلاع. لسوء الحظ، أودع الادراج «ليبحث في المستقبل»، حيث يقبع جنباً الى جنب مع مشروع لاحياء الحرف اليدوية الوطنية». (ملاحظة للمؤلفة ١٩٨٤).

يتبين لنا مما ورد أعلاه، ان دخول المرأة القطاع العصري كان الى حد ما خال من المشاكل، وكانت المرأة كلما سنحت لها الفرصة تعمل وتدرس، فتغيرت حيالها المواقف. ان التجربة التي مرت بها سلمى هي تجربة نموذجية لخريجة جامعية شابة في الدول العربية التي طورت حديثاً

هيكليــة دولتها. فقد استوفت المرأة شروط وظيفتها على أعلى مستوى، وحــازت على احتــرام وتشجيــع زملائها. لكن يجب الا ننسى ايضا ان عددهن كان قليلا بحيث لا يشكلن تهديداً للرجل في وظيفته، اضافة الى ان مشكلة البطالة لم تكن مطروحة بعد. ان التجربة التي مرت بها المرأة الشابة ادت الى طرح أمور اخرى على بساط البحث حول نوعية الخطط الانمائية التي تبنتها دول العالم الثالث والوكالات العالمية للانماء: مثلا، التركيز على المشاريع الضخمة على حساب المشاريع الصغيرة التي تهم بيئة محدودة، علماً بأن هذه الاخيرة قد تكون انجح واكثر فائدة. وأخيراً، بالرغم من ان الدولة شجعت المــرأة على خوض القطاع العصري، فان التسهيلات التي تمكنها من القيام بذلك لم تكن بعد كافية.

الحاجة والفرص على الصعيد الشعبي

اذن، نستنتــج من البحث الوارد أعــلاه، انه اذا كانت المرأة تريد المشاركة في القوة العمالية، وجب على الدولة ان تكون بحاجة الى الطاقة البشريــة العــاملة، وبــالتــالي توفــير فرص العمــل من خلال التخطيط والتشريع. يجب طرح السؤال التالي على الصعيد الشعبي: هل تستفيد المرأة العربية من فرص العمل المتوفرة لها، وما هي طبيعة المشاكل التي تواجهها بسبب المــواقف التقليــدية؟ وردت بعض الاجابات عن هذا السؤال في استطلاع عن المرأة السورية العاملة في القطاع العام (ورد في مؤلف لرحمــه، ١٩٨٥، ص ٢٨ ـ ٣٣). شمل الاستطلاع مائة وتسع عشرة امرأة في بيئات مختلفة، ١٥٪ من مجموعهن شغلن مراكز ادارية، يشرفن فيهــا على رجــال ونســاء على الســواء، والباقي يعملن باشراف مسؤولين من الرجال. معظم النساء كن يعملن بسبب الحاجة الاقتصادية.

حوالي النصف تقــريبــاً كن متــزوجــات، وست منهن أرامل، وثمان مطلقات. وعندما سئلن عن كيفية التوفيق بين البيت والوظيفة، أجابت ٤٥٪ من المتــزوجــات و٤٢٪ من العــازبات ان الحمل المزدوج صعب

ومرهق، وانهن يرحبن بوجود مطاعم بأسعار مخفضة، وبتوافر المأكولات الجاهزة، وقالت الأكثرية، ٨١٪ من المتزوجات و٨٨٪ من العازبات، ان الاعضاء الذكور في العائلة لا يساعدون في الأعمال المنزلية. كما كانت ٨٠٪ من المشتركات يملكن ادوات منزلية تسهل عليهن بعض الأعمال، وحوالي ٧٠٪ يملكن ادوات كهربائية.

أما بالنسبة لدور الحضانة، فمعظم النساء لم يكن راضيات عن أوضاع تلك الدور. ٥١٪ منهن كن يودعن اطفالهن عند امهاتهن أو بعض الأقارب، ١٨٪ لجأن الى دور الحضانة، و ١٨٪ لم يكن لهن مكان محدد دائماً. تذمر عدد كبير من الأمهات من عدم توفر العدد الكافي من دور الحضانة، وتذمر عدد آخر من بعد المسافة بين هذه الدور ومنازلهن، ومن تكاليفها الباهظة. كما واجهت الامهات صعوبات حادة في حال مرض اولادهن، في هذه الحالات، يطلب ٤٢٪ منهن فرصة غير مدفوعة من عملهن. أما بالنسبة لاجازة الأمومة المدفوعة، ٥٧٪ من الأمهات اعتبرن مدتها غير كافية، ٣٠٪ منهن اضطررن الى تمديد الاجازة بنصف راتب، و٢٠٪ اخذن شهراً اضافياً دون راتب.

وتعليقاً على ظروفهن المعيشية، تذمرت ٣٤٪ من النساء انهن مجبرات على العيش مع عائلات ازواجهن لعدم توفر السكن، ٥٧٪ كانت لهن منازلهن الخاصة مع عائلاتهن. اما جميع العازبات فكن يسكن مع عائلتهن، أو مع أقارب، أو عند جيران. وشعر عدد قليل من النساء العاملات ان وقت الفراغ لم يكن كافياً. وقالت ٣٦٪ من العازبات ان أهلهن يعارضون اشتراكهن في نشاطات اجتماعية او سياسية، مقابل ١٥٪ من المتزوجات، على كل حال، لم تعرب ٧٥٪ من مجموع المشتركات عن تذمرات مماثلة.

ولكن رغم كل الصعاب، فان ٧٥٪ من النساء العاملات كن مع عمل المرأة خارج المنزل. كما ان ٥٧٪ من مجموعهن كن راضيات عن نوع عملهن. وأعربت الاكثرية، ٨٤٪، عن ثقة بأنفسهن لأنهن نساء عاملات، ولأنهن يتساوين مع الرجل في عمله. وعبرت الأكثرية أيضاً انهن يتمتعن باحترام ازواجهن وعائلاتهن، وكذلك زملائهن في العمل

والمجتمع ككل.

اظهر هذا الاستطلاع ان لا مشكلة في عمل المرأة في بيئة مختلطة، اضافة الى ان النساء العاملات شعرن بحرية التمتع بحياة اجتماعية (تقتصر اجمالا على تبادل الزيارات بين الاصدقاء)، وان النواة العائلية مع شؤونها المنزلية تعتبر هي المقياس. كما ان المشاكل التي تواجه المرأة العاملة هي بوجه الاجمال المشاكل ذاتها التي تواجه المرأة العاملة في جميع انحاء العالم. فلم يكن هناك تذمر من معاكسات او شكوى من تمييز جنسي. فالأكثرية سعيدات في عملهن، وقد كونَّ فكرة جيدة عن انفسهن، وشعرن بأنهن يتمتعن باحترام زملائهن والمجتمع.

على كل حال، فان النساء اللواتي شملهن هذا الاستطلاع، وينتمين الى الطبقة الوسطى او الوسطى المتدنية من الناحية الاجتماعية ـ الاقتصادية، كن مميزات الى حد ما. فانهن يعملن في القطاع العام، لأنه يعتبر في العالم العربي القطاع المفضل لأنه يقدم الى المرأة اثمن الوظائف وأكثرها احتراماً، من ناحيتين هما ضمان الوظيفة وعدم تطلب العمل اليدوي. في هذه الحال، لم تفوت المرأة هذه الفرصة للعمل من اجل سد حاجة اقتصادية. لكن لم يكن هذا بالضرورة وضع المرأة التي تنتمي الى طبقة اجتماعية ـ اقتصادية سفلى، كما أظهر لنا استطلاع قامت به منى همام عام ١٩٨٠ شمل ١٤٨ عاملة مصرية في مصنع للنسيج خارج القاهرة يضم ٤٠٠ امرأة من بين ١١٥٠ من عماله (همام ١٩٨٠). وجدت همام ان طبيعة العمل لم تكن مريحة، رغم اختيارها هذا المصنع بالذات لتنوع خدماته. فهو مثلا يحتوي على دار حضانة، وتعاونية استهلاكية، وصفوف لمحو الأمية. من بين اللواتي شملهن الاستطلاع، ٦٥٪ عازبات، و٢٥٪ متزوجات، و١٠٪ مطلقات. وجميعهن يعملن لحاجة اقتصادية.

يبدأ نهار المرأة العاملة في الساعة الرابعة صباحاً. فهي تستيقظ لتحضر الافطار لزوجها وأولادها ثم تذهب للحاق بسيارة النقل الى مركز عملها. وان لم يكن للعاملة في المصنع اقرباء من الذكور يرافقونها الى موقف الباص، كان محتملا ان تتعرض للمعاكسات، إذ لم يكن مقبولا ان

تكون المرأة وحدها خارج المنزل في هذا الوقت المبكر. وفي نهاية يوم عمل كامل، تبتاع المرأة حاجياتها ـ فثمانين بالمائة منهن لا يملكن ثلاجات ـ وتعد الطعام وتهتم بالاولاد. ولم تكن اكثريتهن ترغب في وضع اطفالهن في دار الحضانة التابع للمصنع، لكنه كان الملاذ الأخير. فبالكاد كانت تجهيزات هذا المركز تقتصر على الضروريات. واعتنت بالاطفال مربيات اميّات، ولم يقدم المركز للاطفال أي تعليم أو العاب يلهون بها. وكان على كل واحدة من العاملات ان تساهم بخمسة بالمائة من اجرها اذا ارادت الاستفادة من خدمات المركز. وأخيراً، شعرت الامهات انه من غير المنصف إخضاع الاطفال لبرنامج عملهن القاسي. وكما قالت احدى النساء، «لو لم نكن مجبرات على العمل، لاعتنينا بأطفالنا بأنفسنا» (ص ٦١).

وقد وجدت همام، انه بالرغم من ان المرأة العاملة كانت تفتخر بكونها عضواً له مساهمته في المجتمع، انما نوع العمل الذي خبرنه في المصنع لم يكن هو الوظيفة المناسبة للمرأة. وكانت جميع العازبات المشتركات في الاستطلاع ينوين ترك عملهن عند الزواج. على كل حال، فان الكثيرات ممن تركن المصنع بعد زواجهن، عدن إليه بسبب الضغوطات الاقتصادية. وكانت المتزوجات مصممات على ضرورة تعليم اولادهن كي لا ينتهي بهم المطاف كما والداتهم. فقد اضطررن لحاجات اقتصادية ملحة الى القيام بأعمال مرهقة لقاء رواتب زهيدة. فلو كانت ظروفهن افضل، لكُنَّ فضّلن عدم الاستفادة من فرصة للعمل، بخلاف شقيقاتهن السوريات، وهذا لا يبعث على الدهشة، خاصة اذا نظرنا الى الأعباء التي تتحملها المرأة في نوع العمل هذا، حيث التعويضات مفقودة ان لجهة ظروف العمل أو احترام المجتمع.

بالتأكيد، ان الدور المفضل عند الكثيرات من النساء العرب لا يزال دور الزوجة والأم، وعدد قليل منهن ينظر الى دور حضانة الأطفال انها المراكز المثالية لتربية الاولاد. على كل حال، فان تصميم عاملات المصانع على تعليم أولادهن يدل على أنهن لسن ضد عمل المرأة خارج منزلها، ولكن يأملن ان يحظى أولادهن بوظائف أكثر احتراماً وأقل قساوة.

العمل والنشاط العام: مجموعتان من المواقف

في الواقــع، هنــاك موقفان تقليديان متوازيان تحت عنوان واحد هو «العوائق الاجتماعية لعمل المرأة خارج المنزل». الموقف الأول هو فقط ضد ان تعمل المرأة. وهذا ليس بالعائق الخطير، لأنه يختفي بسرعة متى توافرت الشروط الملائمة، او دعت الحاجة الاقتصادية، عندها تعمل المرأة خارج منزلها دون معارضة. اما الموقف الثاني فهو ضد تحرك المرأة في المجال العام، وتخطّي هذا الحاجز أكثر صعوبة. فقد ألمحنا إليه في المثال الذي ورد أعلاه عن المرأة السورية. فرأينا ان جميع العازبات يقطن مع عائلات او أصدقاء وليس بمفردهن، وحوالي ٣٦٪ منهن واجهن قيوداً حول نشاطات اجتماعية أو سياسية خارج نطاق عملهن.

تعــود معــارضــة عدم اعــطاء المرأة حرية مطلقة للتحرك في الوسط الاجتماعي الى قلق المجتمع وحرصه على شرفها، الذي هو بالتالي مفتاح شرف العائلة كلها، وأيضاً الاعتقاد بأن اختلاط الجنسين دون مراقبة سيؤدي الى انهيار الأخلاق العامة والنظام الاجتماعي. فاذا ارادت المرأة مثلا ان تلتحق بعمل لا يعتبر مشرفا، فإنها لن تلقى التشجيع له بالذات، وليس بالضرورة لكل انواع العمل. فالموقف الاجتماعي السائد في العربية السعودية مثلا هو انه بمجرد ان تعمل المرأة في المكان ذاته الذي يعمل فيه الرجل، فهذا غير مشرّف بحد ذاته. لذلك، تبذل الجهود لخلق فرص عمل للمرأة بحيث تفرقها عن الرجل، بدلا من منع المرأة من العمل مطلقاً.

ان انخراط المرأة في العمل المأجور خارج منزلها قد خفف تدريجياً من مقاومة مشاركتها في النشاطات العامة. وخير مثال على هذه المواقف هو في تجـربـة العمـل التي مرت بها شابة تونسية، فهي تذمرت من انها في وظيفتها «تُعامل كرجل»، وتحصل على أجر وخدمات مساوية له، بينما في عائلتهـا ما زالت تعـامـل كامـرأة، أي بكـلام آخر لا تتمتع بحرية في تحركاتها. (اني مدينة للعالمة الانسانية أمينة مينز في بعض الملاحظات حول قصة هذه المرأة، وحول قصة أم قاسم في الفصل المقبل). كانت الشابة زهرة عام ١٩٨٢ في السادسة والعشرين من عمرها، وعملت خبيرة

تغـذيـة في احـدى العيـادات التونسية الواقعة في منطقة اجتماعية ـ اقتصادية متدنية.

«كنت طفلة عندما طلق والدي. تقليديا كان الاب يحتفظ بالاولاد، لكن والدتي حاربت لتحتفظ بي وتسهر على تربيتي بنفسها. ان مجتمعنا هو مجتمع محافظ، لكن والدتي ليست امرأة متصلبة. فقد شجعتني دائماً على متابعة التحصيل العلمي وعلى السفر، وكانت تريدني ان أكون حرة. لم تتح لها الفرصة لتتعلم، لكنها تعلمت بنفسها القراءة والكتابة».

عاشت زهـرة مع عائلة خالهـا في تونس، حيث لجـأت والدتها بعد الطلاق. «اني أحب عائلة خالي، وأكن لهم كل امتنـان، لكن علاقتنـا تشنجت لعـدة سنـوات. لا يسمحون لي بأن أفعل شيئاً غير عملي. لا يسمحون لي بتعلم قيادة السيارات. دائماً يقولون لي، «ماذا سيقول باقي افراد العائلة» و «ماذا سيقول الجيران». لذلك كنت انفذ ما أريده دون علمهم. مثـلا، اريـد متـابعـة دراستي في اميركا، فها أنا أتعلم اللغة الانكليـزية. كما بدأت بمزاولة الرياضة والرقص. وعندما بدأت بتعلم اليوغا، اكتشفوا أمري وحاولوا منعي، لكنني تابعت في الخفاء. والعائلة لا تقيد حرية الصبي بالقدر الذي تقيد فيه حرية الفتاة، انهم يسمحون له مثلا بقيادة سيارة.

«ماذا يعني لي مفهوم الحرية؟ الحرية بنظري ليست في أن أخرج من المنـزل واستمتع بوقتي. بل أن أقوم بما أريده وفي الوقت الذي اريد. يريدونني ان أفكر مثلهم، ان أكون مثلهم. لكننا لا نتفق في الرأي حول أي شيء. فكلما بدأنا ببحث أمر ما، انتهينا دائماً الى التشاجر. ان الحياة العائلية مهمة جداً، ولا أريد أن أراها تتصدع. لكننا فقدنا الدفء في عائلتنـا. فاننـا نعيش تحت سقف واحـد، لكن كأننا نعيش منفردين. واعتقد، أنني أريد ان أعيش وحدي، فلماذا علي أن انتظر حتى أصبح في الأربعين أو الخمسين من العمر؟ أحياناً، ونتيجة لمشاجراتنا يطلبون الي أن أحـزم حقـائبي وأرحل. ففي أحد الأيام قلت لهم، حسناً، هذا ينـاسبني، سوف أرحل، وبدأت أبحث عن شقة للايجار. ولكن عندما شعرت أنهم قد ندموا على ما فعلوه، تخليت عن الفكرة. انهم بحاجة الي.

فاني أقوم بأعمال كثيرة في المنزل وأساهم بجزء من أجري. والآن بدأوا يتقبلون فكرة عودتي الى البيت في وقت متأخر أحياناً فلا يقولون شيئاً». (ملاحظة للمؤلفة ١٩٨٢).

ان قصة زهرة، هي قصة نموذجية لعدد متزايد من الشابات العاملات في المدن، واللواتي ينتمين الى الطبقات الاجتماعية ـ الاقتصادية الوسطى، والوسطى ـ المتدنية، والوسطى ـ العليا. لقد تقبلت عائلة زهرة التقليدية مسألة تعليمها وتوظفها بكل استعداد، ولكن أبدت العائلة بعض التحفظ حول نشاطاتها خارج العمل. لأن هذه النشاطات، رغم كونها غير مؤذية، كانت تعتبر تهديداً لشرفها، وبالتالي لشرف عائلتها، ولم يُنظر الى العمل بالنظرة ذاتها. وتمثل قصة زهرة ايضاً، الهوة التي بدأت تنمو بين الأجيال، وكيف يتم التوصل الى تسويات يربح فيها بعض الافراد مزيداً من الحرية، وتكون على حساب بعض التقاليد. فقد نتج عن عمل المرأة، وبالتالي استقلالها المادي، بعض الاستقلال الاجتماعي، لكن تغير المواقف التقليدية المتعلقة بانخراط المرأة في النشاطات العامة سيستغرق وقتاً أطول من الوقت الذي استغرقه تغير المواقف من عمل المرأة.

الشرط الثالث: القدرة

تلتحق المرأة بقطاع العمل المأجور إذا توافر شرطان هما الحاجة والفرصة. بالنسبة لواقع المرأة العربية حالياً، الفرصة تتضمن ان يكون العمل مقبولاً من المجتمع. اما الشرط الثالث لتكامل انصهار المرأة في القوة العمالية فهو القدرة ـ أي التعلم وفرص التدريب التي توفرها الحكومات الى جانب المهارات التي تتقنها المرأة. وهذا الشرط هو مشكلة تواجهها القوة العاملة العربية بمجملها. حتى الدول التي تواجه مشكلة البطالة الخطيرة، تعاني ايضاً من نقص في الخبرات البشرية في بعض المجالات.

فمثلاً، بالرغم من التقدم الذي تحقق في تونس على الصعيد الثقافي

فان حوالي ٥٤٪ من المنضمين الى القوة العاملة بالكاد حازوا على مستوى ابتدائي في التعليم، و٣٣٪ منهم كانوا أميين (منظمة العمل الدولية (ILO) ، ١٩٨٣، ص ٩٣). لا يزال المستوى العلمي في المنطقة متدنياً، باستثناء بعض المدارس الخاصة. هناك مبررات للشكوك التي ترتاب الفلاحين في المغرب حول التعليم، كما أشارت المرنيسي في القسم الأول من هذا الفصل، فالمدارس العربية ليست موجهة في الواقع لاعداد طلاب يتقنون مهارات تتناسب مع بيئاتهم. في الثمانينات، بدأ المهتمون بأمور التخطيط في الحكومات يشجعون الطلاب على الالتحاق بالثانويات المهنية التي تؤمن لهم فرصاً أكبر لايجاد العمل بعد تخرجهم، كما يفي هذا بحاجة البلاد للعمل المهني. (اللائحة رقم ٣ تعطي بعض الادلة حول تسجيل الطلاب العرب في الثانويات المهنية).

لا يزال التدريب المهني للمرأة في العالم العربي محصوراً في الحقول التقليدية كالحرف اليدوية، والتدبير المنزلي، وأمور السكريتاريا. هناك بعض الاستثناءات، هنا وهناك، كما يتبين لنا من مشروع قام به المكتب المغربي للتعليم المهني والانماء والتوظيف (مجلة الشرق الاوسط، ١٩٨٤). حتى عام ١٩٧٩، كان تدريب المرأة مقتصراً على العلوم التجارية، بحجة ان المرأة لم تظهر اهتماماً بالحقول الاخرى. عام ١٩٧٩، أنشئت صفوف اقتصرت على النساء فقط في الكهرباء، والتصوير الآلي، والالكترونيك، وتدقيق الحسابات، والرسم الهندسي. ولاستقطاب المتقدمين بطلبات للالتحاق بصفوف التدريب، لجأ المكتب الى تغيير بعض العبارات الواردة في لوائح الاعلانات المعلقة في الثانويات، بحيث تشمل هذه العبارات في تركيبها المؤنث والمذكر ومنها كلمتي «خبير فني» و«تلميذ». مئات من النساء تقدمن بطلبات لملء خمسة وسبعين مكاناً شاغراً. بالنتيجة، دُمجت بعض الصفوف، واعطيت دروس في مجالات مهنية أوسع. ومع حلول عام ١٩٨٤، شكلت الفتيات ١٧٪ من مجموع الطلاب المسجّلين. كما تمكن المكتب من التغلب على رفض أرباب العمل في بداية الأمر استخدام المرأة.

نُفذ مشروع مماثل، انما لم يحقق النجاح نفسه بالرغم من حسن

نيته، لتدريب المرأة في المناطق الريفية من واحة كفره في الصحراء الليبية، حيث عادت واستقرت عائلات من الفلاحين اتت من واحات مختلفة (اللاغي، ١٩٨١). فبينما وجدت هذه العائلات ان الظروف الحياتية في كفرة أكثر صحية وأسهل مما كانت عليه حياتهم السابقة، رأت المرأة عملياً ان لا متنفس لديها في النشاط الانتاجي بالرغم من أنها كانت نشيطة في الواحات التي أتت منها تقوم، كسائر النساء في المناطق الريفية، بتصنيع المواد الغذائية، وتربية الحيوانات، والحياكة.

أنشىء مركز للانماء القروي لتدريب المرأة. فوجدت اللاغي ان الزوجات الشابات اللواتي لم يلتحقن بالمركز النسائي رأين ان مشروع الاستيطان في كفره ادى الى الكثير من الملل وخلق أوقات فراغ مفرطة. على كل حال، فقد قدم المركز دروساً مدتها تسعة أشهر في مهارات كالخياطة، وحياكة الصوف، والطبخ. كان هناك بعض التذمر من ان المدة المعطاة لتعلم هذه المهارات غير كافية. كما كان هناك تذمر ايضاً من عدم متابعة ما ستفعله الطالبات بعد التخرج، فماكينات الخياطة التي تسلمتها المتخرجات سرعان ما تعطلت ولم يكن في كفره من باستطاعته إصلاحها، ولم تكن المواد التي احتجن إليها في عملهن متوفرة في المحلات. والاخطر من هذا كله، أن التدريب الذي كانت الطالبات تتلقاه لم تكن له علاقة ببيئتها. فلم تكن هناك حاجة للمنتوجات الصوفية في الواحة، ومع هذا كله، كانت تأمل طالبات المركز ببيع ما يحيكنّه من الملابس الصوفية في مناطق اخرى من البلاد.

أعربت أكثرية الأهالي والبنات اللواتي اجريت معهن مقابلات عن تقديرهن للعلم، وأراد عدد لا بأس به من الأهل ارسال بناته الى المدارس في حال انشئت. بالاضافة الى ذلك، ان أكثرية الذين شملتهم الاستمارة (٨٨,٦٪ من البنات، و ٦٤٪ من الامهات، و ٦٨,٢٪ من الازواج) أيدوا فكرة عمل المرأة خارج المنزل شرط ان يكون عملها محترماً وغير مختلط. على كل حال، فقد بذل المخططون جهدهم لخلق مشاريع تشترك فيها المرأة عن طريق استحداث مراكز تدريبية، لكن، لا المشروع المذكور أعلاه، ولا التدريب المعطى في المركز، ولا حتى المدارس ان انشئت كان

من المحتمل ان تفي باحتياجات البيئة. كما لم تتوفر أية إمكانيات لإشراك المرأة في نشاطات انتاجية، بالرغم من ان جميع الذين شملهم الاستطلاع اعربوا عن اهتمامهم بعمل المرأة.

الحاجة، الفرصة، القدرة

لقد سعيت في البحث السابق الى تبيان ان المواقف الاجتماعية والثقافية من عمل المرأة ليست سوى أحد العوامل التي تعيق انخراط المرأة في القطاع العصري. يجب ان تتوفر ثلاثة شروط قبل ان يتكامل انصهار المرأة في القوة العمالية العاملة، وهي الحاجة، والفرصة، والقدرة. كما يجب اخذها جميعاً بعين الاعتبار وعلى الصعيدين الرسمي والشعبي لتقصي الاسباب الكامنة وراء تدني نسبة مشاركة المرأة في القوة العمالية. يختلف الوضع بين دولة وأخرى. ففي دول كمصر وتونس مثلا، نجد ان الرجل والمرأة بحاجة الى عمل مأجور، لكن الدولة لا تستطيع استيعابهم. فالبطالة في الدول العربية ذات الكثافة السكانية العالية، أو الفقيرة هي نتيجة مشاكل اقتصادية عميقة الجذور، وليس بالامكان انصهار المرأة كلياً في القطاع العصري الا بعد إيجاد الحلول لهذه المشاكل. إضافة الى ذلك لا يمكن للدول العربية ان تحل مشاكلها الاقتصادية بمفردها داخل حدودها. فالعالم العربي، بالاشتراك مع مناطق اخرى من العالم الثالث يحتاج الى إعادة تحديد الخطوط العريضة لاستراتيجية الانماء فيه، وهذا يعني تحويل التعاون الاقليمي من الحلم الى الحقيقة.

على الرغم من التصريحات الرسمية فإن تناقضات في المواقف على المستويين المحلي والاقليمي ظهر أثناء مناقشة إعطاء المرأة فرصتها في عملية خطط الإنماء. فلا يمكن تحقيق انصهار المرأة كلياً باتخاذ تدابير دون حماس أو باقامة مشاريع هنا وهناك. هذا ما شددت عليه مستندات الأمم المتحدة في نهاية فترة السنوات العشر، عندما ورد تفصيل للفرق بين مفهومي «المساعدة الذاتية» و «الاعتماد على الذات»: «مفهوم الاعتماد على الذات لا يمكن ان يساوي، او حتى يتعلق مباشرة، بمفهوم المساعدة

الذاتية، مهما كانت قيّمة. الاعتماد الفردي على الذات موجه نحو تحديد استراتيجيات أوسع للانماء القومي... وتظهر عدم كفاية مفهوم [المساعدة الذاتية] بشكل دقيق في مسألة إشتراك المرأة في الانماء: فلا يمكن لبرامج جزئية، كصنع الهدايا التذكارية، أو الخياطة، بحد ذاتها ان تكفل انصهار المرأة الاجتماعي والانتاجي في الانماء بشكل حقيقي». (الامم المتحدة، ١٩٨٤ أ، ص ٢١٦). من الواضح ان الحاجة تستدعي مزيداً من الالتزام من قبل الحكومات، من ضمن إعادة تحديد لاستراتيجية عمل جديدة لإشراك المرأة في القطاع العصري.

في الوقت نفسه، نجد أن المنطقة برمتها تعاني من ضعف في التعليم والخبرات اللازمة، وهذا يفوق قدرة الدولة والفرد معاً. فالعدد المتزايد من الأجيال الصغيرة يحمِّل الأُجراء من افراد العائلة اعباءً ضخمة، كما يحمل الدولة عبئاً ثقيلاً للمزيد من الانتاج من أجل خفض الواردات. ان قوة عاملة كبيرة، بتدريب افضل، تضم النساء والرجال هي شأن حيوي، ويجب إعادة توزيع الموارد القومية والاقليمية لتأمين المال اللازم له.

كيف تتفاعل عوامل الحاجة، والفرصة، والقدرة من أجل إشراك المرأة في القوة العاملة، وفي الوقت نفسه إبقائها خارجها، هذا ما سنبحثه بالتفصيل على الصفحات التالية من خلال درس حالات معينة في الاردن ودول الخليج. ونستنتج في التحليل الأخير ان اشتراك المرأة في القوة العاملة مرهون بإيجاد حل للازمة الاقتصادية العربية. وهذه بدورها مرتبطة بارادة العرب السياسية لتحقيق الاستقلال الوطني الحقيقي والاعتماد الاقليمي على النفس. والواقع أن تجارب الماضي، لا توحي بما يطمئن بالنسبة للمستقبل.

اللائحة رقم ٢
السكان العرب: عدد أفراد الأسرة ومتوسط العمر المتوقع

	معدل عدد افراد الاسرة عام ١٩٨٠	متوسط العمر المتوقع عند الولادة ١٩٧٠		١٩٨٠	
		الاناث	الذكور	الاناث	الذكور
الجزائر	٦,١٤	٥٢,٤	٥٠,٤	٥٦,٣	٥٤,٤
البحرين	٦,٤ (١٩٧١)	٦٢,٠	٥٨,١	٦٨,١	٦٤,١
مصر	٤,٨٥	٤٩,٥	٤٨,٩	٥٥,٦	٥٣,٩
العراق	٥,٨٣	٥٤,٦	٥١,٥	٦٠,٩	٥٧,٢
الأردن	٥,٦٩	٥٣,٢	٥٠,٢	٦٢,٠	٥٨,٣
الكويت	٦,٥ (١٩٧٥)	٦٦,٤	٦٢,٥	٧١,٦	٦٦,٩
لبنان	٥,٢٥	٦٤,٨	٦١,١	٦٧,٠	٦٣,١
ليبيا	٥,١١	٥١,٨	٤٩,٠	٥٧,٠	٥٣,٨
موريتانيا	٥,٥ (١٩٧٦)	٤٠,٦	٣٧,٥	٤٣,٦	٤٠,٤
المغرب	٥,٩١	٥١,٨	٤٩,٠	٥٧,٠	٥٣,٨
عُمان	٥,٥٢	٤٣,٣	٤١,٤	٤٨,٤	٤٦,٢
قطر	غير متوفرة (1)	٦٤,٤	٦٠,٧	٧١,٦	٦٦,٧
السعودية	٥,٥٣	٤٨,٣	٤٥,٨	٥٤,٦	٥١,٣
الصومال	٥,٠٩	٤٠,٥	٣٧,٤	٤٢,٥	٣٩,٣
السودان	٥,٢٩	٤٢,١	٣٩,٨	٤٦,٤	٤٣,٩
سورية	٦,٠	٥٦,٢	٥٣,٨	٦٥,٦	٦٣,٢
تونس	٥,٢٨	٥٢,٦	٥١,٦	٥٨,٦	٥٧,٦
دولة الامارات	غير متوفرة	٦٤,٤	٦٠,٧	٧١,٦	٦٦,٧
الجمهورية اليمنية	٥,٧٨	٣٨,٧	٣٧,٣	٤٢,٢	٤٠,٤
اليمن الديمقراطية	٥,٨٤	٤٠,٠	٣٨,٥	٤٥,١	٤٣,٠

١ ـ الإحصاءات غير متوفرة (راجع لائحة رقم ٤ من أجل المفتاح)

المصدر: هيئة الأمم المتحدة، تقرير الأمين العام، إحصاءات ومؤشرات مختارة عن وضع المرأة، ١٩٨٥.

اللائحة رقم ٣
السكان العرب: معدل عدد المسجلين في المدارس [أ]

		مجموع عدد المسجلين لحميع المراحل (بالآلاف)	نسبة الإناث من المجموع	النسبة المئوية لمتسببي المدارس المهنية المتوسطة	
				الاناث	الذكور
الجزائر	١٩٧٠	٢١٤٩,٥	٣٦,٣	١٨	٢٠
	١٩٨٠	٤٢٧١,٠	٤٠,٩	١	٢
البحرين	١٩٧٠	٥٢,٠	٤١,٩	١	١١
	١٩٨٠	٧٦,٥	٤٥,٢	٨	١٣
مصر	١٩٧٠	٥٥١٥,٠	٣٥,٥	١٨	١٩
	١٩٨٠	٨٠٠١,٠	٣٨,٣	٢٢	٢١
العراق	١٩٧٠	١٤٥٥,٤	٢٨,٨	٢	٣
	١٩٨٠	٣٧٦١,٠	٤٢,٠	٥	٦
الأردن	١٩٧٠	٣٧٩,٥	٤١,١	٢	٤
	١٩٨٠	٧٢٦,٠	٤٦,٢	٤	٧
الكويت	١٩٧٠	١٤٩,٧	٤٢,٢	٢	٣
	١٩٨٠	٣٥١,٧	٤٦,٧	٠	١
لبنان	١٩٧٠	٦٤٤,٠	٤٢,٣	غير متوفرة	
	١٩٨٠	٧٤٤,٠	٤٥,١		
ليبيا	١٩٧٠	٤١٠,٢	٣٤,٢	غير متوفرة	
	١٩٨٠	٩٧٤,٣	٤٤,٩	٣	٧
موريتانيا	١٩٧٠	٣٥,٤	٢٦,٢	غير متوفرة	
	١٩٨٠	١١٢,٢	٣٤,٤	٢	٥
المغرب	١٩٧٠	١٤٩٠,١	٣٢,٥	١	٣
	١٩٨٠	٣٠٨٦,٠	٣٦,٨	٣	٣
عُمان	١٩٧٠	٣,٥	١٦,٦		غير متوفرة
	١٩٨٠	١٠٨,٠	٣٣,٤		غير متوفرة
قطر	١٩٧٠	١٩,١	٤١,٨		غير متوفرة
	١٩٨٠	٤٧,٤	٤٩,٧		
السعودية	١٩٧٠	٥٢٠,٥	٢٨,٩	٤	١
	١٩٨٠	١٣٦١,٠	٣٧,٩	٠	٣
الصومال	١٩٧٠	٥٧,٨	٢٢,٣	٢	٣
	١٩٨٠	٢٣٨,٨	٣٦,٠	١٣	١٩
السودان	١٩٧٠	٩٧٢,٣	٣٦,٠		غير متوفرة
	١٩٨٠	١٩٢٩,٥	٣٩,٦	٢	٥
سورية	١٩٧٠	١٢٩٤,٧	٣٣,١	١	٤
	١٩٨٠	٢٣١١,٠	٤٠,٤	٣	٥

		مجموع عدد المسجلين لجميع المراحل (بالآلاف)	نسبة الإناث من المجموع	النسبة المئوية لمنتسبي المدارس المهنية المتوسطة	
				الاناث	الذكور
تونس	١٩٧٠	١١٣٨,٣	٣٦,٩	١٠	١٢
	١٩٨٠	١٣٦٧,٠	٤٠,٢	٢٢	٣٠
دولة الامارات	١٩٧٠	٣٠,٩	٣٣,٣		غير متوفرة
	١٩٨٠	١٢٣,٠	٤٧,٠		
الجمهورية اليمنية	١٩٧٠	٩٤,٠	٩,١		غير متوفرة
	١٩٨٠	٥٠٩,٤	١٢,٥		
اليمن الديمقراطية	١٩٧٠	١٥٢,٧	٢٠,٠		غير متوفرة
	١٩٨٠	٣٦٥,٧	٣٥,٤	٤	١٧

أ ـ النسبة المئوية للمسجلين في المدارس المهنية المتوسطة. الكويت عام ١٩٧٨ والمغرب عام ١٩٧٨ والمملكة العربية السعودية عام ١٩٧٥

المصدر هيئة الامم المتحدة، تقرير الامين العام إحصاءات ومؤشرات مختارة عن وضع المراة عام ١٩٨٥

اللائحة رقم ٤
السكان العرب [أ]: عدد السكان ونسبة ازديادهم [ب]

	السكان (بالملايين) ١٩٨٠	[١٩٨٣]	النسبة المئوية لمن دون ١٥ سنة ١٩٨٠	النسبة المئوية للزيادة ١٩٨٠	النسبة المئوية لسكان الريف ١٩٨٠	معدل الازدياد السنوي لسكان المدن ١٩٧٣_١٩٨٣
الجزائر	١٨,٧	[٢٠,٦]	٤٧	٣,١	٤٠	[٥,٤]
البحرين	٠,٣٥	[٠,٤]	٣٤	٤,٩	٢٢	غير متوفرة
مصر	٤١,٣	[٤٥,٢]	٣٩	٢و٦	٥٤	[٢,٩]
العراق	١٣,٢	[١٤,٧]	٤٧	٣,٦	٢٨	[٥,٣]
الأردن	٢,٩	[٣,٢]	٥٠	٢,٣	٤٤	[٨و٤]
الكويت	١,٤	[١,٧]	٤٣	٦,٢	٦	[٧,٨]
لبنان	٢,٧	[٢,٦]	٤٠	−٠,٧	٢٤	[١,٦]
ليبيا	٢,٩٧	[٣,٤]	٤٧	٤٠	٤٨	[٨,١]
موريتانيا	١,٦	[١,٦]	٤٦	٢,٨	٦٤	[٤,٦]
المغرب	٢٠,٠	[٢٠,٨]	٤٦	٣,٠	٥٩	[٤,٢]
عُمان	٠,٩٧	[١,١]	٤٤	٤,٩	غير متوفرة	[١٧,٦]
قطر	٠,٢٥	[٠,٣]	٣٣	٧,٤	غير متوفرة	غير متوفرة
السعودية	٩,٢	[١٠,٤]	٤٣	٤,٨	٣٣	[٧,٤]
الصومال	٤,٦	[٥,١]	٤٤	٧,٨	٧٠	[٥,٥]
السودان	١٨,٧	[٢٠,٨]	٤٥	٣,١	٧٥	[٥,٥]
سورية	٨,٨	[٩,٦]	٤٧	٣,٤	٥٠	[٤,٢]
تونس	٦,٤	[٦,٩]	٤٢	٢,٦	٤٨	[٣,٧]
دولة الامارات	١,٠	[١,٢]	٢٩	١٣,٣	غير متوفرة	[١١,٢]
الجمهورية اليمنية	٥,٨	[٧,٦]	٤٦	١,٩	٩٠	[٨,٨]
اليمن الديمقراطية	١,٩	[٢,٠]	٤٦	٢,٣	٦٣	[٣,٥]

أ يقدر عدد سكان الشعب الفلسطيني بـ ٤,٥ مليون نسمة. يسكن حوالي ٢ مليون منهم في فلسطين الطبيعية، أما الباقون فهم موزعون بين الدول العربية المجاورة

ب ليست هناك أرقاماً في ما يخص جيبوتي

المصادر هيئة الامم المتحدة، تقرير الأمين العام، إحصاءات ومؤشرات مختارة حول وضع المرأة، ١٩٨٥ البنك الدولي، تقرير الإنماء الدولي، ١٩٨٥ [الأرقام بين معقوفتين]

اللائحة رقم ٥
المؤشرات الاقتصادية* :
الانتاج القومي الاجمالي، الديون العامة، التجارة

	الانتاج القومي الاجمالي للفرد عام ١٩٨٤ (بالدولار)	معدل النسبة المئوية للتضخم السنوي ١٩٧٣_٨٣	الديون العامة الخارجية كنسبة مئوية من الانتاج القومي الاجمالي ١٩٧٠	١٩٨٣	تجارة السلع (بملايين الدولارات) أ ـ ١٩٨٣ ب ـ ١٩٨٢ الصادرات	الواردات
الجزائر	٢٣٢٠	١٢,٨	١٩,٣	٢٨,٠	أ ـ ١١١٥٨	١٠٣٣٢
البحرين	١٠٥١٠	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة
مصر	٧٠٠	١٣,٢	٢٣,٢	٤٩,٤	أ ـ ٤٥٣١	١٠٢٧٤
العراق	غير متوفرة	غير متوفرة	٨,٨	غير متوفرة	ب ـ ١٠٢٥٠	٢١٢٨٠
الأردن	١٦٤٠	١٠,٠	٢٣,٥	٤٧,٩	ب ـ ٧٣٩	٣٢١٧
الكويت	١٧٨٨٠	١٠,٢	غير متوفرة	غير متوفرة	ب ـ ١٠٤٤٧	٨٢٨٣
ليبيا	٨٤٨٠	١١,٦	غير متوفرة	غيرمتوفرة	ب ـ ١٣٢٥٢	٩٥٠٠
موريتانيا	٤٨٠	٧,٨	١٣,٩	١٥٨,٢	أ ـ ٢٤٦	٢٢٧
المغرب	٧٦٠	٨,٤	١٨,٠	٦٩,٦	أ ـ ٢٠٦٢	٣٥٩٩
عُمان	٦٢٥٠	١٧,٩	غير متوفرة	١٦,١	أ ـ ٤٠٥٨	٢٤٩٢
قطر	٢١٢١٠	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة
السعودية	١٢٢٣٠	١٦,٥	غير متوفرة	غير متوفرة	ب ـ ٧٩١٢٥	٤٠٤٧٣
الصومال	٢٥٠	٢٠,١	٢٤,٠	ج٦٢,٠	أ ـ ١٦٣	٤٢٢
السودان	٤٠٠	١٨,٠	١٥,٢	٧٧,٨	أ ـ ٦٢٤	١٣٥٤
سورية	١٧٤٠	١٢,٧	١٠,٦	١٣,٧	أ ـ ١٨٧٥	٤١٨٠
تونس	١٢٩٠	٩,٤	٣٨,٢	٤٢,٤	أ ـ ١٨٥١	٣١١٧
دولة الامارات	٢٢٨٧٠	د١٢,٧	غير متوفرة	غير متوفرة	أ ـ ١٣٩٥٠	٨١٢٠
الجمهورية اليمنية	٥٥٠	١٣,٩	غير متوفرة	٣٨,٤	ب ـ ٢٠٤	١٥٢١
اليمن الديمقراطية	٥٢٠	غير متوفرة	غير متوفرة	١١٨,٥	ب ـ ٤٤٩	١٠١٠

* ليست هناك أرقاماً لكل من لبنان وجيبوتي
ج عام ١٩٨٢
د عام ١٩٧٣ ـ ١٩٨٢
المصدر البنك الدولي، تقرير الإنماء الدولي، ١٩٨٥.

اللائحة رقم ٦
الأنظمة والقوانين المتعلقة بحماية الأمومة، ١٩٨٤

	إحازة الأمومة	السبة المئوية للرواتب المستحقة حلال الاحارة
منظمة العمل الدولية	١٢ أسبوعاً	تلتا الراتب
منظمة العمل العربية	٧ اسابيع	راتب كامل
الجرائر	١٢ أسبوعاً	٥٠ ٪
البحرين	٤٥ يوماً	١٠٠٪
مصر	٥٠ يوماً	١٠٠ ٪
العراق	١٠ أسابيع	١٠٠ ٪
الأردن	٦ أسابيع	٥٠ ٪
الكويت	٧٠ يوماً	١٠٠
لبنان	٤٠ يوماً	١٠٠ ٪
ليبيا	٣ أشهر	١٠٠٪
المغرب	١٢ أسبوعاً	٥٠ ٪ لمدة ١٠ أسابيع
عُمان	٤٥ يوماً	١٠٠
المملكة العربية السعودية	١٠ أسابيع	٥٠٪ او ١٠٠ ٪ وتعتمد على مدة الخدمة
السودان	٨ أسابيع	١٠٠ ٪
سورية	٥٠ ـ ٦٠ يوماً	٥٠٪ ـ ٧٠٪
تونس	٣٠ يوماً	تلتا الراتب
الامارات العربية المتحدة	٤٥ يوماً	٥٠ ٪ او ١٠٠ ٪
الجمهورية اليمنية	٧٠ يوماً	٧٠ ٪
اليمن الديمقراطية	٦٠ يوماً	١٠٠ ٪

المصدر هنري عزام، علم ١٩٧٩ ومنظمة العمل الدولية، ١٩٨٥

٤

القوى التي "حررت" المرأة الأردنية

نحن بحاجة الى توسيع قاعدة سوق الاستخدام لدينا
بتحويل كل مواطن اردني الى عامل ماهر

جواد عناني
وزير العمل، ١٩٨٢

أشرنا في بحثنا سابقاً الى ان التقاليد الثقافية ليست العائق الأساسي في طريق اتخاذ المرأة عملاً مأجوراً لها خارج المنزل، كما ان المواقف تتغير بسرعة كلما دعت الحاجة أو اتيحت الفرصة. في الواقع، يجب ان تتوفر شروط ثلاثة هي الحاجة والفرصة والقدرة على الصعيدين الرسمي والشعبي قبل ان تنصهر المرأة انصهاراً كلياً في القوة العاملة. يمثل الاردن حالة مثالية لتفصيل هذا البحث. الاردن بلد مصدر للعمال، وقد عانت عملية الانماء فيه من جراء فقدان المهارات البشرية. كما انه ايضاً بلد يستورد العمال وبذلك يواجه بعض المشاكل التي تواجهها الدول العربية الغنية بالنفط والتي تستورد العمال كدول الخليج العربي. بالاضافة، فقد اتبعت الحكومة سياسة لصالح المرأة، خصوصاً بعد استحداث وزارة الانماء الاجتماعي واسنادها الى امرأة عام ١٩٧٩. وأخيراً، أثبت البلد قدرته على تقديم خدمات اجتماعية بشكل افضل مما فعلته باقي الدول العربية، والآن يتقن افراد الشعب خبرات عالية.

الحاجة على الصعيد الرسمي:
من البطالة الى نقص في الطاقة العمالية

في منتصف الثمانينات، كان عدد سكان الاردن يقدر بحوالي ثلاثة ملايين نسمة، يؤلف الفلسطينيون ثلثي هذا العدد تقريباً، وأدى إخراج هؤلاء قسراً من بلدهم الأم الى تضخم سكاني في الاردن خلال عامي ١٩٤٨ و١٩٦٧. وكانت المشاكل الديمغرافية الرئيسية في منتصف الثمانينات هي ارتفاع نسبة الولادات وتزايد عدد الشباب - وقدر عدد الذين هم دون الخامسة عشرة من العمر بحوالي ٥٣٪. وكانت نسبة العاملين فعلياً في القطاع الاقتصادي لا تتعدى ربع عدد السكان، وتعتبر

نسبــة متــدنيــة من القــوة العاملة، وذلك نظراً لنسبة الشباب في عدد السكان، وتدني المشاركة النسائية.

كانت البطالة حتى عام ١٩٧٣ مشكلة خطيرة، وقدرت بحوالي ١٤٪ من القوة العاملة. مع حلول عام ١٩٧٥، انخفضت هذه النسبة إلى حوالي ٢٪، وذلك نتيجة ارتفاع عدد المهاجرين الاردنيين والفلسطينيين الذين انتقلوا الى دول الخليج بحثاً عن عمل وأجرٍ أفضل. في اوائل الثمانينات، زاد عدد الاردنيــين، والفلســطينيين الاردنيين العاملين في الخارج عن الثـلاثمائة الف، أي حوالي نصف القوة العاملة تقريباً. وارتفعت قيمة التحويلات المالية من ٢٢ مليون دولاراً عام ١٩٧٢ الى ١,٢ مليار دولاراً عام ١٩٨١. ساعدت التحويلات على سد بعض العجز القائم في الميزان التجاري الاردني وزودت القطاع المصرفي بالسيولة للتسليف. على كلٍ، اثبتت الهجرة العمالية انها نعمة جزئية اذ ان التحويلات المادية غذت التضخم وساهمت في زيادة استيراد المواد الاستهلاكية (Keely & Saket، ١٩٨٤).

وحدث نقص خطير في الطاقة البشرية في قطاعات اقتصادية مختلفة عام ١٩٧٥، حين قُدرت نسبة الاردنيين العاملين خارج البلاد بـ ٢٨٪ من مجموع القوة العمالية، و ٤٦٪ من العاملين في قطاع غير زراعي (Birks & Sinclair، ١٩٨٠، ص ٤٨). مثلا، كان هناك حوالي ١٨٠٠ عامل كهربـاء اردني يعملون في الكـويت، وتقريباً لم يبق واحد في الاردن. وارتفعت الاجور في الاردن مما ساهم ايضاً في تغذية التضخم. في القطاع الزراعي اصبح هناك نقص خطير في أعمالٍ لا تتطلب خبرة، أو تتطلب خبرة محدودة، ولكن حلت هذه الازمة جزئياً باستقدام العمال من مصر، والباكستان ودول آسيوية اخرى. وعمل هؤلاء البدائل ايضا في حقول البناء وغيرها مما لا يتطلب خبرات عالية. وكان أجرهم منخفضاً بالنسبة للأجور في الاردن التي كانت قد ارتفعت. وقدّر عددهم بحوالي ١٣٠,٠٠٠ عامل في بداية الثمانينات.

بالرغم من استمـرار تدفق اليـد العاملة من الخارج، بقيت بعض القـطاعـات تعـاني ثغـرات في الطاقـة البشرية. في الواقع، ان الخطة

الخماسية الثانية التي اقرتها الحكومة بين ١٩٨١ ـ ١٩٨٥، توقعت ان تكون البلاد بحاجة الى ٢٥٤,٠٠٠ عامل إضافي. وبعد الاخذ في الاعتبار جميع الخريجين، الذكور والاناث، قدرت الحكومة انها ستكون بحاجة الى ٧٠,٠٠٠ عامل اضافي. وتوقعت ان يُعوّض عن هذا النقص بارتفاع نسبة المشاركة النسائية في القوة العاملة، واستقدام المزيد من العمال من دول عربية اخرى، وعودة بعض الاردنيين العاملين في الخارج (شرايحة ١٩٨٥).

المشاركة النسائية في القوة العاملة

اذن، كانت هناك حاجة ملحة للطاقة البشرية على الصعيد الرسمي مما يستوفي جزئياً اول شرط من الشروط المذكورة اعلاه للمشاركة النسائية في القوة العاملة. لجأت الحكومة الى اتخاذ قرار واع لتلبية هذه الحاجة يقضي باللجوء الى الطاقة النسائية الاردنية. ففسحت المجال امام زيادة المشاركة النسائية رسمياً في القوة العاملة، والتي كانت متدنية جداً في السبعينات حين لم ترتفع عن الاربعة في المائة. بالاضافة الى ذلك، بالامكان تأمين العمل النسائي دون تحميل الحكومة اعباء مصاريف إضافية، لانه كان قد سبق للحكومة ان استثمرت مبالغ كثيرة في تعليم المرأة على مر السنين.

ان التعليم في الاردن إجباري لمدة تسع سنوات، وتقدمه المدارس الرسمية والخاصة على السواء. تبين لنا اللائحة رقم ٧ الزيادة المؤثرة في نسبة التعليم عند المرأة: بلغ عدد الطالبات في جميع المدارس خلال العام الدراسي ١٩٨٤ ـ ١٩٨٥ ٤٨٪ من مجموع عدد الطلاب. اذن، استوفي ايضاً الشرط الثالث الوارد اعلاه لمشاركة المرأة في القوة العاملة، وهو القدرة، على الصعيدين الرسمي والشعبي في الاردن. على كلٍ لم يكن التركيز على التدريب المهني كافياً بعد ان للرجل او للمرأة من أجل تأمين حاجة البلاد من الطاقة البشرية الصناعية، كما ان التدريب المهني الذي كان ينفذ بالنسبة للمرأة شمل إجمالاً النواحي التقليدية.

ليس التعليم بحـد ذاته شرطاً كافياً لتكامل اشتراك المرأة في قطاع العمـل المـأجـور، رغم الحاجة الماسة إليه. كان تعليم المرأة في بداية السبعينات، متبعاً على قاعدة استثنائية تلخص بـ «في حال»، من شأنها توسيـع آفاق المرأة، وتأمين زوجات وامهات أفضل، وكانت حاضرة «في حال» انتهى الزواج بفعل الطلاق أو الترمل واضطرت المرأة عندها الى تأمـين كسب عيشهـا. وكمـا اظهـرت تقديرات اشتراك المرأة في القوة العاملة، فان عمل المرأة المأجور في ذلك الوقت كان لا يزال استثنائياً. ان التعليم لا بد ان يمكّن المرأة من المشاركة تدريجياً في القطاع العصري، لكن تكـامل انصهارها يتطلب شروطاً اخرى، وخصوصاً استيفاء شرط الحاجة على الصعيد الشعبي كما سنرى لاحقاً.

بدأت المرأة في الاردن بالانضمام تدريجياً الى قوة العمل المأجور في بداية الاربعينات والخمسينات، وذلك عندما ازداد الطلب على المرأة في الأعمال المكتبية. كان هناك في رأي Woodsmall ، في الخمسينات اعتقاد قوي لدى الرأي العام بأن المرأة بدأت «تسلب» العمل من الرجال (ص ٥٩ ، ١٩٥٦). فحتى عام ١٩٤٧، كان ممنوع على المرأة عامة ان تشغل منصباً حكومياً، كما كان ممنوع ايضاً على المرأة المتزوجة ان تدخل سلك التعليم (ص ٥٩). ومعظم النساء اللواتي التحقن بوظائف خارج القطاع الزراعي في السبعينات كن في السابق مدرسات او موظفات في الخدمة المـدنيـة. ومـع حلول الثمانينات، اصبح مقبولاً ان تقوم المرأة، وحتى المتـزوجـة، بعمـل مأجور خارج المنزل. فقط بعض انواع الوظائف في القطاع الخاص، ومن ضمنها المؤسسات المصرفية المرموقة، كانت لا تزال ترفض توظيف المرأة المتزوجة.

ان الارقام الواردة في اللائحة رقم ٨، والتي تبين لنا نسبة المشاركة النسائية في القوة العاملة خارج القطاع الزراعي، مرتكزة على الاحصاء الرسمي الذي أجـري عام ١٩٦١، وإحصـاءات القـوة العـاملة لعام ١٩٧٥، والاستـطلاع الذي شمل الشؤون المنزلية عام ١٩٧٦. (وكما اشرت في الفصل السابق، يجب اخذ الاحصاءات في هذه المنطقة بحذر). تُبين لنا هذه الارقام ان نسبة المشاركة النسائية في القوة العاملة ارتفعت

من ٥,٣٪ الى ١١,٨٪. وفي تحليل للاتجاهات، أشار مجاهد (١٩٨٥) الى تحوّل في النمط المهني: انخفضت نسبة النساء العاملات في المصانع وقطاع الخدمات بشكل دراماتيكي حاد، بينما تضاعفت تقريباً نسبة العاملات في المكاتب. ان الزيادة في المشاركة النسائية خارج القطاع الزراعي قد اتت اجمالاً من القطاع الشعبي المتعلّم.

أظهرت الارقام الرسمية ان النسبة المئوية للمرأة العاملة في مهن علمية تتطلب ثقافة جامعية، قد تضاعفت في الفترة الممتدة بين عامي ١٩٧٠ و١٩٧٥ أي ما يوازي ٤,٩ الى ٩,٣٪ مع انخفاض مقابل في النسبة المئوية للرجل. وكذلك ارتفعت النسبة المئوية للمرأة العاملة في مهن تتطلب مستوى جامعياً من التحصيل في المجال الادبي من ٩,١٪ عام ١٩٧٠ الى ١٥,٢٪ عام ١٩٧٥، بينما زادت النسبة المئوية لجهة المهن التقنية والفنية والتي تتطلب مستوى ثانوياً عالياً من التعليم، تقريباً بمعدل ثلاثة أضعاف ما كانت عليه، أي من ١٤,٣٪ الى ٣٨,٧٪ (حرفوش، ١٩٨٠). وأظهر الاستطلاع الذي أجري عام ١٩٧٥ ان أجر المرأة كان حوالي ٨٥٪ من أجر الرجل في المهنة ذاتها، والذي كان يعتبر أجراً مرتفعاً بالنسبة للمقاييس العالمية.

خلق الفرص: التخطيط للمرأة

بدا اهتمام الدولة بزيادة نسبة اشتراك المرأة في القوة العاملة واضحاً من خلال تركيز الندوة الدراسية الثانية لانماء الطاقة البشرية في نيسان ١٩٧٦ على دور المرأة الاردنية. تبنى المشتركون مقررات بلغ عددها خمس وخمسون هدفها تحديث التشريع العمالي، وتطبيق التعليم العام الاجباري، وتوسيع فرص العمل امام المرأة، وتأمين خدمات التدريب والتوظيف، وإجراء الابحاث حول العوائق والمواقف التي تمنع المرأة من المشاركة، وتطبيق مبدأ المساواة في الأجر مقابل المساواة في العمل، وإشراك المرأة في وضع الخطط. وأكدت الخطة الخماسية لفترة ما بين ١٩٧٦ ـ ١٩٨٠ على الحاجة لمفهوم جديد للتنظيم الاجتماعي، يُسمح

خلاله لجميع القطاعات الشعبية بالمشاركة بفعالية في عملية الانماء: وبذلك تزداد نسبة المشاركة النسائية في القوة العمالية بشكل ملحوظ، وتتبنى الدولة سياسات جديدة للتخطيط من أجل الاسرة.

واضح ان حاجة الدولة للطاقة البشرية ادت الى استيفاء الشرط الثاني من شروط إشراك المرأة في القوة العاملة، ألا وهو الفرصة، أي تأمين الظروف الملائمة لعمل المرأة من خلال التخطيط والتشريع. أنشأت وزارة العمل في شباط من عام ١٩٧٧ مديرية الشؤون النسائية من اجل متابعة وتنفيذ توصيات مؤتمر الطاقة البشرية. ولكن رئيسة المديرية الجديدة، السيدة إنعام المفتي، قدمت استقالتها من منصبها بعد مضي سنة على تعيينها. ونُقل عنها قولها انها أصيبت بخيبة أمل لأن كل شيء كان يمر في الاقنية البيروقراطية التي تضيع الوقت، مما جعل أمر تنفيذ المشاريع المهمة صعباً جداً، بالاضافة الى ذلك، كانت موازنة المديرية ضئيلة للغاية.

لكن الدولة كانت لا تزال مصممة على زيادة نسبة المشاركة النسائية وتحسين مستواها، ففي كانون الاول من عام ١٩٧٩، انشئت وزارة الانماء الاجتماعي. وعينت انعام المفتي وزيرة، وبذلك تكون اول امرأة تدخل الوزارة في الاردن. كانت موازنة الوزارة ٦,٤ مليون دولار عام ١٩٨٠، وبلغ عدد الموظفين ٩٩ يعملون في مكاتب الوزارة في عمان. وكان للوزارة مديريات ومكاتب توزعت في سائر أرجاء البلاد. والحق بالوزارة ايضاً عدد كبير من مراكز الخدمة الاجتماعية، ومراكز التدريب والمعاهد. وكان التركيز على الانماء لا على الانعاش، وكان الشعور السائد ان النمو الاقتصادي كان سريعاً، بينما التطور الاجتماعي لم يواكبه. وكانت الوزارة مسؤولة عن مختلف القطاعات الشعبية، مع تركيز خاص على شؤون المرأة، والفقراء، والاحداث، والمعاقين، وفئات اخرى محرومة.

وقد اثمرت الجهود عن فصل مديرية الشؤون النسائية عن وزارة العمل وإلحاقها بوزارة الانماء الاجتماعي. تضمنت مخططات المفتي تنظيم دورات في جميع انحاء البلاد وليس في العاصمة فقط، كما كان الحال سابقاً، وذلك من أجل الحد من الهجرة بين القرية والمدينة. وكانت

تريد ان تُشرك وزارات اخرى في شؤون مشتركة، وقدمت دعماً مباشراً للمرأة عن طريق تأمين الوظائف من خلال الوزارة وبوضع برامج لأوقات العمل بدوام غير كامل فيها الكثير من المرونة (حرفوش، ١٩٨٠). ومع حلول عام ١٩٨٢، شعرت المفتي انها قد حققت بعض التقدم في التغلب على المشاكل التي كانت قد واجهت مديرية الشؤون النسائية: «انحصر عمل المديرية بالمشاكل الصغيرة التي تواجهها المرأة العاملة. لكنني شعرت بمسؤولية اشمل من هذه كثيراً. والآن، بما انني الشخص المسؤول عن وضع خطط العمل، فقد أصبح دور المديرية اوسع بكثير، وقد نجحنا في انشاء شبكة من المعاهد لدعم دور مديرية الشؤون النسائية». (ملاحظة للمؤلفة، ١٩٨٢).

الاعتماد على الذات في مقابل المساعدة الذاتية

اظهرت سياسة الوزارة التي فصّلناها أعلاه فهماً للفرق بين مفهوم المساعدة الذاتية ومفهوم الاعتماد على الذات اللذين أشرنا اليهما في الفصل السابق. وفق تحديد الأمم المتحدة، ان المساعدة الذاتية محدودة المجال وتنطوي على مشاريع صغيرة لمساعدة فئة معينة من الشعب، أما الاعتماد على الذات فيقتضي وضع استراتيجية عامة للانماء القومي. وفي مفهوم الامم المتحدة ان خطط المساعدة الذاتية ليس بإمكانها إدراج المرأة في التنمية، ولا تؤدي الى تغيير مهم ودائم يشمل الشعب بأكمله. واضح ان مديرية شؤون المرأة التابعة لوزارة العمل اقتصرت في مهامها على ناحية المساعدة الذاتية. أما الوزارة فقد تبنّت مبدأ الاعتماد على النفس وتوجهاً شاملاً يُعنى بحاجات البلاد وشعبها للبحث فيما من شأنه ان يساعد الفئات المحرومة على أفضل وجه، وطلبت من أقسام في وزارات اخرى المساعدة في وضع وتنفيذ خطط العمل.

أنشأت المفتي عام ١٩٨١ اللجنة العليا لتوجيه شؤون المرأة والاسرة، ضمت اللجنة اربعة وزراء (الانماء الاجتماعي، العمل، الصحة، والمعارف)، ورئيس جامعة، ومسؤولين في مديرية الشؤون النسائية،

ومواطنين بارزين. كان دور هذه اللجنة ان تقدم الاقتراحات، وتناقش وتراجع المشاريع والبرامج الهادفة الى إشراك المرأة في عملية الانماء. كما نسقت الوزارة بين عملها وبين الاتحاد النسائي الاردني العام، الذي تأسس عام ١٩٨١ من ثلاثين تنظيماً نسائياً مختلفاً. (واجهت الطريقة التي انشىء بها هذا الاتحاد بعض الانتقادات، واشتكت بعض التنظيمات النسائية من تعاظم التأثير الرسمي في الاتحاد على حساب التنظيمات غير الحكومية).

ومن بين النشاطات التي قامت بها وزارة الانماء الاجتماعي نورد على سبيل المثال خطة وضعت في بداية الثمانينات من اجل تدريب المرأة على صيانة وإصلاح الادوات المنزلية. فكانت هذه الخطوة تغييراً منعشاً اختلف عن النمط السابق في تدريب المرأة والذي كان يقتصر على الحقول التقليدية كالحرف اليدوية. وكما اشرنا اعلاه، كان الاردن يعاني من نقص في الفنيين الكهربائيين الذين وجدوا لهم عملا في الكويت. تعاون على تنفيذ هذا المشروع كل من وزارة المعارف وجمعية التدريب المهني، وموّله صندوق النقد الطوعي (Voluntary Fund) الذي انشأته الامم المتحدة خلال فترة السنوات العشر التي كرستها للمرأة (سُمي هذا الصندوق بـ «صندوق النقد الانمائي» (Development Fund) عام ١٩٨٥). كان في خطة المنظمين تمكين المرأة من تحصيل أجر إضافي، بالاضافة الى المساعدة في سد الفراغات الناجمة عن نقص في الطاقة البشرية الصناعية عن طريق تدريب المرأة على الحقول التقنية. هذا مثل على الفرق بين توجه يعتمد على المساعدة الذاتية والذي كان سيقتصر على زيادة أجر المرأة، وبين توجه الاعتماد على الذات الذي يأخذ بعين الاعتبار حاجات الانماء القومي والاجتماعي.

قامت الوزارة بمشروع آخر في بداية الثمانينات عُرف بـ «مشروع تربية الماعز السوري». هَدَفَ المخططون في خلاله الى زيادة قدرة الاجور الزراعية للمرأة، وتحسين نوعية وكمية المواد الغذائية المتوفرة للعائلات القروية (لوحظ ان العائلات بدأت تعاني من نقص في المواد الغذائية عن السابق) وكذلك تحسين ظروف القرية المعيشية. شارك في المشروع الى

جانب مديـريـة شؤون المرأة، قسم الانماء والتعاونيات التابع لوزارة الزراعة، وجمعية المرأة القروية، وطلاب من معهد الخدمات الاجتماعية. وقبل الاقدام على اي تحرّك، أجريت دراسة على قريتين اختيرتا لاجراء التجـربة للمشروع ثم جرى بحث المشروع مع السلطات المحلية، ومع نساء القريتين من أجل كسب تأييد المجتمع له.

اختيرت عشر عائلات من القريتين لتجربة المشروع. فأعطيت كل عائلة بعض الماعز السوري، واختير الصنف الذي يلد جديان أو ثلاثة جداء سنوياً ويعيش على الفضلات. وبذلك توفر لكل عائلة كمية من مشتقات الحليب تكفي للاستهلاك المنزلي وتبيع ما يفيض عنها، وكان على العائلة ان تعطي عنزتان الى عائلة لم تستلم حصة في الجولة الاولى، وذلك متى اصبح عدد الماعز لدى العائلة اثنتي عشرة عنزة. وضم المشروع ايضا اشتراك المرأة وسائر افراد العائلة في بناء حظائر للماعز، وقنان للدواجن، وزراعة الخضار والاشجار المثمرة، وطلاء منازل القرية، وتجميل المنطقة. وأعطيت تعليمات للوقاية الصحية، ونُظمت برامج لمحو الأمية حيث دعت الحاجة. واستخلص احد اعضاء اللجنة العليا الى ان المشروع سيمكن «القرية من الاعتماد على ذاتها اقتصادياً وجعلها مركز نشاط كما كانت عليه في الماضي، وهذا من شأنه ان يحد من النزوح الى المدينة». (ملاحظة للمؤلفة، ١٩٨٢).

التشريع و«التوعية»

بدأت الحكومة عام ١٩٨١ بالبحث في تعديلات لقانون العمل الذي صدر عام ١٩٦٠، بحيث يعكس حقيقة زيادة مشاركة المرأة في قوة العمل المأجور. وتمشياً مع التقليد الذي كان سائداً في المنطقة، فأكثرية النساء في القوة العاملة كن من العازبات. اظهرت ارقام الاحصاءات الرسمية لعام ١٩٧٦ ان من بين النساء العاملات اللواتي تتراوح اعمارهن بين ٢٠ و٤٤ سنة، حوالي ٤٥٪ منهن كن عازبات، و٣٠٪ مطلقات، و١٠٪ أرامل، و٤٪ فقط متزوجات. من الواضح اذاً ان المرأة المتزوجة مصدر لم

يستثمر بعد في قطاع العمل العصري. وبالفعل فان التعديلات التي كان يجـري البحث حولها في التشريع العمالي كانت تتعلق بتحسين ظروف الامهات العاملات وذلك عن طريق زيادة مدة اجازة الامومة (من ستة أسابيع الى عشرة)، وزيادة الأجور خلال هذه المدة، ومنع أرباب العمل من صرف المرأة من الخدمة في حال حملها، وجعل امر تأمين دار حضانة امراً ضرورياً في المؤسسات التي تستخدم عدداً معيّناً من النساء.

ومن مقومات سياسة الدولة ايضا، بذل كل جهد ممكن لتوعية الرأي العام حول هذا الشأن، من خلال طرحه على بساط البحث. وقد ساندت جميع وسائل الاعلام الدولة بحماس شديد، وهذا لا يدعو الى الدهشة اذ ان الدولة تسيطر على الاذاعة والتلفزيون، بينما وسائل النشر كانت تقع تحت سيطرة الدولة بشكل غير مباشر، عن طريق الدعم المالي. فعقدت الحلقات الدراسية بشكل دوري لبحث المسائل المتعلقة بالمرأة العاملة، ونُظمت الاحتفالات الوطنية للثناء على مساهمة المرأة في الحياة العامة والاقتصاد. وكانت تجري هذه النشاطات غالباً تحت رعاية العائلة المالكة ويدعى اليها كبار الرسميين مما يؤمن لها تغطية إعلامية واسعة.

مثلاً، عقدت ندوة دراسية بعنوان «المساهمة النسائية في القوة العاملة الاردنية» في أيار ١٩٨٣ في غرفة الصناعة في عمان وذلك في ذكرى يوم العمل الوطني. نظّم الندوة نادي المهنيات ونسوة الاعمال، وضمت أرباب العمل والنساء العاملات. وأفردت صحيفة التايمز الاردنية (Jordan Times) لهـذا الحـدث نصف صفحة في عددها الصادر بتاريخ ٤ أيار ١٩٨٤. وقدم وزير العمل بحثاً أشار فيه الى أن مساهمة الدولة قدّرت بـ ١٣١ مليون دولاراً سنوياً (ومن ضمنها ما استثمر في التعليم) من أجل توسيـع المشـاركـة النسـائية في القوة العاملة. وقال ان أجور النساء العاملات قد اتت بقوة اقتصادية جديدة، بلغت حسب تقديراته ١٤٥ مليون دولاراً سنوياً. (كان مجموع المداخيل النسائية يفوق هذا المبلغ كثيراً اذ انه يشمل الارث وموارد اخرى). كما زاد عدد المؤسسات التي تملكها نساء والتي تبلغ قيمة انتاجها ٧٣ مليون دولاراً على الاقل. كما بدأ ميل متزايد نحو تسليم المرأة ادارة الموازنة المنزلية. وجاء في تقديرات

الوزير ايضاً ان المرأة تملك القرار في صرف حوالي ثلث الداخيل في الاردن، اي نحو ٨٧٠ مليون دولار.

مثال آخر على التوعية هو في الندوة الدراسية التي نظمتها مديرية الشؤون النسائية بالتنسيق مع معهد الادارة العامة بعنوان «قيادة المهارات النسائية» (عدد ٨ أيلول ١٩٨٤ من جريدة التايمز الاردنية). استمرت الندوة ثلاثة أيام، ودعيت اليها نساء من مختلف المهن، وقدم خلالها اساتذة جامعيون دراسات عديدة. وقد لحظ المشاركون في الندوة ان عدد النساء في المراكز العالية كان لا يزال قليلا، وبحثوا في طرق زيادته.

غطت وسائل الاعلام الاردنية احتفالات عيدي المرأة والام بطرق مختلفة، منها المقالات المستفيضة، ومقابلات مع نساء عاملات وطالبات. وتساءلت الدستور في عددها الصادر في ٨ آذار ١٩٨٢، أي في يوم المرأة، «كيف تقيّم المرأة الاردنية التقدّم الذي تحقق في عمل المرأة في البلاد؟» وجاء على صفحات التايمز الاردنية في عدد ٩ آذار ١٩٨٥ ان «الطلاب يناقشون امكانية تحسين دور ووضع المرأة الاردنية».

نظمت وزارة الانماء الاجتماعي عام ١٩٨٢، بالتنسيق مع نادي المهنيات ونسوة الاعمال ندوة دراسية حول الأمهات العاملات للاحتفال بيوم الأم. وكانت الندوة تحت رعاية زوجة الملك حسين، الملكة نور. ناقش المتكلمون في الندوة مسودة التشريعات العمالية، التي كانت على وشك ان تقدم الى مجلس الوزراء للمناقشة. وشكل المشتركون في الندوة لجنة لأقرار توصيات لتحسين الاوضاع. وفي ذكرى يوم المرأة من عام ١٩٨٥، تسلّمت احدى وثلاثون امرأة اردنية يعملن في القطاع المصرفي دروعاً رمزية نقش عليها ما يلي: «تكرّم الأمة اليوم كل امرأة اردنية عاملة، وتفخر بالمساهمة التي تقدمها للمجتمع والبلاد». وحسب مصادر عدد ١٩ آذار من جريدة التايمز الاردنية، ان الملكة نور هي التي اختارت نص النقش.

نشطت وسائل الاعلام في التزامها قضية المرأة، لكن هل كانت تقوم بما يكفي؟ بُحث هذا الموضوع في ندوة استمرت يومين حول دور الاعلام في دعم وتأييد اشتراك المرأة في عملية الانماء في بداية عام ١٩٨٤.

افتتحت الندوة وزيرة الاعلام الاردنية ليلى شرف التي كانت قد عينت حديثاً في حكومة جديدة. وكانت ليلى شرف اول وزيرة إعلام في المنطقة. كانت هذه خطوة مهمة في الاردن، لأن هذا المنصب في الاردن هو اقوى منه في باقي الدول، لأنه يتوجب على وزير الاعلام ان يكون منسجماً مع تفكير الملك، وهذا يتطلب اتصالاً دورياً بصاحب القرار الاول في البلاد. (استقالت شرف بعد بضعة أشهر من تسلمها مهام منصبها، وقيل لأنها شعرت انها لا تملك حرية القرار في سياسة الاعلام).

مواقف أرباب العمل الاردنيين

في هذه الاثنـاء، كانت الحكومة على وعي تام لأهمية مواقف أرباب العمـل من مسألة الطاقة العمالية النسائية. عام ١٩٨١، قامت وزارة العمـل باجراء استطلاع شمل الطالبات لتقصي العرض، وشمل أرباب العمل لتقصي الطلب على المرأة العاملة (مالكي، ١٩٨١). كان الهدف من هذا الاستطلاع اقتراح التدابير التي من شأنها زيادة المشاركة النسائية في قوة العمل المأجور من اجل تخفيف الاتكال على استيراد القوة العاملة. واللافت في الامـر، ان الدراسة اقرّت بأن «القيم والمواقف الاجتماعية ليست هي بالضرورة العائق الاساسي في وجه عمل المرأة خارج المنزل، فالعوامل الفنية قد يكون لها اثرها الفعال في كثير من الحالات (كفقدان وسـائل النقـل، وجهـل لفـرص العمل المتوفرة، وغياب تسهيلات دور الحضانة وغيرها)». (ص. ٢). ودلت الدراسة على اهتمام الدولة في خلق فرص العمل للمرأة، وكذلك اهتمامها بأن تتمتع القوة العاملة، سواء كانت من الرجال او النساء، بالمهارات المطلوبة لتلبية حاجات البلاد. أنجزت الدراسة بالتعاون مع جمعية التدريب المهني التي كانت قد تأسست عام ١٩٧٦.

سجل الاستطلاع ردود ١٠٩٢ طالبة في الصف الثالث الاعدادي، وهي المرحلة التي يختار فيها الطلاب قسم دراستهم الثانوية بين الفرعين المهني او الاكـاديمي. كانت الطالبات اللواتي شملهن الاستطلاع من

بيئات اقتصادية مختلفة. كان في نية ٨٦,٣٪ من الطالبات اختيار الفرع الاكاديمي. ولكن بعدما شرح الباحثون ان برامج التدريب المهني تضمن وظائف، قفزت نسبة المهتمين بالتدريب المهني الى ٧٥,٩٪، مما ادى بالذين اجروا الاستطلاع الى الاستنتاج بأن هناك حاجة ماسة الى التوعية المهنية وتوفير المعلومات عن فرص التدريب المهني. فحوالي ٤٦,٨٪ من الطلاب لم يكونوا على علم بالبرامج التي تنظمها جمعية التدريب المهني.

وأيدت الاكثرية المطلقة من الذين شملهم الاستطلاع (٨٩,٣٪) عمل المرأة خارج المنزل، كما كان في نية ٨١,٧٪ البحث عن عمل بعد إنهاء الدراسة. لكن، ٤٧,٦٪ فقط قلن انهن ينوين متابعة العمل حتى بعد الزواج. حوالي ٦٢,٢٪ منهن قلن ان أولياء امرهن يوافقون على عملهن خارج المنزل دون شروط، بينما ١٣,٨٪ قلن ان موافقة أولياء امرهن تخضع لبعض الشروط. و١٦,٨٪ قلن ان اولياء أمرهن لا يوافقون. اما بالنسبة لنوع العمل المفضّل عند الطالبات، فأتت الاولوية للتعليم (٤٦,٩٪)، يليه عمل السكرتاريا (١٨,١٪)، ثم التمريض (١٣,٩٪).

شمل الاستطلاع الذي تناول أرباب العمل ١٤٩ مؤسسة للصناعة والخدمات في منطقتي عمان والزرقاء تضم عشرين موظفاً أو أكثر. من بين مجموع المؤسسات، ١١٥ منها كانت تستخدم نساءً شكلت نسبتهم ٩,٧٪ من القوة العاملة. وشكّلت المرأة الاردنية ٩١,٢٪ من مجموع عدد النساء العاملات. تبين من الاستطلاع ان ٤٠,٦٪ من النساء الاردنيات العاملات كن يعملن في المجال الحرفي، في هذه الاثناء، ٤٦,٢٪ من العاملات من غير الاردنيات كن خبيرات فنيات. ومن بين النساء الاردنيات، ٢٢,٤٪ كن متزوجات. ان أعلى نسبة من المتزوجات كانت تعمل في قطاع الخدمات، وأدنى نسبة منهن في الصناعة. كانت الموظفات يتمتعن بنفس الأجور، والتدريب، وفرص الترقية كالموظفين الرجال، مع هذا، فقد كانت بعض المؤسسات لا تستخدم سوى العازبات، علماً بأن هذا التدبير يخالف قانون العمل.

ان الاكثرية المطلقة (٩٢,٢٪) من المؤسسات التي استخدمت النساء

صرحت بأنها راضية تماماً عما يقمن به بشكل عام، وصرحت ٢٧,٨٪ من المؤسسات ان اداء الموظفة افضل من اداء الرجل، وبرأي ٥٩,٢٪ من المؤسسات ان اداء المرأة مساو لاداء الرجل. اما الـ ٤,٣٪ بالمئة من المؤسسات التي لم تكن راضية عن اداء موظفاتها، اشتكت من الغياب، ومن المصاريف المطلوبة لتسهيلات خاصة بالنساء، ونسبة عالية في تبديل الموظفات. اما بالنسبة لأرباب العمل الذين لم يستخدموا المرأة، فقد أشار ٤٣٪ منهم أنهم لن يستخدموا النساء في المستقبل لأن المرأة باعتقادهم لا تتمتع بالمهارة التي يتمتع بها الرجل وعليه لن يكون اداؤها بنفس الكفاءة، كذلك كانوا يخشون التغيب والتبديل المستمر.

سُئل أرباب العمل ما اذا كانوا يوفرون شروطاً معينة من أجل استخدام الإناث. فقال ٩١,٢٪ منهم أنهم سيعطون المرأة اجراً مساوياً لأجر الرجل. (كان هذا بالفعل التدبير المتبع في ٩١,٣٪ من المؤسسات التي تستخدم الاناث). وقال ٩٤٪ من مجموع أرباب العمل أنهم على استعداد لتقديم التدريب وفرص الترقية ذاتها الى المرأة كما الى الرجل. (ومن بين هؤلاء ٩٤٪ فعلا يطبق هذا القول). حوالي ٧٠٪ منهم أعرب عن استعداده لاعطاء إجازة أمومة. (٧٥٪ منهم يفعل). اثنان بالمائة فقط كانوا على استعداد لتأمين دار حضانة (و٢٪ فقط نفذوا هذا الأمر). يستنتج من الاستطلاع انه يجب تطبيق التشريع العمالي بحزم اكبر في ما يتعلق باجازة الامومة، التي كان ينص عليها القانون، وأيضاً في ما يتعلق بدور الحضانة. (كان يتوجب على المؤسسات التي تستخدم اكثر من ثلاثين موظفة ان تؤمن دار حضانة او تدفع غرامة قدرها خمسون ديناراً).

اجمالاً، كان موقف أرباب العمل لصالح المرأة العاملة، وأعرب ٨٤٪ من الذين كانوا يستخدمون النساء في ذلك الحين، عن استعدادهم لاستخدام المزيد من النساء في المستقبل، كما أعلن ٤٣٪ ممن لم يكونوا يستخدمون النساء عن استعدادهم لذلك في المستقبل. ولحظ الاستطلاع ان الاسباب الكامنة وراء عدم استعداد بعض المؤسسات لاستخدام المرأة تنبع من «اعتبارات اقتصادية بحتة وليس من مواقف اجتماعية

وقيم عميقة الجذور الا في حالات نادرة جداً» (ص ٦٨). ولم يتبين ان هناك وظائف تعتبر حكراً على الرجل. ولوحظ وجود عدد كبير من النساء غير الاردنيات يعملن في المجال التقني، وظهر ان الحاجة تدعو الى اقامة برامج لتعليم خبرات معينة في المناطق التي لم تشملها جمعية التدريب المهني، والتي كانت تعتبر تقليدية في توجهها الى حد ما.

ان اخطر الأمور التي اظهرها الاستطلاع كانت تلك التي تتعلّق ببرامج التدريب المهني. ان نصف عدد المستخدمين فقط كانوا على علم بوجود مثل هذه البرامج، تماماً كما كانت حال الطالبات. من الواضح إذن، أنه كان يفترض بجمعية التدريب المهني ان تنظم حملة اعلامية واسعة وناشطة تشمل المدارس، ومراكز العمل، ووسائل الاعلام للمساعدة في إعداد متخرجين يتوافقون وحاجات المجتمع.

الحاجة على الصعيد الشعبي

اذن، عقدت الحكومة الاردنية جهودها خلال السبعينات من أجل تكامل اشتراك المرأة في القوة العاملة من خلال التشريع والتصميم. وقد لاقت الحكومة في ذلك كل تشجيع وحماس من كافة أفراد الشعب. فقد كان التضخم، تغذيه جزئياً تحويلات العاملين في الخارج، بدأ يجرف مداخيل العائلات. وارتفع التضخم حسب تقديرات صندوق النقد الدولي بشكل هائل فبلغ ٣٦,٧٪ عام ١٩٧٧، وكانت المشكلة قد بدأت تطرح فعلياً منذ بداية السبعينات. كانت الاسرة الاردنية آنذاك لا تزال كبيرة، يبلغ معدل عدد افرادها السبعة، وساد الشعور بأن مدخولاً واحداً في الشهر لا يكفي لتأمين لقمة العيش.

كان أمام كل عائلة طريقتان لزيادة مدخولها: إما ان يهاجر أحد افرادها ليعمل في دول الخليج، أو ينضم المزيد من افراد العائلة، بما فيهم النساء، الى القوة العاملة المحلية. فوجد الباحثون ان دخول المرأة الى القطاع العمالي المأجور ساعد في الحد من الهجرة: فالزيادة التي طرأت على مدخول العائلة الشهري خففت من حاجة الرجال الى الهجرة

(Basson ، ١٩٨٢) . كما كان لدخول المرأة القطاع العمالي نتائج ايجابية على صعيد الروابط العائلية، اذ ان الدراسات التي أجريت حول الهجرة اظهرت ان الهجرة تؤدي الى زيادة التوتر بين افراد العائلة.

ان قصة امرأة اردنية وعائلتها تعطينا صورة حية عن التغيير الذي طرأ على وضع المرأة بفعل الحاجة الى المال. فرغم انتماء هذه العائلة الى الطبقة الاجتماعية ـ الاقتصادية المحدودة الدخل، فان مواقفها من التغيير وأساليب تأقلمها معه تمثل الاكثرية الساحقة من افراد الشعب. وتبين لنا قصتهم كيف ان الحاجة تؤثر على الفرصة، وذلك بزيادة الاستعداد لتقبل فكرة ان تسعى المرأة وراء عمل خارج المنزل، وتؤثر بالتالي على المواقف الاجتماعية.

عند كتابة هذه القصة كانت ام قاسم، المرأة الاردنية، في الاربعينات من عمرها، وكانت تسكن مع زوجها واولادهما السبعة في شقة من غرفتين تقع في الطابق الثاني من مبنى كانوا قد شيّدوه بأنفسهم ويتألف من طبقتين (ملاحظة للمؤلفة، ١٩٨٢). وكانت شقيقة الزوج غير المتزوجة تسكن معهم ايضاً. اثنتان من بنات ام قاسم كن متزوجات وتسكن كل واحدة مع زوجها في مناطق اخرى من عمان. أما ابنها البكر، قاسم، فقد كان متزوجاً ويسكن مع عائلته في الطبقة الاولى من المبنى. كانت ام قاسم تدعى نعيمة، ولكن، كما هي الحال دائماً في العالم العربي، فإن الوالد والوالدة لا يعودان يُعرفان باسميهما متى ولد لهما ابن، بل يصبحا معروفان بأم وأبو ابنهما البكر، وفي هذه الحال قاسم. (في العراق، يطبق هذا على الولد البكر، سواء أكان ابناً ام ابنة).

كان في نية ام قاسم وأبي قاسم توسيع المبنى بحيث يصبح لكل صبي شقته، متى تزوج، في المبنى العائلي، كي «يكون تحت ناظري والديه». عندما كانت ام قاسم طفلة، كان الاولاد يشاركون اهلهم المسكن حتى بعد زواجهم وإنجاب الاولاد الى حين يتمكن كل منهم ان يؤسس له منزلاً مستقلاً. لكن هذا الشأن بدأ يُصبح نادراً كما ستبين لنا قصة أم قاسم، فقد أصبح المألوف أن يستقل الأبناء فور زواجهم في منازلهم الخاصة بالقرب من أهلهم او على مسافة لا تبعد كثيراً عنهم.

اما البنات المتزوجات فيصبحن في مسؤولية ازواجهن انما يبقين على علاقات وثيقة بالعائلة. وتوضح احدى الفتيات قائلة: «ان الفتيات يصطحبن أزواجهن متى تزوجن لزيارة عائلاتهن، كما يصطحبن أولادهن في المستقبل. حتى وإن تزوجت الابنة فإنها لا تتخلى عن عائلتها». فهذا واجب مقدس. تقول ابنة اخرى: «يقول القرآن انه علينا المحافظة على الروابط العائلية». وكانت الروابط العائلية تتم على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي. في أبسط الاحوال، عندما يحضر الاهل المؤونة الغذائية فانهم يحسبون حصة اولادهم. وتوضح ام قاسم قائلة، «مهما احتاجوا ـ من صعتر، أو زيتون، أو سمن، أو جبنة بلدية، فاننا نعطيهم». وعلقت إحدى بناتها قائلة «يبدو أحياناً انهم ينسون أننا تزوجنا فيعاملوننا كأننا لا نزال جزءاً من العائلة».

انتقلت ام قاسم مع زوجها من قريتهما بالقرب من إربد الى عمان منذ حوالي عشرين سنة. (حوالي ٦٥٪ من الاردنيين يسكنون المدن في الوقت الحالي). وكما كانت العادة آنذاك فقد تزوجت ام قاسم ابن عمّها. وكانا قد خُطبا وهي بعد في سن الثالثة عشرة، وتزوجت عندما بلغت السابعة عشرة. (في الثمانينات كان معدل سن الزواج للفتاة في الاردن هو سن العشرين). وتتذكر ام قاسم قائلة، «لم أكن أعي ابداً معنى الزواج. فقد أتوا اليّ قائلين، «أتقبلين بابن عمك؟»، وماذا كنت أدري عن قبوله او رفضه؟ قبلت وكان ما كان. في ذلك الوقت، إذا كان الوالد قد قطع وعداً بأبنته، فإنه لا يستطيع التراجع عنه».

تغيرت الأمور في الثمانينات. لكن الأم بقيت تحاول لعب دورها التقليدي في تدبير الزيجات، والبحث عن عائلات تضم بين افرادها عريساً مناسباً لابنتها. وكما تقول ام قاسم «للبحث عن عائلة مناسبة. نريد عائلة جيدة محترمة من مستوانا، ليس افضل منا ولا أقل. على المرء ان يتزوج من طبقته الاجتماعية». ولكن، تضيف ام قاسم قائلة، «في هذه الأيام، كلٌ يشق طريقه بنفسه. ولكن بعد سنوات قليلة تجدهم يلجأون الى الطلاق. فالافضل لهم ان يصغوا الى نصيحة من هم أكبر منهم سناً. فاذا كان الشاب والشابة مصممين على الزواج، فحظاً سعيداً لهما. فاذا

عاشا في وئام، حسناً. وإلا، انها حياتهما، ولا شأن للآخرين فيها مطلقاً». بالفعل قالت احدى بنات ام قاسم انها قد خطبت الى رجل من اختيارها هي، انما اضطرت الى فسخ الخطوبة بعد حوالي سنتين، وقد ساندها أهلها في كلتى الحالتين.

عندما انتقلت ام قاسم الى عمان، كان زوجها يعمل نجاراً لدى الدولة. في هذه الاثناء، كبرت العائلة بسرعة. ولكن في أيام ام قاسم كان من المألوف ان تتكون العائلة من عشرة اشخاص. (كان لأم قاسم خمسة ابناء وخمس بنات). لكن أصبح معدل عدد افراد العائلة من ذوي الدخل المتدني يتراوح بين الستة والسبعة اولاد، ومن ذوي الدخل المتوسط الى المرتفع، بين ثلاثة وأربعة اولاد. وتدبرت ام قاسم امورها دون ان تكون لديها ادوات منزلية تخفف عليها أعباء العمل كالغسالة الكهربائية والبراد، وهي ادوات اصبحت متوفرة بعد حين. قالت، «كان علي ان أعد الطعام، وانظف المنزل، وبعد غياب الشمس عليّ ان أغسل ثياب الاولاد وانشرها في الخارج لتنشف. وكنت انجب طفلا قبل ان يكون الذي يكبره قد بدأ يسير».

سُئلت ام قاسم ما إذا كانت ستتبع وسائل تنظيم الأسرة في زيادة المدة الزمنية بين حمل وآخر، أو ما إذا كانت ستقبل في تحديد حجم عائلتها، لو توفرت لها الوسائل آنذاك؟ فأجابت قائلة، «بعد الطفل الخامس، كانت هناك وسيلة مؤمنة. حاولت ان أقول لأبي قاسم انه أصبح لدينا عدد كاف من الاولاد. لكنه قال ان هذه المسألة لا تجوز من الوجهة الدينية. فلن تغفر لك خطيئة منع الأطفال من المجيء الى هذا العالم. لكنني لجأت الى وسيلة بعد الولد التاسع، لكنها (ضحكت) لم تكن مجدية، فبعد خمس سنوات اتاني الولد العاشر. انها إرادة الله».

لا تزال المواقف في سائر انحاء المنطقة تميل الى تفضيل العائلات الكبيرة، رغم ان العائلة النموذجية اليوم تضم من أربعة الى ستة اولاد، وليس عشرة وما فوق. ومما يثير الدهشة ان الابحاث برهنت على ان الامهات يفضلن عائلات اصغر مما يفضل الآباء. وليس مستبعداً ان تلجأ النساء الى استعمال وسائل تقليدية أو عصرية لتحديد النسل دون

إعلام أزواجهن بالامر اذا كن يتوقعن معارضتهم. والمثير في الأمر، ان قاسم وزوجته صمما على الانتظار خمس سنوات بعد ولادة طفلهما الاول قبل ان يقررا ما اذا كانا يريدان طفلاً آخر، مما كان غير مألوف الى بعض الحد.

كبرت عائلة أم قاسم وأبي قاسم، وارتفعت الأسعار، فخفت القيمة الشرائية للمدخول الوحيد. وتوضح لنا ام قاسم بقولها، «كنت انزل الى السوق وفي جيبي دينار واحد فأملي سلتي الى الحافة، ويبقى معي بعد ان انتهي من التسوق بعض النقود. اما اليوم، فلو اخذت معي عشرة دنانير، لعدت دونها». وبما ان ام قاسم سيدة ناشطة، فقد قررت القيام بعمل يعود عليها ببعض المردود المالي. لم تكن «المهنة» التي اختارتها ام قاسم مألوفة، بل في الواقع لم يكن مألوف لامرأة متزوجة ان تكسب مدخولا إضافياً الا عن طريق تربية الدواجن او غيرها من الحيوانات، أو من الخياطة والحرف اليدوية. وكان هذا طبيعياً في الأيام العادية في المنطقة، وقد ساهمت أوضاع الحرب في تسريع هذه الاتجاهات، كما في حال الفلسطينيين.

لكن ام قاسم وجدت لها مورداً اقتصادياً عن طريق التعامل بالقطع الاثرية، من القماش، والجواهر، والنحاس، والخشب. وسرعان ما أصبحت خبيرة في «كل ما يتعلق بتراث الناس العاديين». جمعت القطع من القرى ومن مخيمات اللاجئين، وباعتها في المدينة محققة ارباحاً طائلة. وقالت، «إذا لم يكن معي المال الكافي لاشتري، كنت اذهب لاحدهم واقول له، «هل لديك قطعة تريد بيعها؟»، وكان يقول لي ثمنها. وكنت اتفق مع البائع على أن أعطيه المال بعد أن أكون قد بعت القطعة، وإلا أعيدها إليه. كما كنا نتفق على حصتي من المبيع، لنقل مثلا دينارين او ثلاثة، وكنت آخذ ايضاً دينارين او ثلاثة من الشاري. هكذا بدأت تجارتي عام ١٩٧١. وكنت أصرف على تنقلاتي جزءاً من المبلغ الذي أكون قد اخذته من البائع. الجميع يعرفني ويثق بي في القرى والمخيمات».

إن المعرفة التي كانت ام قاسم تملكها حول قيمة وتاريخ القطع المختلفة مكنتها من جمع القطع للمعارض الوطنية والمتاحف. ومع حلول

الثمانينات كانت أم قاسم قد أفردت غرفة في الطبقة الارضية من منزلها خصصتها لعرض قطعها على الزبائن. وقد باتت معروفة لدرجة ان الكثيرين من سكان القرى ومن اللاجئين قصدوها لبيع بضائعهم. وأصبحت الامور اسهل بكثير عما كانت عليه في بداية عهد مهنتها، حين كان من الصعب عليها تخطي معارضة زوجها لعملها. وقالت، «قال ان عملي سيجلب لنا العار. ليس في تقاليد العائلة ان تعمل المرأة. لم يكن هذا مقبولاً. سيقول الناس انه غير قادر على تأمين كسب العيش لعائلته».

لم تكن ام قاسم من اللواتي قد يصرفن الوقت في المجادلة، فقد بدأت تشتري وتبيع الاثريات دون علم زوجها، وفي الوقت نفسه تابعت القيام بدور الزوجة والأم. قالت. «كنت أذهب واشتري القطع فور مغادرته المنزل الى عمله، ثم اذهب الى المتحف حيث ابيعها وأعود الى المنزل قبل عودته. وقبل ان يصل الى البيت أكون قد جهزت الطعام، وكان كل شيء كما يجب. استمرت الحال هكذا حتى اكتشف الامر فقلت له عندها، حسناً، انت تعرف أن الحياة أصبحت مكلفة ونحن بحاجة الى المزيد من المال. على الناس أن يساعدوا بعضهم البعض. أنا لست متعلمة. ولا يمكنني أن أذهب وأتعلّم في مكان ما. ان هذا العمل الذي أقوم به نظيف وشريف. في نهاية الأمر، انضم الي، وبدأنا نذهب الى القرى وندير عملنا سوية، واليوم انه عمل العائلة».

كانت أم قاسم قد صممت على إيجاد مدخول إضافي كي تؤمن لأولادها، البنين والبنات على السواء، تعليماً جيداً يمكّنهم من الوقوف على اقدامهم: «املي الوحيد هو ان اثق أنهم سعداء غير محتاجين». التحق جميع اولادها بالمدرسة، وكان أحد أبنائها قد أصبح طالباً في الجامعة. ولم تعد هناك حاجة للبحث عن مبررات أو حجج للعمل: فاثنتان من بناتها، غير المتزوجات، انهيتا دراستهما الثانوية ووجدتا عملاً. واحدة تعمل في مصرف والاخرى في مكتب. في الواقع، الانثى الوحيدة في العائلة التي لم تكن تعمل أو تذهب الى المدرسة كانت زوجة ابنها، والتي كانت حبلى في ذلك الوقت، ولم يكن واضحاً ما اذا كانت هي لا تريد ان تعمل أو أن زوجها كان يعارض عملها. وقد أشار أحد أفراد العائلة، أنه لو لم

يكن الابن وزوجته يقطنان في الطبقة الأرضية من مبنى يملكه الأهل، وبذلك يتوفر عليهما دفع إيجار، لكان من المشكوك بأمره ان يتحملا بقاء المرأة في المنزل دون عمل.

التغيير في القرية ايضاً

ان التغييرات في المواقف من العمل عكست تغييراً في الموقف من العلم. عندما كانت ام قاسم صغيرة، لم تكن الفتيات يذهبن الى المدرسة، كما كان عدد المدارس قليلاً جداً، للبنين والبنات. وكانت أم قاسم متعطشة للعلم لكن أهلها لم يكونوا ليسمحوا لها بالذهاب الى المدرسة. «أبي قال لا، بناتي لا يذهبن الى المدرسة، المدارس للصبيان فقط. كانوا يعتقدون ان الفتيات لا بد سيقعن في الخطأ إذا هن ذهبن الى المدرسة، وانهن سيبدأن بكتابة الرسائل الى الصبيان». على كل حال، كانت مصممة على الذهاب الى المدرسة الوحيدة التي كانت في المنطقة، وبالفعل فقد ذهبت لعدة أيام وكانت تقول لأهلها في كل مرة انها في زيارة لخالتها. وسرعان ما اكتشف أهلها خطتها ووضعوا حداً لدراستها. ولكن أم قاسم، في وقت لاحق من حياتها، التحقت بإحدى صفوف محو الامية، ولكنها لم تستطع المتابعة الى ما بعد السنة الرابعة نظراً لثقل أعبائها المنزلية.

والد أم قاسم كان لا يزال حياً، وقيل أنه جاوز المائة من العمر عام ١٩٨٢، وكان لا يزال يسكن في القرية مع أحد أبنائه. وسُئل لماذا لم يسمح لابنته بالذهاب الى المدرسة. فأجاب بكل بساطة، «انه ليس قَدَرها. لم تكن هناك مدارس، لا لأم قاسم ولا لغيرها. فكنت تجد في المدارس صبية يتعلمون القرآن، كان عددهم يتراوح بين المائة والستين والمائة والسبعين، واستاذ واحد يعلمهم وقد جلسوا جميعاً على بساط على الأرض». بالفعل، عندما فتحت مدرسة رسمية في القرية، أرسل اليها احد اخوة ام قاسم. وعندما سُئل عن رأيه في أم قاسم بعد ان أصبحت تعمل، أجاب الرجل العجوز، «في هذه الايام، الرجال، والنساء، والاولاد، كلهم يعملون لكسب العيش».

كان يسكن مع الرجل العجوز في منزله أربعة عشر شخصاً، وكان أحد ابنـائه يسكن على مقربة منه في الشارع نفسه. برأي أهل القرية، ان الفرق الرئيسي بينهم وبين أهل المدينة هو ان أهل القرية يمضون وقتاً أطول مع بعضهم ويهتمون ببعضهم اكثر. وأضاف والد ام قاسم قائلا حتى ان النـاس كانـوا أكثـر طيبة في الأيام الماضية، وأكثر كرماً فيما يملكون. «اما الآن فالكل منهمك في مصالحه. في الأيام الماضية، لم يكن هناك هذا الاندفاع نحو بناء المنازل، أو تأمين العمل والمراكز العالية».

لقد حدثت تغييرات في المواقف من ادوار المرأة في القرية: فقد أرسل جميع اخوة ام قاسم اولادهم الى المدرسة. قال احدهم ان التعليم مهم لأن «الشخص غير المتعلم لن يتمكن من العيش عيشة لائقة. قد ينتهي به الامـر كعامل يحمل حجارة الباطون. اريد ان يتعلم جميع ابنائي. ويجب ان تتعلم بناتي ايضاً، لأن حظ الفتاة غير المتعلمة من الزواج اليوم هو أقل بكثير من حظ المتعلمة، فقد تجد غير المتعلمة فقط راعياً يتزوجها او ما شابهه».

جديـر بالذكـر هنا، أنه حتى في القرية، كان هناك عدم استحسان للأعمال اليدوية، وهذه ردة فعل مشتركة بين جميع أقطار العالم العربي، فمن ناحيـة لأن الأجور في القطاع المهني متدنية عن غيرها. لذلك كان الرأي السـائـد ان التعليم مهم للبنـين كي لا يصبحوا حملة «حجارة باطون»، هذا مع العلم ان والد أم قاسم كان بناءاً، ويقال انه بنى معظم المنازل في القرية. فالرجال والنساء في سائر انحاء المنطقة يفضلون المهن الحرة والخدمة المدنية، وهذا يدل عن طبع متغطرس في العالم العربي، علماً ان العرب ليسوا في وضع يسمح لهم بالانغماس في اعتزاز مغشوش.

رأى القـرويون أن تعليم المرأة شرط أساسي لزواجها فرضه العصر الحديث. فعندما سئل أحد اخوة أم قاسم ما إذا كان يوافق ان تعمل بناته أو يتابعن دراستهن أجاب ان هذا متوقف على نتائجهن في المدرسة. المهن التي كان يعتقد أنها تناسب الفتيات هي التعليم، ثم التمريض، والخـدمـة المـدنيـة، بالرغم انه في بعض الأوساط كان يُنظر الى مهنة التمريض أنها شبيهة بالخدمة في المنازل، وعليه غير «محترمة». وقال أحد

أخوة أم قاسم، «في هذه الأيام، لم تعد الفتيات يصغين إليك. فكل واحدة منهن تريـد ان تتـوظف، وما أن تنهي دراستها حتى تكون قد وجدت الوظيفة التي تريد». وإذا سلمنا بأن هذا القول مبالغ فيه، لكنه دليل على أن المواقف قد تغيرت.

ولوحظ أيضاً التغيير نفسه بالنسبة للزواج. فقد قل عدد العائلات التي زوجت بناتها لأبناء العم. فعلّق الرجل العجوز بقوله، «هذا يثخن الدم». وبـالرغم من ان أحد اخوته قد زوج واحدة من بناته لرجل من اختياره، لكن الزواج تم بموافقة الفتاة. يبدو ان الأهل قد بدأوا يتقبلون أن يكون للفتاة رأي في شأن زواجها، ويمكنها أن ترفض الموافقة على إختيار والدها حتى ولو كان قد «قطع وعداً به». كما أصبح مقبولا أيضاً ان يخـرج الخطيب مع خطيبته بعد إعلان الخطوبة بمفردهما، بينما سابقاً كان يجب ان يرافقهما رقيب.

طرق جديدة تشق

مع فتح مجال التعليم وفرص العمل، أصبح أمام الناس مجال أوسع في اختيار ما يريدون القيام به لكسب عيشهم. في عمان، لم تكن ابنتا أم قاسم العـاملتـين على عجلة للزواج. فقـد شعـرت كل منهما ان بيتها الخاص، في بعض الأحيان، لا شك يعطيها حرية اكثر في التصرف، ولكن في حالات اخرى ايضاً قد يقيد حريتها أكثر، «لأن زوجك لا يختلف، كونه عربياً، فهو مثل كل شخص آخر في بيت أهلك، وبامكانه القول ان هذا الشيء ممنوع أو لا بأس به». لكن في هذه المرحلة من التطور الاجتماعي، لم يكن العمل خارج البيت يسمح بالعيش خارجه.

كان يُسمح للفتاة بأن تخرج بمفردها في الامسيات، أو تسافر وحدها في أوساط العائلات الميسورة فقط، حتماً ليس في عائلات كعائلة ام قاسم. فاذا كانت البنت تريد السفر، كان يُسمح لها بذلك شرط ان يذهب برفقتها أحد إخوتها لمراقبتها والسهر عليها. أصر أبو قاسم ان هذا الشرط ينص عليـه الدين. مثـلا، من وجهة نظر العائلة، فان اسوأ مهنة للفتاة هي

مضيفة طيران. وكما قال احد الاخوة، «على الفتاة أن تكون في منزل ذويها عند شروق الشمس وعند غروبها». وكما أشرنا في الفصل السابق، تختفي العوائق الاجتماعية التي تحول دون عمل المرأة خارج البيت عندما تنشأ الحاجة لذلك ومتى سنحت الفرصة، لكن من الصعب تخطي المواقف الاجتماعية القاسية من نشاطات اخرى قد تقوم بها المرأة في الحياة العامة.

يُتوقع من ابناء أم قاسم ان يكونوا مسؤولين عن رعاية اخواتهم اذا بقين دون زواج. وكما ذكرت سابقاً، كانت شقيقة أبي قاسم تسكن مع العائلة. وينتظر ان تخف أعباء ومسؤوليات الأخوة الاقتصادية في حال اتخذت النساء لهن عملا مأجوراً. على كل حال، فالاخوة يتحملون مع الأهل مسؤولية سلوك اخواتهم. بالاضافة الى مراقبة اخوتهم، فان الاخوة يساعدوهن في توسيع نطاق حياتهن الاجتماعية وذلك بمرافقتهن في نزهات وفي تنظيم الحفلات الاجتماعية، التي لا يمكن للاخوات ان يشاركن فيها بمفردهن. وقد اقرّ الاخوة الثلاثة غير المتزوجين ان الشباب في أيامهم يتمتعون بحرية اللقاء أكثر مما كان عليه أهلهم. فيمكن للشباب والشابات ان يتلاقوا في الجامعة (كانت معظم المدارس لا تزال غير مختلطة)، ويتعرفوا على أصدقاء اخواتهن وصديقات اخواتهم. ووافق الاخوة الثلاثة ان هذا التصرف يجب أن يبقى «ضمن حدود ما يسمح به الناس وما يقبله. فإذا كنت فتاة، يجب أن تكوني كسائر الفتيات، أي نزيهة».

توقع اثنان من الاخوة أن تعمل زوجتاهما بعد الزواج، وكان كل واحد منهما يريد أن يتزوج فتاة متعلمة لكي ينشأ بينهما تفاهم عميق مبني على الاحترام المتبادل. وقال احد الاخوة، «بالطبع سأسمح لها أن تعمل. أنا سأكسب وهي ستكسب. وكما تعرفين، فالحياة هنا أصبحت صعبة بسبب ارتفاع تكاليف المعيشة»، كان الزواج شراكة بين الزوج وزوجته، وعلى كل منهما ان يساعد الآخر. بالمقابل، أعلن الاخ الثالث، «أنا لن أسمح لها ان تعمل. فالواحد منا يتزوج المرأة لتهتم بشؤون المنزل، لا

لترتدي ملابسها وتخرج الى العمل. الزواج يعني الاهتمام بداخل البيت».

يتبين لنا من العرض الوارد أعلاه لحياة عائلة واحدة عبر ثلاثة أجيال، انه قد حدث فعلا تغيير مهم في المواقف، وإن لم تكن متناسقة، خلال السنوات العشرين الماضية. اولا، تكونت قناعة على نطاق واسع بالحاجة الى تعليم المرأة، حتى ولو كان الهدف من ذلك إعدادها إعداداً افضل للزواج. ثانياً، أصبح لدى الشباب رأي في اختيار شريكات حياتهم أو نوع عملهن، مما وسع نطاق حريتهن الشخصية. ثالثاً، ساد اعتقاد على نطاق واسع، وإن لم يكن عاماً، بالقبول بفكرة عمل المرأة خارج المنزل، نظراً لارتفاع تكاليف المعيشة. اما بالنسبة لنوع العمل الذي يمكن للمرأة القيام به، فهذا يتوقف على مستواها الاجتماعي - الاقتصادي، مع الافضلية طبعاً للعمل الذي يُعتبر «محترماً» في اوساط الطبقة الوسطى وذوي الدخل المتدني.

وتمثل قصة هذه العائلة ايضاً الطرق المختلفة التي يتبعها الناس لتخطي العوائق التي أقامتها التقاليد. وتظهر لنا ايضاً كيف توضع التقاليد جانباً مفسحة المجال امام التغيير متى تستدعي الضرورة، كما الحال في السماح للمرأة بالعمل خارج المنزل لتلبية الحاجة الاقتصادية. وبقيت الروابط العائلية متينة رغم عدم وجود جميع افراد العائلة تحت سقف واحد. وصفت ام قاسم العائلة، وكذلك وصفها اولادها بأنها «اروع شيء في الحياة العربية». ان طاقة أم قاسم وقوتها، كما تبين لنا هذه القصة، ليستا غريبتين عن مزايا المرأة العربية. بالنسبة لعائلة أم قاسم، كان يبدو ان الزوج هو الذي يملك زمام الأمور، لكن في الواقع كانت هي التي تأخذ الكثير من القرارات المهمة، وكان زوجها يتقيد بهذه القرارات. ويظهر انها اخفقت فقط في موضوع الحد من حجم العائلة.

عودة الأمور الى التأرجح

نستخلص مما تقدم، انه في أوائل الثمانينات، تضافرت جميع العوامل لتحقيق تكامل انصهار المرأة في القوة العاملة. وقد استوفيت

شروط الحاجة، والفرصة، والقدرة على الصعيدين الرسمي والشعبي. فالبلاد كانت بحاجة الى الطاقة البشرية، والعائلات كانت بحاجة لدخل إضافي، أمنت الدولة الفرص من خلال التصميم، والتشريع، والتوعية، بينما زالت الحواجز الاجتماعية التي كانت تعيق عمل المرأة خارج بيتها، وأمنت الدولة تسهيلات تعليمية وسَعَت الى تحسين وضع الحرف المهنية، بينما أصبحت النظرة الى التعليم على الصعيد الشعبي انه حق مكتسب للجميع.

كانت هناك أمور لا تزال عالقة. فالمجتمع لا يزال يعتبر دور المرأة الاساسي هو دور الزوجة والأم. على سبيل المثال، أظهر الاستطلاع الذي قامت به وزارة العمل عام ١٩٨١ ان ٤٦,٧٪ من الطالبات قررن عدم العمل بعد الزواج. فأم قاسم كانت قد اتخذت لها عملا لا يتعارض وواجباتها المنزلية. بينما نرى ان ابنتيها اللتين كانتا تعملان، لم تكونا متزوجتين، بينما المتزوجات من بناتها لم يكن يعملن. بالاضافة، كان بعض أرباب العمل لا يزالون يرفضون استخدام الامهات. مع هذا، زاد النشاط الاقتصادي بفعل ارتفاع معدل المتزوجات في القطاع العمالي، فقد أظهر استطلاع أجري عام ١٩٧٦، ان ٤٪ فقط من المتزوجات اللواتي تتراوح أعمارهن بين ٢٠ و٤٤ سنة يعملن، بينما أظهر الاستطلاع الذي قامت به وزارة العمل عام ١٩٨١، ان هذه النسبة قد ارتفعت الى ٢٢,٤٪. وكما سبق وقلنا، ان المرأة المتزوجة هي مصدر من مصادر العمالة للدولة. وقد ركزت التعديلات المقترحة لقانون العمل، كما كان يطالب في الندوات، والاحتفالات على إبقاء الامهات في القوة العاملة.

كان لدخول المرأة في القوة العاملة انعكاسات ايجابية على الأمة، اذ أدى الى خفض الحاجة لاستيراد العمال، وعلى العائلة كذلك اذ أدى الى زيادة مستوى المدخول، لكنه لم يكن دون انعكاسات سلبية. فعلى سبيل المثال، ان عمل المرأة لقاء أجر، خاصة في المناطق الزراعية، خفض نشاطها الاقتصادي في المنزل، وهذا ما أكده استطلاع قامت به باسون شمل عائلات من إربد في شمالي الاردن. فأصبحت المرأة مضطرة الى شراء المواد الغذائية التي كانت سابقاً تقوم بصنعها وتحضيرها في المنزل.

إضافة الى ذلك، لم يعد بامكان المرأة تقديم العون كـ «مساعدة عائلية» في المزرعة، وفي شؤون عائلية اخرى متى التحقت بالقوة العاملة، مما اضطر بعض العائلات احياناً الى استخدام بديل لها.

كما كان هناك موضوع مهم آخر على الصعيد العائلي: تم «استيراد» آلاف من المربيات الاجنبيات للمساعدة في تربية الاولاد. بالنسبة لمصادر اردنية رسمية، بلغ عدد الخادمات الآتيات من سري لانكا وحدها حوالي ١٢,٠٠٠ عام ١٩٨٥، وهي نسبة عالية من مجموع العمال الاجانب. وقال المسؤولون ان دراساتهم قد أظهرت ان معظم هؤلاء الخادمات قد استقدمن للقيام بالأعمال المنزلية التي كانت تقوم بها المرأة الاردنية في المدن قبل التحاقها بعمل خارج المنزل. وقدرت تحويلات الخادمات المنزليات الى بلدهن الام بحوالي ٣٠ مليون دولاراً، مما كان يستنفد احتياط الدولة من العملة الصعبة.

يدل استخدام المساعدات الاجنبيات، ان الخدمات التي كان يقدمها افراد العائلة سابقاً، مثلا كأن تعتني الجدّات او العمات بالاولاد، لم تعد متوفرة كالسابق لأن الحياة العصرية فرضت تشكيل نواة من عائلات جديدة. واضح اذا ان دخول المرأة قطاع الحياة العصرية لم يكن دون مشاكل، مما استدعى مساواة في المشاركة بتحمل الاعباء المنزلية، وواجبات العناية بالاولاد في اسرة «عصرية». نظرياً بما أن المرأة قد وسعت ادوارها واتخذت لها عملا مأجوراً خارج المنزل، توجب على الرجل ان يتأقلم مع هذا التغيير وذلك بقيامه بالمزيد من العمل داخل المنزل. لكن عملياً، لم يتم هذا على نطاق شامل بعد، وسيبقى عمل المرأة المأجور خارج المنزل يؤدي الى انعكاسات سلبية على الأمة من حيث زيادة المصاريف على السلع الاستهلاكية المستوردة، وعلى العائلة لجهة تربية الاولاد.

لم يحن الوقت بعد لنجد الحلول لهذه المشاكل، خصوصاً وأن الدفة بدأت تعود في عام ١٩٨٢ الى ما كانت عليه. فبعد التراجع الاقتصادي في الخليج، بدأ العمال يعودون الى بلدهم بعدد أكبر مما كان متوقعاً، كما لم تعد تسنح الفرص للكثيرين بالهجرة. فاذ بالبلاد تواجه من جديد

مشكلة البطالة الخطيرة، فبينما كانت الخطة الخمسية للفترة ما بين ١٩٨١ ـ ١٩٨٥ قد تنبأت ان يبلغ النقص في عدد العمال ٧٠,٠٠٠. لم يحصل هذا النقص وبلغ عدد العاطلين عن العمل سنة ١٩٨٥ حوالي ٥٠ ألف عامل أي ما يوازي نسبة تتراوح بين ٥ و ٩ بالمئة وهذا ما احتاطت له البرامج الإنمائية للخطة الخمسية بين ١٩٨٥ ـ ١٩٩٠. وتوقع العاملون في التصميم ان يعود من الخليج سنوياً حوالي ١٥,٠٠٠، اي ضعف ما كان عليه. وبما أن أكثر من نصف عدد السكان كان تحت سن الخامسة عشرة، فكان من المنتظر ان يتخرج من المدارس عدد كبير مما يزيد الضغط على قدرة البلاد في تأمين وظائف لهم.

كان الوضع الاقتصادي يبدو مظلماً. مثلا، تقلصت المساعدات العربية بفضل التراجع في أوضاع الخليج، وكانت هذه المساعدة من أهم دعائم الاقتصاد الاردني. وأقفلت تدريجياً الآفاق الاقتصادية التي كانت قد فتحت سابقاً، ومنها السوق الحرة مع العراق في بداية الحرب مع ايران التي توقفت بفعل فقدان السيولة النقدية العراقية. وطبيعي ايضاً ان تتأثر قيمة التحويلات الخارجية نتيجة لانخفاض عدد المهاجرين.

بدأت الحكومة الاردنية عام ١٩٨٢ تجري تعديلا في ميزانيتها بحيث يعكس الحاجة الى التقشف، فخفضت الموارد المالية ويقال انها نجحت في تخفيض التضخم بمعدل ٥٪. وكانت هناك اقتراحات بتقليل الاعتماد على العمال الاجانب، خاصة في القطاع الزراعي، وباحياء هذا القطاع، وجعله القطاع الرئيسي. ونوقشت خطط انمائية وحوافز مختلفة لتشجيع رجال الأعمال الاردنيين، وحوافز لتشجيع المساهمين العرب.

ولم يكن من غير المتوقع ان يخف الدافع لاشراك المرأة في القوة العاملة بعد ان تأخر الوضع الاقتصادي، وبعد ان انتفت حاجة الحكومة الى الطاقة البشرية. ومع إطلالة العام ١٩٨٥، اقرّ مسؤول عالي المستوى ان هناك «تقريباً خطة رسمية، لتشجيع المرأة المتزوجة على البقاء في المنزل» (ملاحظة للمؤلفة، ١٩٨٦). كانت الخطة ضمنية اكثر منها علنية، لكن قيل انها تُبحث بجدية في الأوساط الحكومية. لم تكن هناك حاجة للاعلان

عنها لان موظفي القطاعين العام والخاص سيعرفون ما سيفعلون، دون التوجيه الحكومي: ففي حال تقدم رجل وامرأة، متساويان في المؤهلات، من وظيفة ما، ستعطى الافضلية للرجل. في هذه الاثناء، كان قد تم عام ١٩٨٤ دمج وزارة الانماء الاجتماعي بوزارة العمل، مما أعاد أصحاب صنع القرار من الهيئات النسائية الى ما كانوا عليه عام ١٩٧٧، وعين في المركز الجديد وزير. وحتى منتصف عام ١٩٨٦ لم يكن مشروع قانون العمل قيد الدرس (الذي كان مثلا سيمدد اجازة الامومة من ستة اسابيع الى عشرة) قد صدر بعد.

فهل ستُعامل النساء الاردنيات في وطنهن كما كان يُعامل العمال الأجانب في الدول التي تستوردهم، وبالتالي يطرحون خارجاً متى لم تعد هناك حاجة لهن؟ ليس تماما، لان بعض شروط مشاركة المرأة في القوة العاملة كانت لا تزال فاعلة عام ١٩٨٥ ولصالح عمل المرأة: القدرة على الصعيدين الرسمي والشعبي، لان المرأة كانت لا تزال تتعلم وتتدرب، والحاجة على الصعيد الشعبي، نظراً لارتفاع غلاء المعيشة ومتطلبات الذوق الحديث الذي خلقه عقد سني الاستهلاك.

على ضوء هذه المعطيات، لا يكفي قولنا انه على النساء أن ينظمن امورهن بشكل يدفعهن للمشاركة في القوة العاملة لسد حاجاتهن وقدراتهن، ومن أجل ان يتكامل إنصهار المرأة في القوة العاملة، يتوجب على الأوضاع الاقتصادية ان تتغير. وهذا بدوره يستدعي تغيير طرق الانماء المتبعة، وفي هذه الحال، تخفيض اعتماد الدولة جذرياً على مصادر المداخيل الخارجية التي كانت تسيطر عليها بدل أن تكون هي تحت سيطرة الدولة، وتكوين ثروة ثابتة حقيقية. ويمكن تحقيق ذلك فقط بعدما يتساءل عدد كاف من الناس عن طبيعة وهدف الانماء الاقتصادي، ويقررون على أن تكون لهم الكلمة الفصل في القرارات المتعلقة بالمستقبل السياسي والاقتصادي لبلادهم. والتغييرات الضرورية هي ليست تلك التي تتمكن النساء من حملها على اكتافهن بمفردهن.

اللائحة رقم ٧
تطور التعليم في الاردن

مراحل التعليم	العام الدراسي	ذكور	اناث	النسبة المئوية للاناث
الابتدائية	١٩٧٥ ـ ٧٦	٢٠٦٦١٨	١٧٩٣٩٤	٤٦
	١٩٨٤ ـ ٨٥	٢٥٨٨١٤	٢٤٥٤١٢	٤٩
التمهيدية	١٩٧٥ ـ ٧٦	٦٧٣٨٨	٤٨٢٢٩	٤٢
	١٩٨٤ ـ ٨٥	١٠٨٣٣٩	٩٦٤٦٣	٤٧
المتوسطة	١٩٧٥ ـ ٧٦	٢٥٣٩٤	١٦٧٤٣	٤٠
	١٩٨٤ ـ ٨٥	٤٩٩١٧	٤٦٦٨٥	٤٩
المتوسطة المهنية	١٩٧٥ ـ ٧٦	٤٥٤٨	١٨٩٣	٢٩
	١٩٨٤ ـ ٨٥	١٨٦٧٩	١٠٣٤٧	٣٦
معاهد تعليم عالي	١٩٧٥ ـ ٧٦	٧٩٠٤	٣٩٦٩	٣٣
	١٩٨٤ ـ ٨٥	٣٠٠٧٠	٢٣٨٢٥	٤٤
الجامعة	١٩٨٤ ـ ٨٥	١٥٨٧٥	١٠٠٥٤	٣٩

المصدر عايش، ١٩٨٥، معتمد فيها على الاحصاءات الاردنية الرسمية

اللائحة رقم ٨
البناء المهني لقوى العاملات في قطاعات غير زراعية[أ]

	مهن قوى العاملات		النسبة المئوية للاناث من مجموع القوى العاملة	
	١٩٦١	١٩٧٦	١٩٦١	١٩٧٦
المحترفات والتقنيات وما شابههما	٢٨,٦	٥٧.٧	٢٨.١	٤١.٤
العاملات في الاقسام الادارية والتنفيذية	٠.١	٠.٨	٠.٤	٣.٥
العاملات في المكاتب وما شابهها	٦,٩	١٩,٤	٥,٠	١٩,٥
العاملات في حقل المبيعات	١,٠	٢,٤	٠,٥	١.٧
المجموع الفرعي لموظفات المكاتب	٣٦,٧	٨٠,٣	٨.٢	٢٠,١
عاملات الانتاج وما شابهه وعاملات المواصلات والعاملات في المهن اليدوية	٤٠,٣	١١,٣	٣,٨	٣,٢
عاملات صيانة واصلاح	٢٣,٠	٨,٤	١١,٢	٩.٧
المجموع	١٠٠,٠	١٠٠,٠	٥,٣	١١,٨

١ يشمل القوات المسلحة

المصدر مجاهد، ١٩٨٥

٥

دول الخليج العربي .. الطلب دون العرض

اننا نستهلك ما لا ننتجه، وننتج ما لا نستهلكه
نقد للتصميم بوجهه غالباً
الشباب من عرب الخليج

في الاردن، استوفيت الشروط الثلاثة ـ الحاجة، الفرصة، والقدرة ـ لتكامل انصهار المرأة في قطاع العمل العصري الحديث وإن بشكل محدود. نظرياً، كان من الممكن ان يحدث الشيء نفسه في دول الخليج العربي*، حيث الحاجة الى الطاقة البشرية العاملة كانت أشد عليها من الاردن، ولكن ذلك لم يحدث عملياً. وكان انخراط المرأة في القطاع العصري عملية تدريجية في الفترة ما بين السبعينات وأوائل الثمانينات.

وأنه لمغر ان نلجأ الى التقاليد والمواقف الاجتماعية المحافظة لشرح أسباب عدم تقدم المرأة، خصوصاً وان استعمال الحجاب كان لا يزال ظاهراً بشكل علني في الخليج، وخصوصاً في العربية السعودية. لكن هذا بالطبع لا يشرح الوضع كله. وسيتبين لنا لاحقاً من البحث ان شروط الحاجة والفرصة، والقدرة لم تكن بعد قد توافرت على الصعيدين الرسمي والشعبي.

تدفّق الطاقة البشرية الاجنبية

ان من أكثر الأمور إثارة في التاريخ العربي الحديث هو تأثير الثروة النفطية. اكتشف النفط في اوائل هذا القرن، لكن عمليات انتاجه

* ان لفظة «الخليج العربي» تستعمل هنا للدلالة على دول الخليج الست وهي العربية السعودية، عُمان، البحرين، الكويت، الامارات العربية المتحدة، وقطر ولجميعها صفات مشتركة هي ـ قلة عدد السكان، واعتماد الاقتصاد على النفط، ونظام حكم ملكي عام ١٩٨١، اسست هذه الدول مجلس تعاون للتنسيق فيما بينها أحياناً تشمل عبارة «الخليج العربي» ايضاً العراق واليمنين، والتي تشكل مع دول مجلس التعاون وحدة طبيعية جغرافية وثقافية ضمن العالم العربي. في الواقع، كان العراق عضواً في تجمعات اقليمية أخرى قبل تشكيل مجلس التعاون الخليجي ولكن العراق ليس دولة غنية بالنفط فقط، لكنه يتمتع بموارد أخرى، ونظام الحكم فيه مختلف، كما ان اليمنين من بين افقر الدول في العالم، وهما ايضاً مختلفان في نظام حكميهما.

وتصــديره لم تبلغ المستوى اللائق الا في الاربعينات والخمسينات. في الأيام الأولى، كانت شركات النفط الاجنبية هي التي تستأثر بأكبر قسط من العائدات، لذلك كان التغيير في طريقة العيش عند الشعب بطيئاً في بادىء الأمر. وكانت المنطقة من افقر المناطق في العالم، وقد زادت قساوة المنــاخ ونــدرة المــوارد الطبيعيــة في قساوة الحياة الصحراوية. وتلقى استخــراج اللؤلؤ، احد دعائم الاقتصاد، ضربة قاسية عندما أغرقت الاسواق العالمية باللؤلؤ الياباني المزروع في الثلاثينات مما زاد في إفقار المنطقة.

كان الذين يغطسون لاستخراج اللؤلؤ يعيشون عيشة صعبة، فكانوا يمضــون شهــوراً في البحر، بينما تكون زوجاتهم تتحمل جميع أعباء الحياة والمهام الاجتماعية، وفي بعض الاحيان كانت الزوجات ايضاً في العــائلات الفقيرة جداً يغطسن لاستخراج اللؤلؤ (الرميحي، ١٩٧٥). كان الرجل والمرأة يتشاركان في العمل في المجتمعات الزراعية والبدوية، في الواقــع كان عمــل الاثنــين معاً ضرورياً للبقاء. وكما هي حال باقي المنــاطق، فان رجــال الطبقات الاجتماعية الرفيعة، ومعظمهم من تجار اللؤلؤ وغيره، يتحملون من الناحية المادية ان تبقى زوجاتهم محتجبات في المنزل.

احــدث ازدهار النفط في السبعينات تغييراً بين ليلة وضحاها. وكان الوضع أشبه بربح ورقة يانصيب: فبعد ان كانت دول الخليج من افقر دول العالم، وجدت نفسها بين اغناها. ولكن كان هذا الثراء المفاجىء نعمة لم تخل من التشويش. فمن جهة تمكن منتجو النفط من بناء كل شيء تقــريبــاً من الصفر ـ كمنازل السكن، والمدارس، والمستشفيات، والصنــاعات. اما من جهة أخرى، فوجب استيراد كل شيء تقريباً من الخــارج ـ كالمــواد ومعلمي البناء، وخبراء الادارة، والتقنية والتقنيين. ووضع خبراء من المغتربين خططاً لايجاد الطرق الفضلى لصرف اموال منتجي النفط، والتي غالباً ما كانت تصرف على خلق وظائف للمغتربين بدل ان تُعنى بالاحتياجات الحقيقية لدول الخليج. وانقضّ على الخليج مروجو البضائع من جميع الأمم، يدللون على بضائعهم التي شملت كل

شيء من مشبك الاوراق الى معامل الاسمدة.

ان اسوأ النتائج غير المرغوب فيها لهذا التطور السريع، كان بالنسبة الى شعوب الخليج تدفق عدد كبير من الاجانب بلغ في بعض الدول ضعفي عدد السكان الاصليين. كانت الاكثرية من غير المواطنين من عرب دول المنطقة، ورغم بعض التشنجات كانت تجمعهم بعرب الخليج ثقافة مشتركة. وكان من ضمن المخطط الرسمي تفضيل العمال العرب على غيرهم. ولكن تخوف المسؤولين في الخليج من دخول عدد كبير من العرب الذين يتعاطون السياسة، ويشكّلون عاملاً يهدد الاستقرار، وعلى كل حال فقد اصبحت اجورهم ارفع من أجور العمال الآسيويين. لذلك بدأ عدد العمال الآسيويين في الخليج يتزايد بسرعة، في بادىء الأمر اتوا من شبه القارة الهندية، وهي تاريخياً فريق مقرب في التجارة، وثم من جنوب شرقي آسيا.

فجأة شعر عرب الخليج انهم غرباء في موطنهم، وفي مجالسهم الخاصة كانوا يعبرون عن مشاعرهم بتعابير مثيرة. وقالت احدى نساء الخليج من دولة كانت نسبة الوطنيين فيها للأجانب ادنى نسبة: «ان ما يحدث لنا هو تماماً ما حدث للفلسطينيين. انهم يسحبون وطننا من تحت اقدامنا، سنصحو في يوم من الأيام لنجد انفسنا مشردين. لم يسألنا أحد ما إذا كنا نريد أن نبني كل هذه المصانع التي نجهل ادارتها والمجيء بجميع هؤلاء الناس من الخارج لادارة شؤون بلداننا» (ملاحظة للمؤلفة، ١٩٨١).

بالنسبة الى حساسية الموضوع، كان من الصعب تقدير نسبة السكان الاصليين للأجانب. بالنسبة الى Birks and Sinclair (١٩٨٠) كان عدد العرب غير الخليجيين العاملين في الخليج حوالي ٩٣٥,٠٠٠ في عام ١٩٧٥، بينما كان عدد العمال الآسيويين ٣٤٧,٤٢٠. وبلغ العدد الاجمالي للمهاجرين الى دول الخليج في عام ١٩٧٥، ٢,٨٠٨,٧٣٥. وسمح لعدد كبير من موظفي المكاتب باصطحاب عائلاتهم معهم. وزاد عدد العمال الاجانب بسرعة كبيرة بين عامي ١٩٧٥ و١٩٨٠، وكانت الزيادة في عدد العمال الآسيويين أكثر من الزيادة في عدد العمال العرب

من غير المواطنين. في دولة الامارات العربية مثلاً، شكل العمال الاسيويين اكثر من ٧٠٪ من القوة العاملة في سنة ١٩٨٠ (مكتب العمل الدولي، ١٩٨٣). في الواقع، انذر مسؤولو العمل في دولة الامارات في بداية الثمانينات انه ما لم يوجد حل مسبق، ستكون نسبة عدد السكان الاصليين في العام الفين فقط ٢,٥٪ من مجموع عدد السكان.

في بداية الثمانينات، ومع تراجع الوضع الاقتصادي، وانجاز المشاريع البنائية، وضع حد للتدفق. فبدأت دول الخليج تعيد الآلاف من العمال العرب وغير العرب الى بلدانهم. مع هذا، بقي مئات الآلاف من العمال المهاجرين في الخليج، ولا شك سيبقون فيه لبعض الوقت، لأن عملية تدريب السكان المحليين لملء المراكز الشاغرة سيتطلب وقتاً طويلاً علماً ان عدد السكان اصلاً ليس كبيراً. وكما جاء في المجلة الاسبوعية التي تصدر من باريس، اليوم السابع، وفي عددها الصادر في ٩ أيلول ١٩٨٥، ان الحكومة الكويتية صعقت عندما تبين لها من إحصاء سكاني اجرته عام ١٩٨٥ ان نسبة المواطنين هبطت الى ٤٠٪ من مجموع السكان، بينما كانت ٤١,٧٪ عام ١٩٨٠. كانت الحكومة تتوقع ارتفاعاً في هذه النسبة، بعد هبوط عدد العمال المهاجرين الى الكويت.

يتبين لنا بوضوح مما ورد اعلاه، ان دول الخليج كانت بحاجة ماسة الى كل طاقات العمل الانتاجية المحلية. وكانت حكومات هذه الدول مصممة على تخفيض اعتمادها على الطاقة البشرية الخارجية، والى تنشيط القوة العاملة المحلية. ونسبت كل خطة الى دولتها - «السعودة» و «القطرنة»، وغيرها. وضمنت عملياً الوظائف في الخدمة المدنية للمتخرجين من الذكور والاناث على السواء. نظرياً على الاقل، أصبح يتوجب على المرأة الخليجية ان تنشط في القوة العاملة كالرجل تماماً لأن الحاجة على الصعيد الرسمي كانت كبيرة جداً. بالاضافة الى ذلك، كانت لدى النساء القدرات ذاتها للمشاركة لأنهن تمكن من اللحاق بسرعة بالرجل في المدارس والجامعات (انظر اللائحة رقم ٣)، وأظهرن عن تعطش للعلم ربما لم ينافسهن احد عليه في المنطقة. على كل فقد تمت عملية المشاركة النسائية في القوة العاملة بشكل تدريجي وبطيء خلال

السبعينات وبداية الثمانينات.

الفرصة تقرع الابواب، ولكن بصوت منخفض

هل كانت مشاركة المرأة المتدنية في هذا الوقت تتعلق بخطة رسمية؟ هل شجعت حكومات الخليج دخول المرأة في القوة العاملة بما فيه الكفاية؟ في دولة الامارات مثلا، كانت تصدر عن المسؤولين غالباً تصريحات تحث المرأة على الانضمام الى القوة العاملة، وتلفت الى الامكانيات المتعددة للبقاء ضمن القيم والتقاليد الاسلامية. في عُمان، كان الكتاب السنوي لعام ١٩٨٥ واضحاً للغاية في هذا الموضوع: «لا يمكن للمرأة الجاهلة أن تنشىء رجالا احراراً، والمرأة المهملة لا يمكنها العناية بالآخرين. وعلى المرأة ان تتلقى التدريب والتأهيل اللازمين لمهمتها، كي لا تكون عثرة في تقدم الآخرين» (ص ١٤٢). وقد ادلى المسؤولون في الحكومة الكويتية بتصريحات مؤيدة وداعمة للتجمعات النسائية التي تنظم مؤتمرات واجتماعات للمرأة العاملة.

أخذت خطط حكومة العربية السعودية في الاعتبار عدد المتخرجات الذي يحتمل ان يضاف الى سوق العمل، لكن الاهتمام الأساسي كان التأكد من أن المكان الذي تعمل فيه المرأة لا يجعلها تحتك بالرجال. عام ١٩٨٣ أعاد الملك فهد «توجيهاته» لأرباب العمل في القطاعين العام والخاص بعدم استخدام النساء في مراكز يحتمل ان يختلطن فيها بالرجال. (ان مجرد إعادة التأكيد على هذه «التوجيهات» إشارة الى ان مفعول هذه التعليمات كان قد بدأ الزمن يتخطاه). مثال آخر على الاهتمام بالتفريق بين الجنسين كانت الكلمة الصادرة عام ١٩٨٤ عن الشيخ عبد العزيز بن باز، ممثل أعلى سلطة دينية في السعودية والتي حث فيها النساء على دراسة الطب بأعداد وفيرة حتى لا يضطر الأطباء بعد ذلك الى معالجة النساء من مرضاهم إلّا في حالات الضرورة القصوى.

بالاجمال، كانت تصريحات حكومات دول الخليج مشجعة لدخول المرأة الى القوة العاملة على نطاق واسع، لكنها قصرت عن اتخاذ الخطوات

الفعلية لدفع هذا التحرك قدماً.

ولم تحذُ أي دولة حذو الحكومة الاردنية في موقفها المندفع الذي ذهب الى أبعد الحدود وحتى الى استحداث وزارة للمساعدة في إدخال المرأة الى قطاع الانماء في وقت وجدت هذه الحكومة نفسها تعاني من نقص في الطاقة البشرية العاملة، وزيادة في الهجرة الاجنبية اليها. وربما تستثنى من بين جميع الدول سلطنة عُمان حيث لاقت مواقف وتحركات الحكومة الاردنية بعض الاصداء.

من الصعب أن نتوصل الى نتائج دقيقة دون ارقام نستند إليها، ولكن يمكننا القول ان الدولة التي كانت فيها المرأة تشارك في القوة العاملة بأعلى نسبة في السبعينات وبداية الثمانينات كانت دولة البحرين. كان الشعب البحريني اول شعب في المنطقة يتمتع بفوائد التعليم، فُتحت مدرسة للبنات في البحرين عام ١٩٢٨. والأهم من ذلك ان دولة البحرين كانت نسبياً ثاني افقر دولة من دول الخليج من حيث مستوى الدخل الفردي، استُثمر نفط البحرين منذ وقت مبكر، وبما ان المخزون كان قليلاً، فقد بدأ ينفد بسرعة. كان مجمل الانتاج الوطني في دول الخليج عام ١٩٨٣ على الوجه الآتي، ٦,٢٥٠ دولاراً في عُمان، و١٠,١٥٠ دولاراً . في البحرين، و١٢,٢٣٠ دولاراً في العربية السعودية، و١٧,٨٨٠ دولاراً في الكويت، و٢١,٢١٠ دولاراً في قطر، و٢٢,٨٨٠ دولاراً في دولة الامارات.

على الصعيد الوطني، لم تكن البحرين بكل بساطة قادرة على تحمل أعباء استقدام الطاقة البشرية العاملة من الخارج بنفس المستوى الذي كانت تتبعه جاراتها، بالرغم من وجود جالية اجنبية لا بأس بها في البحرين. ان الحاجة الى الطاقة النسائية المحلية على الصعيد الوطني تطابقت مع حاجة مقابلة على الصعيد الشعبي: لم تكن المداخيل في البحرين مرتفعة جداً، وفي حالات كثيرة كان على أكثر من عضو واحد في العائلة ان يعمل. وبالفعل كانت الدولة قلقة على تفشي البطالة بين النساء المتخصصات في بعض الحقول ومن بينها الدراسات الاقتصادية في الثمانينات، وبدأت تضع التصاميم لبرامج تدريبية في حقول اخرى تتوافر لها الوظائف.

بالرغم من الحاجة الملحّة ظاهرياً للطاقة البشرية المحلية، فان دول الخليج لم تضطر الى تبني سياسة تحدٍ لدفع المرأة الى المشاركة في القوة العاملة، وذلك لأن هذه الدول كانت تملك النقد الكافي لتمويل استيراد الطاقة البشرية من الخارج. كما ان شعوب هذه الدول لم تشعر في بداية الثمانينات بحاجة ماسة الى أكثر من معاش واحد للعائلة، باستثناء الاوضاع في بعض الدول الأقل ثراء من غيرها كدولة البحرين، أو التي تزيد نسبة كثافة السكان فيها عن سائر الدول مثل عُمان والعربية السعودية.

واضح ان دول الخليج ليست جميعاً دولا تملك الملايين، ولكن بالامكان تقدير الثروة المتوفرة من حقيقة الواقع حتى ان معدل الدخل الفردي في عُمان وهو ٦,٢٥٠ دولاراً، والذي كان أقل المعدلات في دول الخليج عام ١٩٨٣، كان من نسبة مختلفة تماماً عن الدخل في دول العالم الثالث الفقيرة كاليمن المجاورة، حيث كان هذا المعدل يقدر بحوالي ٥٥٠ دولاراً، او كالصومال حيث هو ٢٥٠ دولاراً. من الصعب التكهن ما إذا كان التراجع الاقتصادي الذي شهدته دول الخليج في الثمانينات قد عجّل في دخول المرأة الخليجية قوة العمل العصري، رغم أنه نظرياً، ومع تقلص الموارد المالية، يجب ان يؤدي الى ذلك.

ان فقدان الحاجة على الصعيد العائلي يعني بالطبع انه لا يتوجب على المرأة ان تعمل الا اذا كانت هذه ارادتها هي. كما كانت هناك خطط حكومية بنوايا طيبة، أدت فعلاً الى تخفيف حاجة الناس الى العمل، وخففت من ضرورة المرأة للاستفادة من فرص العمل. وفرت حكومات الخليج خدمات اجتماعية واسعة النطاق، نافست الدول الاوروبية. لم يكن مقبولا اجتماعياً ان يبقى الرجل عاطلا عن العمل، اذن الوحيدون الذين شملهم الضمان الاجتماعي كانوا إما يتلقون تعويض شيخوخة، أو العاجزين عن العمل. اما بالنسبة للمرأة، فان أي تغيير في وضعها الحياتي، كالطلاق او الترمل، والذي يمكن ان يدفعها نحو العمل المأجور، كان ايضاً يُغطى من الضمان الاجتماعي.

ظهر هذا الأثر في دراسة حول المرأة والضمان الاجتماعي في الكويت

(الرجيب، ١٩٨٢). حسب الأنظمة الكويتية، يُغطي الضمان الاجتماعي الارامل حتى سن الستين حين يصبحن ضمن الفئة التي يشملها تعويض ضمان الشيخوخة، ويغطي المطلقات ايضاً تحت سن الستين، وجميع الفتيات غير المتزوجات اللواتي فوق سن الثامنة عشرة، وعائلات السجناء. يعني هذا ان عدداً كبيراً من النساء اللواتي في سن العمل كن مؤهلات لدخول الضمان الإجتماعي، بالرغم من ان البلاد كانت بحاجة ماسة الى عمال. ولحظت الدراسة ان نسبة الذين كانوا يتلقون ضمانات اجتماعية عام ١٩٨٠ بلغت ٣,٢٪ من مجموع عدد السكان، من أصلها نسبة ٥١,١٪ من النساء اللواتي هن في سن العمل.

تضمنت الدراسة استطلاعاً شمل ٢٩٨ امرأة، ٣٨,٦٪ منهن كن يتلقين تعويضات من الضمان الاجتماعي قلن انها تكفي لسد حاجاتهن. العازبات كن أكثرهن اكتفاءً بالتعويض، ٦٧,٩٪ من الفتيات غير المتزوجات قلن انها كافية. (تساويها نسبة الفتيات منهن اللواتي كن يسكن مع اهلهن). أقل المقتنعات بالتعويضات هنّ زوجات السجناء، ٨٥,٨٪ ثم الأرامل ٦٦,٤٪، تليهن المطلقات ٥٩,٢٪. وسُئلت النساء فيما اذا كن راغبات في العمل أو في تلقي التدريب على مهنة معينة. جاءت أعلى نسبة بالايجاب من زوجات السجناء فبلغت ٨١٪، ثم المطلقات ٣١,٥٪. لكن الأكثرية الساحقة من غير المتزوجات من الفتيات (٩٢,٩٪)، والأرامل (٩٤,١٪) أجبن بلا. اذن، بعض اللواتي كن في حاجة اقتصادية ملحة، أبدين استعداداً للعمل، بينما اولئك اللواتي لم تكن حاجتهن الاقتصادية للعمل ضاغطة (غير المتزوجات) كن من بين اقلهن استعداداً.

المواقف الاجتماعية والفرص على الصعيد الشعبي

وماذا عن المواقف الاجتماعية التي قد تخلق العوائق في وجه عمل المرأة خارج المنزل؟ من المؤكد ان هذه العوامل كانت اقوى في الخليج العربي منها في دول عربية اخرى. على كل، لم تكن المواقف من عمل المرأة

أو تعليمها سلبية، كما بينت عدة دراسات. أجري استطلاع بين عامي ١٩٧٣ ـ ١٩٧٤ حول المواقف الاجتماعية من تعليم المرأة وعملها شمل ٣٤١ عائلة في الكويت (الثاقب، ١٩٧٥). وُضعت اسئلة لـ ٥٢٦ من الأهالي، ووجهت الاسئلة الى الرجال والنساء منفصلين. بلغت نسبة النساء ممن شملهن الاستطلاع ٤٨٪. من بينهن، ٩٦٪ ايدن تعليم المرأة، و٧١٪ أيدن التعليم العالي للمرأة، ٢٣٪ كن مع تعليم ثانوي، و٦٪ مع تعليم ابتدائي. وقد لاحظ الثاقب ان نسبة الرجال الذين أرادوا تحديد تعليم المرأة الى المرحلة الثانوية كانت ضعف نسبة النساء. اما بالنسبة للتوظيف، فقد أيد ٦٩٪ من المجموع عمل المرأة لقاء أجر، بينما عارض ٣٠٪. وأيدت ٨٢٪ من النساء فكرة ان تعمل المرأة لقاء أجر، مقابل ٥٨٪ فقط من الرجال، رغم انه في الواقع كانت الأكثرية من النساء ربات بيوت بثقافة دون المستوى الجامعي.

أجرت وزارة التربية في الكويت استطلاعاً شمل الموظفين والطلبة (الخالد، ١٩٨٢). استجاب ١١٠٠ من الرجال والنساء من جميع الاتجاهات، ٧٠٠ منهم كانوا يعملون في القطاع العام، ومن ارفع المراكز الى ادناها، أو من النوادي الرياضية، والاتحادات العمالية، ومرافق الخدمات الاجتماعية، بينما كان بينهم ٤٠٠ من الطلبة الجامعيين. وكان عدد الرجال والنساء تقريباً متساوياً (٥٥٧ رجلاً و٥٤٣ امرأة)، بالرغم من فروقات في الفئات، وزاد عدد العاملين من الرجال (٤٢٩) عن عدد العاملات (٢٧١)، بينما زاد عدد الطالبات (٢٧٢) عن عدد الطلاب (١٢٨). تبين من الاستطلاع ان هناك خمسة اتجاهات مختلفة في المجتمع من مسألة المرأة والعمل.

أولا، آمن ٤٦٪ من المجموع على ضرورة تأمين التعليم غير المحدود وفرص التوظيف للرجل والمرأة. (٦٤٪ من مؤيدي هذا الرأي كن من النساء، و٣٦٪ من الرجال). ثانيا، آمن ٢٩,٢٧٪ انه يجب على المرأة ان تتابع تعليمها الجامعي في بعض الحقول كالطب، والخدمات الاجتماعية، والتربية، وتعمل في تلك الحقول التي تناسب طبيعتها (٣٨٪ من النساء، و٦٢٪ من الرجال). ثالثاً، رأى ٩,٨٢٪ انه يجب ان تتاح الفرصة للمرأة

ان تخوض جميع الحقول التربوية، على ان تعمل فقط في تلك الحقول التي تناسب طبيعتها (٥٦٪ من الرجال، ٤٤٪ من النساء). رابعاً، ٤,٢٧٪ اعتقدوا انه يجب تحديد تعليم المرأة الى المرحلة الثانوية فقط ثم اعدادها للحياة الزوجية، اما بالنسبة لوظيفتها فيجب حصرها في تدبير شؤون منزلها وتربية الاولاد (جميع هذه الفئة من الرجال). وخامساً، اعتقد ٣,٥٥٪ ان على المرأة ان تتعلم الى مستوى المعاهد التقنية في حقول كالتمريض والسكرتاريا، وان تعمل في هذه الحقول (٧٩٪ رجال، و٢١٪ نساء).

يتضح لنا على الفور ان النساء كن اكثر تأييداً من الرجال لتأمين فرص متساوية في التعليم والعمل بالاجمال، إذ كان جنس المشترك هو العامل الرئيسي في التأثير على مواقفه من عمل المرأة، ولم يكن المستوى العلمي، أو الوضع العائلي، أو غيرهما، وكانت النساء مع تأمين فرص أكبر. وعكس ما كان متوقعاً، فان عدد الطلاب الذين ايدوا عدم تحديد فرص العلم والعمل امام المرأة كان أقل من عدد الموظفين ـ ٣٥٪ فقط من الطلاب مقابل ٤٧٪ من الموظفين. اصرت الخالد في مقترحاتها ان تفيد المعاهد التربوية والتجمعات النسائية من هذه المعلومات لزيادة الوعي بين جيل الشباب عن حاجة المرأة لخوض جميع الحقول في الدرس والعمل. كانت الأكثرية من الطلاب الذين شملهم الاستطلاع من النساء، ولكن رغم ذلك لم تكن أكثرية النساء مقتنعات انه يفترض فيهن ان يدرسن ويعملن في جميع الحقول، بالفعل ٥١٪ فقط من الطالبات كن مقتنعات بهذا الرأي (مع نسبة اقل من الطلاب الشباب، ٢٧٪).

أيدت نسبة كبيرة من المشتركين في الاستطلاع، ٤٦٪، اعطاء المرأة حقوقاً متساوية في العلم والعمل، لكن اشارت الخالد ان هذه النسبة لا تشكل الاكثرية الرافضة وهي ٥٤٪. وبما ان الخالد كانت قد حددت التعلم والعمل على انهما أهم العوامل التي تمكن الفرد من المشاركة في عملية الانماء، فقد شعرت بأن نتائج الاستطلاع لم تكن ايجابية. ولاحظت ان تقسيم العمل بين الرجل والمرأة على أساس ان عمله خارج البيت وعملها داخله كان يصح في مجتمعات تعتمد الاقتصاد الكفافي.

على كل، فان التوازن الاجتماعي الجديد اكثر تعقيداً وتداخلاً في السوق الاقتصادي. لذلك يجب السماح لكل الطاقات البشرية، رجالاً ونساء، ان تشارك في تحديات الانماء، وتكون جاهزة للمشاركة بفعالية وإنتاجية، (ص ٢٨١).

وأبدت الخالد قلقها لأن نتائج الاستطلاع توافقت بشكل عام مع استطلاعين سابقين (الثاقب، ١٩٧٥، القطب، ١٩٧٥)، أي لم يكن هناك تقدم الى الأمام بالرغم من مرور فترة ست سنوات. وخشيت ان هناك نوعاً من المواطنين بدأ يتكون يستهلك جميع منافع الازدهار المادي، دون ان يساهم في الاقتصاد الوطني. وهذا قد يعني زيادة الاعتماد على المجتمعات الأكثر تقدماً فقط، وهذا تطور خطير.

على كل، تجدر الاشارة هنا الى ان ٨٨,٦٤٪ على الأقل ايدوا فكرة ان تقوم المرأة بعمل أو بآخر، وهذه النسبة كانت في الواقع أكثر من نسبة النساء الكويتيات الموجودات فعلياً في القوة العاملة في السبعينات والثمانينات. قد يبدو هذا أنه مؤشر على ان المواقف الاجتماعية لم تكن عاملاً رئيسياً يمنع المرأة من العمل خارج المنزل في دول الخليج العربي. فالعوامل الاخرى، كفقدان الحاجة الاقتصادية على الصعيد العائلي، كانت بالأهمية ذاتها ان لم نقل اكثر أهمية.

استعمار معكوس، ومسألة الهوية

على كل حال، لا ننكر ان المواقف الاجتماعية في الخليج كانت محافظة أكثر منها في دول عربية اخرى، رغم أن التقاليد والعادات الدينية هي نفسها في جميع هذه الدول مع فارق كبير بدرجة التقيد بها. السبب الرئيسي في ذلك هو ان التغيير الذي حدث نتيجة لـ «العصرنة»، ـ اجهزة التعليم الرسمي، الصناعة، نشوء المراكز الحضرية، والدولة، حدث بسرعة أكبر في الخليج منه من باقي دول العالم العربي، لا بل في أوروبا. بدأت عملية العصرنة والتحديث تدريجياً في سورية، وفلسطين، والاردن، والعراق، ومصر، والسودان، ودول المغرب في القرن التاسع عشر وأوائل

القرن العشرين، بحيث انه عندما توافرت امكانيات التعليم للجميع في الخمسينات، كانت هناك أسس للبناء عليها. بينما اختصرت العملية كلها في الخليج على مدى عقدين من الزمن فقط. (راجع تحقيق H. Graham الموثق حول التغيير الاجتماعي في كتابها «عصر الآلة العربي»، ١٩٧٨).

كانت العادات والتقاليد هي وحدها العناصر الثابتة والمفهومة لدى الحكومات والشعوب على السواء في عالم كهذا يشهد تغييراً سريعاً. حتى ان جيل الشباب الذي عبّر عن خيبته من التقاليد التقييدية، أيد اتباع نمط بطيء في التغيير. بالاضافة الى ذلك، كان امام شعوب المنطقة دليل حي على ما قد يحصل نتيجة التحديث السريع. فغالباً ما كنا نسمع في الخليج التعليق القائل، «لا نريد ان نكون مثل ايران»، حيث كان الاعتقاد السائد بأن برامج التحديث المتهورة التي أعدها الشاه هي المسؤولة عن أعمال العنف التي اتسمت بها الثورة ضده عام ١٩٧٩. لذا، رحبت بعض الأوساط الخليجية بالتراجع الاقتصادي الذي حصل في بداية الثمانينات، لأنه سيستدعي حتماً مراجعة لتقييم البرامج وخطط العمل وبالتالي الابطاء في نمط التغيير. (في الواقع، بعض التراجع الاقتصادي كان مخططاً له لغرض الابطاء. كان هذا تكتيكاً مفضلاً لدى دولة قطر: فبما ان كثيراً من الاموال المكتسبة في البلاد كانت من ضمن عقود حكومية، كانت الدولة بكل بساطة تؤجل تسديد الفواتير لبضعة أشهر كي تهدأ الفورة الاقتصادية).

سبب آخر للتغيير البطيء في المواقف الاجتماعية كان التدفق الكبير للطاقة العاملة الاجنبية والتي وجد فيها عرب الخليج تهديداً لشخصيتهم وهويتهم. فأدى هذا الى ردة فعل شبيهة بتلك التي قامت في الدول المستعمرَة، مع فارق واحد هو ان «المستعمَر» في هذه الحالة هو صاحب السيطرة سياسياً واقتصادياً. مثلا، من بين التدابير التي اتخذتها بعض دول الخليج للحفاظ على شخصيتها وهويتها، كانت في محاولة الحد من الزيجات بين المواطنين المحليين والاجانب. وفي بعض الدول، كان من الواجب الاستحصال على اذن خاص من الدولة للسماح بزواج مختلط.

عام ١٩٨٢، أجاب الملك فهد عن اسئلة حول هذا الموضوع خلال

لقائه مع طلاب سعوديين. فشرح قائلاً انه يحظر فقط على الجنود والدبلوماسيين السعوديين ان يتزوجوا من نساء اجنبيات، وان هذا التدبير متبع ايضاً في دول اخرى. وأضاف قائلا صحيح انه على السعودي الذي يريد الزواج من امرأة اخرى ان يقوم بسلسلة اجراءات قانونية صعبة، لكن هذا كله لمصلحة المرأة السعودية، فالدولة ترى ان المرأة السعودية هي قرينة افضل للرجل السعودي، لأنها تفهم عادات وتقاليد مجتمعه. وأضاف الملك قائلا ان هذا لا يعني ان العربية السعودية لا تنوي إقامة علاقات مع الدول العربية والاسلامية الشقيقة عن طريق الروابط الزوجية، انما اوضاعها الحالية تفرض بكل بساطة الحاجة لحماية ابنائها وبناتها من مشاكل هم في غنى عنها.

لم تكن دول الخليج وحيدة في هذه التدابير. فان ليبيا ايضاً قد اصدرت تشريعاً يحظر على الموظفين الرسميين الزواج من غير العربيات. والمعروف ان ليبيا تشابه دول الخليج من حيث انها دولة تتمتع بثروة نفطية، ونسبة سكانية غير مرتفعة، وجالية كبيرة من القوة العمالية الاجنبية. وجاء في عدد ١٤ كانون ثاني ١٩٨٤ من المجلة الاسبوعية الصادرة بالإنكليزية «الزحف الاخضر» ان. «المنطق وراء هذا الاجراء هو الخوف من ان المرأة غير العربية ستجد صعوبة في التأقلم مع المجتمع الليبي. وبالتالي ستعمل الى تجنبه وإبعاد اولادها عنه، مما يعود بالضرر عليها وعلى اولادها. ومن ثم تخفق هي وزوجها في المشاركة في هذه المرحلة الحيوية من تطور ليبيا العصري. هذه أيام غير عادية بالنسبة لليبيا. فعليها ان تعوّض عن قرون من الظلم والاضطهاد».

حري ان نتذكر ان الجزائر في ظل الاستعمار تمسكت بالتقاليد الاسلامية كردة فعل على تسلط الاجانب، واستمرت ردة الفعل هذه حتى الى ما بعد الثورة، حتى ان الاتحادات النسائية نفسها اتخذت موقفاً رسمياً ضد الزواج المختلط. وكتبت فاضلة مرابط، المرأة الجزائرية المساندة لحقوق المرأة، كتبت بتهكم، «اذن علينا تجريد انفسنا من كل ما هو اجنبي... وتنظيف انفسنا، وتطهيرها من الجراثيم»، و «بما ان الثقافة الاجنبية «تجردنا من انفسنا» الى هذا الحد، فيجب علينا ان لا

نطالع الكثير من الكتب الاجنبية، ومن بينها اعمال... فرانز فانون Frantz Fanon ». (١٩٧٧، ص ٣٢٨ ـ ٣٣١).

قرع النفير الاجتماعي والمربيات الاجنبيات

لم تكن ردة الفعل في الخليج تنذر بخطر شديد حيال أي موضوع من المواضيع، وحتى مسألة تهديد الشخصية والهوية التي كانت تعتبر خطيرة جداً، مثلما كانت حيال موضوع المربيات الاجنبيات. فقد وُجدت المربيات الاجنبيات، وخاصة الآسيويات ليس فقط في بيوت حيث المرأة تخرج الى العمل، بل ايضاً في عائلات لا تعمل فيها ربة البيت خارج المنزل، وكانت هذه المربيات دليل ثراء واستهلاك. في الواقع شكلت القوة العاملة المنزلية في الخليج إضافة الى عمال التنظيف، والسائقين، وعمال الحدائق، والطباخين نسبة عالية من القوة العاملة المهاجرة الى الخليج.

تميزت التغطية الاعلامية لمسألة المربيات الاجنبيات وغيرها من المسائل المتعلقة بالطاقة البشرية الاجنبية، أحياناً بصبغة عنصرية. فجاءت صرخة في عنوان مقال صحفي عن المربيات الاجنبيات هي، «الخطر الأصفر هنا، اننا ندق النفير». في الامارات العربية المتحدة، أرسل المسؤولون في وزارة الاعلام بطلب بعض الصحافيين وطلبوا منهم ضرورة التخفيف من حدة الحملة الاعلامية ضد العمال الاجانب (مجلة الشرق الاوسط، ١٩٨٣). وقد اتخذ وزراء العمل والشؤون الاجتماعية في الخليج خلال اجتماعهم عام ١٩٨٢، تدابير مدروسة حيال هذا الموضوع وطلبوا من أربعة اعضاء في مجلس التعاون إجراء استطلاعات حول أثر المربيات الاجنبيات على الاولاد في بلدانهم.

نُشرت نتائج الدراسة التي قامت بها حكومة عُمان حول هذا الموضوع عام ١٩٨٤. وأشارت هذه الدراسة الى ان عدد العمال الاجانب في القطاع الخاص ارتفع من ١٤,٥٠٠ عام ١٩٧٢ الى ١٨٦,٨٢١ عامل عام ١٩٨٢، وان ٩٥,٨٣٪ منهم كانوا آسيويين. وجاء في الدراسة ان ظاهرة المربيات الاجنبيات هي حديثة العهد في عُمان، بالنسبة الى سائر دول

الخليج التي بدأت بتوظيفهم حوالي سنة ١٩٧٨. وكان عددهن لا يزال قليلًا، أي حوالي ١٣٥٠ مربية عام ١٩٨٣. شمل الاستطلاع ١٦٠ عائلة من أجل تقصي أثر المربيات الاجنبيات في الاولاد العُمانيين في مختلف ارجاء السلطنة، وشمل الاستطلاع ٢٧٢ ولداً تراوحت أعمارهم بين السنتين والست سنوات. قُسم العدد الى قسمين متساويين بين عائلات لديها مربيات اجنبيات، وعائلات لا تستخدمهن. ان الأسباب الرئيسية التي أوردتها العائلات لاستخدام المربيات الأجنبيات كانت اولا للمساعدة في الأعمال المنزلية، وثانياً لأن ربة البيت تعمل خارجه، وثالثاً لكثرة عدد الاولاد في المنزل. (وكانت هناك أسباب اخرى كالعناية بأقارب مسنين). لكن في الواقع وجدت العائلات ان الدور الرئيسي للمربية الاجنبية هو المساعدة في الأعمال المنزلية.

أورد الاستطلاع تقاريراً حول صفات العائلات والمربيات. ٣٣,٨٪ من المربيات كن مسلمات، و٥٨,٨٪ مسيحيات، و٥٪ بوذيات. وحوالي ٢٠٪ اميّات، و٢٣,٨٪ يكتبن ويقرأن انما بصعوبة، والمستوى التعليمي لـ ٢٣,٨٪ منهن ابتدائي، ولـ ٢٨,٧٪ ثانوي. و٢٥٪ من المجموع لم يكن يتكلمن اللغة العربية، و٤٨,٨٪ يتكلمنها قليلاً، وما يزيد على ٩٥٪ منهن لا يحسن القراءة ولا الكتابة باللغة العربية. وقد رأت معظم المربيات ان دورهن الاساسي هو خليط من العمل المنزلي والعناية بالاولاد.

اجريت عدة اختبارات لتقصي اثر المربيات الاجنبيات على نمو الاولاد، فتبين ان قدرة الاولاد على تذكر الاحداث كانت أقوى في المجموعة حيث لا توجد المربيات الأجنبيات، فبلغ تحصيلهم ٧٠,٩٪، وتراوحت أعمارهم بين السنتين والست سنوات، في مقابل ٥٤,١٪ بالنسبة للمجموعة الاخرى. وبلغت نسبة الاولاد الذين تمكنوا من سرد قصص بتعابير ذات معنى ٥٧٪ من الفريق الاول، مقابل ٤٥,٩٪ من الفريق الثاني. وقد عبّر ٥٠٪ من أولاد الفريق الأول عن رغبة في حب الاستطلاع، بينما بلغت نسبة الفريق الثاني ٢٧,٤٪. وحوالي ٥٠٪ من الاولاد في العائلات التي تستخدم المربيات الاجنبية لم يتكلمن مع مربياتهن بالعربية، حوالي الثلث منهم استعمل اللغة الانكليزية، وحوالي ٢٠٪ استعمل لغة مربيته

الأصلية. وتبين ان لغة ٢٠٪ من الاولاد تأثرت بلهجة المربية الاجنبية، واحتمال وجود بعض الاولاد في هذه الفئة ممن يعانون من آفات لفظية كان أكبر من غيره. وتبين من هذه الدلائل وغيرها، (لقد بحثت الدراسة ايضاً ردود فعل الأولاد للخوف والضغوطات)، ان لاستخدام المربيات الاجنبيات اثر فعال على الاولاد لا يستهان به. وكانت من بين التوصيات التي اقرها الاجتماع، اقتراحات بانشاء دور حضانة ومراكز للاهتمام بالاولاد باشراف متخصصين في هذه الحقول، خصوصاً وأنه أصبح مألوفاً أن تتكون نواة عائلية تستقل عن العائلة الأم مما يؤدي بالتالي الى فقدان الاعتماد على الأهل في رعاية الأطفال. وقال التقرير أنه قد زاد عدد النساء العاملات اللواتي يساهمن في تطور بلدهن بتخفيف الاعتماد على العمال الاجانب، لذلك وجب تأمين التسهيلات المناسبة.

واللافت في هذا الأمر انه عندما تبين من الدراسة ان لاستخدام المربيات الاجنبيات اثر سلبي على الاولاد، تقرر وجوب تقديم تسهيلات تساعد المرأة العاملة، ولم يتقرر مثلا إرجاع المرأة الى البيت وتركها العمل. فكان يتوقع مثلا ان تقرر الاوساط الأكثر تحفظاً ان أفضل الوسائل لحماية التركيبة الاجتماعية هي في بقاء المرأة في المنزل.

تغيير في المواقف من الزواج

واضح ان التطور المادي السريع الذي كانت تمر به دول الخليج ادى الى تغيير اجتماعي، سواء كان هذا التغيير مرغوباً فيه ام لا، وقد أثر هذا على مؤسسات اساسية في المجتمع من بينها المؤسسة الزوجية. مثلا، زاد عدد الرجال الذين يتزوجون من نساء من دول عربية اخرى او من آسيويات، لأنهم لم يكونوا يتحملون اعباء المهور المرتفعة التي كان يطلبها آباء الفتيات في بلدهم. في دولة الامارات مثلا، دلت التقديرات ان حوالي ٥٠٪ من عقود الزواج التي ابرمت عام ١٩٨٤ كانت بفتيات من غير المواطنات. وكان موضوع المهر المرتفع غالباً محور المسلسلات التلفزيونية والمقالات الصحفية. وبالرغم من تحديد القرآن ان المهر هو

ملك للفتاة، فالتقليد المتبع كان أن يدفع المهر للوالد. في بعض الحالات، كان المهر ينفق لتغطية نفقات الزواج وجهاز الفتاة وبيتها الجديد، وفي حالات أخرى كان يأخذه الأخ ويقدمه مهراً في زواجه، وأحياناً كان يأخذه الوالد ويحتفظ به، وطبيعي في هذه الحال ان يحاول الحصول على أكبر مبلغ ممكن.

يمكن ان تصل تكاليف الزواج للرجل الى ٣٠,٠٠٠ دولاراً أو أكثر قيمة للمهر فقط، وتبقى طبعاً مشكلة إيجاد المبلغ اللازم لتأمين السكن والاثاث، وغيرها. حاولت بعض الحكومات، مثل الكويت وقطر، المساعدة بتقديم «منحة» زواج، بينما عملت سلطنة عُمان على تحديد قيمة المهور. وارتفعت تكاليف الزواج في دول عربية اخرى نتيجة التضخم الحاصل ونتيجة توافر الثروة التي تأمنت بفضل العمل في الخليج، وأصبح ارتفاع تكاليف الزواج موضع تذمر وشكوى في بعض الدول على اختلافها كسورية واليمن، ومصر.

كانت هناك تغييرات في المواقف من الزواج، كما أظهر استطلاع قامت به الجمعية النسائية الخيرية للخدمات الاجتماعية في الدمام (والذي نشر في المجلة السعودية النسائية الاسبوعية «سيدتي» التي تصدر في لندن في عددها الصادر لاسبوع ٢٨ شباط ـ ٧ آذار، ١٩٨٣)، وتبين من اجابات ٢٦٠ رجلا عازباً، و٢٩٢ فتاة عازبة انه لم تعد للزواج تلك المكانة المرموقة التي كان يتمتع بها: فقد جاء ترتيبه ثالثاً بعد العمل والعلم بالنسبة لـ ٥٨٪ من الرجال و٤٤٪ من النساء.

اما بالنسبة لتوقعات المشتركين من الحياة الزوجية، فقد أجاب ٢٨٪ من الرجال و١٥٪ من النساء انه واجب على المرء القيام به. وكانت نظرة معظم الرجال (٥٩٪) والنساء (٦٦٪) ان الزواج مصدر حب وعاطفة. ولكن رأت اكثرية النساء (٧٣٪) ان الزواج هو شراكة بين الرجل والمرأة، مقابل ٤٥٪ فقط من الرجال يشاطرونهم هذا الرأي. وحول سؤال لماذا لم يتزوجن حتى الآن، أجابت ٦٨٪ من النساء انه لم يتقدم منهن الزوج المناسب بعد، بينما ٣٩٪ قلن انهن يفضلن متابعة دراستهن، و١٨٪ أجبن انهن لم يتمكن بعد من اختيار شريك حياتهن. وفي الاجابة عن

السؤال ذاته، قال ٤٤٪ من الرجال انهم لا يتحملون تكاليف الزواج، بينما أشار ٣٩٪ منهم الى الصعوبة في اختيار الشخص المناسب.

اللافت في الأمـر ان عدداً كبيراً من الفتيات ابدين رغبة في تأجيل الزواج من أجـل متابعة التحصيل العلمي، ولو ادى هذا الى المجازفة ببقائهن عانسات. وقد قالت بعض فتيات الخليج بكل صراحة ان كل فتاة تقرر متابعة التحصيل العالي تعي تماماً انها تقوم بالخطوة الاولى نحو العُنس. مشكلة خطيرة اخـرى واجهت الرجـال والنساء وهي صعوبة اختيار الشريك. ربما رفضوا زواجاً مدبراً، ولكن لم تكن أمامهم فرص كثيرة للقاء الشريك المناسب (رغم وجود بعض الاساليب لجمع معلومات حول شريك محتمل من خلال الاصدقاء، أو حتى من خلال تدبير بعض اللقاءات المستترة). وكان من المحتمل ايضاً ان تظهر مشاكل اخرى نظراً لأن معظم النساء رأين في الزواج شراكة، مقابل أقل من نصف العدد من الرجال وافق على هذه الرؤية.

اذن، كان العديد من الشباب يتزوجون في سن متأخرة، بالرغم من حقيقة تأييد حكومات الخليج للنسبة المرتفعة من الولادات الى درجة انها لجـأت احيـاناً الى سحب علاجات منع الحمل من الاسواق، وذلك من ضمن خطة تخفيف الاعتمـاد على العمـال الاجانب. وقد زادت بعض الحكـومـات ومنهـا الحكـومة الكويتية قيمة قروض الزواج لمواطنيها، لتشجيعهم على الزواج المبكر وانجاب عائلات كبيرة، كما حاولت التأكد من ان المساكن التي تعطى لذوي الدخل المتدني تتسع لعائلات كبيرة. هذا دليل على انه لم يكن في نية الحكومة الاعتماد على مساهمة المرأة في عملية التطور: فاذا نجحت خطة زيادة نسبة الولادات، أدت الى تقلص الوظائف المتوافرة عن طريق خفض عدد النساء القادرات على الانضمام الى القوة العاملة.

المحترفون الشباب

لم يعـد من غير المألوف لعدد كبير من الازواج ان يعملوا ويتابعوا دراستهم في الوقت نفسه، ويتشاركوا في بناء العائلة. وقد ادت امكانيات

التعليم وخصائص الحياة العصرية في الخليج الى نشوء طبقة جديدة من المحترفين من الشباب الخليجي. وقد تعاون الزوج والزوجة في اغلب الاحيان للتغلب على القيود التي تفرضها التقاليد ولأحداث تغيير في نمط حياتهما. لنأخذ مثلا على ذلك قصة «نورا»، و«سيف»، وهما زوجان شابان سعوديان من مكة يمثلان على افضل وجه الشباب المحترف في الخليج. مع حلول عام ١٩٨٢، كان قد مضى على زواجهما ثماني سنوات. وكان الاثنان يتابعان الدراسة في الخارج بفضل منح دراسية من الدولة: كان سيف قد عمل في التدريس سابقاً، وهو الآن يتابع دراسته لنيل شهادة الدكتوراه، وكانت نورا قد انهت شهادة البكالوريوس في الآداب وقررت متابعة التعليم العالي قبل البحث عن وظيفة. كان لديهما ولد واحد، والثاني على الطريق (ملاحظة المؤلفة، ١٩٨٢)، وهذه آراؤهما:

سيف: كان زواجنا مدبراً. التقت شقيقاتي بنورا، وهي ابنة عم تربطنا بها صلات قربى بعيدة. فأعجبت شقيقاتي بها ورأين انها تشاركني طريقة تفكيري، فطلبن يدها للزواج بي. ثم ذهبت انا لاتعرف عليها. ولم يكن مألوفاً في تلك الأيام ان يرى الرجل زوجته قبل الزواج. أعجبت بها، وتزوجنا. كنت في الثانية والعشرين من العمر وكانت نورا في العشرين. من الصعب على المرء ان يجد شريكة حياته المناسبة. رجال كثيرون يسافرون الى الخارج لمتابعة دراستهم، فيكتسبون الأفكار الغربية، وعندما يعودون الى بلدهم، يريدون ان يتابعوا مهنهم فلا يعود الزواج بالنسبة لهم يترأس لائحة الاولويات.

نورا: اما الشباب الذين يبقون في بلدهم لمتابعة الدراسة فانهم يريدون الزواج من ابنة السادسة عشرة، ويجدون ان الفتاة التي انهت دراستها الجامعية قد اصبحت كبيرة في السن. لكن الفتيات يردن انهاء دروسهن قبل الزواج. فاحدى قريباتي هي اليوم في كلية الطب ولا تريد الزواج قبل نيل شهادتها، رغم ان افكارها كانت مختلفة عندما كانت لا تزال في المدرسة الثانوية. جميع افراد عائلتي تلقوا علوماً عالية، احدى شقيقاتي تحمل شهادة في العلوم الاجتماعية وهي الآن تعمل في منظمة للانعاش الاجتماعي، الاخرى لا تزال في الجامعة على وشك نيل شهادة

في الجغرافية. كان ابي يحب العلم، وأراد ان تتعلم جميع بناته وتعمل. لقد علمنا ان نثق بأنفسنا.

سيف: تزوجت شقيقتي وهي لا تزال في السابعة عشرة. انها فتاة ذكية جداً وكان يفترض فيها ان تتابع دراستها بدل ان تتزوج في هذه السن المبكرة. هكذا كان رأيي. لكن شقيقات الرجل الذي طلبها للزواج اقنعنها. ولي شقيقة اخرى تزوجت عندما كانت تتابع دراسة الطب، لكنها طلقت بعد حين وعادت لمتابعة دراستها. هناك هوة كبيرة بين ما يتوقعه الرجال والنساء من بعضهم البعض، واذا اضفت اليها ايضاً توقعات الأهل، لإدركت لماذا أصبح الزواج صعباً الى هذا الحد.

نورا: انا لا زلت طالبة، وبما أنني اعتدت الخروج من البيت، فلا انوي البقاء فيه متى انهيت دروسي. لقد امضيت سنة كاملة في المنزل، وكنت خلالها تقريباً سأفقد عقلي.

سيف: لا اعتقد أنه تغييراً جذرياً مفاجئاً قد يحصل في ادوار المرأة. طبعاً، الوضع ليس كما تصفه وسائل الاعلام الغربية، فانها تصوره وكأنه لا يُطاق. فاذا كان الشخص لا يعرف الا طريقة واحدة في الحياة، فالامر لا يعود هاماً. هناك عدد كبير من النساء العاملات، حتى في شركات، لأن المرأة السعودية اصرت على إيجاد العمل. ففي ارامكو (شركة البترول) عدد كبير من الكاتبات بينهن سعوديات. فالنساء يعملن في الاذاعة، والتلفزيون، والمستشفيات حيث العمل مختلط. تتذمر شقيقتي دائماً من الخبث في جميع الحالات، فتقول انها في المستشفى تقوم بواجباتها كأي طبيب آخر، ولكن متى غادرت المستشفى وجب عليها وضع الحجاب. بعض الوظائف لا تزال غير محترمة، الى درجة ان والدي أقر في وصيته على عدم موافقته على ان تعمل بناته ممرضات، أو مضيفات طيران، أو كاتبات.

نورا: ومع هذا فقد فتحت مدرسة للتمريض في الرياض والتحق بها عدد كبير من الفتيات السعوديات. بدأت صديقة لي الدراسة هناك ثم توقفت بعد الزواج لأن زوجها عارض هذه الفكرة. اما بالنسبة للتحجب، ففي جدة لا يفرض على المرأة تغطية وجهها ان لم تكن هي راغبة في ذلك،

وأنا لا أفعل، ولكنني اغطي وجهي عندما أذهب الى مكة وباستطاعتي ان اتكيّف. انه شاق علي ان اتحجب، ولكن ليس لدرجة انني اريد ان أهاجر واسكن في الخارج. عادة، الرجال هم أكثر حساسية تجاه وصمات العار الاجتماعية من النساء. حتى النساء المحافظات لا يعارضن فكرة ان تقود المرأة سيارة طالما انها متحجبة بشكل جيد.

سيف: قال لي احد الاصدقاء مرة، «انك شجاع جداً، لانك تسمح لزوجتك بأن تخرج من البيت دون ان تتحجب»! احدى شقيقاتي وصديقتها لا تنويان العودة الى الوطن بعد انهاء الدراسة في الخارج. تأملي، أنه بعد صرف ثماني سنوات في دراسة مهنة ما، وفي قيادة سيارتك الخاصة، تعودين الى مكان يجبرك فيه اخوك الأصغر على وضع الحجاب اذا اراد ذلك. لكن الوضع في الواقع ليس سيئاً الى هذه الدرجة، وسيحدث التغيير ببطء. في هذه الاثناء، أشكر ربي لأنني لم أولد امرأة!

الامتهان النسائي

يظهر لنا مما ورد أعلاه ان هناك مواقف مختلفة من التعليم والعمل. كما نرى الطرق المختلفة التي يتوصل اليها الناس للتعامل مع التقاليد ومع متطلبات الحياة العصرية. في هذه الاثناء، أصبح هناك عدد كبير من النساء الاخصائيات. وقد أظهرت الابحاث، ان أقل نسبة من المعارضة لعمل المرأة هي في مجال المهن الحرة. نجدُ الأكثرية من النساء العاملات في الخليج في قطاع الخدمات، مع نسبة عالية منهن في المهن الحرة.

انه لمصدر فخر واعتزاز في المنطقة أن تتبوأ النساء مراكز عدة عالية. لا توجد في الخليج نساء في مراكز وزارية، ولكن نجدها نائبة وزير في الكويت ودولة الامارات. ونجدهن رؤساء أقسام ودوائر وزارية في جميع الدول، خصوصاً في حقول التربية، والشؤون الاجتماعية والاعلام. وسنعطي فكرة عن تجربتهن من خلال قصة لؤلؤة، التي كانت تترأس قسماً في وزارة في دولة الامارات العربية المتحدة (ملاحظة للمؤلفة ١٩٨٤): «كانت هذه وظيفتي الاولى بعد تخرجي. سائر الموظفين في

قسمي كانوا من الرجال. هناك طلب كثير على المرأة العاملة، والمسؤولون دائماً يطالبون بذلك، انما التقاليد لا تسمح. هل اشعر ان هناك تمييزاً في حقي لأنني امرأة؟ في وظيفتي، لا يمكن للرجال الذين يعملون معي ان يرفضوا الواجبات التي اكلفهم القيام بها اذ ان معظمهم من الأجانب، أو من دول عربية أخرى. هناك دائماً ميل لتحجيمك اذا كنت امرأة من خلال بعض الملاحظات، مثلا: «مواطنة وامرأة ايضاً؟» (بعض الموظفين الأجانب يميلون الى احتقار المواطنين من الجنسين، هناك سبب لا واع لهذا التصرف هو خوف هؤلاء على مراكزهم متى أصبح المواطنون مؤهلين لتبوئها). لكن في النهاية كل شيء يتوقف على المرأة نفسها. فان النظرة الي اليوم مختلفة تماماً عما كانت عليه في بداية عهدي بالوظيفة.

«المشكلة الاساسية في العمل هي الحساسية بين الاجانب والمواطنين: حتى ان النساء الاجنبيات يستأن من المرأة المواطنة. هناك قانونان للعمل، واحد للمواطنين وآخر للعاملين الاجانب، وهناك تمييز لصالح المواطن لجهة الترقيات، والاجور. ويجد الاجانب صعوبة في تقبل هذا الواقع. مثلاً، هناك رجل في قسمي أمضى في الوظيفة سنوات عديدة، انه اليوم في الاربعين من عمره، وها انذا أعين رئيسة على قسمه ولم يمض لي في العمل سوى سنة واحدة. مع هذا أنهم يحترمونني اليوم كشخص، فاذا كانت الفتاة تحترم نفسها، لاحترمها الناس.

«هناك مواقف مختلفة من المرأة في الوزارة. أحد المسؤولين الرئيسيين محافظ جداً ولا يعترف بالمرأة! ولا يمكنك مقابلته بمفردك، ودون اللباس الاسلامي، فلن ينهي لك معاملاتك! من جهة اخرى، ان الوزير قريب جداً من الناس ومن السهل التحدث معه. وإذا أردت انهاء بعض المعاملات في دوائر اخرى وذهبت اليها بنفسك، لأنهوها لك بسرعة لأنك امرأة، حتى قبل أهم الرجال. لكن الدافع الى هذا التصرف هو تفكيرهم بأن المرأة شيء مسكين وضعيف يحتاج الى حماية.

« هناك تمييز جنسي بحق المرأة، لكنه يتم بطرق دبلوماسية لأن القانون لا يسمح به. فبينما تجدين ان الأمور تسير على ما يرام وانك سعيدة بها، تكتشفين انهم لم يكلفوك بمهمة معينة، ولم يرسلوك في مهمة دراسية

لأنك امرأة. ولأكون منصفة، أحياناً لا يسمح الأهل لبناتهم بالسفر أو بالتنقـل في أرجـاء البلاد بداعي العمل، فيؤدي هذا الى أرباب العمل بالكف عن استخدام المرأة بعد أن يطفح الكيل، تقاليدنا صعبة. فالناس لا يقبلون بأن تبقى الفتاة في عملها بعد ساعات الدوام الرسمي، أو ان تستقل سيارة أجرة بمفردها. لا يجوز ان نلوم أحداً في ذلك. بل يقع اللوم على التقاليد.

«أردت ان أعمـل كي أفيد مما درسته، ولأكون على بينة من المواد الجـديـدة، ولأقـوم باتصالات. ثانياً، أردت أن أقف على قدمي وأؤمن مستقبلي، هذا يعطيني شعوراً بالاستقرار. واذا تزوجت، يجب على زوجي الّا يضـع شروطاً تتعلق بعملي. على كل حال، لا يمكن للأهل اليوم ان يجبـرونك على الزواج، باستطاعتهم ان يشيروا الى الحسنات ويقدموا الاقتـراحـات، لا الاكـراه. لم يكونوا ليفرضوا الزواج بالقوة في الأيام الماضية، لكن لم يخطر ببال الفتاة عندها ان ترفض مشيئة اهلها.

«اهـلي ليسوا مثالا: فهم اعطونا ملء الحرية للدراسة والعمل. وقد أرادت امي بشكل خاص ان نتعلم ونكتسب الخبرة في العمل، وتشعر أننا اليـوم نعـرف عن بعض الأمور أكثر منها هي، وتستشيرنا فيها. لكن عائلات اخرى ما زالت تجهل الأسباب التي تدفع الفتاة الى العمل ومن ثم مواجهة «الإذلال» بهذه الطريقة».

ان قصة هذه الشابة هي وصف منصف لظروف العمل في وزارات الدولة وللتشنجات القائمة بين المواطنين والأجانب من الموظفين. كما أنها تظهـر المـواقف المختلفـة الموجودة بين رفاق العمل وفي المجتمع، وعلى اختلافها تفسح في المجال أمام الناس للمناورة. نجد أن الكثيرات من نساء الخليج، في هذه المرحلة يخترن الوظيفة بدافع الاهتمام الشخصي وليس الحاجة الاقتصادية، لكن من الواضح ان الاستقلال الاقتصادي يعـطي المـرأة العاملة المزيد من الحرية في اختيار الشريك المناسب في مواجهة أهلها.

بالرغم من أن أغلبيـة النســاء اختـرن المهن التقليدية كالتعليم أو الخـدمة المدنية، لكن فضّلت بعضـهن اختيار مهن غير عادية في حقلي

العلوم والتكنولوجيا. خديجة مهندسة مدنية وجدت لها وظيفة في قسم المشاريع الصناعية التابع لأحد المصارف (ملاحظة للمؤلفة، ١٩٨٤):

«يقال لنا دائماً أن هذه الوظيفة او تلك لا تناسب المرأة، لكن بالنسبة لي كل عمل يناسبها ـ الهندسة، القانون وحتى تنظيف الشوارع. المهم في الأمر هو كيف تبرهنين عن كفاءتك، والهندسة المدنية هو المجال الذي سيبقى فيه دائماً مجال للعمل في الدول النامية.

«شجعتني عائلتي على الدرس. وكان ابي اكثر تشجيعاً من أمي، كانت هي أكثر حرصاً على الحفاظ على العادات والتقاليد. يتعلق عملي بتقييم المشاريع الصناعية التي تُقدم الى المصرف لتمويلها. يجب ان نذهب ونعاين تصميم وهيكلية الابنية، والمصانع، وغيرها وتقدير قيمة الرهن. لا تعارض عائلتي في خروجي الى العمل، طالما ارتدي عباءتي فوق فستاني الطويل، تصوري، في هذا الطقس الحار! كما أنني أقود سيارة لأتمكن من التنقل. احياناً، الذين يتقدمون بطلب قروض لا يأخذوني على محمل الجد. يبدو هذا في وجوههم. وقد اتصل بي أحدهم، وكان مواطناً خليجياً، ليعتذر لي عن موقفه. لم يكن قد تفوه بشيء جهراً، لكنه لم يأخذني على محمل الجد وبدا هذا من تصرفاته.

«لكن ما يساعدني هو موقف الناس الذين أعمل معهم. انهم الافضل ـ يتمتع جميعهم بمؤهلات عالية، وقد تابعوا دراستهم في الولايات المتحدة، ويتمتع جميعهم بسعة أفق. جميعهم من المواطنين، ويحثوني دائماً لتحقيق الأفضل. انني المرأة الوحيدة في قسم الهندسة. رئيسي المباشر من الباكستان، وهو حقيقة رجل طيب. فهو يسدي لي النصح متى ارتكبت خطأ ما. المدير ايضاً رجل طيب، فقد ادخل الحاسب (الكومبيوتر) الى المصرف وفرض علينا جميعاً تعلم تشغيله. كنت قد درست مادتين في علم الكومبيوتر في الجامعة، أما الآن فاني اتقنه.

«بالنسبة للزواج والاولاد؟ نعم، لكنني افضل الا أحمل في السنتين الأوليين، ثم اتمنى ان ارزق بتوأم لأنتهي من الأمر! لن استعين بأحد لتربية اولادي، اذن سوف اترك العمل لمدة أربع سنوات لأهتم بأطفالي، ثم أعود الى العمل. سأسعى جهدي لأوفق بين المسؤوليتين، لكن متى

شعرت بأن عملي سيهدد حياتي العائلية، لعملت فقط في دوام جزئي، أو توقفت عن العمل نهائياً».

شد الحبل في مسألة عمل المرأة

واضح ان المواقف لا تتغير جميعها معاً وفي الوقت نفسه، وهي في الخليج، كما في سائر الاقطار تتأرجح بين التحرر الشديد والمحافظة المتزمتة. وكما ذكرت سابقاً، ان جميع ابناء الخليج تقريباً يفضلون التغيير البطيء في المواقف الاجتماعية، للتعويض عن التغيير السريع على المستوى المادي. فكلما بدا ان التغيير الاجتماعي لا يسير بالبطء المطلوب لتقبله بارتياح، تصلبت في وجهه المواقف المحافظة منادية بالتمسك بالعادات والتقاليد. فباتت لعبة شد الحبل بين المحافظين والأحرار مظهراً منتظماً: مع أن الاثنين يفضلان موقفاً مدروساً من التغيير، لكنهما يختلفان بالنسبة الى سرعة خطواته

سأورد مثلين على الصراع القائم بين المحافظين والأحرار حول قيام المرأة بدور مساوٍ لدور الرجل في عملية الانماء. المثل الأول ورد في رواية للكاتب السعودي عصام خوقير بعنوان «الدوامة». فقد أعيد طبع هذه الرواية حسبما جاء في عدد ١٦ نيسان ١٩٨٤ من مجلة «سيدتي»، عدة مرات منذ الطبعة الأولى في اوائل الثمانينات. الشخصية الرئيسية في الرواية هي امرأة سعودية كانت تترك منزلها وأولادها في عهدة الخدم وتذهب الى عملها. قال خوقير للمجلة ان فكرة الرواية اتته عندما قرأ ان المتخرجات من الجامعات يتذمرن من عدم ايجاد الوظائف المناسبة. عندها بدأ يتأمل في الهدف من تعليم المرأة: ما الهدف من هذه السنين العديدة من العمل الشاق؟ فقط لتعليق شهادة ضمن إطار في غرفة الجلوس؟ أو هل يجب على المرأة ان تقوم بأكثر من ذلك في ثقافتها؟ وأضاف انه اخفق في إيجاد الجواب.

كان الهدف من الرواية تأمين الجواب، وواضح انه هنا لم يلق صعوبة في تحديد الافضل للمجتمع. فبطلة القصة، التي كانت تترك اطفالها في

عهـدة المـربية، جُرح شعورها عندما اكتشفت ان اولادها لا يهتمون لأمـرها إن أصابها المرض. وهناك دائماً جدال بين البطلة وأمها التي تحثها على الاهتمام بأولادها. في نهاية الرواية، وبعد عدة تجارب مؤلمة، قررت المرأة العاملة ترك وظيفتها والتفرغ للعناية بأولادها. أعرب زوجها عن دهشته لأنها قررت ان تترك عملها بعد سنين عديدة من الخدمة. لكن تعليق أمها اللاذع كان، ان بخروج ابنتها من البيت لتعمل، تصرفت هذه الابنة كتلك الزوجة التي لم تكن تريد تنظيف منزلها فانتهى بها الأمر الى تنظيف منزل جيرانها. احدى شخصيات الرواية تشبه المرأة العاملة التي تترك اولادها لغيرها ليعتني بهم، كالمزارع الذي يهجر حقوله الى حياة المدينة المثيرة، لكنه يجلب الخراب على نفسه وعلى مجتمعه.

المثـل الثـاني يرد في مقـال للمحـاميـة الكـويتيـة بدرية العوضي، الاخصـائية في قانون البحار، التي غالباً ما تنشر مقالات في الصحف اليـوميـة حول مواضيع متفرقة، كالتلوث في مياه الخليج، والصراعات الاجتماعية، والشؤون الدولية. نُشر لها مقال في عدد جريدة «الوطن» الصادر في ٢٣ نيسان ١٩٧٨، سعت فيه الى رفض آراء وزارة الصحة ووزارة الاوقاف حول مسألة عمل المرأة.

اصدرت وزارة الاوقاف مذكرة لا تمانع فيها عمل المرأة بحد ذاته، انما تطلب من المرأة ان تعمل في مجالات تناسب «طبيعتها»، وحيث لا يلحقها الاذلال. وحذرت كل من وزارة الصحة ووزارة الاوقاف من ان عمل المرأة يؤدي الى زيـادة في معـدل الطلاق، وفي عدد العـوانس، والى جنـوح الأحداث، والى «استرجال» المرأة. ونظراً لخطورة الوضع، اقترحت وزارة الصحة في مذكرتها ان على المسؤولين والقوى الشعبية ان تجاهد للتركيز على مفهوم الامومة، بادخال مواد اضافية على المناهج المدرسية، وإعداد برامـج لوسائل الاعلام. أبدت وزارة الصحة تقديرها للعدد الكبير من النساء اللواتي كن يطلبن العمل لأسباب اقتصادية، لكنها شعرت ان المردود السيء لهذا التصرف بالنسبة للأولاد ضريبة عالية جداً سيضطر المجتمع الى دفعها. لذلك اقترحت الوزارة على المرأة العاملة ان تبقى في منزلها اذا كان لديها أولاد دون السادسة من العمر وتعتني بهم ويدفع

لها مقابل ذلك راتب معين، وبالمقياس ذاته لا يسمح للمرأة التي اولادها دون السادسة ان تعمل.

أشارت العوضي ان أياً من المذكرتين لم تستند الى الحقائق. فقد تحققت بنفسها من الارقام ووجدت ان جرائم الاحداث كانت متفشية بنسبة أعلى في العائلات التي لا تعمل فيها المرأة. اثنتان فقط من أصل ست وعشرين حادثة في الكويت قام بها أحداث امهاتهم يعملن، والباقي من عائلات لا تعمل فيها الام. واثنان فقط من أصل تسعة وخمسين من الاحداث الذين اودعوا دار الاهتمام بالاحداث (الاصلاحيات) كانت امهاتهم يعملن.

وأعلنت: يبدو من الاسهل على المسؤولين ان يلقوا باللوم على النساء عوض التدقيق بالاسباب المتعددة الوجوه التي تؤدي الى مشكلات كهذه، وكأن الرجال ليسوا مسؤولين لا من قريب ولا من بعيد عن المشاكل التي تصيب المجتمع. وماذا عن مسؤولية الدولة تجاه الشباب، وأهمية تأمين التسهيلات اللازمة التي تساعدهم في تمضية اوقات فراغهم بطريقة جيدة ومنتجة؟ قالت العوضي ان المذكرتين تطرقتا لأمور أخطر بكثير من مسألة ما اذا كانت المرأة تعمل أم لا. فالمسألتان، في الحقيقة، تشككان في حق المرأة بالعمل. ولفتت الانتباه الى ان الدستور والقوانين الكويتية تحمي حقوق المرأة العاملة وكذلك الحال بالنسبة للقانون الدولي.

القدرة: الحاجة الى مهارات

البحث السابق نظر الى شَرطي الحاجة والفرصة على الصعيدين الرسمي والشعبي، وكيفية تأثيرهما على دخول المرأة في القوة العاملة. أما الشرط الثالث، وهو القدرة، فيطرح مشكلة التعليم المناسب والمهارات. خلال السبعينات والثمانينات، وظفت استثمارات جسيمة في قطاع التربية في الخليج (راجع اللائحة رقم ٣). وقد تضاعف تقريباً عدد التلامذة المسجلين في المدارس بين عامي ١٩٧٠ و١٩٨٠، وارتفعت نسبة الطالبات بينهم بشكل حاد. (لدى جميع دول الخليج الآن جامعاتها

الخاصة وآخرها كان في عُمان). لكن، كما هي الحال في سائر انحاء العالم الثالث، فان مستويات التعليم متفاوتة جداً، ومعظم الطلاب يتجهون الى الآداب والفنون بدلاً من العلوم والتكنولوجيا. وانتقد المسؤولون في الخليج ميل الطلاب نحو نيل شهادة الدكتوراه لحد ذاتها فحسب، والنظر الى الشهادة على انها نهاية الجهاد الانساني وليس بدايته. في هذه الاثناء، كانت برامج التدريب المهني المتوفرة والمهارات المختصة متدنية المستوى.

كما كانت هناك حاجة ملحة لمتابعة التدريب المهني بعد التوظف. وكانت الاجراءات المتبعة في السابق هي تعيين الطلاب الموفدين للتخصص في الخارج في مناصب عالية فور عودتهم للحلول مكان الموظفين الأجانب. لكن هذا خلق مشاكل كثيرة، فالمتخرجون الشباب تبوأوا المناصب المهمة في أعلى السلم، قبل الحصول على الخبرة والقدرة اللازمتين لمنصب ما. وغالباً، كان يطلب للاخصائيين الاجانب البقاء في العمل. وعندما ملئت جميع المناصب العالية، أصبح المتخرجون يعينون في مراكز الدرجة الثانية، وقد وعى هؤلاء ان نصيبهم من الترقية أصبح محدوداً، وذلك نظراً الى ان مرؤوسيهم قريبون منهم سناً، فكان هذا مصدر ازعاج لهم.

كانت هذه المشاكل تبحث بصراحة تامة من وقت الى آخر. فعلى سبيل المثال كانت مسألة الحاجة الى تدريب الموظفين الجدد لاكتساب الخبرات الادارية موضوع بحث كتبته محاضرة سعودية شابة (الحسيني، ١٩٨٢)، وينطبق الكثير من النقاط التي أثارتها على الرجال والنساء على السواء، بينما ينطبق البعض على النساء فقط. أشارت الحسيني الى ان عدد النساء في القوة العاملة لا يعكس ثقلهن العددي في البلاد، وبرأيها ان السبب في ذلك لا يعود الى كون المرأة تتوجه الى حقلٍ كالتربية، والطب، والانعاش الاجتماعي، لأن الدولة لا زالت تعتمد على عدد كبير من الاجنبيات في هذه الحقول بالذات. وأضافت تقول ان الأسباب الحقيقية لتدني هذا العدد هي، أولا، لأن المرأة السعودية لم تواجه مشكلة الحاجة الى العمل، وثانياً، لأن المجتمع لا يزال ينظر الى عمل المرأة

نظرة محافظة.

وأشارت الى أن الناحية التي تحتاج فيها الموظفات السعوديات الى أكبر قسط من التدريب هي فن الادارة، وخاصة على مستويات القيادة. كما أن هناك حاجة الى تدريب مديرات في المحاسبة، والادارة والشؤون القضائية. تفتقر المرأة السعودية الى الخبرات الكافية في هذه الميادين نظراً لحداثة عهدها بسوق العمل، وبسبب تسلمها المسؤوليات في أعلى المناصب الادارية دونما الخلفيات الملائمة. اضافة الى ذلك، فان الأقسام المركزية للشؤون الادارية في الوزارات او الجامعات كان يديرها رجال. لذلك توجب على رئيسة قسمٍ ما ان تتصل بالمدراء العامين بواسطة الهاتف اذا كانت تريد بحث بعض المسائل معهم. وهذا يعني، ان المدير لن يتمكن في الحالة هذه من الأحاطة بالمشكلة، كما لن تتمكن المرأة من اكتساب الخبرة الادارية في هذا الشأن.

ولاحظت ان هناك ناحية ايجابية واحدة لعدم اختلاط الجنسين: وهي عدم قيامٍ تنازع على السلطة بالنسبة للمراكز القيادية، ذلك النزاع الذي كان قائماً في دولٍ اخرى. فباستطاعة المرأة ان تصل الى أعلى المناصب القيادية دون ان تواجه منافسة او معارضة الرجل. (ان الفصل بين عالمي الرجل والمرأة في العربية السعودية ادى الى ايجاد تسهيلات خاصة كمصارف خصصت للنساء فقط، مما فتح المزيد من الفرص أمام المرأة لتعمل في القطاع المالي).

العمل في سبيل المتعة

بالرغم من ان مواطني الخليج كانوا ينضمون الى القوة العاملة بأعداد كبيرة، فهذا لا يعني بالضرورة انشغالهم بوظائف مُنتجة. وهم يشاركون باقي العرب في تفضيل الوظائف المكتبية على المهن التقنية والاعمال اليدوية، وتعمل نسبة عالية منهم في القطاع العام حيث العديد من الموظفين الوطنيين والأجانب لا عمل لهم. وأشار كواري الى أن عدد العاملين في القطاع العام في الكويت بلغ ١١٠,٠٠٠ عام ١٩٧٥، وهو

٤٥٪ من القوة العاملة. في الواقع ان عدد وظائف القطاع العام في الكويت كان يفوق عدد المواطنين الكويتيين في القوة العاملة التي تضم ٧٧,٠٠٠ معظمهم في القطاع العام. وعدد وظائف القطاع العام في قطر كان حوالي ٣٥,٠٠٠، وفي البحرين حوالي ٣٠,٠٠٠ . وأضاف كواري ان عدد الموظفين في القطاع العام في لوكسمبورغ التي يبلغ عدد سكانها ٤٠٠,٠٠٠ هو ٧٠٠٠ فقط (ص ٢٥٣ ـ ٢٥٤).

لكن الخليج العربي لم يكن فريداً من نوعه. فمصر مثلاً، كانت ترزح تحت حمل بيروقراطية جسيمة، بفضل قرار الرئيس عبد الناصر الذي وعد الخريجين بوظائف في القطاع العام اذا لم يجدوا سواها في مكان آخر. كان هذا التدبير هو الاجراء المنطقي الوحيد لابقاء الشعب فوق مستوى الفقر نظراً لضخامة عدد السكان وخطورة مشكلة البطالة. بينما اضطرت دول الخليج من جهة اخرى، الى استقدام اليد العاملة من الخارج، ونظرياً، كانت لديها الامكانيات لتتحمل طاقة كبيرة من الخدمة المدنية اقل من مصر. لكن، حتى البيروقراطية في الخليج كانت متخمة ايضاً. أفضل وصف لهذا الوضع جاء على لسان احد الموظفين بإحدى الوزارات في الخليج: «عندما بدأت عملي هنا، كنا فقط ٩٠ وكان علينا جميعاً أن نعمل بجهد. والآن، يزيد عددنا على الألف. التسعون الأصليون لا زالوا يعملون بجهد كبير، والآخرون يخلقون العمل لهم! (ملاحظة للمؤلفة، ١٩٧٩).

هناك طرق أخرى للقيام بعمل غير منتج نظراً لسياسة الدولة في توزيع الثروة التي هبطت حديثاً على المنطقة. غالباً ما كانت الدولة تدفع اموالا باهظة لاستملاك ممتلكات المواطنين، وهذه احدى طرق التوسع. إضافة الى ذلك، لا يمكن لشخص من غير المواطنين تأسيس عمل ما دون شريك محلي تكون له الحصة الكبرى، أي بكلام آخر، يمكن للمواطنين تأجير اسمائهم لغير المواطنين مقابل حصة في العمل. وتمتعت المرأة الخليجية بسيطرة تامة على ثروتها الخاصة، التي أصبحت اضخم نظراً لارتفاع قيمة المهور والمال الموروث. وقد قدرت قيمة الثروة التي تملكها النساء السعوديات في بداية الثمانينات بثلث مجموع الثروات الخاصة. وقد

ادت ازمة البورصة التي حصلت في الكويت الى الكشف عن مدى النشاط المالي الذي تقوم به النساء: فمن بين الاشخاص التسعة والثمانين الذين جمدت لهم الحكومة اموالهم، كان هناك ست وعشرون امرأة.

زادت هذه النشاطات غير المنتجة في إبعاد الرجل والمرأة عن كل عمل منتج، بالرغم انهم كانوا يعملون نظرياً. لقد ساهم الكثيرون من مواطني الخليج في إنماء بلدانهم، وعملوا بجهد لمدة طويلة، لكن طرق إعادة استثمار الاموال مكّنت الكثيرين من ترك كل عمل منتج برمته. وقد وصف أحد المواطنين السعوديين هذه المشكلة باستهزاء وقال: «المشكلة ليست في كيفية جعل المرأة تعمل، بل في كيفية جعل الرجل يعمل». لا تبدو الحكومات في الخليج على استعداد لوضع حد لخطط لا تشجع على العمل المنتج، وذلك بسبب توافر النقد، وبشكل خاص خوفاً من ان يكون لأي تحرك في هذا الاتجاه انعكاسات سياسية.

لا يمكن للاقتصاد الخليجي تحمل اعباء دفع الاموال للناس ليقوموا بعمل غير منتج، حتى ولو على المدى القريب. فاحتياط دول الخليج من النفط والغاز، عملياً المورد الطبيعي الوحيد في هذه الدول، لن يدوم الى الابد. فبالرغم من مظاهر الثراء، فان دول الخليج فقيرة تماماً بالنسبة لقاعدة اقتصادية ثابتة، خاصة وانه لا توجد ضمانات تؤكد ان السياسات الاقتصادية المتنوعة التي كانت متبعة في السبعينات والثمانينات ستنهي الاعتماد على النفط. لسوء الحظ، وطالما ان المال متوفر، ستتابع دول الخليج تمويل عمل الاجانب، ولن تفرض على مواطنيها الموظفين، ولكن الذين لا شغل لهم، ان يقوموا بعمل منتج.

مجمل القول ان النقص الحاد في القوة العاملة في الخليج لم يكن السبب في دخول المرأة قطاع العمل المأجور بأعداد كبيرة وبالسرعة المتوقعة، لأن شروط الحاجة، والفرصة، والقدرة لم تتوفر على الصعيدين الرسمي والشعبي. فان الثروة النفطية تعني ان الحاجة على الصعيد الشعبي لم تكن ملحة لدرجة تؤدي بأكثر من فرد من افراد العائلة ان يعمل، طبعاً باستثناء تلك الدول التي تعاني من كثافة سكانية كبيرة، والتي هي اقل ثراء من غيرها. كما يعني وجود الثروة النفطية ان بامكان

الدولة تمـويل استخدام اليد العاملة الاجنبية، رغم ان هذا التصرف يشكـل تهديدا للتركيبة الاجتماعية. إضافة الى ذلك، ان سرعة التغيير الاجتماعي ادت الى إعادة التشبث بالتقليد، وخاصة المتعلق منها بأدوار المرأة، مما أدى الى حد ما، الى الحد من توافر الفرص للعمل خارج المنزل.

على كل، فان عدداً كبيراً من رجال ونساء الخليج الذين يعملون في القـطاع العصري لا يقومون في الواقع بنشاط إنتاجي مثمر. ان الجزء الأكبر من القوة العاملة يتكثف في قطاع الخدمات، وفي المجالات التي يكثر فيها الموظفون وليس فيها عمل لجميعهم، كما هي الحال في سائر اقطار العالم العربي. فالمسألة اذن ليست في ضم المرأة الى القوة العاملة بكل بساطة وذلك عن طريق السعي لاستصدار التشريعات المؤدية الى تغيير في المواقف الاجتماعية، أو الى تأمين المزيد من التسهيلات كتأمين دور الحضـانـة. إن اي محاولة للبحث في مسألة ضم المرأة الى القوة العاملة يجب ان يأخذ في الاعتبار إعادة تحديد طبيعة العمل، وعملية الانمـاء السياسي والإقتصادي في الخليج بمجملها. وهذه ليست مهمة تستطيع المرأة وحدها ان تحملها على اكتافها.

درس ٦

السلطة .. ماضيها ومستقبلها

ان الجدل العربي حول أدوار المرأة في المجتمع هو جزء من الجهود الرامية الى تحديد دور الدين في المجتمع، وتحديد مكوِّنات الهوية العربية «العصرية». كما هو ايضاً جزء من السعي نحو التطور الاقتصادي والاستقلال الوطني. وقد اشرت في بحثي انه كان بالامكان اختصار كل هذه الأبحاث بالذات، لو ان الحاجة الى اشتراك المرأة في القوة العاملة العصرية كانت أكثر إلحاحاً. في رأيي، لم يحصل شيء من هذا، لأن شكلية التطور في العالم العربي لم تسفر عن فرص اقتصادية حقة للرجال او للنساء. اذن، لا زلنا ندور في حلقة مفرغة: يمكن للمرأة العربية ان تتحرر فقط عندما يتحرر المجتمع العربي سياسياً واقتصادياً، ويمكن للمجتمع العربي ان يتحرر سياسياً واقتصادياً فقط عندما يتحرر اجتماعياً، وهذا يتضمن منح حقوق المساواة للمرأة.

الى أي مدى يمكن للمرأة ان تلعب دوراً في عملية تغيير تركيبة العالم العربي وفي تحسين اوضاعها الخاصة؟ كيف تعمل المنظمات النسائية القائمة، وما هي البدائل؟ ان تحقيق التغيير الجذري في أي مجال هو صعب جداً ان لم نقل مستحيل دون قوة تفرضه. فما هي السلطة التي تتمتع بها المرأة العربية؟ وما هي السلطة التي يُحتمل ان تحصل عليها؟

تحديد السلطة

في معظم الكتابات التي دارت حول المرأة في الشرق الأوسط حتى السبعينات، اعتبرت سلطة المرأة محدودة جداً وانطلقت من ثلاثة عوامل أولها: المشاركة في العملية الديمقراطية، أي حق التصويت، والانتخاب، وعضوية الحكومة وغيرها. وثانيها، التشريعات المتعلقة بالاحوال

الشخصيــة، وثــالثهــا، توفر فرص التعليم والعمل المأجور امام المرأة. استناداً الى هذه المؤشرات، تم التوصل الى ان المرأة في العالم العربي لا تتمتع بمكانة عالية أو سلطة كبيرة: وبالرغم من حق المرأة في التصويت والانتخاب، نرى ان تمثيلها في حكومات وبرلمانات دول المنطقة لا يزال قليلا. وقد أدخلت على قوانين الاحوال الشخصية تعديلات عدة من وقت الى آخر لكنها حتى الآن لم تؤمن المساواة في المعاملة بين الرجل والمرأة، ولا تزال نسبــة الاميــة بين النساء مرتفعة، رغم توفر سبل العلم امام الجميع، بينما نجد أيضاً ان مشاركة المرأة في القوة العاملة لا زالت منخفضة.

لوحظ ان المرأة في اوروبا واميركا قد حصلت مع حلول الثمانينات على مســاواة تامة تقريباً بالنسبة الى النقطتين الاخيرتين المذكورتين أعلاه، فبالنسبة الى شؤون العمل المأجور مثلا، فان النقاشات الحامية في اميركا في منتصف الثمانينات لم تكن تدور حول توفير سبل العمل للمرأة، او المساواة في أجرها مقابل قيامها بعمل مساوٍ، انما المساواة في اجرها مقابل قيامها بالعمل بالمقارنة. ان قانون الاحوال الشخصية ينص تقريباً على المساواة التامة بين الرجل والمرأة. كانت سويسرا عام ١٩٨٥ من أواخر الدول الأوروبية التي عدلت قانون الاحوال الشخصية لديها. أما على الصعيـد السيــاسي، فلا تزال المــرأة الاوروبيــة تحاول زيادة تمثيلها البرلماني والحكومي الى نسبة تتعدى المستوى «النسائي الرمزي». اذن، ما زالت المرأة العربية حسب هذه الآراء في وضع سيء بالمقارنة بوضع المرأة في الدول الصناعية.

سبب آخر للافتراض الشامل بأن المرأة العربية لا تتمتع بأي سلطة يعود الى ان مجمل الكتابات التي نشرت حتى السبعينات قام بها علماء اجتماع هم في غالبيتهم رجال ومن الغرب. وهذا يعني مزيداً من الاعتماد على العوامل الثلاثة المذكورة اعلاه دون الخوض في ابحاث ميدانية، ان احتمــال التقاء الرجال الغربيين بنساء عربيات في القطاعات التقليدية ضعيف جداً، وهـؤلاء النســاء هن الاكثـرية. فطبيعي اذن، ان يؤدي الاعتماد على احصاءات ناقصة، او نصوص دينية فقط الى إعطاء صورة

مشوهة لحياة الشعب اليومية. (انظر Tucker ١٩٨٣، و Keddie ١٩٧٩، لتحليـل المشـاكل التي تعترض الابحاث القائمة حول المرأة في الشرق الاوسط). حتى قرّاء هذا الكتاب، لو فرضنا انهم قرأوا فقط مقاطع من الفصل الأول حول قوانين الاحوال الشخصية، أو مختارات من الفصل المتعلق بالمرأة وقوة العمل المأجور، لتكونت لديهم فكرة عن المرأة العربية بأنها تتمتع بقسط ضئيل من السلطة لأنه يبدو ان الهيئات الرسمية تشير الى هذه الحال.

خلال الخمس عشرة سنة الماضية، يظهر ان المرأة الغربية قد حققت لها حضوراً قوياً في العلوم الاجتماعية. وبينما ضمنت بعضهن الكثير من التحامل الثقافي والنظري، فان البعض الآخر لم يقمن بهذا. الأهم من ذلك كله ان كون هذه الباحثات من النساء، فقد استطعن بسهولة اكثر لقاء نساء اخريات وبحث اوضاعهن الحقيقية عن كثب. في الوقت ذاته، خاض ميدان علم الاجتماع عدد كبير من العلماء العرب، رجالاً ونساء، وطبعاً يميز هؤلاء عن غيرهم تفهّم افضل لثقافتهم (ولكن ربما اعاقهم فقدان الموضوعية في البحث).

أعيـد تحديد السلطة ببطء لأجل درس الحضارات غير الغربية. في العالم العربي، ان الفوج الجديد من علماء الاجتماع العرب والغربيين، في العالم لم يعد يركز على حصول المرأة على مراكز السلطة في الاجهزة الرسميـة، والتي كانت نوعاً ما حديثة العهد في المنطقة ويسيطر عليها حفنـة من الرجـال. بل بدأوا في بحث الهيكليات القائمة غير الرسمية، وكيفية عملها لحماية مصالح الفرد داخل العائلة والمجتمع.

وقد بدأوا يدركون ان الوصول الى المقاعد النيابية او دخول قطاع العمل المأجور ليسا كافيينْ لقياس مستوى السلطة: ان انخفاض نسبة التمثيل النيابي لا يعني ان المرأة لا تتمتع بأي سلطة في مجتمعها، كما ان تدني مشاركتها في قطاع العمل المأجور لا يعني انها لا تملك مالاً أو لا تسيطر على دخل. برأيي ان التحديد العملي الجيد للسلطة هو التالي: السلطة هي مدى سيطرة المرء أو الجماعة على زمام اوضاعهم، وبالنسبة الى المرأة، السلطة هي مدى تأثيرها على العوامل المتعلقة بوضعها من أجل

خدمة مصالح شخصية (أو عائلية، أو مجتمعية) واضحة التحديد.

أصبح بامكاننا الآن، وبعد مراجعة تحديدات مكونات السلطة، ان نفهم كيف ان المرأة التي كان يُعتقد انها لا تتمتع بأي سلطة تبدو قوية جداً، وواثقة من نفسها، كما هي الحال (أو كما خاصة) المجتمعات التقليدية التي من المفترض انها تقيّد سلطة المرأة. وكما اشرت في الفصل الأول، فقد رسمت ناديا حجاج يوسف حدود الفرق بين احترام المرأة وحقوقها، وهما عاملان اذا اجتمعا كونا وضع المرأة. وقد شددت انه ممكن جداً للمجتمعات التي تعطي المرأة حقوقاً قليلة مكتوبة على الورق، ان تمنحها قسطاً من الاحترام يفوق ذلك الذي تمنحه المجتمعات التي تعطي المرأة حقوق المساواة. لا شك ان كل من يقابل امرأة من الخليج ويتحدث إليها تدهشه قوة شخصيتها، وهذا انطباع يتعارض مع الصورة التي تتكون من الانطباعات السطحية.

كتبت Susan Schaefer Davis عن المرأة في القرى المغربية، في الطرف المقابل من العالم العربي، تقول، «اذا نظرنا الى عالم المرأة عن كثب لتمكنا من حل اللغز القائم وأسبابه وهو كيف ان المرأة التي تبدو غالباً ضعيفة منزوعة السلطة، تظهر للمراقب الذي يتعرف اليها جيداً انها أقوى عضو في المجتمع» (١٩٨٠، ص ٧٨). حللت شايفر دايفيس وضع المرأة داخل عالم المرأة، لا داخل عالم الرجل، لان برأيها هذا هو التوجه الوحيد المعقول. وأشارت الى ان هذه هي الطريقة التي يتبعها اعضاء المجتمع في قياس مكانة المرأة. ولكي تتبوأ المرأة مكانة عالية، لم تنافس الرجل في القطاع الرسمي، بل نافست المرأة في الشأن المنزلي. إضافة الى ذلك، عندما قارنا وضع امرأة بوضع اخرى، وجدنا ان امام المرأة فرص اكثر لتحقيق وضع بارز في عالم المرأة، مما يتاح للرجل في عالم الرجال.

المفاوضة في سبيل السلطة

اذن، أصبح هذا المنحى الجديد هو قاعدة الدراسات، ليس في بحث شؤون المـرأة العربية المثقفة التي انضمت الى قطاع العمل العصري

والتي باستطاعتنا التوصل الى محادثتها فحسب، بل في مختلف الاجهزة الفاعلة في العالم العربي ومنها الجماعات الحضرية ذات الدخل المتدني، والقرويين، وجماعات البدو أيضاً. ان قصة حياة امرأة بدوية من الاردن، مثلاً، تمثل لنا الفرق بين الحرية التي تتمتع بها المرأة في المدينة، والحرية التي تتمتع بها المرأة في القبيلة. وقالت جوازي وهي امرأة بدوية: «ان الاردنيين الحضر هم أكثر حرصاً على بناتهم وجميع نسائهم يضعن الحجاب على وجوههن» [لاحظت هذا عندما انتقلت للمرة الأولى مع زوجها الى عمان في الستينات]، وأضافت قائلة، «يبدو ان الاسلام اكثر تطلباً في المجتمع الحضري، وتقول ان في الصحراء حرية روحية غير موجودة في المدينة. وهي تفتقدها». (Hazleton ١٩٧٧، ص. ٢٦٨).

وقد لاحظ الباحثون وجود مواقف مشابهة في سائر مجتمعات البدو في المنطقة. مثلا، تستشهد Beck في مؤلف لـ (Beck and Keddie) ، (١٩٧٨) بقول لزعيمة في احدى القبائل البدوية الريفية في ايران تقول فيه، «ان التمييز الجنسي ضد المرأة هو مرض حضري ودليل انحطاط اجتماعي في البلدان الكبرى. كانت المرأة دائماً تعامل، في الريف، أو لدى القبائل، بالمساواة مع الرجل. فالشادور هو اختراع حضري. وعلى الجنسين، عند القبائل، ان يعملا للنهوض بالمجتمع». (ص ٣٧٠ ـ ٣٧١).

لم تتمتع نساء البدو والريف دائماً بحقوق متساوية كاملة في الميراث، لأن بعض العائلات لم تكن ترغب في فرز اراضيها الى قطع وفق الخطوط التي ينص عليها القانون الاسلامي. لكن المرأة كانت تعوض عن ذلك بارتباطها الوثيق بعائلتها الأم لتأمين الدعم المعنوي والمادي. ويبدو ان هؤلاء النساء كن يتمتعن بقسط وافر من الحرية. اشارت فانيسا ماهر في بحث لها في المغرب (ورد في كتاب بك وكدي، ١٩٧٨، وفي كتابها هي عن المرأة والملكية ١٩٧٤) الى الاختلاف في اوضاع المرأة الحضرية والمرأة القروية: فحياة المرأة الحضرية كانت أسهل، لكنها كانت معزولة اجتماعياً، غير فاعلة، وتخضع لسلطة الرجل، اما حياة المرأة القروية فكانت اكثر صعوبة من الناحية المادية، أي من ناحية عبء العمل الثقيل، لكنها تتمتع بحرية اكثر في التصرف.

اظهرت الدراسات التي أجريت حول عائلات فلاحين في مصر ان المرأة تشارك في النشاط الاقتصادي، وفي صنع القرار وفي السلطة. وتزداد مشاركتها هذه كلما زاد عدد اولادها (وخصوصاً الذكور) وتوطدت مكانتها كلما تقدمت في السن. كما وجدت سوسن المسّيري في دراسة لها عن المرأة الحضرية ذات المستوى الاقتصادي المتدني في القاهرة، دليلاً على أدوار قيادية تقوم بها نساء هذه الفئة. فكتبت المسيري عن «المعلّمة» تقول، «ان هذا اللقب يرمز الى بعض النساء العاملات ومنهن، الجزارات، وتاجرات الحشيش، وصاحبات المقاهي، أو تاجرات بارزات في السوق التجاري. وتتمتع هذه النساء بشهرة واسعة في «الحتة». فهن يدرن اعمالا كبيرة وناجحة. وجرياً على التقاليد، كانت «المعلمة» تشترك في المنازعات كالرجل، وتؤدب كل من لا يعجبها بالضرب، كما تسعى «المعلمة» ايضاً في تدبير زواج، وتساعد من يملك موهبة ولا يملك المال، ووفّقت بين الفئات المتخاصمة».

يبدو أن المرأة، في المجتمعات التي تقوم على الاقتصاد الكفافي، وحيث جهد الجنسين ضروري لبقاء العائلة والمجتمع، تتمتع بسلطة قوية وتشارك بنشاط، وأحياناً علناً، في حياة المجتمع، خصوصاً كلما تقدم بها السن ولم تعد من الناحية الجنسية تشكل اي تهديد لشرف العائلة. كذلك، لم تكن المرأة في الطبقات الاجتماعية الاكثر رفاهة تفتقد الى السلطة، بالرغم من كونها أكثر احتجاباً. ان ادوات السلطة لدى المرأة في المجتمعات غير المختلطة بحثت في كتاب لكارلا مخلوف عن جمهورية اليمن بعنوان «تغيير الحجب» (١٩٧٩). واحد من أهم الاسلحة هو الوصول والسيطرة على المعلومات. تقول مخلوف، «ويمكن للمرء ان يذهب الى أبعد من هذا، ويحاول قلب «الحقيقة» المعقولة رأساً على عقب، وهي القائلة بأن المرأة مستثناة من عالم الرجل. ويمكن للمرء ان يجهر بالقول ان الرجل، في الحقيقة، هو المستثنى من عالم المرأة، اكثر منها عن عالمه... ان كلام الرجل اقرب الى اللغة العربية الفصحى، وبالتالي يسهل على النساء وعلى غير اليمني فهمه، بينما تتكلم المرأة بصوت حلقي، سريع، وبنبرة عالية. وقد قال لي عدد كبير من الرجال انهم لا يستطيعون

فهم لغة المرأة.» (ص ٢٨) ان لوجود عالم خاص بالمرأة، يُستثنى منه الرجل، نتائج عملية. أشارت مخلوف مثلا، ان معدل الولادات في اليمن منخفض بنسبة عالية عما هو عليه في الدول النامية الاخرى، مما يعني ان المرأة تسيطر على خصوبتها دون علم الرجل.

إن تنامي سلطة المرأة من خلال وصولها الى وسيطرتها على المعلومات في محيط غير مختلط بحثته أيضاً عالمة الإجتماع السعودية ثريا التركي، في بحثها أوضاع عائلات من النخبة في جدة (التركي، ١٩٨٦). حاضرت التركي في ندوة نسائية نظمتها لجنة اوكسفورد العربية في نيسان ١٩٨٥. وقالت ان عدم الاختلاط بين الجنسين، والذي أدى الى منع المرأة من الوصول الى مراكز السلطة في المجتمع الأوسع يخلق الأوضاع التي تمكنها على المدى الطويل من السيطرة على مصير الرجل. فمن خلال الهيكليات التقليدية للقربى والصداقة، تسيطر المرأة ليس فقط على مصادر المعلوما ت الضرورية في تدبير الزيجات، بل أيضاً تؤكد التركي ان المرأة تستخدم هذه المعلومات لمصالحها الخاصة.

وصفت التركي العملية الانتقالية وكيفية استبدال أدوات السلطة التقليدية بأدوات عصرية. فالمرأة الشابة المثقفة تتطلب من الزوج أن يعطيها قسطاً أكبر من وقته، وتعطي الافضلية للعائلة النواة التي أسستها وليس للعائلة الأصل، مع الابقاء على صلات متينة مع العائلة الأصل، وبدأت تحصل على مزيد من السلطة على حساب سلطة حماتها. وقد بدأت النساء فعلاً بالتمتع بالمزيد من السيطرة على ثرواتهن الخاصة، بينما في السابق كان أقرب الأقرباء من الرجال يدبر لهن هذه الشؤون. يُظهر هذا النموذج السعودي ان مصدر السلطة لدى العائلات النخبة بدأ يتغير من قاعدة جماعية الى قاعدة فردية.

اذن، توصلت النساء الى إيجاد السبل لتنظيم وضبط مصادر السلطة في محيط تقليدي. لا شك في أن هذه السلطة كانت فعّالة، لأنه في الأيام التي سبقت قيام الدولة، كانت أجهزة السلطة غير الرسمية، هي التي تدير شؤون الحياة اليومية. لكن هذه الأجهزة التقليدية ضعفت مع مجيء الحياة العصرية، وكان لهذا إنعكاسات أكثر خطورة بالنسبة

للمرأة في العالم العربي منها للرجل. فلا يزال بإمكان الرجال والنساء على السواء الإعتماد على العائلة الأصل الى حد ما للدعم الإقتصادي والعاطفي. كما يستثنى الرجال والنساء عملياً من السلطة السياسية الرسمية التي هي في أيدي أقلية صغيرة من الرجال. فإن قوانين الدولة تحل محل الأجهزة غير الرسمية التي كانت تتحكم بشؤون العائلة والمجتمع، وذلك بشكل متزايد. ومشكلة المرأة الخاصة في هذا الوضع هي بسبب عدم مساواتها بالرجل في ظل القانون العائلي كما فصلنا سابقاً.

إذن، بالإضافة الى المشاكل الإقتصادية والسياسية التي تعاني منها المنطقة، والتي تؤثر على المواطنين، كان يترتب على المرأة أمر التعاطي مع القوانين والمواقف التي تؤثر عليها شخصياً كونها امرأة، كما كان عليها إيجاد مصادر جديدة للسلطة تساعدها في مهمتها هذه. فلا يكفي لهذا السبب أن تكون لها فقط الكلمة الفصل في تدبير الأمور الحياتية اليومية في الأسرة النواة التي أسستها. فمن الضروري اذاً تأمين الأعداد اللازمة لحماية المصالح، كما كانت الحال في الهيكليات التقليدية.

فمن هذا المنظار بالذات يجب درس تطور التجمعات النسائية منذ أوائل القرن العشرين.

المصلحات الأوائل والنزعة القومية

كان الرجال هم أصحاب المبادرة في بدء المناقشات لإصلاح وضع المرأة في العالم العربي. فقد أتيحت لهم سبل العلم، وكانوا أول من سافر الى اوروبا وتأثر بالمواقف الاوروبية من المرأة. ولم يمض وقت طويل حتى انضمت المرأة الى المناقشات. كذلك، كانت الأوائل من النساء المصلحات تلك اللواتي أتيحت لهن سبل العلم باكراً، عادة بواسطة دروس خصوصية في المنازل، كما توفرت لهن فرص التعرف على الأفكار الاوروبية. وكان جميع الرجال والنساء المعنيين بهذا الشأن ينتمون الى الطبقات الاجتماعية العليا والغنية.

في البدء، كانت مطالبة المرأة بحقوقها معتدلة، وقد صيغت بكلام

مدروس كما كانت مطالبة الرجال أيضاً لحقوق المرأة. مثلاً، دافعت ملك حفني ناصيف، إحدى المعاصرات لأحمد أمين، مراراً عديدة عن حقوق المرأة على صفحات الجرائد والمجلات الصادرة في تلك الأيام باسم مستعار هو باحثة البادية. وكانت لا تؤمن بأن على المرأة أن تطالب بحقوق عامة، وبحق التصويت كالمرأة الأوروبية، لأن هذه الأخيرة كانت تعاني برأيها من «التخمة» نتيجة الكثير من الحرية. وقد قدمت خطة من عشر نقاط الى مجلس النواب عام ١٩١١، بعيدة كل البعد عن الراديكالية. فمن بين مقترحاتها، تأمين فرص التعليم للفتيات، وتدريب النساء على الطبابة حتى يعالجن المرضى من النساء، وتحديد تعدد الزوجية، مع هذا فقد رُفضت الخطة.

صدرت المجلة النسائية العربية الأولى عام ١٨٩٢ في الاسكندرية، وقد أصدرتها سيدة سورية هي هند نوفل. وخلال العقد الأول من القرن العشرين كان عدد المجلات النسائية الأسبوعية والشهرية الصادرة في القاهرة والاسكندرية يربو على الخمس عشرة نشرة، تصدرها نساء سوريات ولبنانيات. بدأت أولى التجمعات النسائية نشاطها بفتح مدارس للفتيات، والقيام بنشاطات خيرية، واستمرت على هذا النمط خلال القرن العشرين. نذكر من بين الخدمات التي قدمتها المنظمات النسائية الخيرية ما يلي: دور اليتامى، المستشفيات، مراكز التدريب المهني للنساء الناشزات، وكان المجتمع بحاجة ماسة إليها جميعاً. قدمت لنا عفاف لطفي السيّد مرسوط في مؤلفها الصادر عام ١٩٧٨، عرضاً مهماً عن كيفية خروج نساء الطبقات الاجتماعية العليا في مصر بشكل مباشر من الحريم الى إدارة شؤون هذه المؤسسات الكبيرة والمعقدة، واستعملن لذلك المهارات الادارية التي اكتسبنها من جراء إدارة شؤون منازلهن. كما أبقين على إتصالات بالقيادات المصرية لضمان استمرارية هذه المنظمات، حتى في الأوقات التي كانت تختلف فيها آراء الرجال السياسية.

أدى النضال العربي القومي ضد القومية التركية في أواخر عهد الامبراطورية العثمانية، وضد الاستعمار الاوروبي، الى إدخال السياسة

على الحركة النسائية الناشئة.

وجاءت أقوى ردود فعل نسائية من مصر، ولبنان، وسورية، وفلسطين، حيث تألفت أولى التجمعات، وصدرت أوائل المجلات. وفي مصر، سرعان ما برزت من بين النســاء كلهن امرأة تدعى هدى شعراوي. ومع قيام النهضة القومية في مصر عام ١٩١٩، كانت هدى شعراوي قد أثبتت أنها مصلحة عن جدارة وذلك بتأسيس مدرسة للفتيات، اعتبرت أول مدرسة تعطي ثقافة عامة ولا يقتصر التعليم فيها على التدريب المهني.

خلال الثــورة المصريــة على البــريطانيين عام ١٩١٩، سارت نساء الطبقـات الإجتمـاعية العليا المحجبات في مظاهرات شارك فيها رجال ونســاء من مختلف الفئـات الإجتمـاعية. وقد ساهمت نساء الطبقات الإجتماعية العليا في الثورة من خلال الصورة التي تكونت عنهن وهي أن المرأة مخلوق ضعيف، بحاجة الى حماية، فاستناداً الى ذلك كانت النساء مثلاً يجبن القرى حاملات سلال التبضع وقد اخفين فيها كراسات تدعو الى الثورة. (وقد تكرر دور المرأة العربية هذا في ثورات اخرى، خصوصاً في الجـزائر وفلسطين). وعندما ألقي القبض على الزعيم الوطني سعد زغلول، ومنعت السلطات البريطانية كل المنشورات عنه، قيل أن النساء تجمعن عند زوجته وكتبن عبارة «يحيا سعد» على ورق النقود ثم وضعنها في التداول (Fernea and Bezirgan ، ١٩٧٧، ص ١٩٧).

قدمت شعراوي دعماً مادياً لمؤسسة بنك مصر بمساهمتها بمبلغ ألف جنيــه مصري في رأسمال البنك. وحثت صديقاتها على المساهمة أيضاً دعماً لاستقلال مصر اقتصاديا (الصيداني ١٩٨٢، ص ٢٦) وقدّمت عرائض للمفوض السامي البريطاني، ولزوجته، باسم نساء مصر، تطالب فيهـا باستقــلال مصر وحريتها. وكانت هي وزميلاتها أقل تساهلاً من الرجـال، في قبول تسوية، ولو مؤقتة، مع البريطانيين. وقد أرسلن عام ١٩٢٤ مذكرة الى البرلمان المصري يعربن فيها عن احتجاجهن على قرار التســويــة. وكن في ذلك الوقت يطالبن بإصرار بإعـطاء المـرأة حقاً في التصويت، وفرصاً متساوية للتعلّم والعمل.

كانت النساء قد ألّفن لجنة تنفيذية داخل حزب الوفد، لكن حلّت هذه

اللجنة عام ١٩٢٣، فتألف الاتحاد النسائي المصري بقيادة شعراوي. في تلك السنة، وبعد عودتها من المؤتمر النسائي الدولي الذي عُقد في روما، خلعت شعراوي حجابها وحذت حذوها الكثيرات من نساء مصر المحجبات. أكد دستور الاتحاد النسائي على الحاجة الى إتاحة فرص التعلم أمام المرأة، ومساواتها مع الرجل على الصعيدين السياسي والاقتصادي (انما بموجب التقاليد)، والى رفع الحد الأدنى لسن الزواج، والى تغيير الممارسات المتبّعة في تدبير الزواج، وتعدد الزيجات. وكانت بعض الرافضات لهذه الممارسات قد عانين فعلاً منها. فمثلاً، كان زوج ملك حفني ناصيف قد اتخذ له زوجة ثانية فيما مضى، كما دُبر زواج شعراوي وهي في سن الثالثة عشرة. مع بداية العشرينات، بدأت تباشير الاصلاحات المتعلقة بالشؤون التربوية وتقاليد الزواج تلوح في الأفق، لكن كان على المساواة في الحقل السياسي أن تنتظر حتى عام ١٩٥٦، حين أدخل الضباط الأحرار حقوق المرأة السياسية في الدستور. ويعود بعض السبب في ذلك الى إضراب عن الطعام نفذته النساء في ذلك الوقت.

وقد لعبت النساء في لبنان دوراً مماثلا للدور الذي قامت به نساء مصر، وذلك إبان النضال السوري/ اللبناني ضد الفرنسيين. وساهمت نساء لبنان في نقاش أدوار المرأة في المجتمع من خلال الصحافة. وكن قد أسسن جمعيات خيرية كثيرة، كذلك مراكز ناجحة للحفاظ على الحرف اللبنانية وتطويرها (الخطيب، ١٩٨٤). وفي فترة ما بعد الاستقلال، كن مسؤولات عن الكثير من الأحداث الثقافية في البلاد، وجدير بالذكر هنا مهرجانات بعلبك، التي ساهمت في وضع لبنان على الخريطة السياحية قبل أن تندلع حرب الـ ١٩٧٥. في أوائل الخمسينات، كانت اللبنانيات اللواتي قمن بنشاط للمطالبة بحقوقهن، كالمصريات، ينتمين الى طبقات المجتمع العليا، ورفعن الى الحكومة عرائض يطالبن فيها بإصرار بمنحهن حق التصويت. فأعطيت المرأة المتعلمة حق التصويت عام ١٩٥٢، ثم أعطي الحق لجميع النساء، دون تحديد الكفاءة، بالتصويت عام ١٩٥٣، رغم بقاء هذا الحق واجب على الرجل وخياري للمرأة كما في مصر.

إذن، كانت المرأة اللبنانية أول امرأة في المنطقة تُمنح حق التصويت.

وكانت الجمعيات النسائية في لبنان تطالب باستمرار بإعادة النظر في قوانين الأحوال الشخصية. فقد كان لكل جماعة دينية قوانين خاصة لشؤون الأحوال الشخصية ترتكز على نصوصها الدينية وتقاليدها. فطالبت النساء باستبدال جميع هذه القوانين بقانون واحد موحَّد. لكن هذا المطلب يتطرق الى جذور المشكلة الطائفية في لبنان، ويعي تماماً أن لا سلام للبلاد الاّ بعد تحقيق فصل الدين عن الدولة عملياً، وليس من ناحية شكلية فقط.

أما في فلسطين المجاورة، فقد كانت النساء قد بدأن بتأسيس جمعيات خيرية تعنى بالاولاد، والمعوزين والمرضى، تماماً كما كانت النساء قد فعلن في مصر. وسرعان ما بدأت هذه الجمعيات بالاشتراك بمشاكل البلاد السياسية والاحتجاجات. فتأسس اتحاد نسائي عام ١٩٢١، وكذلك عام ١٩٢٩ التي كانت بشكل مميز سنة مليئة بالاضطرابات، وعُقد خلالها المؤتمر النسائي العربي الأول في فلسطين. حضرت المؤتمر أكثر من مائتي امرأة فلسطينية أتت من مختلف المدن والبلدان، وقدّمن توصياتهن ومطالبهن الى المفوض السامي البريطاني. أعلن المؤتمر أن وعد البلفور الذي ساعدت بريطانيا بموجبه الصهاينة على تأسيس وطن لهم في فلسطين، قد كان السبب الوحيد لجميع المشاكل التي كانت تعاني منها البلاد، والتي يمكن ان تنشأ في المستقبل. ونعتبر أن هذه البلاد لن تعرف السلام والهدوء طالما هذا الوعد نافذ، (مغنم، ١٩٣٧، ص ٧٤ ـ ٧٥). وقامت النساء الفلسطينيات، وكن أيضاً كالمصريات ينتمين الى الطبقات العليا في المجتمع، بتنظيم التظاهرات في القدس احتجاجاً على السياسة البريطانية في فلسطين.

كانت المسألة الفلسطينية نقطة انطلاق تجمعت فيها النساء من جميع أنحاء العالم العربي. فعُقد المؤتمر النسائي الأول الذي دعت إليه هدى شعراوي في القاهرة عام ١٩٣٨، لدعم النضال الفلسطيني. في تلك الأثناء، كانت شعراوي تجوب البلدان العربية داعية النساء الى إنشاء الاتحادات. فتأسس أول تنظيم عربي شامل، هو الاتحاد العام للنساء العربيات الذي تأسس عام ١٩٤٤، أي قبل سنة من تأسيس جامعة

الدول العربية (احتجت النساء لأنه لم يكن لهن تمثيل في الجامعة).
كانت النزعة القومية حافزاً لتضافر الجهود النسائية في تحرك شعبي موحد، وسرعان ما أصبحت المطالبة بحقوق المرأة أيضاً من أهم البنود على جدول أعمال المنظمات النسائية الجديدة. على كل حال، بالرغم من أن هذه المنظمات قد ضمت فعلاً أعداداً كبيرة من النساء يعملن معاً، لكن لم تكن لديها القوة الفاعلة لفرض تغيير جذري. في مصر، أجريت تعديلات بسيطة على قوانين الأحوال الشخصية في العشرينات من هذا القرن. فرُفع الحد الأدنى لِسِنْ الزواج، ووُضع حد نهائي لممارسات الزواج المدبّر، وأعطيت المرأة مزيداً من الامتيازات للمطالبة بالطلاق. لكن لم يطرأ بعد حتى يومنا هذا تغيير جذري على قوانين الأحوال الشخصية المصرية. أما بالنسبة الى حقوق المرأة السياسية، فقد أعطتها بعضاً منها حكومات ما بعد الاستقلال لتعطي عن نفسها صورة عصرية.
هذا لا يعني أنه لم يكن للتحرك النسائي أي أثر ضاغط مطلقاً، بل يشير، وبكل بساطة، الى أن هذا التحرك لم يكن قوياً الى درجة تجعل نجاحه في وجه معارضة شديدة حقاً أمراً وارد الاحتمال. على كل، كان الشعب لا يزال بحاجة ماسة الى خَدَمات أساسية كالتربية، والعناية الصحية، والخدمات الحياتية كتأمين الماء والكهرباء. اذن، من غير المدهش أن تتعاون التنظيمات النسائية مع الدولة، مكرسة معظم وقتها، لحل المشاكل القائمة في هذه المجالات. فالصراع من أجل الحقوق كان يقل أهمية عن قضية بناء وطن. والسؤال هنا، هل أن التجمعات النسائية اليوم تحقق نجاحاً أكبر في معالجة شؤون حقوق المساواة؟

التجمعات النسائية، الرسمية وغير الرسمية

منذ أوائل عهدها حتى اليوم، هناك فئتان من التجمعات النسائية. الفئة الأولى تضم النساء «الرسميات»: أي الموظفات الحكوميات وعضوات الاتحادات النسائية الوطنية الموجودة في معظم الدول العربية. وتتألف الفئة الثانية من نساء المنظمات غير الحكومية والتي لها طابع

ثقافي واجتماعي. ان الاتحادات النسائية الوطنية هي اتحادات غير حكومية نظرياً، لكنها قريبة جداً من سياسة الحكومات، وتعمل فعلياً كساعد للدولة، لذا رأينا من الأفضل تصنيفها ضمن الفئة الأولى.

على مر السنين، كانت نساء الفئة الأولى تشارك في المؤتمرات الوطنية والمؤتمرات العربية العامة. فمتى كانت الدولة ناشطة في معالجة شؤون الانماء، وجدنا الاتحادات تنشط أيضاً في مجالي الانماء الاقتصادي والاجتماعي في البلاد. ولم يكن في الوارد أن تتخذ هذه الاتحادات مواقف معلنة من أمور عالقة ليس في نية الدولة التطرق إليها. كما كان الحال مع الحكومات العربية، فقد كانت التجمعات النسائية الرسمية تفتقر الى المصداقية على الصعيد الشعبي. على الصعيد العربي الشامل، كانت جميع الاتحادات تنضوي تحت لواء الاتحاد النسائي العربي العام. لكن، استثنيت مصر من الاتحاد بعد توقيع اتفاقيات كامب دايفيد بين مصر واسرائيل عام ١٩٧٨. عندها انقسم الاتحاد الى قسمين وفق خط عربي «معتدل» وآخر «متطرف». اتخذ الاتحاد الأكبر من بغداد قاعدة له، وكان يعقد اجتماعاته في العراق، والمغرب وغيرها من الدول «المعتدلة»، بينما عقد الثاني اجتماعاته في سورية، وليبيا، وغيرها من الدول «المتطرفة».

في هذه الأثناء، أنشأت جامعة الدول العربية، وهي التي تُعتبر المظلة العربية، قسماً للمرأة والعائلة، الذي كان مجرد لجنة في بداية الثمانينات. كان هذا نتيجة الوعي الذي ولّده العقد الذي كرّسته الأمم المتحدة للمرأة. وضعت الجامعة خطة لاجراء المزيد من الأبحاث حول الشؤون النسائية، على ان تُطبق خلال عقد الانماء العربي بين ١٩٨٠ و١٩٩٠. هدف الأبحاث هو جمع المعلومات عن مواضيع كالتالية: تأثير التغييرات الديمغرافية على المرأة، ووضع المرأة القانوني في النصوص وفي الواقع، وصورة المرأة في الكتب المدرسية، وصورة المرأة في الاعلام العربي. وأبدت الجامعة إهتماماً خاصاً بوضع المرأة الريفية، ودعت الى ندوة حول هذا الموضوع في تشرين الأول من عام ١٩٨٢. وانعكس هذا الإهتمام المتزايد بشؤون المرأة في عدد أيلول ١٩٨٣ من مجلة الجامعة

«شؤون عربية»، الذي أفرد قسماً خاصاً للمرأة ضمّنه لائحة طويلة من المراجع. وقد دعت الجامعة الى مؤتمرات سنوية قُدمت خلالها أبحاث عن المـرأة من مختلف الدول العربية، وعُقد إجتماع في عمان عام ١٩٨٤ للتحضـير للمـوقف العـربي، ولتجميـع المستندات لتقديمها في مؤتمر نيروبي الذي يعلن اختتام العقد الذي كرّسته الأمم المتحدة للمرأة.

أما بالنسبة الى المنظمات النسائية غير الحكومية، فقد تألف العشرات منها في العالم العربي. وكان معظمها ذا طابع إجتماعي وثقافي، وكسائر المنـظمات الحكومية، فقد تركز نشاطها على شؤون الانعاش وتحسين وضع المرأة من خلال حملات محو الأمية، والتخطيط العائلي، والتدريب المهني المتعلق إجمالاً بالحرف اليدوية. كان العديد من هذه المنظمات فعالاً في جميع هذه المجالات المذكورة أعلاه. وأشير الى الدور الإيجابي الذي قامت به النســاء العـربيـات، من المنـظمـات غير الحكومية، في المستندات التي صدرت عن الأمم المتحدة في نهاية العقد الذي كانت قد كرسته المنظمة للمرأة. كانت المنظمات غير الحكومية ناشطة بشكل خاص في مجـالات عامـة لم يكن يوجـد غيرها مُنفساً للمرأة، كما في العربية السعـوديـة. وازدهر نشاط هذه المنظمات في دول أخرى، وقُدر عددها بأربعمائة منظمة في الأردن وحده.

لا تقتصر ظاهرة مشاركة المرأة في المنظمات غير الحكومية على العالم العربي فحسب. وهذا دليل على مدى استثناء المرأة عالمياً من الأجهزة الرسمية، فوجدت منفذا لطاقاتها في الأجهزة غير الرسمية. وكما ذكرنا في المقـدمـة، أصبحت المنظمات غير الحكومية في السبعينات كثيرة العدد وقوية لدرجة أنها كانت القوة الأساسية وراء تكريس الأمم المتحدة عشر سنوات للمرأة. إضافة الى ذلك، يمكن للمنظمات غير الحكومية ان تنجح في مجالات اخفقت فيها الدولة. نورد مثلاً مهماً على ذلك من خلال المؤتمر النسائي الذي دعت إليه الأمم المتحدة عام ١٩٨٥ في نيروبي. وقد ضم أناساً من جميع أقطار العالم جاؤوا حاملين معهم مشاكلهم السياسية، والشخصية، والإجتماعية، والاقتصادية.

مع حلول وقت انعقـاد مؤتمـر نيروبي، كان التشتت السياسي على

الصعيد العربي العام قد بلغ نسباً لم يسبق لها مثيل. نتيجة لذلك، تمكنت اسرائيل، بدعم اميركي، من حذف العبارة التالية من مستندات مؤتمر نيروبي: «الصهيونية تعادل العنصرية»، علماً بأنها وردت في مستندات مؤتمري كوبنهاغن والمكسيك. ان المقارنة بين الصهيونية والعنصرية هي لعنة للاسرائيليين، الذين يعتبرون أن اتهامهم بالعنصرية أمر غير معقول لأنهم هم أنفسهم قد عانوا كثيراً منها. ويناقش العرب أن إنشاء دولة اسرائيل قد تم على حساب الفلسطينيين في فلسطين، ليس هذا فحسب، بل ان المفهوم الصهيوني الذي تُرجم الى الدولة الاسرائيلية كان عنصرياً في ذاته. فقانون العودة الاسرائيلي يعطي اليهود على اختلاف جنسياتهم حقوقاً متساوية، ولا ينطبق هذا على سكان البلاد الأصليين أي الفلسطينيين. فقد عوّضت المنظمات غير الحكومية في مؤتمر نيوربي عن الفشل الذي منيت به الدول العربية في مؤتمر الأمم المتحدة، وقد اعترف الاسرائيليون أنفسهم أنهم واجهوا مهمة صعبة في نيروبي. فقد واجهت الدعوة الصهيونية تحدياً مهماً وخسرت النقاش في حلقات المؤتمر الدراسية، والإجتماعات نتيجة للجهود التي بذلتها المرأة العربية، والمنظمات العربية غير الحكومية، مع دعم نساء العالم الثالث.

لكن، بالرغم من تمكن المنظمات العربية غير الحكومية من تخطي الخلافات العربية، والمنافسات الشخصية، والعمل بفعالية خارج العالم العربي، فقد ثبت ان هذا الأمر لا زال غير ممكن داخل العالم العربي، أو داخل الدولة العربية المنفردة. انما هناك بعض الاستثناءات الصغيرة. ففي عرضنا لحادث القانون العائلي في مصر عام ١٩٨٥، والذي ورد في الفصل الأول من الكتاب، بدت لنا النساء تعملن معاً متخطيات كل الحدود السياسية والإجتماعية والإقتصادية، بالرغم من النزاعات الشخصية التي غالباً ما تمنع القيام بعمل جماعي في العالم الثالث، حيث الولاء للعائلة أو للقبيلة أو للطائفة لا يزال قوياً، بينما الولاء للجماعة ليس ضعيفاً فقط بل يشكل في بعض الأوقات أزمة وطنية كبرى.

رأت بعض النساء ان تجربة القانون العائلي المصري دليل واضح على ان النساء قد تعلمن كيف يعملن معاً بفعالية اكثر. لكن، كان هذا بالنسبة

إليهن درساً أولاً في العمل المشترك وليس نهاية المطاف. أولا، كان الصراع قصيراً: فقد ألغي القانون العائلي، ثم أعيد نشر نسخة مشابهة له في مدة لم تتعد ثلاثة اشهر. ثانياً، لم تتضمن تعديلات الـ ١٩٨٥ التغييرات الجذرية التي نص عليها القانون التونسي، ورأت معظم النساء اللواتي عملن لاسترجاع قانون ١٩٧٩ ان هذا القانون هو «خطوة على الطريق الصحيح» و «أفضل من لا شيء»، لكنهن لم يطالبن باصلاحات جذرية كمنع تعدد الزوجات بشكل نهائي. ثالثاً، والاهم من هذا كله ان الدولة المصرية تعهدت باعادة تطبيق قانون ١٩٧٩.

خلال مناقشة القانون العائلي، تكونت قوة دافعة للمطالبة مجددا بحقوق المساواة، لكن هذه القوة وهنت بعد صدور قانون ١٩٨٥. كما تكونت بالمثل قوة مماثلة خلال مناقشة القانون العائلي الجزائري عام ١٩٨٤، لدفع مسألة الحقوق قدماً، لكنها لم تكن كافية لتحدث تغييراً جذرياً. ويبقى ان نجد مثلا على قدرة المرأة العربية في نيل حقوقها في مواجهة مواقف تحاصرها ونتيجة حملات مواظبة. ربما أفضل مثل على ابعاد تصرف كهذا تجلى في مسألة مطالبة المرأة الكويتية في حقها بالتصويت، هذه المسألة التي لم تكن قد وجدت لها حلا في عام ١٩٨٦، وبعد مضي خمس عشرة سنة على جهود متقطعة بذلتها التجمعات النسائية.

حق التصويت (عندما يوجد برلمان)

الكويت هي احدى الدول القليلة في المنطقة (الى جانب لبنان، ومصر، والمغرب) التي يتمتع فيها الناس بقسط وافر من الحرية، وبين فترات يُكَمُّ خلالها التعبير السياسي. ينعكس هذا في النقاشات الحية التي تدور في المجلس النيابي او في الصحف. وفي الكويت هناك آلاف من النساء المثقفات ثقافة عالية، وعدد كبير من الجمعيات النسائية التي تعد من اكثر الجمعيات نشاطاً واستقلالية في العالم العربي. وقد رعت احدى هذه الجمعيات، وتدعى الجمعية الثقافية الاجتماعية النسائية، ثلاثة

مؤتمرات اقليمية غير حكومية حول المرأة. عقد المؤتمر الاول عام ١٩٧٥ تجاوباً مع الفكرة التي اطلقتها الامم المتحدة بتخصيص عشر سنوات للمرأة، وركز المؤتمر على اوضاع المرأة في الخليج العربي، وركز المؤتمر الثاني الذي عقد عام ١٩٨١ على المرأة الخليجية والانماء، وركز المؤتمر الثالث الذي عقد عام ١٩٨٤ على المرأة الخليجية والعمل. شاركت في المؤتمرات نساء من جميع الدول العربية وعرضن تجاربهن، وكانت جميع هذه المؤتمرات نقاط التقاء هامة للنقاش والاعلام.

ولم تكن المرأة الكويتية تملك حق التصويت رغم منجزاتها التربوية، ورغم انها كانت قد تبوأت أعلى المناصب، كنائبة وزير وعميدة كلية في الجامعة. ينص الدستور الكويتي على المساواة بين جميع المواطنين، لكن المادة الاولى من قانون الانتخاب تحصر حق التصويت بالمتعلمين الكويتيين من الذكور الذين تخطوا الواحد والعشرين عاماً من عمرهم. طالبت المرأة الكويتية بحقها في التصويت خلال المؤتمر النسائي الكويتي الاول الذي عقد في ١٥ كانون الأول ١٩٧١. قدم هذا المؤتمر عريضة الى مجلس الامة الكويتي، فوزعت على لجان مختلفة ثم وضعت على الرف. ثم طرح الموضوع مجدداً عام ١٩٧٣ حين كانت تدور مناقشات عديدة في مجلس الامة حول اعطاء المرأة حق التصويت. ايضا، لم تسفر المناقشات عن اي شيء. في هذه الاثناء، كان صراخ النقاش يتعالى في المجلس الذي بدأ يشعر بقوة سلطته. وعمّ القلق المنطقة على اثر الحرب الاهلية التي اندلعت في لبنان عام ١٩٧٥، فعلقت الأسرة الحاكمة المجلس عام ١٩٧٦. ثم اتخذ قرار لاعادة إحيائه عام ١٩٨٠. وجرت انتخابات جديدة عام ١٩٨١، لكن لم يجر اي تحرك باتجاه إعطاء المرأة حقاً في التصويت.

عام ١٩٨١، تقدم احد النواب من المجلس، بقانون يعطي المرأة حق التصويت، انما لا يجيز لها ان تترشح للانتخابات. وبما ان هذا النائب لم يستشر أياً من الجمعيات النسائية، فلم يتسن لهذه الجمعيات ان تنظم حملات تأييد للقانون، أو ان تعد الرأي العام له من خلال حملات إعلامية. طرح القانون على المجلس للتصويت في كانون الثاني ١٩٨٢،

وجاءت النتائج كما يلي: من بين اعضاء المجلس الخمسين، صوت سبعة وعشرون ضده، وسبعة معه، وامتنع عن التصويت واحد وثلاثون عضواً بمن فيهم جميع اعضاء الحكومة. فقامت على الاثر ضجة صاخبة في الاوساط النسائية وفي الصحف، وكتب صحافيون رجالا ونساء مقالات مع القرار او ضده. فنظمت الفعاليات النسائية عريضة جُمعت فيها آلاف التواقيع ورُفعت الى المجلس. فدعاهن رئيس المجلس الى حضور جلسة المناقشة، مما أثار حفيظة النواب الذين صوتوا ضد القانون والذين تعرضوا لمضايقات محرجة وقاسية من النساء بينما كانوا في طريقهم الى أماكنهم في المجلس.

هاجمت مقالات صحفية عديدة موقف الحكومة «المحايد وغير العادل» في الامتناع عن التصويت. واشير الى ان قرار المجلس مخالف للدستور الكويتي الذي يضمن حقوقاً متساوية لجميع المواطنين. وكما كان الوضع خلال مناقشة قانون العائلة المصري، فقد استشهد الكثير من الكتاب بمقاطع من القرآن، وامثلة من الايام الاولى للاسلام، لتأييد حقوق المرأة السياسية، وقام كثير غيرهم باجراء مماثل انما للمعارضة. فأولئك الذين قدموا حججاً تعارض منح المرأة حقوقاً سياسية، جاءت حججهم مشابهة لتلك التي تستعمل في سائر انحاء العالم وهي: ان مركز المرأة هو في المنزل، المرأة غير مؤهلة طبيعياً للقيام بمهام عامة، لأنها عاطفية وأطباعها متقلبة، وستختلط المرأة بالرجل خلال العمليات الانتخابية ان اعطيت حق التصويت، وهذا سيؤدي الى الفساد، والخ... اما الذين كانوا يؤيدون هذا المطلب، فقالوا انه لا يحق للرجل ان يتكلم باسم المرأة، والتي يجب ان يسمح لها بعرض قضيتها، فهذه المرأة الكويتية دخلت مجالات الاختصاص واثبتت عن نضج وعن وعي في السياسة، وقد ساهمت المرأة الكويتية ايضاً في الانتخابات الطلابية، وتمثلت في مجالس الهيئات الاختصاصية والاتحادات، والى ما هنالك.

يحق تقديم قانون الى المجلس النيابي مرة واحدة خلال ولايته، لذا اضطرت المرأة الى انتظار انتخاب مجلس جديد لتعرض قضيتها من جديد. واضح ان التجمعات النسائية كانت اكثر حماساً في هذه المناسبة

منهـا في غيرهـا، فنـظمت النـدوات والمنـاقشـات حول مسألة حقوقها السياسية. وعندما دنا موعد الانتخابات الجديدة، ذهبت بعض النساء الى بعض مراكـز الاقتـراع وأصرين على تسجيل اسمائهن في اللوائح بالرغم من القانون. لكنهن أرغمن على العودة ادراجهن، فذهبن الى مراكز الشرطة للاحتجاج على عدم دستورية هذا الموقف، فرفض طلبهن ايضاً وأخلين المراكز.

بعد الانتخابات الجديدة، قدم عدد من النواب مشروع قانون يمنح المـرأة حق التصـويت. فأحالت لجنة العدل البرلمانية الامر على وزارة الأوقاف. فأصدرت هذه الوزارة فتوى بأن طبيعة العمليات الانتخابية لا تناسب الا الرجل، لانه يتمتع بالقدرة والخبرة، وليس مسموحاً للمرأة ان توصي او ترشح امرأة اخرى او رجلا. (كان هذا قرار الوزارة لا المجلس). ادى هذا الى قيام موجة عارمة بين الرجال والنساء. ثم جاء تدبير آخر لم يكن في الحسبان، عندما أعلن عن حل المجلس عام ١٩٨٦ وقيل في حينه بسبب تصرفات بعض النواب كانت قاسية جداً مع الوزراء فيما يتعلق بالمسائل المالية.

ان موضوع حق التصويت للمرأة في الكويت، يشير الى ان بامكان الجمعيـات النسـائية ان تلعب دوراً هاماً، وقد لعبته بالفعل، في توعية الرأي العام، لكن رغم ذلك بقيت عاجزة عن تحريك الاكثرية من الشعب لتأييد حقوق المرأة، وحتى عن تحريك المرأة التي كان يجب ان يعنيها الأمر. نجد دليلا على مواقف المرأة من الحقوق السياسية في دراسة قام بها القطب لـ ٥١٩ طالبة خليجية (بينهن ٣٦٢ كويتية) في جامعة الكويت (١٩٧٥). فعندما سئلت الطالبات ما اذا كان يحق للمرأة ان تمنح حق التصويت، أجابت ٦٥,٥٪ منهن فقط بالايجاب، و١٧٪ اجبن بالنفي، و١٧,١٪ لا رأي لهن في الموضوع. اذن لم يكن هناك وفاق حول حقوق المرأة السياسية حتى بين صفوف المتعلمات.

كان على الرجـال والنساء الذين طالبوا بحقوق المرأة السياسية ان يواجهوا عدة عوامل متصارعة. اولا، اللامبالاة والشعور بأن نيل حق التصويت لا يستحق كل هذا الجهد، اذ ممكن للمجلس ان يُحل كلما بدا

انـه اقـوى ممـا يجب. اذن، ما هو الهدف من المطالبة بحقوق المرأة السياسية اذا كانت الجهود لن تثمر؟ لم تنفرد الكويت وحدها في هذا الشعور، فان الشكوك المحيطة بامكانية إحداث تغيير سلمي بالوسائل الديمقراطية كانت متفشية في المنطقة العربية بأكملها.

ثانياً، كان عدد التجمعات الاسلامية وقوتها، وكانت قد بدأت بتثبيت مواقعها في الكويت منذ السبعينات، علماً بأن المواقف المعارضة لحقوق المرأة السياسية لم تكن منسجمة فيما بينها. فالمتحررون من الجماعات الإسلامية كانوا مؤيدين لمنح المرأة حقوقاً سياسية، وانتقدوا فتوى وزارة الاوقـاف. ومن سخـريـات القـدر، ان الجماعات الاسلامية المحافظة اعتمـدت على الاصوات النسائية في عملية الانتخابات الطلابية لزيادة عدد ممثليها في المجالس الطلابية الجامعية.

وأشيع عن تلكؤ المتحررين في إعطاء المرأة حقوقاً انتخابية لأنه يمكن للجماعات الاسلامية ان تنظم حولها دعماً قوياً في المجلس معتمدة ايضاً على صوت المرأة كما فعلت في الجامعات.

ثالثـاً، كان الموقف الحكومي. تفاوتت مواقف عدد كبير من اعضاء الاسرة الحاكمة بين التحرر والتطرف. مثلا، عام ١٩٨٠، ادلى ولي العهد الكويتي بتصريح ايد فيه حقوق المرأة السياسية. ولكن عندما حان وقت التصويت فضلت الحكومة، كما فعلت سابقاً، ان تبقى على الحياد، ولا تثير عداء القوى المحافظة داخل الكويت ولدى المملكة العربية السعودية المجاورة.

البحث عن دروب اخرى للتغيير

اذن، لم تتمكن المنـظمـات النسـائيـة غير الحكـوميـة الثقـافيـة والاجتماعية، حتى الفاعلة منها، ان تحرك الدعم الكافي لفرض التغيير على حكومة مترددة. فعانت من جراء ذلك مصداقية هذه المنظمات، وغالباً ما تعرضوا للانتقاد من نساء رفضن الانضمام الى اي منها، سواء كانت حكـومية أم غير ذلك. فبينما اعترف الكثيرون بمساهمة المنظمات غير

الحكومية في الاعمال الخيرية وفي تنظيم الحملات لحقوق المرأة، فقد كان الشعور السائد ايضاً بأن هذه المنظمات لم تنتشر انتشاراً واسعاً في الصفوف النسائية محاولة بذلك تخطي الحواجز الطبقية. كما وجه النقد الى قيادات هذه المنظمات التي بقيت هي ذاتها لسنوات عديدة، تماماً كما الحال في المنظمات النسائية الحكومية (وكما هي حال الحكومات العربية ذاتها).

لم تجد فتيات الجيل الجديد من النساء، ممن لهن خلفيات سياسية راديكالية منفذاً لطاقاتهن في المنظمات غير الحكومية الثقافية والاجتماعية. فقد اجتمعت بعضهن بمجموعات صغيرة في المنازل في محاولة لنشر افكارهن عن الاصلاح الاجتماعي والسياسي بهدوء ودون ضجيج، مع التأكيد على حاجة بلدانهن الى الديمقراطية وحقوق المرأة بالمساواة.

وكن حذرات جداً من تشكيل تجمعات عامة كي لا يقال انها تهدد التنظيمات غير الحكومية القائمة. ولوجدن صعوبة ايضاً في الحصول على اذن من الدولة. وسعت غيرهن من النساء الى العمل في داخل الاحزاب السياسية والاتحادات العمالية والمهنية.

ولكن تفتقد الاتحادات العمالية في العالم العربي، لسوء الحظ، الى المصداقية. كان هناك بعض النشاط الاتحادي في كل من مصر والكويت، بينما أجبر جميع العمال في اليمن الديمقراطية على المشاركة في نشاطات الاتحاد. لكن الاتحادات التي اصبحت قوية جداً في بعض الدول، كتونس مثلا، قد تعرضت للقمع. اما الاتحادات المهنية فقد كانت تتمتع بقسط اوفر من المصداقية لانها اكثر استقلالية عن سياسة الدولة، لكن هذا الاحترام اعطاها تأثيراً ولم يعطها سلطة.

ان اتحاد المحامين العرب هو من بين الاتحادات المهنية التي تتمتع بقسط وافر من الاحترام في العالم العربي. ابدى الاتحاد اهتماماً خاصاً بمواضيع المرأة وألف لجنة للمرأة. كما ان هذا الاتحاد يتمتع بوضع استشاري داخل المجلس الثقافي الاجتماعي التابع للامم المتحدة. (تمنح الأمم المتحدة وضعاً استشارياً للمنظمات غير الحكومية التي تتمتع

بمصداقية). من بين التحركات التي قام بها الاتحاد الدعوة الى مؤتمر المرأة العربية والافريقية الذي عقد في القاهرة عام ١٩٨٥، وقد أشرنا اليه في الفصل الثاني، كما كان قد ادرج موضوع اوضاع المرأة في العالم العربي على جدول اعمال مؤتمره الذي عقد في تونس عام ١٩٨٤.

مع ذلك، فقد شعرت بعض السيدات انه رغم وجود قيادات راديكالية بالمعايير العربية للكلمة، فقد حدّت العناصر المحافظة من فعالية الاتحاد في دعوته لمساندة مطالب المرأة. وقد قالت الاستاذة المصرية مرفت حاتم في محاضرة القتها في جامعة جورجتاون، خلال مؤتمر دعت إليه الطالبات العربيات في آذار ١٩٨٥، ان الجهود التي قام بها اتحاد المحامين العرب تعتبر رائدة، لكن قيّدها الأعضاء المحافظون. مثلا، خلال المؤتمر الذي عقد في تونس، كانت إحدى النساء قد اعدت بحثاً تقترح فيه إدخال تعديلات على قوانين الارث المسلمة، لكن بعض الحاضرين منعوها من عرض البحث، فأذعنت قيادة الاتحاد لمشيئة الحضور. بعض الفعاليات النسائية في مصر اتهمت قيادة الاتحاد باتباع قاعدة «فرّق تسد» مع عضوات الاتحاد اللواتي حاولن التطرف في مواقفهن من المطالب النسائية.

في بداية الثمانينات، تأسست تجمعات عربية مستقلة اخرى، ضمّت بين اعضائها ايضاً بعض الفعاليات النسائية، وأظهرت اهتماماً في المواضيع النسائية. كان احدها المنظمة العربية لحقوق الانسان، والتي تكوّنت فكرة انشائها خلال مؤتمر علماء الاجتماع العرب الذي عقد في تونس. وبعدما عقدت المنظمة اجتماعاً في قبرص، ثم آخراً في مصر عام ١٩٨٤، قررت ان تتخذ من القاهرة مقراً لها. ثم تأسست منظمة مماثلة لها في واشنطن تضم الاكاديميين وبعض النشطين سياسياً من العائلات الامـيركية المتحدرة من أصل عربي. وسارت المنظمة على خطى منظمة العفـو الدولية (Amnesty International)، وتبنت قضية السجناء العرب، وسعت لتأمين الدعم لاطلاق سراحهم، إن من خلال اتصالات هادئة مع الحكومات او باللجوء الى الدعاية.

ان مجـرد تأسيس منظمات كهذه يعتبر تطور سياسي غير عادي في

العالم العربي. مما يظهر ان هناك طرقاً جديدة تتبع لاستقطاب فئات مختلفة من الشعب للعمل معاً في تحرك سياسي واحد، في وقت كانت قد قمعت فيه جميع التحركات السياسية القوية المعارضة للحكومات. ولم يكن يفترض في اعضاء منظمات كهذه ان يكونوا على اتفاق في الرأي حول مواضيع سياسية محددة، فقط حول الحاجة الى الاصلاح بالمعنى الأعم. لا شك بأن لهـذا النوع من الاجهزة التي تتخطى الحواجز السياسية والاجتماعية ـ الاقتصادية لتحقيق الاصلاح حسنات واضحة: فهي لا تشكـل تهديداً مباشراً للمؤسسة الحاكمة، وتؤمن للناس إطاراً يلتقون ضمنه لبحث البدائل للأنظمة السياسية، وهي هيئة يتعلم الناس فيها التغلب على المنازعات الفردية والسياسية. إضافة الى ذلك، ان قيام هذه المنظمات دليل على نمو النضج الثقافي والسياسي في العالم العربي.

كنت قد جئت على ذكر قوة الولاء الثقافي في العالم العربي في الفصل الثاني. ان قوة هذا الشعور قد جعلت الكثيرين من العرب، حتى المفكرين منهم والذين يفترض فيهم ان يكونوا اكثر علماً، يقفون موقف المدافع عن الممارسات العربية، سواء كانت جيدة ام سيئة، حتى لا يحرجوا الامة. على كل، فان السلاح الرئيسي في يد منظمات حقوق الانسان هو بالتحديد قدرتها ان تحرج علناً تلك الحكومات التي تتعدى على الحقوق الانسانية الاساسية. اذن، ان قيام منظمة كالمنظمة العربية لحقوق الانسان يشير الى ان هؤلاء النـاس الذين آثروا الصمت في السابق حيال التصرفات الحكومية، ليس بسبب الخوف بل بسبب ولائهم الثقافي للأمة العربية أيضاً، هؤلاء بالذات قد أصبحوا يتمتعون بثقة كبيرة بالنفس تمكنهم من استخدام شعور الولاء الثقافي كأداة سياسية. ان هذا التطور الجديد ايضاً يبدو واضحاً من خلال البدء بإنشاء فروع لمنظمة العفو الدولي في بعض الدول العربية في الثمانينات.

قامت المرأة بدور ناشط وفعال في هذه المنظمات وغيرها، وساعدت في اعـداد جداول اعمـالهـا. قالت رئيسة اللجنة النسائية التابعة لمنظمة حقوق الانسان في تونس، ان مسألة حقوق المرأة قد أدرجت على جدول الاعمال رغم ان قانون الاحوال الشخصية التونسي يعتبر أكثر القوانين

تطوراً في العالم العربي (ملاحظة للمؤلفة، ١٩٨٥). واضافت، لسبب وحيد هو ان القانون لم ينص على مساواة كاملة في الحقوق بين الرجل والمرأة، ولأن الرجل لا يزال هو الرأس الشرعي للعائلة. وهناك مشكلة تزيد خطورة على هذه وهي ان المرأة لا تزال غير مدركة لحقوقها القانونية. وكان يخشى ان اي حكومة تلي حكومة بورقيبة لن تكون متسامحة الى هذا الحد على عدة جبهات. اذن، كانت اللجنة تخطط لحملة واسعة النطاق تحيط من خلال النساء في جميع ارجاء البلاد علماً بحقوقهن لأنه، «اذا كانت المرأة واعية حقوقها فلن تتمكن اي حكومة جديدة أو سلطة مطلقة ان تنتزعها منها».

في اثنائها، لم تؤمن بعض النساء انه بامكان المنظمات التي لا تعطي حقوق المرأة اهتماماً اساسياً، ان تؤمن للمرأة دعماً فعالاً. لذلك سعت النسوة الى ايجاد منفذ لتحركهن من خلال الجمعيات النسائية ذات الطابع السياسي لا الاجتماعي والثقافي. مثال على ذلك، هو التنظيم الذي أسسته الكاتبة المصرية نوال السعداوي باسم جمعية تضامن المرأة العربية. وقد اعترفت الدولة بها في كانون الاول من عام ١٩٨٤، فأصبحت بذلك واحدة من المنظمات النسائية المستقلة القانونية النادرة. كان التركيز الاساسي في عمل هذه المنظمة على مسألة حقوق المرأة، كما تطرقت ايضاً للمشاكل السياسية والاقتصادية لايمانها بأنه لا يمكن تأمين حقوق المرأة الا من خلال تحقيق المساواة الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع ككل. بلغ عدد العضوات في هذه المنظمة حوالي الخمسمائة. يعتبر العدد قليلا نسبياً وكان يتألف في غالبيته من النساء المصريات وغيرهن من النساء العربيات في المهن الحرة.

وسرعان ما اكتسبت هذه المنظمة وضعاً استشارياً في المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع لمنظمة الامم المتحدة. لكن المنظمة بدت وكأنها ستتلاشى في اوائل عهدها نتيجة للخلافات الشخصية بين اعضائها. لكنها تمكنت في منتصف عام ١٩٨٦ من التغلب على جميع الصعوبات، وعقدت مؤتمرها العربي العام الاول. من المبكر ان نتنبأ ما إذا كانت هذه المنظمة النسائية الراديكالية ستحقق نجاحاً في تحريك

نساء العالم العربي اكثر مما قامت به مثيلاتها، وما اذا كان بامكانها ان تحقق المُثل التي تدعو اليها وهي، «مساهمة المرأة مساهمة فعالة في الحياة السياسية، والاجتماعية، والفكرية في البلاد كشرط ضروري لنشوء مجتمع ديمقراطي حق».

وكان هناك تحرك نسائي آخر خلال السنوات العشر التي كرستها الامم المتحدة للمرأة، كمبادرة الاخصائيات المصريات في وضع دليل مراجع عن «المرأة المصرية في الانماء: اخصائيات ومتطوعات». ضمت الاجتماعات الاولى في بداية عام ١٩٨٥، ثماني نساء، من ناحية، تجاوباً مع قرب نهاية العقد الذي كرسته الامم المتحدة لشؤون المرأة، ومن ناحية اخرى للحفاظ على القوة الدافعة التي كانت قد تولدت خلال هذا العقد. فدعي العديد من النساء الاخصائيات وخبيرات الانماء الى اجتماعات هدفها اعداد جدول بمهام النساء العاملات في حقول الانماء، كالعمل الجماعي، والصحة، والحقوق المدنية، والتربية، والعلوم، والتكنولوجيا، وغيرها. مع حلول وقت انعقاد مؤتمر نيروبي كان الجدول يضم خمسين اسماً، كان الهدف الوصول الى ثلاثمائة اسم في آخر عام ١٩٨٥. ومع حلول شهر تموز من عام ١٩٨٥، كانت مسودة الدليل قد انجزت، وتضمنت اسماء، وعناوين، وإضبارات شخصية لخمسين امرأة من بيئات سياسية مختلفة.

ورد في مسودة دليل المراجع ان النساء كان يجمعهن «مصلحتُنا المشتركة وتعهداتنا بتطور أوضاع المرأة»، وكان هدفهن تأمين «الحاجة الملحة لتبادل المعلومات وتأمين الاتصالات بين المرأة والمنظمات الوطنية، وتأييد البحث محلياً، ووطنياً، ودولياً عن نساء مؤهلات لاجراء استشارات، وادارة ندوات دراسية، وإجراء الأبحاث، وغيرها» (عاطف، ١٩٨٥، ص. ٢). وكان للجدول منافع أخرى واضحة، كتسهيل تحريك الطاقات النسائية عند الحاجة. في الواقع كان عدد كبير من النساء اللواتي وردت اسماؤهن في الجدول ناشط خلال أزمة القانون العائلي.

من أهم عناصر هذا التصرف، هو وعي أهمية العمل ضمن شبكة منظمة، لأنها كما يصفها الدليل، كانت «تنم عن خبرة طويلة الامد في

اجراء اتصالات مع الناس لعرض البدائل والخيارات. انها احدى وسائل التغلب على الطرق المسدودة... انها مفيدة بشكل خاص عندما لا يعود الموجود يفي بحاجات الشعب. ان النساء المصريات في تصارعهن مع المعضلة الحقيقية وهي الاشتراك في عملية الانماء في البلاد، يشعرن ان الورطة التي يتخبطن فيها تستدعي التوصل الى خيار واحد من بين الخيارات المختلفة المعروضة. ان هذا الجدول هو محاولة لتقديم حل، قد يكون عملياً، تلجأ اليه المرأة لأنه يؤمن لها خيارات قد تناسبها أكثر، من خلال العمل ضمن شبكات متعددة». (ص ٦).

العمل من ضمن شبكات متعددة

ربما أهم مثال على فعالية العمل ضمن شبكات متعددة (networking) ، وعلى مستوى النضج على الصعيدين الثقافي والسياسي، هو التحرك الذي قامت به الجمعيات النسائية ضد ممارسة ختن البنات في الدول العربية والافريقية. ليس هناك في نصوص الدين الاسلامي او المسيحي ما يجيز ختن البنات الذي يُمارس في دول الصحراء الافريقية، ومصر، والسودان، والصومال من قبل المسيحيين، والمسلمين، وغيرهما من اتباع مذاهب روحية. هناك انواع ثلاثة من ختان البنات: إزالة الطبقة الجلدية التي تغطي البظر (وهو أخف انواعه، ويعرف بطريقة السنة، أو طريقة أهل الرشد) والاستئصال (excision) ، وهو إزالة البظر وجزء من الشفة الصغرى، والاستئصال العام (infibulation) ، وهو إزالة البظر، والشفة الصغرى، والشفة الكبرى (المعروف بالختن الفرعوني). يعود تاريخ هذه الممارسات الى عدة قرون سابقة، وقد تبين ان المومياء المصرية قد تعرضت للختن ايضاً. ان الأسباب التي يعطيها الأهالي الذين لا زالوا حتى اليوم يخضعون بناتهم لهذه العملية، تتأرجح بين محاولة للسيطرة على قواهن الجنسية ولأسباب أخرى تتعلق بالنظافة.

عادة تقوم القابلة (الداية) باجراء العملية، التي كانت تفتقر الى النظافة في المناطق الفقيرة. وكانت لهذه العملية مضاعفات عديدة منها

فوريــة (كالألم، والصدمة، والالتهاب، وحتى الوفاة نتيجة للالتهاب أو النزف)، ومنها متوسطة وبعيدة الامد كالمشاكل الطبية والنفسية. ورغم ان القانون قد حرّم القيام بهذه العملية في دول عديدة من بينها مصر والسودان، فهي لا تزال موجودة على نطاق واسع، ويقدر ان هناك حوالي سبعــين مليــون امرأة في افريقيا قد عانت منها. وقد اصطدمت جميع المحاولات لوضع حد نهائي لهذه العملية في تاريخ الاستعمار المتشابك، وعــدم فعالية الحكومات، وتلكؤها في معالجة هذا الموضوع الحساس. (انظر الدرير، ١٩٨٢، وطوبيا، ١٩٨٥ لعرض تاريخي وتحليلي لمشاكل الختن).

قامت التجمعــات النسائية في السنوات القليلة الماضية ببذل جهود حثيثة لتوعية الرأي العام ووضع حد نهائي لعملية ختن البنات في الدول التي لا تزال تمارس فيها. مع حلول الثمانينات، تحظى الاهتمام، بوقف هذه الممارسات كل الحدود الدولية، فضمت المؤتمرات والندوات فعاليات من جميع الدول الافريقية. وتألفت خلال مؤتمر عقد في دكار عام ١٩٨٤، لجنة من الدول الافريقية، وفي اجتماع آخر عُقد في الخرطوم في العام نفســه تمثّلت فيه ست وعشرون دولة شاركت في حلقة دراسية بعنوان «المرأة الافريقية تتكلم ضد ختن البنات».

قام العــاملون في مجال الابحاث الميدانية بتنظيم رحلات لأكثر من فريق من الأطبــاء والعــاملين في الحقل الاجتماعي الى المناطق الريفية لاطلاع النــاس على خطورة العملية وعدم ضرورة إجرائها. كما وجهوا الدعــوة ايضــاً الى الشيوخ وعلماء الدين للانضمام الى فريق الاطباء والعاملين الاجتماعيين المتوجه الى المناطق الريفية كي يبرهنوا للناس ان الدين لا يجيــز مثل هذه الممارسات. في حالات كثيرة، تبين للعاملين في الحقــل الاجتماعي ان النساء كن يجهلن ان المشاكل الطبية التي كن يعانين منها طيلة حياتهن كانت نتيجة هذه العملية. كما جرى تدريب القــابــلات على القيام بعمليات اخرى تدر لهن المال، لأن القابلات كن يشجعن على إجراء هذه العملية لأنها كانت مورد رزق اساسي لهن.

ان أهم ناحيــة من نواحي الحملة التي قامت بهــا المــرأة العــربية

والافريقية ضد الختن، هي في مستوى النضج الثقافي الذي تجلى خلالها كما تبين لنا من خلال مؤتمر نيروبي لعام ١٩٨٥، الذي اختلفت فيه المواقف تماماً عما كانت عليه قبل خمس سنوات في مؤتمر كوبنهاغن. حاولت بعض نساء العالم الغربي، خلال مؤتمر كوبنهاغن التركيز على موضوع الختن وعدم التطرق الى غيره من المواضيع (كسيطرة الغرب على سياسة واقتصاد دول العالم الثالث)، مما اضطر نساء الدول التي لا زالت عملية الختن تُمارس فيها الى اتخاذ مواقف دفاعية. وقد قيل ان بعض الرجال والنساء دافعوا عن العملية، أو حتى نفوا وجودها. لكن النساء العربيات ـ الافريقيات قد عبّرن عن استيائهن من جهود «اخواتهن الغربيات لانقاذهن». وقد أدت الحساسيات الثقافية حول هذا الموضوع بالفعل الى خلاف بين المرأة الغربية من جهة والمرأة العربية والمرأة الافريقية من جهة اخرى خلال انعقاد مؤتمر كوبنهاغن عام ١٩٨٠.

على كل حال، مع حلول وقت انعقاد مؤتمر نيروبي لعام ١٩٨٥، قالت النساء الافريقيات والعربيات ان «المشكلة أصبحت ملكهن». فقمن بتنظيم عدة حلقات دراسية لمناقشة مسألة ختن البنات علناً وايجاد السبل لوضع حد نهائي لهذه العملية. كان هذا دليل واضح على النضج الثقافي. ان الشيء الذي كانت النساء العربيات والنساء الافريقيات تحاولن القيام به في مؤتمر كوبنهاغن، لم يكن رغبة في عدم القبول بتدخل الاجانب في شؤونهن الداخلية، بل اردن الحصول على ثقة الغربيين بقدرتهن على حل مشاكلهن، وبأن كل عون يُعطى أو يُقبل يجب ان يتم على أسس الاحترام المتبادل.

كان لمؤتمر نيروبي أهمية خاصة لأن روح النضج الثقافي تجلت فيه بوضوح، ليس فقط في اوساط نساء العالم الثالث، انما ايضاً بين النساء من جميع انحاء العالم. وقد بدأت نساء الدول الصناعية تتفهم وتقدر السبب الكامن وراء عدم قدرة وحتى عدم رغبة نساء العالم الثالث في عزل مشاكلهن كنساء عن المشاكل التي تواجهها دولهن على الصعيدين السياسي والاقتصادي. في هذه الاثناء، كانت نساء العالم الثالث قد بدأن

يتفهمن انه لا يمكن لهن ان يتوقعن زوال مشاكلهن بمجرد ان تنتهي مشاكل دولهن السياسية والاقتصادية. فمشكلة عدم المساواة في حقوق المرأة لم تكن اختراعاً غربياً، انها موجودة ويجب معالجتها. وانعكس هذا النضج الجديد في العدد الكبير من الكتب لمؤلفين من سائر أقطار العالم (مثلاً، كتاب مورغان «الأخوات شأن عالمي» Sisterhood is Global ١٩٨٤). أهمية هذه الكتب ليست فقط لأسباب عاطفية، بل لأنها عُممت في شبكة عالمية، وأعطت المرأة مصدراً جديداً للسلطة: هو إمكانية تلقي العون الخارجي لحل المشاكل الداخلية. ان هذا العون، الذي يُعطى ويؤخذ على أسس الاحترام المتبادل، لن يُعتبر بعد الآن «خيانة ثقافية»، بل سيكون جوهرياً للبقاء الثقافي.

التحرير الاجتماعي، والاقتصادي، والقومي

اذا سلّمنا بأنه ليس بامكان المرأة في العالم الثالث ان تعزل مشاكلها كامرأة عن مشاكل وطنها السياسية والاقتصادية، فهل من الممكن، لا بل هو واقعي ان تحاول التحرك على جميع الاصعدة في الوقت ذاته في العالم العربي؟ فالمرأة الفلسطينية في ظل الاحتلال الاسرائيلي هي مثال حي على قدرة المرأة في معالجة مسألة التحرر الاجتماعي والقومي في الوقت نفسه. لم يحدث هذا بسبب الافتراض المألوف القائل بأن مشاركة المرأة في الصراع القومي ستؤدي تلقائياً الى «تحريرها»، وقد ثبت ان هذا الافتراض خاطىء. تعتبر الجزائر مثلا أكثر دولة حُركت فيها المرأة خلال الصراع القومي، ثم أعيدت الى الصفوف الخلفية فور تحقيق التحرير.

لنكن منصفين بحق حركة التحرير الجزائرية، فلم تجاريها في سياسة التحرير الاجتماعي الواضحة أي حركة تحرير عربية اخرى، باستثناء اليمن الديمقراطية. ان الممارسات التي قامت بها انظمة الحكم الاشتراكية، كحكم عبد الناصر، دلت على الاعتقاد بأن التغيير الاجتماعي يمكن ان يحدث تدريجياً من خلال التطور الاقتصادي وفتح فرص التعليم والعمل أمام الرجال والنساء على السواء. ربما تُثبت هذه

الممارسات صحتها، لكن لم تستمر التجربة الاشتراكية وقتاً طويلا في أي مكان مما يسمح بالاستنتاج، فقد ادت الاوضاع الاقتصادية والسياسية بشكل حتمي الى عكس السياسة الاقتصادية الاشتراكية.

في مسألة النضال الوطني الفلسطيني، تكونت عند النساء قناعة مفادها ان التحرير القومي والتحرير الاجتماعي يجب ان يكونا يداً بيد. لم يكن السبب في ذلك ان القيادات الفلسطينية هي اكثر نضجاً من قيادات الحركات الوطنية الاخرى. في الواقع، ان منظمة التحرير الفلسطينية تشبه الحكومات العربية في هيكليتها وطريقة عملها. كما ان الاتحاد النسائي الفلسطيني مرتبط بشكل وثيق بالسياسة الرسمية، وينقسم وفق الاتجاهات ذاتها التي تتخذها مختلف الفئات في منظمة التحرير متى ظهرت خلافات حول السياسة القومية العامة. تتمثل النساء في المجلس الوطني الفلسطيني (المجلس الفلسطيني في المنفى) بالنسبة ذاتها التي تتمثل فيها غيرهن من النساء العربيات في مجالس دولهن. حتى عام ١٩٨٦، لم تكن هناك بعد امرأة عضو في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية. وكان هناك وعي عند النساء الفلسطينيات العضوات في منظمة التحرير بأن الحاجة ماسة الى تطبيق سياسة افضل للمرأة تكون أكثر تطوراً. (انظر مؤلف ر. صايغ، ١٩٨٣، لبحث حول عملية النقد الذاتي التي قامت بها المرأة في منظمة التحرير الفلسطينية).

كان لمنظمة التحرير الفلسطينية بعض الاثر في تحرير المرأة في المجتمعات التي وُجدت فيها في المنفى، وذلك من خلال افساح المجال لها بالاشتراك في نشاطات مختلطة خارج المنزل: في العمليات العسكرية الفدائية، في الانتاج الاقتصادي، وفي نشاطات في الحقلين التربوي والصحي. وطالت منظمة التحرير النساء في مختلف المستويات الاجتماعية ـ الاقتصادية من خلال عمل المنظمة في مخيمات اللاجئين. كذلك كان للحاجة الاقتصادية التي واجهتها العائلات الفلسطينية من جراء احتلال وطنها، أثراً في تحرير المرأة. فكان مألوفاً ان تساعد الزوجات والامهات في الدعم المادي لعائلاتهن، أو ان تصبح المعيل

الوحيد في حال قُتل الزوج أو أصبح عاجزاً عن العمل. وكان اهتمام الكثير من الأهالي الفلسطينيين بتعليم بناتهم كاهتمامهم تماماً بتعليم البنين، وربيت البنات على مواجهة المستقبل بثبات وثقة خوفاً من غدر الزمان.

وقد حدث تغيير جذري في اوساط الفلسطينيين الذين بقوا في فلسطين (حوالي المليون في الضفة الغربية، ونصف المليون في قطاع غزة، وحوالي سبعمائة ألف في ما هو حالياً دولة اسرائيل)، وخصوصاً فلسطينيو الضفة الغربية. فقد اعترف هؤلاء بأن منظمة التحرير الفلسطينية هي ممثلهم السياسي، وكان عدد كبير منهم أعضاء سريين في أقسام مختلفة من المنظمة، لكنهم كانوا ايضاً بحاجة الى انشاء مؤسساتهم الاجتماعية والاقتصادية. وكما هي الحال في سائر أقطار العالم العربي، فقد كانت الجمعيات الخيرية قد ازدهرت في الضفة الغربية قبل الاحتلال الاسرائيلي عام ١٩٦٧، وكانت تدير معظم هذه الجمعيات نساء. أجبر الاحتلال الاسرائيلي بعض هذه الجمعيات الى تغيير توجهاتها. فبالاضافة الى تقديم الخدمات والقيام بنشاطات في حقلي محو الامية، والعناية الصحية، بدأت بعض الجمعيات ومن بينها جمعية انعاش الاسرة بالعمل جدياً في مجالات التدريب المهني للمرأة والقيام بأعمال تعود عليها بالنفع المادي، والتي تدخلها ايضاً قطاع التسويق. (Giacaman ، دون تاريخ، تعطينا عرضاً جيداً للجمعيات النسائية والتغيير في المواقف).

كانت النساء اللواتي قمن بادارة هذه الجمعيات يتمتعن باحترام عال جداً، وتعتبر بالفعل رمزاً للصمود الفسطيني، لكنهن لم يكسرن قالب التقليد. كان هدف هذه الجمعيات مساعدة العائلات الفلسطينية تخطي حدود الفقر، أكثر مما كان تغيير المواقف من أدوار المرأة والعلاقات الاجتماعية. في منتصف السبعينات، بدأ يزداد عدد الشابات المثقفات اللواتي شعرن ان الجمعيات النسائية التقليدية والخيرية لا تمثلهن. فلم تكن قيادات هذه الجمعيات متحجرة فحسب، بل إن بعضها قد حصر العضوية لابقاء الأمور تماماً كما كانت عليه قبل احتلال عام ١٩٦٧.

عام ١٩٧٨، أسست بعض الشابات، اتحاد لجان عمل المرأة، والتي كان مركزها في القدس. فقد قررن انشاء لجنة لا جمعية خيرية لتحاشي

مواجهة الصعوبات التي تقف في طريق الحصول على اذن لتنظيم رسمي. وتبنت جماعات اخرى في الضفة الغربية سياسة تأليف اللجان، كلجنة الاغاثة الطبية، ولجان الاغاثة الزراعية، وهذا مؤشر على أهمية الأجهزة غير الرسمية عندما تكون الاجهزة الرسمية قد احتويت أو فككت. واجهت اللجان النسائية العاملة بعض التشرذم حول المواضيع السياسية، شبيه بما حصل على صعيد منظمة التحرير ككل عام ١٩٨٣. لكن لجنتين او ثلاث، من المؤسسات الأصلية، كانت لا تزال قادرة على التحرك بفعالية ضمن اطار سياسي، واقتصادي، واجتماعي واضح المعالم.

بلغ عدد اعضاء لجان عمل المرأة ٤٢٠٠ في عام ١٩٨٥، وكان الهدف ان يصبح هذا العدد ٦٠٠٠ في عام ١٩٨٦ (ملاحظة للمؤلفة، ١٩٨٥). كانت هناك فوارق أساسية بين توجهات اللجان وبين المنظمات غير الحكومية القائمة في الضفة الغربية وفي العالم العربي بالاجمال. بالرغم من ان النساء اللواتي انشأن اللجان ينتمين الى الطبقة الاجتماعية الوسطى في بلدان مختلفة، فقد عممن رسالتهن على نساء مختلف الطبقات الاجتماعية ـ الاقتصادية في مخيمات اللاجئين وفي القرى. لم تفرض اللجان نفسها على المرأة القروية. فقد بدأت بدعوة من تشاء الى اجتماع، وسؤالهن عما يعانين من مشاكل. وما يقترحن من حلول مناسبة لمشاكلهن، ومن منهن مستعدة لتقديم الحل لمجتمعها. كان هدف هذا التدبير خلق شعور بالاعتماد على النفس، بدل تقديم المساعدات لهن وبالتالي إيجاد حالة من الاتكالية. فنتج عن ذلك، ان الّفت نساء القرى لجانهن الخاصة وأرسلن ممثلات عنهن الى اجتماعات اللجان العامة. ومع حلول عام ١٩٨٣، كانت قد تألفت لجان في حوالي ثلاثة وثلاثين مركزاً في البلدات، والقرى، ومخيمات اللاجئين.

اختلفت الحلول التي كانت المشاكل النسائية بحاجة اليها من مكان الى آخر، لكن هيكلية الاتحاد مكنته من التجاوب بمرونة فقام باعداد برامج لمحو الأمية، والعناية الصحية، والتربية، وتأسيس دور الحضانة، والتدريب على أعمال تعود بمردود مادي. كان هذا الأمر حيوياً جداً اذ قد ازداد عدد النساء في الاراضي المحتلة اللواتي اضطررن الى العمل نتيجة

تدهور الاوضاع الاقتصادية، وبعد ان تعرض الرجال الى ضغط سياسي أدى الى نفيهم او سجنهم. في جميع الاحوال، كانت اللجان تشدد على تشجيع المجتمعات لمساعدة انفسها بالاستفادة من الموارد المتوفرة لديها، كأنشاء دور للحضانة مثلا، او الاستعانة بخبراء من بين افرادها لتدريب الآخرين. وأرسلت اللجان ممثلات عنها الى البيئات المحافظة لزيارة العائلات وتشجيع الأهل على السماح لبناتهن بحضور الاجتماعات أو المشاركة في النشاطات.

في الوقت نفسه، عملت اللجان على زيادة الوعي لدى المرأة لحقوقها وواجباتها الاجتماعية وكذلك إحساسها بالمسؤولية الوطنية. طبيعي ان يكون الشعور الوطني قوياً عند المرأة الفلسطينية في ظل الاحتلال، وبالفعل فقد القت سلطات الاحتلال الاسرائيلي القبض على ثلاثة آلاف امرأة وأودعتهن السجن منذ عام ١٩٦٧ وحتى منتصف الثمانينات. كما استطاعت بعض اللجان النسائية الجديدة من ان تمارس المزيد من الضغط السياسي. ولاحظ المراقبون في الضفة الغربية، ان بعض هذه التجمعات استطاعت ان تجمع حولها في تظاهرات الاحتجاج اعداداً كبيرة من الناس فاقت الاعداد التي كانت تجمعها التنظيمات السياسية الشاملة.

كان هناك عنصر آخر في تطور الجمعيات النسائية في الضفة الغربية ـ وهو فعالية عمل هذه التجمعات من خلال الشبكات المتعددة. اشارت غياكامان (Giacaman) انه كلما أراد اتحاد لجان عمل المرأة ان يقوم بنشاطات معينة، كان يعتمد على الجمعيات الخيرية القائمة لأنه لم يكن يملك رخصة عمل. وكانت هذه الجمعيات تتجاوب معه دائماً، علماً ان عقيدتها الاجتماعية كانت تختلف كثيراً عن عقيدة الاتحاد. اذن، تمكنت التجمعات النسائية المختلفة في الضفة الغربية ان تنسق بين نشاطاتها متخطية بذلك كل الحدود العقائدية والطبقية. وكان باستطاعتها ان تتطرق الى المواضيع التي تؤثر على المرأة وعائلتها بشكل محدد، كمحو الأمية، والصحة وزيادة الدخول، والتحرك الاجتماعي، كل ذلك من ضمن الاطار الاشمل للاوضاع التي تؤثر على الفلسطينيين عامة.

المعلومات كمصدر للسلطة

عرض البحث السابق الطرق المختلفة التي اتبعتها النساء في العالم العربي لتنظيم انفسهن. وجدير ان ننظر بايجاز الى ناحية مهمة في مستقبل تطور المرأة في هذه المنطقة: وهي المعلومات. كما ذكرنا سابقاً، باستطاعة المرأة في المجتمع التقليدي ان تسيطر سيطرة فعالة على المعلومات. لكن ما هو الدور الفعال الذي يمكن لها ان تقوم به في المجتمع «العصري» من حيث نشر المعلومات، وكم من المعلومات متوفر حول المرأة؟ في الواقع، ان مجال الاعلام هو أحد حقول العمل العصري في العالم العربي حيث تعمل النساء بأعداد كبيرة. ولا يقتصر عمل الصحافيات العربيات على معالجة المواضيع النسائية، بل يقمن بتغطية الاحداث السياسية والاقتصادية والنواحي العامة.

مثلا، في بداية الثمانينات، كان ربع اعضاء نقابة المحررين في مصر من النساء، وأعيد عام ١٩٨٣ انتخاب الصحافية العريقة، أمينة شفيق للمرة الرابعة في مجلس النقابة، وقد حازت على سبعة وثمانين صوتاً زيادة على الاصوات التي نالها المرشح التالي (الرجل). كذلك في تونس فقد ترأست امرأة نقابة المحررين في اوائل الثمانينات. وعُقدت أول حلقة دراسية لمؤتمر المحررات العربيات في بيروت عام ١٩٨١. شاركت في المؤتمر خمسون محررة من جميع الدول العربية، بالاضافة الى غيرهن من اعضاء المؤسسة الصحفية، وذلك لبحث المشاكل التي تعترض المرأة في مجال الصحافة. بحثت النساء خلال المؤتمر في الصعوبات التي يواجهنها في التنسيق بين المهنة وبين دورهن في انجاب الاطفال، وعدم افساح المجال للمرأة في فروع مختلفة من المهنة، وفقدان الحساسية في معالجة موضوع المرأة في وسائل الاعلام.

نشرت عدة دراسات حول موضوع التغطية الاعلامية لشؤون المرأة على مر السنين. وكما كان متوقعاً، فقد أظهرت هذه الدراسات ان صورة المرأة في وسائل الاعلام كانت دائماً في أدوارها التقليدية، وكانت تعامل كشارية نهمة للبضائع الاستهلاكية. وقد قدمت خمسة ابحاث حول هذا

الموضوع في المؤتمر النسائي الاقليمي الثاني الذي عقد في الخليج عام ١٩٨١. ان مجرد القيام بهذه الابحاث هو دليل واضح على وعي الحاجة الى تغيير في دور الاعلام. بالنسبة الى اللجنة الاجتماعية والاقتصادية لغرب آسيا، كان هناك فعلا دليل على التخفيف من الصورة التقليدية للمرأة في وسائل الاعلام العربية خلال السنوات العشر التي كرستها الأمم المتحدة للمرأة، ودليل آخر على زيادة تصوير المرأة في ادوارها الجديدة، وخاصة المهنية منها.

كما تضاعف عدد المجلات النسائية العربية منذ مطلع هذا القرن. اكثر هذه المطبوعات «العصرية» لها طابع استهلاكي، فهي تركز على أخبار الموضة والاسرة، وحتى المجلات الاستهلاكية تتضمن احياناً مقالات جدية حول المرأة. وظهرت خلال عقد الامم المتحدة نشرات عديدة اكثر راديكالية، نذكر منها على سبيل المثال مجلة «٨ آذار» في المغرب، و «النساء» في تونس. كما أفردت المطبوعات العامة اقساماً لمناقشة الطروحات النسائية في العالم العربي، حتى (أو على الأخص) في الدول المحافظة كالمملكة العربية السعودية. فكانت الصحف اليومية تفرد صفحات خاصة للمرأة، أو ملاحق خاصة، وكانت جميع المواضيع المتعلقة بالمرأة، كالعمل، وقيادة السيارات، وأدوارها خارج المنزل وداخله تعالج بكثير من الصراحة، وساهمت الاقلام المتحررة والمحافظة في المناقشات.

اما بالنسبة الى المعلومات المتعلقة بالمرأة العربية والتي وردت في المقالات الصحفية والكتاب، فقد صدرت كميات هائلة من الكتابات بعدة لغات، ولكن مع تفاوت في النوعية. وبالفعل، فقد اجتمعت سبع عشرة باحثة اجتماعية عربية في تونس في ايار ١٩٨٢ في مؤتمر نظمته منظمة التربية والثقافة والعلوم (UNESCO) التابعة للأمم المتحدة لمراجعة كل ما كتب عن المرأة في العالم العربي (رسام، ١٩٨٤). وأشارت عالمات الاجتماع الى الاتجاه المتّبع في الدراسات والذي كان يعتمد على وضع المرأة القائم، وحثت على اتباع توجه يأخذ في الاعتبار عدة انظمة لاجراء الابحاث المستقبلية. وأوصت ان تجرى الابحاث في المستقبل لأهداف

موضـوعيـة، ومنهـا مثلا كيفية زيادة مشاركة المرأة مشاركة فعالة في المجتمـع، لأنه ليست لدى العالم العربي امكانيات إجراء بحوث لأجل البحوث فقط. وأعدت لائحة بالاولويات في الأبحاث لكل منطقة عربية.

من المتوقع ان يتزايد الاهتمام بالبحوث النسائية، ليس بسبب زيادة عدد عالمات الاجتماع العربيات اللواتي يتخرجن من الجامعات ويبدين رغبة في إجراء الابحاث فحسب، بل لأن الموضوع بحد ذاته قد اكتسب أيضـاً قسـطاً وافراً من الاحترام في الجامعات. وأنشىء في كلية بيروت الجامعية عام ١٩٧٣ معهد سمي معهد الدراسات النسائية في العالم العربي ليكون مركز ابحاث ودار نشر. وتجلى الاهتمام الجدي بالدراسات النسـائيـة في انشـاء بعض الاقسام الجامعية ومنها مركز الدراسات الانمـائية في جامعة الخرطوم، ومركز توثيق العلوم الانسانية في جامعة وهـران في الجـزائر، وغيرها من المراكز في أقسام اخرى من الجامعات العربية. ومن هذه المراكز، هناك المركز الوطني المركز الوطني للدراسات الاجتماعية والجنائية في القاهرة. وقد قام عدد كبير من النساء في هذا المركز باجراء الكثير من الابحاث حول المرأة.

وكانت ادوار المرأة والمعوقات التي واجهتها من بين المواضيع المهمة جرى بحثهـا خلال المـؤتمـرات العربية والعالمية لبحث شؤون العالم العربي. في البداية، قدم فقط بحث او اثنان هنا وهناك، ولكن مع حلول الثمانينات اصبحت مؤتمرات تكرس بكاملها لهذه المطالب. في أيلول من عام ١٩٨١، عقد مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت حلقة دراسية حول دور المرأة العربية في حركة الوحدة، وصدرت أعمال المؤتمر في نشرة خاصـة. وكما اشرنا سابقاً فقد قامت النساء الكويتيات بتنظيم ثلاثة مؤتمرات كبرى حول المرأة العربية والخليجية. كما قدمت ثلاثة أبحاث عن المرأة العربية خلال المؤتمر السنوي الذي دعا إليه مركز الدراسات العـربيـة المعاصرة في جامعة جورجتاون عام ١٩٨٥، وقد كرس المركز مؤتمـره لعام ١٩٨٦ بكامله للمرأة. وقدم بحثان عن المرأة في اجتماع علماء الاجتماع العرب الذي عقد في تونس عام ١٩٨٥. وعقدت لجنة اوكسفورد العربية حلقة دراسية حول المرأة ليوم واحد في نيسان ١٩٨٥.

بالفعل، فقد قامت الحكومات، والهيئات الاكاديمية والمهنية خلال السبعينات والثمانينات بتنظيم اجتماعات وحلقات دراسية تقريباً في جميع الحقول المتعلقة بموضوع المرأة. في هذه الأثناء، كانت المرأة العربية قد بدأت تساهم بفعالية في المؤتمرات والندوات العالمية النسائية. واضح اذن، ان الاهتمام موجود، وكذلك الوعي للحاجة الى انتاج المزيد من الابحاث ذات النوعية الجيدة والمناسبة.

رغم هذه الدلائل التي تشير الى نمو الاهتمام بمواضيع المرأة، فلا يمكننا القول بعد ان المرأة العربية قد حققت مصادر فعالة للسلطة في العصر الحديث. فمن أهم الحواجز التي تعترض أعمال جميع الهيئات النسائية هو تردد النساء، وحتى اللواتي يؤمن بحقوق المرأة بقوة، في الانضمام الى الحركة النسائية. فعدد كبير من النساء في المهن الحرة يشعرن بأن المرأة قد نالت ما يكفي من الحقوق (قدمت الحجة ذاتها النساء الاخصائيات اللواتي لم يؤيدن تعديلات حقوق المساواة في الولايات المتحدة، والتي لم تحز على الدعم اللازم في الثمانينات لتصبح جزءاً من الدستور الاميركي). تعتقد النساء ان نيل حقوق أساسية يجب ان يترك «لعملية طبيعية» في التغيير الاجتماعي. ويؤمن عدد كبير من الناس بأن مشاكل العالم العربي هي في الأصل مشاكل سياسية واقتصادية، كالحرب مع اسرائيل مثلاً، والصراع من أجل الديمقراطية. كما ان المسائل الاجتماعية، ومنها حقوق المرأة، يجب ان تأتي في المرتبة الثانية.

حتى النساء اللواتي يؤمنّ بضرورة القيام بحملات جدية وحثيثة للمطالبة بحقوق المرأة، لم يردن ان يعزلن انفسهن في الجمعيات النسائية التي تقوم بهذا التحرك، ويفضلن العمل من خلال الاحزاب السياسية او الاتحادات المهنية التي ينتمين اليها. فمن هذا المنطق، فان التجمعات النسائية كـ «الادب النسائي» و«الفن النسائي» تقيم بينها وبين الناس حواجز مصطنعة. اذن لا يوجد وفاق تام بين النساء أنفسهن حول افضل السبل لتحقيق اهدافهن، بالرغم من احتمال اتفاقهن حول الاهداف المطلقة. لذلك يصبح العمل من ضمن الشبكات المتعددة كخطة تغيير

سياسية عملا قيّماً في ظل الظروف الحاضرة.

سلطة الذات

وختاماً، بينما نجد الكثيرين من الناس يطالبون بحقوق المرأة بكل حماس وبلاغة، فلا يمكننا القول بعد ان هناك تياراً «نسائياً» قوياً قد تكوّن في العالم العربي، بالمعنى المحدود للكلمة الداعي الى النضال من اجل حقوق المرأة بصرف النظر عن الحاجات الاجتماعية الاخرى السياسية منها والاقتصادية. وهذا لا بأس به، اذ ان الصراع في سبيل الديمقراطية في العالم الثالث، والاستقلال السياسي والاقتصادي، لم ينتهيا بعد.

فلو ناضلت المرأة العربية للحصول على فرص متساوية في القوة العاملة دون محاولة إصلاح السياسة القومية للانماء الاقتصادي، لدخلت في صراع غير مجد: فالهيئات الاقتصادية القائمة ليست قادرة بكل بساطة على تأمين فرص العمل بشكل عادل ومفيد للرجال والنساء على السواء. بالمقابل، اذا ركزت المرأة العربية طاقاتها على شق طريقها الى قمة السلم السياسي لحققت نصراً فارغاً: فالتركيبة السياسية القائمة حالياً تسمح بمشاركة محدودة للرجال والنساء معاً.

تتم عملية التغيير الاجتماعي في العالم العربي ببطء وبمستويات متفاوتة، للأسباب التي ذكرناها آنفاً في هذا الكتاب. لكن هذا ليس بالشيء السيء: فالمجتمع الانتقالي هو مجتمع لا تزال التقاليد فيه حية، وحيث الهيئات الاجتماعية، على مختلف انواعها، لا تزال فاعلة. ومع تزايد وفرة المعلومات التي يقدمها علماء الاجتماع، سيصبح بالامكان تحديد تلك التقاليد القيمة والقبول بها على انها «عصرية» وجديرة بالحفاظ عليها. فهناك عدة نواح جديرة بالثناء في تركيبة الاسرة العربية: فهي تشيع الدفء في المجتمع، وفي ظلها يعطي الناس الكثير من وقتهم لبعضهم البعض، كما تؤمن شعوراً بالامن والانتماء. فان تركيبة كهذه لا يجب فقدها عن غير وعي في عملية «التحديث»، بل يجب تطويرها، وتعديل

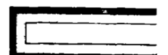
النـواحي السلبية فيها والأبقاء على الإيجابية. كما يجب تطوير أدوار المرأة فيها، وتقاسم أعمالها بين جميع افرادها، متى يصبح العمل خارج المنزل لكسب الاجور هو النظام الاقتصادي السائد.

في أثناء ذلك، ان مضاعفة مشاركة المرأة في المناقشات الدائرة حول ادوارها، وفي تحديد موقع الدين، والثقافة، والتقاليد في المجتمع ستساعد على التأكيد بأن الآراء المحافظة لا تطغى على غيرها. فخلال النقاش الذي دار حول قانـون العـائلة المصري عبـر عدد كبير من الرجال والنساء المـؤمنـين بحقوق المساواة للمرأة عن آرائهم غير المحافظة بقوة وعزم. فوصف احد المشاركين هذه الحقيقة بقوله ان هذه المواقف كانت أهم ما نتج عن المناقشات. ان جميع القطاعات الاجتماعية بحاجة الى المشاركة في تقرير مواصفات الهوية العربية العصرية، وعلى الجميع ان يتعلموا احتـرام آراء بعضـهم الآخـر، وحتى وإن لم يوافقوا عليها. وسيتضح للمتحررين، وللقوميين، وللاسلاميين من خلال المناقشات ان هناك عدة افكـار أسـاسية مشتركة فيما بينهم، وبامكانهم الاتفاق على معارضة غيرها دون اللجوء الى أعمال العنف. هذا ضروري اذا كان الناس في هذه المنطقة سيتعلمون كيف يعيشون معاً كمواطنين متساوين في الحقوق في الدولة الواحدة، وليس كأقليات مغبونة، سواء كانت جنسية، او مذهبية، او قوميـة. كمـا هو ضروري ايضـاً، ان يتعلم النـاس على الاختلاف ديمقراطياً اذا كانوا فعلا يريدون وقف دوامة الانقلابات، والانقلابات المضادة، والدكتاتورية.

وعـلى كلٍ، يجب على المـرأة الا تركـز عن المـواضيـع الاقتصادية والسيـاسيـة الى درجة إغفال تلك المواضيع التي تؤثر عليها شخصياً كامرأة، مثل قانون الاحوال الشخصية. فالمثل الذي نشهده في تصرف المرأة الفلسطينية في ظل الاحتلال الاسرائيلي يرينا كيف تعلمت الفعاليات النسائية ان تتحرك على الجبهات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في وقت واحـد، وان تعمـل مع غيرهـا ضمن شبكات متعددة متخطية كل الحدود السياسية لزيادة سلطتها عن طريق زيادة اعدادها.

سواء كن ناشطات كعضوات في التجمعات النسائية أو في الاحزاب

السياسية القومية، فان النساء العربيات بحاجة الى ايجاد السلطة للتأكيد على ان مسألة حقوقهن الانسانية تبقى دائماً على رأس جداول الاعمال الوطنية، والتأكيد في الوقت ذاته، على ان المسائل الاقتصادية والاجتماعية تبقى دائماً واردة في جدول اعمال النشاطات النسائية. هذا مطلب صعب، وستمضي سنوات عديدة قبل تحقيق المساواة. مع هذا، قد تنجح النساء في نهاية المطاف الى الوصول بالمجتمع نحو تحديد للسلطة يُستثنى منه السيطرة.



فهرس المراجع العربية

الدكتور محمد عمارة، **قاسم أمين الأعمال الكاملة** بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٦

الدكتورة بدرية العوضي، مسائل مختارة من **مشروع قانون للأحوال الشخصية الكويتي** حول الطلاق، تعدد الزوجات، الحضانة دراسة مقارنة كويت، الطبعة الأولى، مطابع اليقظة، ١٩٨٢

الدكتور محمد فاعور، **أوضاع المرأة اللبنانية بعد عشر سنوات من الحرب** دراسة مقدمة الى اجتماع الخبراء الاقليمي حول «دور المرأة في التنمية الوطنية» الذي دعوا إليه منظمة العمل الدولية ومعهد الدراسات النسائية في الوطن العربي ودائرة الإحصاءات والأبحاث في قبرص من ٢٢ ـ ٢٦ نيسان ١٩٨٥

الدكتور عبد المجيد فراج، **دور المرأة في التنمية في الوطن العربي** دراسة مقدمة الى اجتماع

الدكتور يحيى فايز الحداد، مترف، **المرأة والتنمية في الثمانينات**، بحوث ودراسات المؤتمر الإقليمي الثاني للمرأة في الخليج والجزيرة العربية، في مجلّدين كويت، الجمعية الثقافية الاجتماعية النسائية، ١٩٨٢

السيدة عائشة الحسيني، **المرأة والتنمية في المملكة العربية السعودية** دراسة في المجلد الاول من المرأة والتنمية في الثمانينات، المترف د يحيى فاير الحداد، ص ٤٣٠ ـ ٤٤٦ كويت، الجمعية الثقافية الاجتماعية النسائية، ١٩٨٢

السيدة مضّة الحالد، **الدور التنموي للمرأة الكويتية في ضوء نظرة المجتمع لتعليم وعمل المرأة**، دراسة ميدانية، دراسة في المجلّد الأول من المرأة والتنمية في الثمانينات، المترف د يحيى فاير الحداد، ص ٢٦٦ ـ ٣٧٢ كويت، الجمعية الثقافية الاجتماعية النسائية، ١٩٨٢

الدكتورة حيفة الخطيب، **تاريخ تطوّر الحركة النسائية في لبنان** وارتباطها في العالم العربي ١٩٠٠ ـ ١٩٧٥ بيروت، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٨٤

الدكتور علي خليفة الكواري، **ماهية التنمية الاقتصادية والاجتماعية** في أقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط دراسة في المجلد الأول من المرأة والتنمية في الثمانينات، المترف د يحيى فايز الحداد، ص ٢٤٣ ـ ٢٦٥ كويت، الجمعية الثقافية الاجتماعية النسائية، ١٩٨٢.

الدكتورة فاطمة المرنيسي، **السلوك الجنسي في مجتمع إسلامي رأسمالي تبعي** بيروت، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٨٢

الدكتور باقر النجار،
سلطنة عمان، دراسة أثر المربيات الأجنبيات على خصائص الأسرة العمانية مسقط، وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، ١٩٨٤

الدكتور إسحق القطب، دراسة لبعض اتجاهات طالبات دول وإمارات الخليج العربي في جامعة الكويت دراسة من دراسات عن أوضاع المرأة في الكويت والخليج العربي أول مؤتمر إقليمي للمرأة في الخليج العربي، ٢١ ـ ٢٤ نيسان ١٩٧٥، ص ٢٠٢ ـ ٣٠٤ كويت، الجمعية الثقافية الاجتماعية النسائية، ١٩٧٥

الدكتور انطون رحمة، **دور المراة ومكانتها في التنمية الوطنية** دراسة حالة سورية دراسة مقدمة الى اجتماع الخبراء الاقليمي.

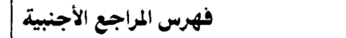
السيدة لطيفة عيسى الرجيب، **نحو إدماج المراة الكويتية المعالة في التنمية** دراسة في المجلّد الثاني من المراة والتنمية في الثمانينات، المشرف د يحيى فايز الحداد، ص ٧٩٤ ـ ٨١٢ كويت، الجمعية الثقافية الاجتماعية النسائية، ١٩٨٢.

الدكتور محمد الرميحي، **واقع المراة الخليجية** من دراسات عن أوضاع المرأة في الكويت والخليج العربي أول مؤتمر إقليمي للمرأة في الخليج العربي، ٢١ ـ ٢٤ نيسان، ١٩٧٥، ص ٥ ـ ١٢ كويت، الجمعية الثقافية الاجتماعية النسائية، ١٩٧٥

الدكتور وديع شرايحة، **دور المراة الأردنية في التنمية الوطنية** دراسة مقدمة الى اجتماع الخبراء الاقليمي

السيدة نورية السدامني، **الحركة النسائية العربية في القرن العشرين** ١٩١٧ ـ ١٩٨١ كويت، دار السياسة للنشر، ١٩٨٢

الدكتور فهد الثاقب، **موقف الكويتي من مكانة المراة في مجتمعنا المعاصر** من دراسات عن أوضاع المـرأة في الكويت والخليج العربي أول مؤتمر إقليمي للمرأة في الخليج العربي، ٢١ ـ ٢٤ نيسان ١٩٧٥، ص ١٨٩ ـ ٢٠١. كويت، الجمعية الثقافية الاجتماعية النسائية، ١٩٧٥.





Works consulted in English

Abu Nasr, Julinda, Khoury, Nabil F. and Azzam, Henry T., eds 1985. *Women, Employment and Development in the Arab World.* Berlin, Mouton Publishers.

Abu Saud, Abeer 1984. *Qatari Women Past and Present.* Harlow, Longman Group.

Ahmed, Leila. 1984. Early feminist movements in the Middle East: Turkey and Egypt. In *Muslim Women*, ed Freda Hussain, pp 111-23. Beckenham, Croom Helm

Allaghi, Farida. 1981. Rural women in a resettlement project· the case of Libya Paper presented for ILO tripartite regional seminar on rural development and women in Africa, Dakar, 15-19 June.

Allaghi, Farida and **Almana**, Aisha. 1984. Survey of research on women in the Arab Gulf region. In *Social Science Research and Women in the Arab World*, ed. Amal Rassam, pp. 16-38 Paris, UNESCO.

Arberry, Arthur J. 1983. *The Koran Interpreted.* Oxford University Press

Atif, Nadia, project coordinator 1985 Resource guide on Egyptian women in development· professionals and volunteers (mimeographed) Cairo.

Ayesh, Husni. 1985. Women's education in Jordan (mimeographed). Amman.

Azzam, Henry 1979. The participation of Arab women in the labour force· development factors and policies. Population and Labour Policies Programme, World Employment Programme, Working Paper No. 80. Geneva, ILO.

Azzam, Henry and **Moujabber**, C. 1985. Women and development in the Gulf states In *Women, Employment and Development in the Arab World*, eds Julinda Abu Nasr *et al.*, pp. 59-71 Berlin, Mouton Publishers

Barakat, Halim. 1985. The Arab family and the challenge of social transformation In *Women and the Family in the Middle East. New Voices of Change*, PP. 27-48. Austin, University of Texas Press.

Basson, Priscilla. 1982. Domestic productivity in male - and female -headed households of rural Jordan, *Ecology of Food and Nutrition* 12·75-8.

Beck, Lois and **Keddie**, Nikki, eds. 1978. *Women in the Muslim World.* Cambridge, Mass., Harvard University Press

Birks, J.S. and **Sinclair**, C.A. 1980. *International Migration and Development in the Arab region* Geneva, ILO.

Chamie, M 1985. Labour force participation of Lebanese women In *Women, Employment and Development in the Arab World,* eds. Julinda Abu Nasr *et al.* pp. 73-102. Berlin, Mouton Publishers

Chater, Souad, n.d. *The Tunisian Woman: Citizen or Subject?* Tunis, Maison Tunisienne de l'Edition (in French Book based on doctoral thesis defended at Paris-Pantheon Sorbonne in June 1975, entitled 'Participation de la femme Tunisienne à la vie economique: son évolution et ses limites).

Al-Dareer, Asma. 1982. *Woman, Why Do You Weep?* London, Zed Press.

Davis, Angela. 1985. Sex - Egypt. In *Women: a World Report*, pp. 326-48. London, published for New Internationalist by Methuen London.

Fernea, Elizabeth Warnock, ed. 1985. *Women and the Family in the Middle East: New Voices of Change.* Austin, University of Texas Press.

Forum 85. 1985. Newspaper published during Non-Governmental Organisations Conference and UN World Conference on Women

Giacaman, Rita. n d Palestinian women and development in the occupied West Bank. Briefing No. 5. London, Council for the Advancement of Arab British Understanding.

Graham, Helga. 1978. *Arabian Timemachine.* London, Heinemann.

Gran, Judith. 1977. Impact of the world market on Egyptian women. *MERIP Reports* 58:3-7.

El-Guindi, Fadwa. 1981. Veiling *infitah* with Muslim ethic: Egypt's contemporary Islamic movement. *Social problems* 28(4):465-85

Hammam, Mona. 1980. Women and industrial work in Egypt: the Chubra el-Kheima case. *Arab Studies Quarterly* 1(2): 50-69.

Harfoush, Samira 1980. An assessment of the status of women in education, labour force, and development: the case of Jordan. Report prepared for ICRW, Washington.

Hazleton, Elaine. 1977. Jawazi al-Malakim In *Middle Eastern Women Speak.* Austin, University of Texas Press.

Hill, Enid. 1979 *Mahkama! Studies in the Egyptian Legal System* London, Ithaca Press.

Hoffman, Valerie J 1985. An Islamic activist: Zaynab al-Ghazali. In *Women and the Family in the Middle East,* ed. Elizabeth Warnock Fernea, pp. 233-54. Austin, University of Texas Press

Hourani, Albert. 1983. *Arabic Thought in the Liberal Age, 1798-1939.* Cambridge University Press.

Hussain, Freda, ed. 1984 *Muslim Women* Beckenham, Croom Helm Ltd.

Institute of Women's Studies in the Arab World. 1980. *Women and Work in Lebanon.* Beirut, IWSAW Monograph Series, No. 1.

International Centre for Research on Women. 1980 Keeping Women Out: a structural analysis of women's employment in developing countries. Report prepared for ICRW, Washington DC.

International Labour Office. 1982. Legalisation on working women in the countries of Western Asia (in French). Geneva.

1983. *Employment and Manpower Problems and Policy Issues in the Arab Countries: Proposals for the Future.* Geneva.

1984 Protection of working mothers: an ILO global survey (1964-84). *Women at Work* 2. Geneva.

Keddie, Nikki 1979. Problems in the study of Middle Eastern Women. *International Journal of Middle East Studies 10:225-40.*

Keely, *Charles B. and* **Saket**, *Bassam. 1984. The Arab region: a case study of consequences for labour supply countries. The Middle East Journal* 38(4):685-98.

Khafagy, Fatma. 1984. Women and labour migration: one village in Egypt. MERIP *Reports* 124:17-21.

Khattab, Hind Abou Seoud and **El Daeif**, Syada Greiss. 1984. Female education in Egypt. changing attitudes over a span of 100 years. In *Muslim Women*, ed. Freda Hussain, pp. 166-97. Beckenham, Croom Helm Ltd.

Maher, Vanessa. 1974. *Women and Property in Morocco: their Changing Relation to the Process of Social Stratification in the Middle Atlas*. London, Cambridge University Press.

Makhlouf, Carla. 1979. *Changing Veils: Women and Modernisation in North Yemen*. Austin, University of Texas Press.

Malki, Abdalla, project manager 1981. Training and job opportunities for women in Jordan. Survey for Jordan Ministry of Labour and Jordan Vocational Training Corporation, Amman.

Marsot, Afaf Lutfi al-Sayyid. 1978. The revolutionary gentlewomen in Egypt. In *Women in the Muslim World*, eds. Lois Beck and Nikki Keddie, pp. 261-76. Cambridge, Mass., Harvard University Press.

Meghdessian, Samira Rafidi. 1980. *The Status of the Arab Woman: a Select Bibiliography*. London, Mansell.

Mernissi, Fatima. 1975. *Beyond the Veil: Male-Female Dynamics in a Modern Muslim Society*. Cambridge, Mass., Schenkman Publishing Company.

1981. Capitalist development and women's perceptions in an Arabo-Muslim society: as illustrated by the peasants of the Gharb, Morocco. Paper prepared for the tripartite regional seminar of the ILO on the role of women in rural development in Africa, Dakar, 15-19 June.

El-Messiri , Sawsan. 1978. Self-images of traditional urban women in Cairo. In *Women in the Muslim World*, eds. Lois Beck and Nikki Keddie, pp. 522-40. Cambridge, Mass., Harvard University Press.

Minai, Naila. 1981. *Women in Islam: Tradition and Transition in the Middle East*. New York, Seaview Books.

Minces, Juliette. 1982. *The House of Obedience: Women in Arab Society*. London, Zed Press.

Mogannam, Matiel. 1937. *The Arab Woman and the Palestine Problem*. London, Herbert Joseph.

Molyneux, Maxine. 1982. *State Policies and the Position of Women Workers in the People's Democratic Republic of Yemen*, 1967-77. Geneva, ILO.

Morgan, Robin, ed. 1984. *Sisterhood is Global: the International Women's Movement Anthology*. New York, Anchor Books.

M'rabet, Fadela. 1977. Les Algériennes. In *Middle Eastern Muslim Women Speak*, eds. Elizabeth Warnock Fernea and Basima Qattan Bezirgan, pp. 320-58. Austin, University of Texas Press.

Mujahid, G.B.S. 1985. Female labour force participation in Jordan. In *Women, Employment and Development in the Arab World*, eds. Julinda Abu Nasr *et al.*, pp. 103-30. Berlin, Mouton Publishers.

Oman, Sultanate of. 1985. *Oman Yearbook*. Muscat, Ministry of Information.

Philipp, Thomas. 1978. Feminism and nationalist politics in Egypt. In *Women in the Muslim World*, eds. Lois Beck and Nikki Keddie, pp. 277–94. Cambridge, Mass., Harvard University Press.

Al-Qazzaz, Ayad. 1975. *Women in the Arab World: and Annotated Bibliography*. Detroit, Association of Arab-American University Graduates.

Rassam, Amal, ed. 1984. *Social Science Research and Women in the Arab World*. Paris, United Nations Educational, Scientific and Cultural organisation.

El-Saadawi, Nawal. 1980. *The Hidden Face of Eve· Women in the Arab World*. London, Zed Press.
Saket, Bassam K, supervisor. 1983. *Workers Migration Abroad: Socio-economic Implications for Households in Jordan*. Amman, Royal Scientific Society.
Salem, Norma. 1984. Islam and the status of women in Tunisia. In *Muslim Women*, ed. Freda Hussain, pp. 141-68. Beckenham, Croom Helm Ltd.
Al-Sanabary, Nagat. 1985. Continuity and change in women's education in the Arab states. In *Women and the Family in the Middle East: New Voices of Change*, ed. Elizabeth Warnock Fernea, pp. 93-110. Austin, University of Texas Press.
Sayegh, Rosemary. 1983 Women in struggle. an overview - Palestine. *Third World Quarterly* 5(4):880-6.
Sayigh, Yusif, A. 1984. 1973-83· an unusual decade. In *The Arab Economies: Structure and Outlook*, revised edition, pp. 9-31. Manama, Arab Banking Corporation.
Schaefer Davis, Susan. 1980. The determinants of social position among rural Moroccan women. In *Women in Contemporary Muslim Societies*, ed. Jane Smith, pp. 87-99. London, Associated University Presses.

1983. *Patience and Power: Women's Lives in a Moroccan Village*. Cambridge, Mass , Schenkman Publishing Company.

Sivard, Ruth Leger. 1985. *Women... a World Survey*. Washington DC, World Priorities.
Smith, Jane I., ed. 1980. *Women in Contemporary Muslim Societies*. London, Associated University Presses.
El-Solh, Camillia Fawzi. 1985. Migration and the selectivity of change: Egyptian peasant women in Iraq. *Migrations et Méditerranée – Peuples Méditerranéens* 31-2·243-57.
Stowasser, Barbara Freyer. The status of women in early Islam. In *Muslim Women*, ed. Freda Hussain, pp. 11-43. Beckenham, Croom Helm Ltd.
Tabbarah, Riad. 1982. Curbing the growth of the cities. *People* 9(9):9-11.
Taylor, Elizabeth. 1984. Egyption migration and peasant wives. *MERIP Reports* 124 3-10.
The Middle East.

1980. 64·49-50.
1982. 94.27-31
1983. 100:29-34.
1984. 113·46-7.

Toubia, Nahid F. 1985. The social and political implications of female circumcision: the case of Sudan In *Women and the Family in the Middle East*, ed. Elizabeth Warnock Fernea, pp. 148-59. Austin, University of Texas Press..
Tucker, Judith. 1976. Egyptian women in the work force. *MERIP Reports* 50:3-9.
1983. Problems in the histography of women in the Middle East: the case of Nineteenth Century Egypt. *International Journal of Middle East Studies*. 15:321–36.
United Nations.

1984a Report of the Secretary General world survey of the role of women in development. A/CONF.116/4, 11 December 1984. World Conference to Review and Appraise the Achievements of the UN Decade for Women: equality, development, peace. Nairobi, Kenya, 15-26 July 1985.
1984b. Report of the Secretary General - review and appraisal of progress

achieved and obstacles encountered at the national level in the realisation of the goals and objectives of the UN Decade for Women: equality, development, peace: overview, A/CONF. 116/5, 5 December 1984; part one, A/CONF.116/5 Add 1, 5 December 1984; part two, A/CONF. 116/5 Add 2-14, 5 December 1984. World Conference, Nairobi, 1985.

1984c. Report of the Secretary General. the situation of women and children living in the occupied Arab territories and other occupied territories. A/CONF. 116/6, 30 October 1984. World Conference, Nairobi, 1985.

1985a. Report of the Secretary General: review and appraisal of the progress achieved and the obstacles encountered by the UN system at the regional and international levels in attaining the goals and objectives of the UN Decade for Women. equality, development, peace. A/CONF. 116/8, 21 February 1985. World Conference, Nairobi, 1985.

1985b. Report of the Secretary General: recommendations of regional intergovernmental preparatory meetings. A/CONF. 116/9, 5 February 1985. World Conference, Nairobi, 1985.

1985c. Report of the Secretary General: selected statistics and indicators on the status of women A/CONF. 116.10, 3 May 1985. World Conference, Nairobi, 1985.

1985d Forward-looking strategies of implementation for the advancement of women and concrete measures to overcome obstacles to achievement of the goals and objectives of the UN Decade for Women for the period 1986 to the year 2000: equality, development, peace. A/CONF. 116/12, 6 June 1985. World Conference, Nairobi, 1985.

1985e. Report of the committee on the elimination of discrimination against women on the achievements of and obstacles encountered by states parties in the implementation of the convention on the elimination of all forms of discrimination against women. A/CONF 116/13, 5 June 1985. World Conference, Nairobi, 1985.

1985f. Review of selected major issues in the medium-term plans of the organisations of the UN system: women and development. A/CONF. 116/15, 10 June 1985. World Conference, Nairobi, 1985.

1985g. Status of the convention on the elimination of all forms of discrimination against women. A/CONF. 116/BP1, 4 June 1985. World Conference, Nairobi, 1985.

Woodsmall, Ruth F., director. 1956. *Study of the Role of Women in Lebanon, Egypt, Iraq, Jordan and Syria 1954-55*. New York, International Federation of Business and Professional Women.

World Bank. 1985. *World Development Report 1985*. Washington DC, published for the World Bank by Oxford University Press.

Youssef, Nadia Haggag. 1974. *Women and Work in Developing Societies*. Berkeley, University of California.

1978. The status and fertility patterns of Muslim women. In *Women in the Muslim World*, eds. Lois Beck and Nikki Keddie, pp. 69-99. Cambridge, Mass., Harvard University Press.

فهرس الأعلام

أ

ب

ت

ج

ح

ص

ط

ع

غ

ف

ق

ك

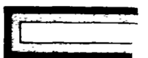
ل

م

ن

هـ

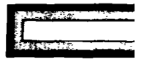
ي



فهرس الموضوعات

م

هـ



فهرس الهيئات والمؤتمرات

أ

ت

ج

ح

ل

ن

